الجمهورية العربية السورية
جامعة حلب
كلية الاقتصاد
قسم الاقتصاد والعلاقات الدولية

البطالة في سورية ودور الحكومة في معالجتها

دراسة أعدت لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد

إعداد

عبد الرحمن محمد

2011/1431

الجمهورية العربية السورية
جامعة حلب
كلية الاقتصاد
قسم الاقتصاد والعلاقات الدولية

البطالة في سورية ودور الحكومة في معالجتها

دراسة أعدت لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد

إعداد

عبد الرحمن محمد

بإشراف:

د. ياسين الحمد
مدرس في قسم الاقتصاد والعلاقات الدولية
كلية الاقتصاد، جامعة حلب

أ.د. خالد الحامض
أستاذ في قسم الاقتصاد والعلاقات الدولية
كلية الاقتصاد، جامعة حلب

2011/1431

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْماً ﴾[1]

صدق الله العظيم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون إنما يتذكر أولوا الألباب ﴾[2]

صدق الله العظيم

[1]– القرآن الكريم، **سورة طه**، الآية 114.

[2] - القرآن الكريم، **سورة الزمر**، الآية 9.

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير

في الاقتصاد والعلاقات الدولية – كلية الاقتصاد – جامعة حلب

تصريح

أصرح بأن هذا البحث بعنوان (البطالة في سورية ودور الحكومة في معالجتها) لم يسبق أن قبل للحصول على أية شهادة، ولا هو مقدم حالياً للحصول على شهادة أخرى.

المرشح

عبد الرحمن شعبان محمد

شكر و تقدير

أشكر الله العلي العظيم الذي وفقني لإتمام هذا البحث المتواضع، وأتمنى أن يقدم الفائدة المرجوة منه لكل من سيطلع عليه مستقبلاً، وأتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذ الدكتور خالد الحامض و الدكتور ياسين الحمد لتفضلهما بالإشراف على هذه الرسالة، واللذين كان لهما الفضل الكبير والأثر الطيب في تذليل معظم العقبات العلمية التي واجهتني خلال مرحلة إعداد الدراسة لما قدماه من نصائح وتوجيهات لتصويب البحث. وأتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور أحمد الأشقر الذي ساعدني كثيراً في التوجيه العلمي الدقيق لرسالتي سواءً في مرحلة التسجيل وفي القراءة الأولية، وأتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى الدكتور فؤاد إسماعيل والدكتور فادي القرعان والدكتورة إيمان سليمان لتشجيعهم وتحفيزهم المستمر لي ومساهمتهم في تقديم كل مساعدة علمية ممكنة. ويشرفني أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى السادة رئيس وأعضاء لجنة الحكم لتفضلهم بقبول قراءة البحث ومناقشته والحكم عليه.

كما أتوجه بالشكر الجزيل لأساتذتي في كلية الاقتصاد بجامعة حلب على ما قدموه من متابعة وتشجيع خلال مرحلة الدراسات العليا. وأتوجه بالشكر الجزيل إلى أمي الحنونة، إلى أخوتي، إلى زملائي المدرسين وزميلاتي المدرسات وطالباتي العزيزات في ثانوية الشهيد فيصل شريف المصطفى، وأتوجه بالشكر والامتنان الكبيرين للزملاء والأصدقاء الذين تفضلوا بتقديم مساعداتهم أثناء إعداد هذه الرسالة.

شهادة

نشهد بأن العمل المقدم في هذه الرسالة هو نتيجة بحث علمي قام به الباحث المرشح **عبد الرحمن محمد** بإشراف الأستاذ الدكتور **خالد الحامض** (المشرف الرئيس) الأستاذ في قسم الاقتصاد والعلاقات الدولية – كلية الاقتصاد – جامعة حلب، والدكتور **ياسين الحمد** (المشرف المشارك) وإن أية مراجع أخرى ذكرت في هذا العمل موثقة في نص هذه الرسالة.

المرشح	المشرف المشارك	المشرف الرئيس
عبد الرحمن محمد	**الدكتور ياسين الحمد**	**الأستاذ الدكتور خالد الحامض**

الإهداء

إلى من أرى الكون بعينيها

إلى نبع الحب الذي لا ينضب

إلى من علمتني دروساً في النبل والتضحية

إلى النجمة التي تتمنى الشمس قربها

إلى أغلى ما في الوجود إلى أمي الغالية

إلى الروح الطاهرة التي لاتنسى إلى والدي

إلى من علمنا عندما تكون الآمال عريضة والصعوبات كبيرة، فالعناصر المطلوبة لا يمتلكها شخص

ولا يؤمنها منصب بل تتوزع لدى الجميع مسؤولين ومؤسسات ومواطنين إلى السيد الرئيس بشار الأسد

إلى الأب الذي علمنا أن نمتطي الفكر جواداً ونحمل العلم سلاحاً إلى أ. د. خالد الحامض

إلى الأب الذي علمنا البحث العلمي على أصوله إلى د. ياسين الحمد

إلى ورود الربيع، إلى من تسكن في فؤادي محبتهم

إلى من يجمعني بهم الدم والروح

إلى الذين كانوا معي بقلوبهم إلى أخوتي

إلى من ضحكنا معاً وعشنا حلو الدراسة ومرها

إلى من سعدت بصحبتهم وكانوا ورود حياتي الجامعية إلى أصدقائي المخلصين

إلى من نساهم معاً في مسيرة التعليم السوري وتطوره إلى الزملاء المدرسين

لجنة المناقشة والحكم

الأستاذ الدكتور: خالد الحامض **مشرفاً ورئيساً**

الأستاذ في قسم الاقتصاد والعلاقات الدولية – كلية الاقتصاد – جامعة حلب.

الأستاذ الدكتور: أحمد الأشقر **عضواً**

الأستاذ في قسم الاقتصاد والعلاقات الدولية – كلية الاقتصاد – جامعة حلب.

الأستاذ الدكتور: نور الدين هرمز **عضواً**

الأستاذ في قسم الاقتصاد والعلاقات الدولية – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين.

نوقشت وأجيزت بتاريخ 30 / 6 / 2011

الملخص

نظراً للاعتبارات المرتبطة بطبيعة التغيرات التي شهدها المجتمع السوري، إضافة إلى اعتبارات مرتبطة بتغيرات على مستوى الساحة الدولية، وانطلاقاً من أهمية سوق العمل، لابد من الاهتمام بإعداد الموارد البشرية التي هي عماد تقدم الأمم وتقع عليها مسؤولية قيادة التغيير نحو الأفضل. ولقد هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تجارب بعض الدول العربية في معالجة البطالة، وواقع قوة العمل في سورية من جوانب مختلفة، ودراسة البطالة حسب المحافظات والفئات العمرية والمستوى التعليمي، والبحث في الأسباب المؤدية إليها، وأهم الآثار الناتجة عنها، وما هي تكلفة فرصة العمل في سورية وفقاً لبيانات الخطة الخمسية بالاعتماد على الإسقاطات المستقبلية لقوة العمل حتى عام 2025م ووفقاً لأربعة فروض (المرتفع – المتوسط – المنخفض – وفقاً لاستمرار مؤشرات 2000م)، ووفقاً لأنواع المشروعات (صغيرة – أسرية)، وما هي أهم الإجراءات الحكومية في هذا المجال من خلال الخطة الخمسية العاشرة ومكاتب التشغيل (حلب – اللاذقية – الحسكة)، وهيئة التشغيل وتنمية المشروعات، ودراسة أهم المتغيرات ذات التأثير في معدلات البطالة وهي معدل النمو السكاني ومعدل نمو الاستثمارات ومؤشرات التجارة الخارجية ومعدل النمو الاقتصادي بالتطبيق على بيانات المكتب المركزي للإحصاء وتقديم نموذج قياسي للعوامل المؤثرة في البطالة. أملاً في وضع مجموعة من الاقتراحات تكون بمثابة منظور وأفق مستقبلي للحد من هذه الظاهرة ما أمكن.

ولتحقيق أهداف البحث فقد اشتمل على ثلاثة فصول هي:

الفصل الأول الذي جاء تحت عنوان **الأسس النظرية لظاهرة البطالة**، وتضمن المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم البطالة وتعريفها والمؤشرات ذات علاقة بها: فقد تضمن بدوره مفهوم البطالة ومعانيها المختلفة والفكر الاقتصادي الذي تناولها، ومن ثم صياغة التعريف المناسب لها. أما المبحث الثاني: **أسباب البطالة وأنواعها والآثار الناجمة عنها:** فقد تضمن أسباب البطالة في البلدان الرأسمالية والاشتراكية والنامية والعربية، وأهم أنواع البطالة، والآثار الاقتصادية والاجتماعية والأمنية الناجمة عنها. أما بالنسبة للمبحث الثالث: **بعض السياسات المتبعة عالمياً لمعالجة البطالة:** فقد تضمن المدارس الاقتصادية في معالجة البطالة، وتجارب بعض الدول العربية في معالجتها(مصر – الأردن – الجزائر).

الفصل الثاني الذي جاء تحت عنوان **البطالة في سورية واقعها وأسبابها**: وتضمن ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: **الدراسة التحليلية الإحصائية لظاهرة البطالة في سورية 2001 – 2008م:** حيث تضمن دراسة تحليلية إحصائية للبطالة حسب: (المحافظات – الفئات العمرية – الحالة التعليمية). أما المبحث الثاني: **أسباب البطالة في سورية:** تضمن دراسة أهم الأسباب المؤدية للبطالة. أما المبحث الثالث: **نموذج قياسي للعوامل المؤثرة في البطالة خلال فترة الدراسة**، وهي معدل النمو السكاني ومعدل نمو الاستثمارات ومؤشرات التجارة الخارجية ومعدل النمو الاقتصادي بالتطبيق على بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

الفصل الثالث الذي جاء تحت عنوان:**إجراءات الحكومة السورية لمعالجة البطالة:** فقد تضمن المباحث التالية:

المبحث الأول: **الخطة الخمسية العاشرة والبطالة:** وتم إثبات فشل الحكومة السورية في تحقيق الخطة الخمسية العاشرة فيما يتعلق بالبطالة. أما المبحث الثاني: **مكاتب التشغيل والعمل:** تضمن دراسة ثلاثة مكاتب تشغيل في

ثلاث محافظات(حلب صناعي، الحسكة زراعية، اللاذقية خدمية) وبيان فشلها في معالجة البطالة، وضعف الدور الذي تقوم به هذه المكاتب، حيث لم تتجاوز نسبة المشتغلين إلى المسجلين 7% وهي نسبة منخفضة جداً، وتكلمنا عن أهم المشاكل والصعوبات في مكاتب التشغيل، ومن ثم تكلمنا عن مكاتب التشغيل الخاصة. أما المبحث الثالث: **الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات:** وبيان فشل الهيئة في تحقيق ما هو مخطط له فعلاً، من حيث عدد المشاريع التي أنجزتها وعدد فرص العمل التي وفرتها. أما المبحث الرابع: **التكاليف الاقتصادية اللازمة لتوفير فرص عمل للقوة العاملة في سورية من عام 2000م لغاية 2025م:** تمت دراسة تكلفة فرصة العمل في سورية بالاعتماد على بيانات هيئة تخطيط الدولة.

وتم التوصل لمجموعة من الاستنتاجات من أهمها:

- فشل البلدان العربية التي أخذت بسياسات وبرامج التكييف الهيكلي في معالجة البطالة.
- إن تفاقم مشكلة البطالة له آثار سيئة على الوحدة الوطنية وسلامة النظام العام في كافة البلدان.
- تباين معدلات البطالة بين المحافظات السورية، وأن أعلى معدلات البطالة كانت ضمن المحافظات الشرقية الزراعية متمثلةً بمحافظة الحسكة، وضمن المحافظات الساحلية الخدمية متمثلةً بمحافظة اللاذقية، وأدنى معدلات البطالة ضمن المحافظات الصناعية متمثلةً بمحافظة حلب.
- تباين معدلات البطالة بين الفئات العمرية، حيث بلغت أعلى معدلات البطالة في الفئتين(15 – 19) سنة و (20 – 24) سنة.
- تباين معدلات البطالة حسب الحالة التعليمية، حيث بلغت أعلى معدلات البطالة ضمن فئتي التعليم الأساسي والثانوية، ولكن من الملاحظ تطور في معدلات البطالة ضمن فئات الثانوية والمعاهد والجامعات.
- ضعف أداء ودور مكاتب التشغيل في سورية على إيجاد فرص العمل للباحثين عنه والراغبين فيه، حيث لم تبلغ نسبة المشتغلين من إجمالي المسجلين 4.6% وهي نسبة تكاد تكون معدومة.
- إن الخطة الخمسية العاشرة لم تحقق ما خططت له من خفض معدل البطالة إلى 8%.
- إن تكلفة فرصة العمل وسطياً في المشاريع الصغيرة (101655 ل.س) وفي المشاريع الأسرية (73525 ل.س)، أما في المشاريع بشكل عام(1030000 ل.س).
- لقد سعت الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات خلال أعوامها الماضية إلى تطوير آليات عملها بالتعاون مع الجهات المشاركة، وكانت استجابة تلك الجهات ليست بمستوى الطموح، ولا تتماشى مع طبيعة المهام المطلوب إنجازها، حيث كان المخطط له تأمين 88000 فرصة عمل سنوياً، أي تأمين 440000 فرصة عمل خلال عمر الهيئة، لكن تم تأمين 176042 فرصة عمل، أي نسبة التنفيذ حوالي 40% من المخطط له وهي نسبة منخفضة جداً، وتدل على فشل الهيئة في مكافحة ظاهرة البطالة، وهذا يؤكد عدم نجاح الهيئة في معالجة البطالة.

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

الإطار العام للدراسة

مقدمة البحث:

البطالة ظاهرة اقتصادية خطيرة، تنال من إرادة الفرد والدولة، وتجعل صاحبها مصدر خطر على أمن الدولة وسلامتها. إنها تستوجب الوقوف .. ولفت الانتباه .. فالواقع يؤكد أن معدلات البطالة في تزايد مستمر، الجميع يحاول البحث عن طريق للخروج من الأزمة. ولكن الواضح أنه يزداد ابتعاداً!! ونحاول الاقتراب من جذور المشكلة بشكلٍ موضوعي، في محاولة للوقوف على تفاصيل وأبعاد القضية لإيجاد الطريق الصحيح. ويحدث في بعض المجتمعات أن يعاني بعض أفرادها في الوقت نفسه من زيادة في التشغيل، بمعنى يستغرق عملهم وقتاً أطول من معيار معتاد لكي يتمكنوا من الوفاء باحتياجاتهم، وهو وجه آخر من أوجه اختلال التشغيل في المجتمع. وكذلك يمكن أن يعاني الأشخاص المشتغلون، ولو كل الوقت المعتاد من نقص التشغيل المستتر أو البطالة المقنعة، عندما تكون إنتاجيتهم أو كسبهم أو استغلال مهاراتهم وقدراتهم متدنية حسب معيار ما، خاصة في المجتمعات النامية. كما أن نقص التشغيل المستتر هو الوجه الآخر لتدني الإنتاجية الاجتماعية للعمل المبذول، أو لقصور الدخل من العمل عن الوفاء بالحاجات الأساسية، ومن ثم انخفاض مستوى الرفاه الاجتماعي الكلي أي الإفقار، أو لإهدار الطاقات البشرية والاستثمار في التعليم نتيجة لقلة التوافق بين نظم التعليم واحتياجات سوق العمل، أو لتحمل شروط عمل غير آدمية مثل وقت عمل بالغ الطول أو بيئة عمل مضرة، وكلها قسمات جوهرية للتخلف.

ومن أسفٍ أن نقص التشغيل المستتر لا يلقى العناية الواجبة في مناقشة البطالة، ويعود هذا أساساً إلى الصعوبات الكبيرة التي تحيط بهذه الظاهرة في الفهم والقياس والتشخيص والعلاج. وتزداد أهمية التفرقة بين ألوان البطالة في البلدان النامية التي لا يلتحق بالقطاع الحديث من النشاط الاقتصادي فيها إلا قلة من العاملين. وحتى هذه القلة لا تتمتع بمزايا العمل، أو التعويض عن البطالة المعتادة في الاقتصاديات الرأسمالية الناضجة (لهذا لا يستقيم، كما يقال أحياناً أن معدل البطالة في سورية يقل عن أوروبا مثلاً).

ويتأثر تقدير حجم البطالة في سورية بالمشاكل المفاهيمية والعجز الإحصائي، حيث إن أول ما يواجهنا من عقبات عند التصدي لقضية البطالة هو قلة البيانات وعدم دقتها بشكلٍ يقود إلى تصور إجراءات التصحيح والعلاج. فالبطالة موجودة وقائمة بأنواعها المتعددة، مع ملاحظة أن الاستثمارات الجديدة والتوسعات في الاستثمارات القائمة، هي العامل الرئيسي في تحديد حركة التشغيل ومستوى البطالة في أي اقتصاد. وإنه من الأهمية بمكان في هذه المرحلة الملحة دراسة هذه الظاهرة لما لها من تأثيرات سلبية مباشرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، محاولين تحليل واقع هذه الظاهرة، والأسباب المؤدية إلى تفشيها، أملاً في وضع مجموعة من الاقتراحات للحد من هذه الظاهرة ما أمكن.

أهمية البحث:

تعتبر ظاهرة البطالة من أهم الظواهر التي تعاني منها دول العالم الثالث بشكلٍ عام، ودول الوطن العربي بشكلٍ خاص، وتكاد لا توجد دولة عربية إلا وتعاني من هذه الظاهرة. وسورية كغيرها من الدول عانت في السنوات الأخيرة من هذه الظاهرة بشكلٍ كبيرٍ، وتختلف آثار هذه الظاهرة من مجتمع لآخر، وتكون واضحة في بعض المجتمعات، بينما تكون خفية (مقنعة) في مجتمعات أخرى. والبطالة مشكلة مركبة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية، وهي تعبر بوضوح عن عجز في البنى الاقتصادية وعن خلل في عمل الاقتصاد الوطني، وهذا ما يؤدي إلى خلل اجتماعي على الصعيد الوطني، ويضعف المسؤولية الجماعية عن الرفاه العام والوحدة الوطنية. فالبطالة تهميش اجتماعي وهدر اقتصادي، وظاهرة مرضية في الاقتصاديات الوطنية. والبطالة في حدود مقبولة إحدى سمات اقتصاد السوق، حيث يكون العاطلون عن العمل بمثابة جيش احتياطي لرفد القطاعات المحدثة في الاقتصاد الوطني، أو لمد القطاعات القائمة بيد عاملة إضافية، عندما تبدأ مرحلة النهوض الاقتصادي، وتتحول البطالة إلى حالة مرضية، عندما ترتفع نسبة العاطلين عن العمل عن حد معين.

وتنبع أهمية هذا البحث من كونه يحاول دراسة معدلات البطالة في المجتمع السوري، وتقديم نموذج قياسي للعوامل المؤثرة في البطالة في سورية بالاعتماد على البيانات الرسمية خلال الفترة 2001 – 2008م، وتكلفة فرصة العمل في سورية خلال الفترة 2000 – 2025م، ودور الحكومة السورية في تخفيض معدلات البطالة.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى:

1. توضيح الأسس النظرية لمفهوم للبطالة وأهم أسبابها والآثار الناجمة عنها والمؤشرات ذات العلاقة بها.
2. دراسة خصوصية ظاهرة البطالة في سورية، من خلال تحليل هذه الظاهرة بالاعتماد على أحدث البيانات الرسمية المتوفرة (دراسة تطبيقية عن المكتب المركزي للإحصاء، والهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات، وعن ثلاثة مكاتب تشغيل: حلب – الحسكة – اللاذقية).
3. بيان أهم الاتجاهات الحديثة في سياسة الحكومة السورية لحل مشكلة البطالة، من خلال: الخطة الخمسية العاشرة، ومكاتب التشغيل والعمل، والهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات.
4. حساب تكلفة فرصة العمل في سورية بالاعتماد على بيانات هيئة تخطيط الدولة خلال الفترة 2000 – 2025م.

5. استخلاص النتائج ووضع الحلول والمقترحات المناسبة للمساعدة في حل مشكلة الزيادة في القوة العاملة السورية وتأمين فرص عمل لها.

مشكلة البحث:

إن سورية كغيرها من الدول تعاني من ظاهرة البطالة، الأمر الذي انعكس على مسيرة عملية التنمية، ذلك أنه من المسلم به أن العنصر البشري هو العنصر الأهم من عناصر الإنتاج وأساس عملية التنمية، فسورية تعاني من ضعف في تركيبة القوة العاملة لديها، وهذا له أثر كبير على عملية التنمية الاقتصادية. ومن جهة أخرى فإن للبطالة تأثيراً عميقاً على الوضع المعيشي للمواطنين وعلى مستوى التعليم وانتشار الأمراض الاجتماعية كالجرائم الأخلاقية وعمليات السرقة وغيرها من الأمراض التي تفتك بالمجتمع، إنها ظاهرة خطيرة تستوجب الوقوف .. ولفت الانتباه .. فالواقع يؤكد أن معدلات البطالة في تزايد مستمر. وبالتالي تتجلى مشكلة البحث بالتساؤلات التالية:

- ما هو حجم البطالة في سورية عموماً وخصوصاً على مستوى المحافظات حسب طبيعة كل محافظة (زراعية، صناعية، خدمية) ، والفئات العمرية، والمستوى التعليمي؟
- ما هي التكاليف الاقتصادية (حجم الاستثمارات) اللازمة والكافية لتأمين فرص عمل لهذه الزيادات في القوة العاملة؟
- هل فشلت مكاتب التشغيل والعمل السورية فعلاً في معالجة البطالة؟
- هل ساهمت الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات في مكافحة البطالة خلال الفترة 2002-2006م بما هو مخطط لها فعلاً؟

فروض البحث:

تتجلى فروض البحث في النقاط التالية:

1- نجاح بعض الدول العربية التي اعتمدت على وصفات صندوق النقد والبنك الدوليين في معالجة البطالة.

2- يوجد تباين في معدلات البطالة بين المحافظات السورية خلال سنوات الدراسة.

3- يوجد تباين في معدلات البطالة بين الفئات العمرية السورية خلال سنوات الدراسة.

4- يوجد تباين في معدلات البطالة بين المستويات التعليمية السورية خلال سنوات الدراسة.

5- هذه الفرضية التي تخص النموذج القياسي تقسم إلى:

أ) توجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين معدل البطالة ومعدل النمو السكاني خلال سنوات الدراسة.

ب) توجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين معدل البطالة ومعدل نمو الاستثمارات خلال سنوات الدراسة.

ت) توجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين معدل البطالة ومعدل نمو المستوردات خلال سنوات الدراسة.

ث) توجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين معدل البطالة ومعدل نمو الصادرات خلال سنوات الدراسة.

ج) توجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين معدل البطالة ومعدل النمو الاقتصادي خلال سنوات الدراسة.

ح) توجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين معدل البطالة والعوامل السابقة مجتمعةً خلال سنوات الدراسة.

6- هناك دور كبير لمكاتب التشغيل والعمل في معالجة البطالة في سورية.

7- ساهمت الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات في مكافحة البطالة خلال الفترة 2002-2006م بما هو مخطط لها.

الدراسات السابقة:

هناك بعض الدراسات في موضوع البطالة، وأهم هذه الدراسات:

1- دراسة بعنوان **(البطالة وجرائم الاعتداء على الممتلكات في الدول النامية)**، مجدي الشوربجي، **2004م، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا**، استهدفت هذه الدراسة قياس أثر البطالة على جرائم الاعتداء على الممتلكات لثلاثة عشر دولة نامية (بلغاريا، شيلي، الصين، هونج كونج، المجر، لاتفيا، بولندا، ليتوانيا، روسيا الاتحادية، سنغافورة، ماليزيا، مولدوفا، تركيا) خلال الفترة 1986- 2000. ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام نماذج ديناميكية تمزج بيانات السلاسل الزمنية مع بيانات المقاطع العرضية Dynamic Panel Data Models. ومن أهم نتائج الدراسة: وجود أثر موجب، ومعنوي لمعدل البطالة على جرائم الاعتداء على الممتلكات، وهو ما يشير إلى أن التدهور في الظروف الاقتصادية للدولة سوف يكون له أثر موجب على هذه الجرائم.

2- بحث بعنوان (**نظرة تحليلية لحجم القوى العاملة العربية وآفاق تطويرها)**، مناور فريح حداد، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (21) والعدد (1)، عام2005، حيث تم التركيز على حجم السكان وخصائصهم في الوطن العربي وسمات أسواق العمل وخصائصها وواقعها، وتم التوصل للاستنتاجات التالية:

- ارتفاع نسبة التوظيف في قطاع الخدمات، وتركز العمالة في القطاع العام.

- منافسة العمالة الآسيوية للعمالة العربية في دول الخليج العربي.
- تدني نوعية وإنتاجية المرأة، وانخفاض إسهامها في النشاط الاقتصادي.

3- بحث بعنوان **(السكان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في سورية)**، عبد الهادي الرفاعي ومحمد عكروش، مجلة بحوث تشرين، المجلد (25) والعدد (5)، جامعة تشرين، عام2003، تناول البطالة في سورية (حسب مكان الإقامة وفئات السن والحالة التعليمية)، وتوصل إلى أنها تنتشر في صفوف الشباب الداخلين إلى سوق العمل لأول مرة، حيث قدر معدل البطالة في الفئة العمرية (15- 24) بحوالي 72% عام 1999.

4- بحث بعنوان **(دور مكاتب الاستخدام في معالجة البطالة)**، سمير دركزنلي، كتاب (ندوة النمو السكاني وأثره على مشكلة البطالة وخطط التنمية)، جامعة حلب، عام 2002م، استعرض فيه مفهوم البطالة وأنواعها وناقش موضوع إقامة مكاتب الاستخدام كصلة وصل بين الباحث عن العمل وصاحب العمل.

5- بحث بعنوان **(الاقتصاد الإسلامي ومواجهة تحديات البطالة)**، سيد حسن عبد الله، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، كلية الدراسات الإسلامية والعربية في دبي (الإمارات العربية المتحدة)، عام 2004، حيث ناقش الباحث: تفسير البطالة في الفكر الاقتصادي الإسلامي والسياسات المالية والاقتصادية الإسلامية المتخذة لمواجهة تحديات البطالة، وتوصل إلى محاربة الإسلام للبطالة بجميع أشكالها، حيث اعتبرها الإسلام المستوى الهابط الذي لا ينبغي أن ينحدر إليه أحد.

6- بحث بعنوان **(البطالة في سورية)**، زياد عربية بن علي، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد (11)، جامعة دمشق، عام2004، تناول الباحث: وضع البطالة في سورية بذلك العام وأسبابها وآثارها وتوصل إلى ضرورة خلق حملة تبرعات جماهيرية محلية وعربية وتشجيع التقاعد المبكر وخفض معدل النمو السكاني، وأن المشروعات التي تملها هيئة مكافحة البطالة هي مشروعات تقليدية غير مبتكرة.

7- بحث بعنوان **(ظاهرة البطالة والإخلال بحق العمل في المجتمع العربي)**، عبير محمد سعد، مجلة شؤون عربية، عام2004م، تناولت الباحثة: وضع البطالة في الوطن العربي بذلك العام وأسبابها وتوصلت إلى أن من أهم أسباب البطالة في دول العالم الثالث ومنها المجتمع العربي هو غياب الديمقراطية في تلك الدول.

8- بحث بعنوان **(الاستخدام والبطالة في سورية)**، ميخائيل ليوس، ندوة التعطل في دول الأسكوا، عام1993م، تناول الباحث: التنمية في القطاع العام، وتحديد الطلب على القوة العاملة في القطاع العام، والعمالة في سورية، وخصائص المشتغلين حسب النشاط الاقتصادي والحالة المهنية والحالة التعليمية خلال الفترة 1984 – 1991م ، والبطالة المقنعة ودور مكاتب التشغيل في قياس البطالة، **وتوصل إلى دعم** السياسة السكانية والسياسة التعليمية وسياسة التعددية الاقتصادية؛ لمعالجة البطالة.

9- دراسة بعنوان:

"The reason Relationship between unemployment and crime in Holland"

في عام **(1999)** واستهدفت هذه الدراسة التي قام بها **Papps and Winkelmann**اختبار العلاقة السببية بين البطالة والجريمة في هولندا، بواسطة تطبيق نماذج الآثار الثابتة والعشوائية، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية الإقليمية خلال الفترة من عام **1984** حتى عام **1996**. وخلصت هذه الدراسة إلي وجود أثر ضئيل للبطالة على إجمالي الجرائم، وبعض أنواع جرائم الاعتداء على الممتلكات.

ومن خلال الاطلاع على الدراسات السابقة المذكورة آنفاً تبين أن كل هذه الدراسات وصفية وجزئية، حيث أنها لم تتناول موضوع البطالة من جميع جوانبه، وبالأخص اتجاهات الحكومة الحديثة في معالجتها؛ لذلك سيركز هذا البحث على:

أ) الأسس النظرية لظاهرة البطالة، وبعض السياسات المتبعة في معالجتها.

ب) تحليل واقع البطالة في سورية خلال سنوات الدراسة، وبيان أهم أسبابها.

ت) الدور الحكومي السوري في معالجة البطالة في سورية، وحساب تكلفة فرصة العمل على مستوى المشاريع الصغيرة والأسرية والكبيرة.

منهج البحث:

سيستخدم في هذا البحث المنهجان التاليان:

الأول: منهج وصفي تحليلي وذلك بتوضيح الأسس والإطار النظري للمفاهيم المرتبطة بالبحث.

الثاني: منهج إحصائي تحليلي لاختبار الفرضيات، وذلك باستخدام الأدوات الإحصائية المناسبة.

حدود البحث:

وتقسم إلى قسمين:

أ – **الحدود المكانية:** وتشمل حالة الجمهورية العربية السورية وعلى مستوى المحافظات فيها، والفئات العمرية، والمستوى التعليمي.

ب– **الحدود الزمنية:** الحدود الزمنية للبحث ستكون خلال الفترة 2001 – 2008م، من حيث معـــدلات البطالة، وأما الإسقاطات المستقبلية للقوة العاملة فستكون حتى عام 2025.

عناصر البحث:

الفصل الأول : الأسس النظرية لظاهرة البطالة

المبحث الأول: مفهوم البطالة وتعريفها ومؤشرات ذات علاقة بها.

المبحث الثاني: أسباب البطالة و أنواعها والآثار الناجمة عنها.

المبحث الثالث: بعض السياسات المتبعة عالمياً لمعالجة البطالة.

الفصل الثاني : البطالة في سورية واقعها وأسبابها.

المبحث الأول: الدراسة التحليلية الإحصائية لظاهرة البطالة في سورية 2001 – 2008م.

المبحث الثاني: أسباب البطالة في سورية.

الفصل الثالث: إجراءات الحكومة السورية لمعالجة البطالة.

المبحث الأول: الخطة الخمسية العاشرة والبطالة.

المبحث الثاني: مكاتب التشغيل والعمل.

المبحث الثالث: الهيئة العامة للتشغيل و تنمية المشروعات.

المبحث الرابع: التكاليف الاقتصادية اللازمة لتوفير فرص عمل للقوة العاملة في سورية من عام 2000م لغاية 2025م.

الاستنتاجات والتوصيات.

الفصل الأول

الأسس النظرية لظاهرة البطالة

الفصل الأول

الأسس النظرية لظاهرة البطالة

تمهيد:

تأتي البطالة في مقدمة المشكلات التي تعاني منها دول العالم أجمع بشكل عام، والدول النامية بشكل خاص، وتعتبر ظاهرة البطالة من أشد الظواهر خطورة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وإنّ تفاقم المشكلات الاقتصادية التي برزت بعد تطبيق البرامج المفروضة من قبل المؤسسات الدولية، والرأسمالية العالمية في بعض البلدان النامية والمتمثلة في الركود والبطالة، أدت إلى نتائج خطيرة تمثلت أيضاً في تباطؤ النمو الاقتصادي، وتبدت الخطورة خاصة في البلدان التي يرتفع فيها معدّل النمو السكاني[1].

وفي ظل التغيرات المعاصرة من عولمة والسير باتجاه اقتصاد السوق، قد فرض على الجميع جواً من المنافسة والتعرض الحتمي لمبدأ "البقاء للأقوى ولا مكان في الحياة الاقتصادية أو الاجتماعية للأضعف"[2]. والبطالة تهميش• اجتماعي وهدر اقتصادي، وظاهرة مرضية في الاقتصاديات الوطنية، وهي في حدود مقبولة إحدى سمات اقتصاد السوق، حيث يكون العاطلون عن العمل بمثابة جيش احتياطي لرفد القطاعات المحدثة في الاقتصاد الوطني، أو لمد القطاعات القائمة بيد عاملة إضافية، عندما تبدأ مرحلة النهوض الاقتصادي، وتتحول البطالة إلى حالة مرضية، عندما ترتفع نسبة العاطلين عن العمل عن حد معين[3]. وتعتبر البطالة آفة اجتماعية خطيرة ذات أبعاد متعددة، اقتصادية وأمنية وغيرها، وهي هدر لجزء من الموارد البشرية وإبعادها عن مواقع

---

[1]– عبيد الناصر ناصر (2001)، **سياسات الإصلاح الاقتصادي وبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي حالة مصر**، مطبعة اتحاد الكتاب العرب، دمشق، الطبعة الأولى، ص9.

[2]– صالح الأشوح زينب (2003)، **الاطراد والبيئة ومداواة البطالة**، دار غريب في القاهرة، ص75.

• – ظهر مصطلح التهميش و المهمشين في تقرير الفقر في سورية 1996–2004 ليظهر بعد ذلك في الخطة الخمسية العاشرة ويقصد به ساكني مناطق المخالفات الذين يعتمدون فى كسب عيشهم على التوظيف و الأعمال غير الرسمية (المؤقتة) غير المأمونة. ويعتبر هذا الجزء من السكان أكثر المجموعات تهميشاً من الناحية الاجتماعية و الاقتصادية، حيث يتواجد بينهم نسبة كبيرة من الشباب العاطل المحبط.

[3]– http://www .alwatan.com

حبيب مطانيوس (2006)، **مداخلة في مسألة البطالة**، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق.

الإنتاج، وهي حرمان لمجموعة من الأسر من الحصول على دخل و من التمتع بالسلع والخدمات التي يتمتع بها الآخرون[1].

ويعتبر موضوع البطالة من أهم المواضيع الاقتصادية والاجتماعية لأي دولة ومن أكثرها خطورة، فكلما زاد عدد العاطلين عن العمل زادت خسائر الاقتصاد الوطني لأي دولة، فمثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية، أكد الرئيس أوباما: إن بلاده فقدت 3.6 مليون وظيفة منذ بدء الركود الاقتصادي الحالي. وأظهرت أرقام حكومية أن الولايات المتحدة فقدت أكثر من مليوني وظيفة في الشهرين السابقين أي في شهري كانون الأول عام2008م وكانون الثاني عام 2009م، ويصل عدد العاطلين في الولايات المتحدة حالياً إلى 4,79 مليون، وهو الأعلى على الإطلاق منذ البدء في تسجيل هذه البيانات عام 1967م، ويعتبر 30% أو 45,2 مليوناً من مجموع القوة العاملة الأميركية من حملة شهادة البكالوريوس، وحذر أوباما في مقال نشرته صحيفة واشنطن بوست من استمرار الوضع على ما هو عليه قائلاً: "إن الركود الحالي قد يستمر عدة سنوات، وإن اقتصادنا سيخسر خمسة ملايين وظيفة إضافية، وإن معدل البطالة سيصل إلى أكثر من 10%، في حين أنه وصل حالياً إلى 7,6%"[2]. وتزداد نسبة العاطلين عن العمل من جميع المستويات يومياً في أمريكا الشمالية وأوربا واليابان، حيث تقوم الشركات بإنشاء تقنية متطورة للإنتاج في جميع دول العالم، بالإضافة إلى وجود ملايين العمال الذين لا يستطيعون منافسة التكلفة، وضبط الجودة وسرعة التسليم الذي تحققه التقنية الآلية الحديثة[3]. وتزداد خطورة هذه الظاهرة في الدول العربية، حيث يوجد هناك 16 مليون شاب عاطل عن العمل في المجتمعات العربية حسب مؤتمر دافوس الاقتصادي، ويتوقع أن يصل هذا العدد إلى 80 مليون شاب عربي في العام 2013م[4].

وهناك تحول في الولايات المتحدة الأمريكية من البطالة المؤقتة إلى البطالة الدائمة طويلة المدى وبدأت الولايات المتحدة بتوزيع دفعات تأمين البطالة[5]. ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى زيادة الضغوطات

---

[1]– علي الحسيني شائف (1999)، **واقع القوة العاملة ودور التدريب المهني في تنمية الصناعات الصغيرة وتوفير فرص العمل للشباب**، صنعاء، ص6.

[2]– http: // www. Aljazeera. net.

الرئيس الأمريكي أوباما، **نزيف البطالة يعمق جرح الاقتصاد الأميركي**، الاقتصاد والأعمال (2009).

[3]– ريفكن جيرمي(2009)، **نهاية العمل وتضاؤل القوة العاملة العالمية وبزوغ فجر حقبة ماوراء السوق**، (ترجمة خليل راشد الجيوسي)، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ص25.

[4]– http: // www.arabia-edition.blogspot.com

مجموعة خبراء اقتصاديين، مؤتمر دافوس الاقتصادي (2006).

[5]- Congress of the United states (2007) , **long term unemployment** ,oxford , p4 .

على القطاعات الإنتاجية والخدمية فيها، بالإضافة إلى أن البطالة لها أثار جسيمة سلبية على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، وإن انتشار البطالة يعني أضراراً كبيرة ومفاسد خطيرة، حيث إذا لم يجد الفرد عملاً يغنيه يتجه إلى ما يضر نفسه ويضر غيره من أبناء مجتمعه بالإضافة إلى اغتيال البطالة لأحلام الشباب وإغلاق أفاق المستقبل أمامهم.

فإذا كانت مشكله البطالة عالمية تعاني منها الدول المتقدمة والدول النامية، فإن سورية كغيرها من الدول تعاني من هذه الظاهرة، حيث يُجابه الاقتصاد السوري بضغط كبير من عرض العمل في سوق العمل، والذي يتمثل بالفائض المتراكم من العمالة في القطاع العام، والأفراد العاطلين الباحثين عن عمل، والمشتركين الجدد في سوق العمالة، بالإضافة إلى الزيادات الهائلة والمتوقعة لنسبة اشتراك العمل الأنثوي[1]. فما هي البطالة، وما هي أنواعها، وما هي أسبابها، وما هي الآثار الناجمة عنها ؟

هذا ما ستتم دراسته في هذا الفصل الأول للرسالة.

---

[1]- Constantin Zaman(2007) , **Quantifying the excess supply of labor in the Syrian economy**, Syri , p1.

المبحث الأول

مفهوم البطالة وتعريفها والمؤشرات ذات العلاقة بها

البطالة مشكلة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية، وهي تعبر بوضوح عن عجز في البنى الاقتصادية وعن خلل في عمل الاقتصاد الوطني، وتعبر عن أهم مظهر من مظاهر عدم الاستخدام الأمثل والفعّال للموارد البشرية وأيضاً تعبر عن هدرها لهذه الموارد.

وتم تقسيم هذا المبحث إلى الفقرات التالية:

أولاً: المعاني المختلفة للبطالة:

تتجلى المعاني المختلفة للبطالة في النقاط التالية:

1- المعنى اللغوي للبطالة:

لكل كلمة معنى في اللغة، فكلمة البطالة في اللغة: بطل الشيء يبطل بطلاً وبطولاً وبطلاناً ذهب ضياعاً وخسراً، فهو باطل.

والتبطّل: فعل البطالة وهو إتباع اللهو والجهالة، وبطل الأجير – بالفتح – يبطل (بَطالة، وبِطالة) ،أي تعطل فهو بطال، والبطال الذي لا يجد عملاً[1].

وفي القاموس المحيط: تعطل الرجل أي بقي بلا عمل[2].

2- المعنى الاصطلاحي للبطالة:

هناك تعاريف متعددة للبطالة، ربما تختلف من حيث الشكل، لكنها تتفق من حيث المضمون، فمفهوم البطالة يختلف باختلاف البلد والثقافة والزمن؛ لذلك لا بد من تعريف البطالة حسب حالة البلد والثقافة والزمن بدقة ووضوح، حتى يمكن المساهمة في علاج أسبابها علاجاً صحيحاً وفعّالاً، فعندما تشخص الأسباب والعوامل المولدة للبطالة بشكلٍ صحيح، عندئذٍ ستتم معالجتها والتخلص منها بشكلٍ دقيق.

ويمكن تعريف البطالة، من حيث:

[1]– معجم لسان العرب، **مادة"بطل"**، دار الفكر العربي، بيروت.

[2]– معجم القاموس المحيط، **باب اللام، فصل العين**، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

2-1- البطالة كظاهرة:

هناك من عرفها بأنها: "هي حالة وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه وباحثين عنه، لكن لا تتوافر لهم فرصة الحصول عليه"[1]. ونعتقد أن هذا التعريف لم يأخذ بعين الاعتبار حدود سن العمل.

ومنهم من عرفها بأنها:" هي ظاهرة تؤثر بانتظام في قوة العمل بالمدى طويل الأجل وخاصةً في الدول الصناعية أثناء فترات الكساد الأعظم"[2]. ونلاحظ أن هذا التعريف غامض، حيث لم يوضح نوع هذه الظاهرة، ولماذا تؤثر فقط في الدول الصناعية؟

أما بالنسبة للمكتب المركزي للإحصاء، فقد عرّف المتعطل عن العمل بأنه" الفرد – ذكر أو أنثى- القادر على العمل، ويرغب فيه، ولم يجده خلال فترة الأسبوع المنتهي بيوم الإسناد الزمني للتعداد"[3]. ونعتقد أن هذا التعرف خاص بالتعدادات فقط، وعلى الرغم من ذلك، هل إذا لم نكن في الأسبوع الذي ينتهي بيوم الإسناد الزمني للتعداد، لا نجد عاطلين عن العمل.

2-2- البطالة في المجتمع:

هناك من عرفها وفقاً للمفهوم العلمي بأنها: الحالة التي لا يستخدم فيها المجتمع قوة العمل فيه استخداماً كاملاً وأمثلاً[4]. وبرأينا: هذا التعريف بعيد عن الواقع نوعاً ما، ولا يمكن تحقيق حالة الاستخدام الكامل والأمثل. فالبطالة: "هي حالة الفقدان الكامل للعمل، وذلك عند قسم من أفراد القوة العاملة على الرغم من البحث عنه والرغبة فيه، وتمثل الفرق بين عرض العمل والطلب عليه"[5].

---

[1]-Chris Mulhearn, Howard R .Vane and James Eden,(2001), **Economics for Business**, Palgrave,p209.

[2]- Michael p Todaro (2000), **Economic Development,** Seventh Edition, Long Man, p215.

[3]- مسح سوق العمل لعام 1995 في سورية – الجزء الثالث- المكتب المركزي للإحصاء – سورية – بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية.

[4]- محمد أحمد مقلد رمضان- عبدالقادرعطية عبدالقادرمحمد، مرجع سابق ذكره، ص228.

[5]- الأشقر أحمد (1983)، **السكان والتنمية الاقتصادية**، جامعة حلب، ص159.

2-3- البطالة كمقياس:

عرفها العديد من الاقتصاديين بأنها: هي الفرق بين حجم العمل المعروض عند مستويات الأجور السائدة وحجم العمل المستخدم عند تلك المستويات، وذلك خلال فترة زمنية محددة[1]. أي أن حجم البطالة يعكس حجم الفجوة بين العرض والطلب في سوق العمل.

ومنهم من عرفها بأنها: الزيادة في القوة العاملة البشرية عن حجم العمل المعروض، أي وجود عدد قياسي من الناس عاطلون عن العمل[2].

ولعل من أهم ما يساهم في تعقيدها هو موضوع تعريفها خاصةً في مصر فإضافة إلى التعاريف الكثيرة للبطالة فالحكومة المصرية عرفت العاطل: "**بأنه من لا يوجد له مصدر للرزق**"[3]. لكننا نرى بأن هذا التعريف هراء لا معنى له علمياً، حيث نلاحظ وجود استبعاد من لهم مورد رزق ناجم عن ميراث، أو نتاج عمل سابق بالداخل، أو الخارج حتى لو كانوا مؤهلين وقادرين على العمل وراغبين فيه، ولا يجدون عملا عند مستويات الأجور السائدة. وهذا التعريف الحكومي هو تعريف مخالف للتعاريف الاقتصادية، والذي يحدد العاطل بأنه القادر والمؤهل للعمل والذي يطلب العمل عند مستويات الأجور السائدة ولا يجد عملاً. وإنّ هذا التعريف يخرج أعداداً كبيرة من العاطلين فعلياً من تصنيف العاطلين.

3- التعريف الرسمي للبطالة وانتقاداته:

3-1- التعريف الرسمي للبطالة :

إن أفضل التعريفات الرسمية للبطالة ذلك التعريف الذي تتبناه منظمة العمل الدولية، وهو الذي يعتبر الفرد عاطلاً عن العمل إذا توافرت فيه الشروط التالية[4]:

3-1-1- أن يكون الفرد قد بلغ سناً معينة 16 سنة أو أكثر.

3-1-2- أن يكون الفرد بدون عمل سواء أكان عملاً بأجر أو عملاً ذاتياً في مؤسسته أو مزرعته الخاصة.

3-1-3- أن يكون راغباً في العمل وقادراً عليه ومتاحاً للقيام به في غضون أسبوعين.

---

[1]- الطحاوي منى (1995)، اقتصاديات العمل، جامعة القاهرة، ص78.

[2]- سليمان إبراهيم عبد العظيم(2001)، **الاقتصاد الكلي**، جامعة السودان، كلية الدراسات التجارية، الخرطوم، ص132.

[3]- النجار أحمد السيد (2006)، **واقع الإفقار والتهميش الاقتصادي في مصر وإمكانيات مواجهته**، دراسات إستراتيجية، مركز دراسات السياسة الإستراتيجية، القاهرة، المجلد (16).

[3]- International Labor Organization(2002), **the Real Unemployment, Rotherham Economic Bulletin**, PP1-2.

3-1-4- أن يقوم بالبحث عن عمل في آخر أربعة أسابيع، ويكون متخذاً من الخطوات ما يدل على ذلك، بحيث تعلم الجهات المختصة به، كأن يقوم بتسجيل اسمه في مكاتب العمل الحكومية، أو يقوم بتقديم طلب وظيفة لدى مكاتب الشركات الخاصة، أو يقدم طلباً للحصول على مساعدة مالية من إحدى الجهات الحكومية كإعانة بطالة أو قرض لبدء مشروع صغير.

3-2- انتقادات التعريف الرسمي للبطالة:

لم يصل التعريف الرسمي للبطالة إلى درجة الكمال، وإنما كانت هناك جملة من الانتقادات التي وجهت له ومن أهم هذه الانتقادات[1]:

3-2-1- لا يأخذ في الاعتبار البطالة المقنعة أو البطالة الجزئية، فلا توجد تفرقة بين الفرد الذي يعمل ساعة واحدة في اليوم، والفرد الذي يعمل ثمان ساعات في اليوم، ففي كلا الحالتين يعتبر عاملاً، وكذلك لا يربط بين العمل والإنتاجية، فالفرد الذي يعمل سبع ساعات يومياً وينتج ما قيمته 100ل.س يعتبر عاملاً مثله في ذلك مثل الفرد الذي يعمل سبع ساعات يومياً وينتج ما قيمته 1000 ل.س.

3-2-2- لا يعتبر ضمن المتعطلين إلا الشخص الذي لا يعمل ويبحث عن عمل، ويؤدي هذا إلى إهمال قطاع كبير من المتعطلين الذين لا يبحثون عن عمل لفقدانهم الأمل في إيجاد الوظيفة سواء في القطاع العام أو الخاص. ونؤيد هذا الانتقاد بشدة، حيث هناك الكثير من الأشخاص الذين أصيبوا باليأس فيما يتعلق بحصولهم على وظائف، ولم يتقدموا بطلبات توظيف في زمنٍ انتشر فيه داء المحسوبيات وخصوصاً في البلدان النامية.

4- التعريف الشامل للبطالة:

نتفق مع بعض النقاط في التعاريف السابقة، ومع منظمة العمل الدولية في تعريف البطالة، فنستنتج تعريفاً شاملاً للبطالة بأنها: "هي تلك الحالة التي يكون فيها قسم من أفراد القوة العاملة قادرين على العمل وراغبين فيه وباحثين عنه وقابلين بمعدل الأجر القائم ويصنفون ضمن حدود سن العمل، لكنهم لم يجدوه مع مراعاة عدد ساعات العمل وربطها بالإنتاج". لكن هذا التعريف يحتاج إلى جهود علمية كبيرة فيما يتعلق بحساب ساعات العمل والإنتاجية.

ثانياً: البطالة في الفكر الاقتصادي:

ساد لدى الجماعة في النظام المشاعي البدائي إحساس فطري بأن قوة الجماعة وقدرتها على البقاء مرهونة بكثرة عددها وقوة كل فرد فيها، فقامت العلاقات فيها على أساس الامتلاك والعمل والتوزيع

[1]- محمد أحمد مقلد رمضان- عبدالقادر عطية عبدالقادر محمد، مرجع سابق ذكره، ص225.

المتساوي، أما في النظامين العبودي والإقطاعي فقد كانت التبعية الشخصية للطبقات غير المالكة (العبيد والفلاحين الأقنان) إلى أسياد العبيد والإقطاعيين تجعل أفراد تلك الطبقات جزءاً من ممتلكات الطبقة المالكة، إما ملكية كاملة (العبيد)، أو ملكية جزئية، بمقدار ما تتوقف حياتهم على حصتهم العينية من ناتج عملهم (الفلاحون الأقنان)[1]. وهكذا لم يكن بالإمكان ظهور العاطلين عن العمل الباحثين عنه، وكان انخفاض متوسط العمر يتكفل من جهة أخرى بعدم ظهور الفائض البشري.

ويرى ابن خلدون أن الحصول على الرزق يتألف من مجموعة من الأفعال وكل واحد منها يحتاج إلى أدوات وصنائع مختلفة، فيقول في ذلك:"أنه قد عرف وثبت أن الواحد من البشر غير مستقل بتحصيل حاجاته في معاشه وأنهم يتعاونون جميعاً في عمرانهم على ذلك ..، فالقوت من الحنطة مثلاً لا يستقل الواحد بتحصيل حصته منه، وإذا امتدت لتحصيله الستة أو العشرة من حداد ونجار وقائم على البقر وإثارة الأرض وحصاد السنابل وسائر مؤن الفلاح وتوزعوا على تلك الأعمال أو اجتمعوا وحصلوا بعملهم ذلك مقدار من القوت، فإنه حينئذٍ قوت لأضعافهم مرات، فالأعمال بعد اجتماع زائدة على حاجات العاملين وضروراتهم"[2].

وكان ابن خلدون بذلك بليغاً في التعبير عن فوائد تقسيم العمل والتعاون التي أصبحت من بعده بقرون من صلب النظريات الاقتصادية للاقتصاديين الغربيين، وخصوصاً آدم سميث. ويعتبر ابن خلدون أن العمل واجب على الإنسان ليس فقط من أجل العيش، وإنما لكي يحقق رجولته الطبيعية من خلاله، وأكد أن تقدم المجتمع وازدهاره بأفراده المحبين للعمل والمبدعين فيه والمجيدين له.

أما النظام الرأسمالي فقد حرر أصحاب قوة العمل قانونياً وشكلياً، لكن ليحولهم إلى عبيد لقوانين السوق، إذ جعلهم سلعة خاضعة لقانون العرض والطلب. ففي السوق تتحدد الحاجة إلى البشر، كما تتحدد قيمة قوة عمل (أجر) كل منهم، وذلك بالتبعية لكل ما يقدر على تقديمه من سلع أو خدمات سواء يلبي طلباً قائماً أو يوفر عائداً مرضياً لصاحب رأس المال، وبغض النظر عن نوعية وأهمية القدرات والخصائص الشخصية للبشر أنفسهم وأصبحت البطالة أخطر آفات الرأسمالية.

وإذا كانت البطالة في الرأسماليات المتقدمة هي نتيجة لفرط النمو الرأسمالي، فإنها في الرأسماليات التابعة المتخلفة نتيجة لنقص النمو من جهة، ولتهريب الفائض الاقتصادي إلى الخارج من جهة أخرى، وذلك بدلاً من استثماره محلياً، كما في الرأسماليات المتقدمة في مرحلة صعودها، والتي كانت تضيف إلى الفائض

1- http://www.geocities.com

دليلة ، عارف(2002)، **البطالة والفقر: أسبابهما وعلاجهما**، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق.

2- سفر إسماعيل، دليلة عارف (1997)، **تاريخ الأفكار الاقتصادية**، ط7، دمشق، ص65.

الاقتصادي المحلي الثروات المنهوبة من العالم الخارجي، على عكس الرأسماليات التابعة المتخلفة التي تقوم الطبقات المهيمنة فيها بنهب فائض نتاج عمل شعوبها يومياً لتقدمها هدية مجانية للاقتصاديات والمجتمعات المتقدمة؛ لهذا ظهرت في الرأسماليات المتخلفة التابعة ظاهرة البطالة لتشكل آفة اقتصادية اجتماعية وأخلاقية مركبة، كنتاج للتخلف والتبعية؛ مما يجعل مهمة مكافحة البطالة مهمة سياسية واقتصادية من الدرجة الأولى.

كما وجد آدم سميث وريكاردو المفكران البرجوازيان: أنه بمقدار ما يتحول الفائض الاقتصادي إلى رأس مال مستثمر بمقدار ما تزداد ثروة الأمة ورفاه المجتمع ، ليكتشفا وجود صراع ليس فقط بين الطبقة العاملة والطبقة الرأسمالية، بل وبين الطبقة الرأسمالية والطبقة التي تعيش على الريع، معتبرين مصدر عيش هذه الأخيرة (الريع) انتقاصاً من الربح الرأسمالي، وبالتالي من التراكم، أي من طاقة المجتمع على التقدم[1].

وتجلت البطالة في الفكر الاقتصادي بالنقاط التالية:

1- الفكر الاقتصادي الكلاسيكي والبطالة:

ظهرت المدرسة الكلاسيكية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وامتازت هذه المدرسة بتحليلها لمشكلة البطالة؛ لأنها اعتمدت التحليل في الأجل الطويل، حيث تم ربط مشكلة البطالة بالمشكلة السكانية، وبتراكم رأس المال والنمو الاقتصادي، وبالطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي، وبما سيؤول إليه النظام الرأسمالي في الأجل الطويل.

وقد آمن الكلاسيك في مجال التوازن الاقتصادي العام بقانون ساي للأسواق **(قانون المنافذ)**، والذي ينص على أن كل عرض سلعي، إنما يخلق مباشرة الطلب المساوي له، وذلك على أساس أن السلع المعروضة بالأسواق، إنما يتم تبادلها بسلع أخرى[2].

بمعنى أن البيع **(العرض)** مرتبط بالشراء **(الطلب)** ويتطبق قانون ساي في حالة المقايضة. أما إذا دخلت النقود في عملية التبادل، فمن الملاحظ في هذه الحالة توزيع عملية المبادلة إلى عمليتين مستقلتين كل منهما عن الأخرى، وبالتالي تنفصل عملية البيع عن عملية الشراء. ومع ذلك فإن الكلاسيك لم يروا أي تعارض بين إدخال النقود في التبادل وبين سريان قانون ساي للأسواق.

---

[1]- دليلة ، عارف، المرجع السابق ذكره، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق.

[2]ـ الأشقر أحمد ، رفيق قاسم أحمد (2001)، **التحليل الاقتصادي الكلي**، جامعة حلب، ص203.

وعموماً: فإن الإيمان بقانون ساي للأسواق كان يعني لدى الكلاسيك أن العرض الكلي للسلع والخدمات يتساوى دائماً مع الطلب الكلي على السلع والخدمات، ومن ثم ليس من الممكن حدوث أزمات فرط إنتاج عامة.

وتماشياً مع قانون ساي، فإن التوازن الاقتصادي العام لدى الاقتصاديين الكلاسيك هو توازن التوظيف الكامل، وهو الوضع الطبيعي والمألوف لديهم، وإن أي توازن يكون دون مستوى التوظيف الكامل لجميع الموارد البشرية والاقتصادية، هو توازن غير مستقر[1]. أي المساواة بين الادخار والاستثمار، واستحالة حدوث البطالة على نطاق واسع، ولو حدث وكان عرض المدخرات في السوق النقدي والمالي أكبر من الطلب عليها، أي الادخار أكبر من الاستثمار؛ فإن ذلك يؤدي **– تبعاً لقوانين العرض والطلب –** إلى انخفاض سعر الفائدة، وبالتالي يتزايد الاستثمار وتزداد معه فرص العمل وتتلاشى البطالة وينقص الادخار إلى أن يتساوى الادخار مع الاستثمار وتعود حالة التوازن من جديد.

ويحدث العكس في حالة زيادة الاستثمار على الادخار، حيث يزداد سعر الفائدة، وتزداد المدخرات إلى أن تتساوى مع الاستثمار، ويعود وضع التوازن من جديد.

أما لو كانت هناك بطالة بين العمال، بمعنى أن عرض العمل أكبر من الطلب عليه، فإن علاج ذلك يكون سهلاً من خلال انخفاض الأجور، حيث تؤدي البطالة إلى وجود تنافس بين العمال للحصول على فرص التوظيف؛ مما يجعلهم يقبلون بأجر أقل، والأجور الأقل تعني انخفاضاً في تكاليف الإنتاج، وبالتالي زيادة الأرباح لدى رجال الأعمال، ومن ثم تزيد حوافزهم على زيادة الإنتاج، وبالتالي زيادة الطلب على العمال ... إلى أن تختفي البطالة بين صفوفهم.

أي افترض الكلاسيك أن علاج البطالة، إنما يتأتى من خلال مرونة تغير الأجور بالانخفاض في إطار الآليات التي توفرها المنافسة السارية في سوق العمل.

وبالتالي: إن التوازن المستقر يتحقق عند مستوى التشغيل الكامل لجميع موارد المجتمع، وهذا مرتبط بمدى مرونة تغيرات الأسعار والأجور واستجابتها لما تمليه مقتضيات العرض والطلب.

[1] ـ نجيب إبراهيم ، نعمة الله (1997)، **نظرية اقتصاد العمل**، جامعة الإسكندرية، ص162.

وتوصل الكلاسيك في هذا الخصوص إلى النتيجة التالية: ضرورة عدم تدخل الدولة في جهاز الأسعار وضرورة تجنبها لوضع أي تشريعات من شأنها تحديد مستوى الأجور والأسعار عند حدٍ معين، وإن نقابات العمال يجب ألا تقف ضد تيار انخفاض الأجور، حينما تحدث البطالة[1].

ولكن الكلاسيك لم يستبعدوا إمكانية حدوث البطالة الاختيارية، وهي البطالة التي تنشأ لتفضيل العمال لذلك على قبولهم الأجور المنخفضة السائدة، لكن في جميع الأحوال توجد فرص للتوظيف كافية لتشغيل العمال القادرين على العمل والراغبين فيه، عند مستويات الأجور السائدة، كما أنهم لم يسقطوا من التحليل إمكانية حدوث البطالة الجزئية التي يمكن أن تنشأ بفعل الأخطاء التي ربما يقع فيها رجال الأعمال، لكن هذه البطالة سوف تقضي على نفسها بنفسها من خلال توافر مرونة الأسعار والأجور.

لكن روبرت مالتس طور في سنواته الأخيرة ما يشبه النظرية التي تفسر إمكانية قيام البطالة في الأجل القصير؛ بسبب قصور الطلب الفعّال. فقد كان يعتقد أنه من المحتمل جداً، ألا يتساوى العرض الكلي مع الطلب الكلي؛ بسبب قصور الاستهلاك. وقد رد هذا القصور إلى أن الرأسماليين يستهلكون أقل مما يربحون؛ لأنهم يدخرون، وإن العمال يستهلكون أقل مما ينتجون، وذلك بسبب حصول الرأسماليين على جزء من إنتاجهم على شكل ربح. وأكد مالتس على ضرورة التغلب على قصور الاستهلاك[2].

وأخيراً: تعتبر النظرية الكلاسيكية ظاهرة البطالة إجبارية مرتبطة بالتراكم الرأسمالي وتضع في اعتبارها العوامل الاجتماعية والسياسية ...إلخ[3].

2- الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي والبطالة:

يعود الفضل في نشأة الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي للعالم الاقتصادي روبرت سولو، لكن النظرية النيوكلاسيكية لم تعط قضية البطالة اهتماماً يذكر؛ لأنها آمنت بقانون ساي للأسواق، ومن ثم افترضت حالة التوظيف الكامل وحالة المنافسة الكاملة، وإن الاستثمار يتعادل دائماً وأبداً مع الادخار في حالة التوظيف الكامل، وإن أسعار عوامل الإنتاج مرنة بشكل كامل، كما أنها نظرت إلى التغير التكنولوجي باعتباره شيئاً خارجياً يتطور بشكل منعزل تماماً عن مستوى التطور الاقتصادي[4].

---

[1]- لمزيد من المعلومات انظر: زكي رمزي (1998)، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد226، ص168.

[2]- المحجوب رفعت (1980)، **الطلب الفعلي مع دراسة خاصة بالبلاد الآخذة بالنمو**، القاهرة، ط3، ص35.

[3]- شمس الدين عبد الأمير(1992)، **تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم**، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، ص222.

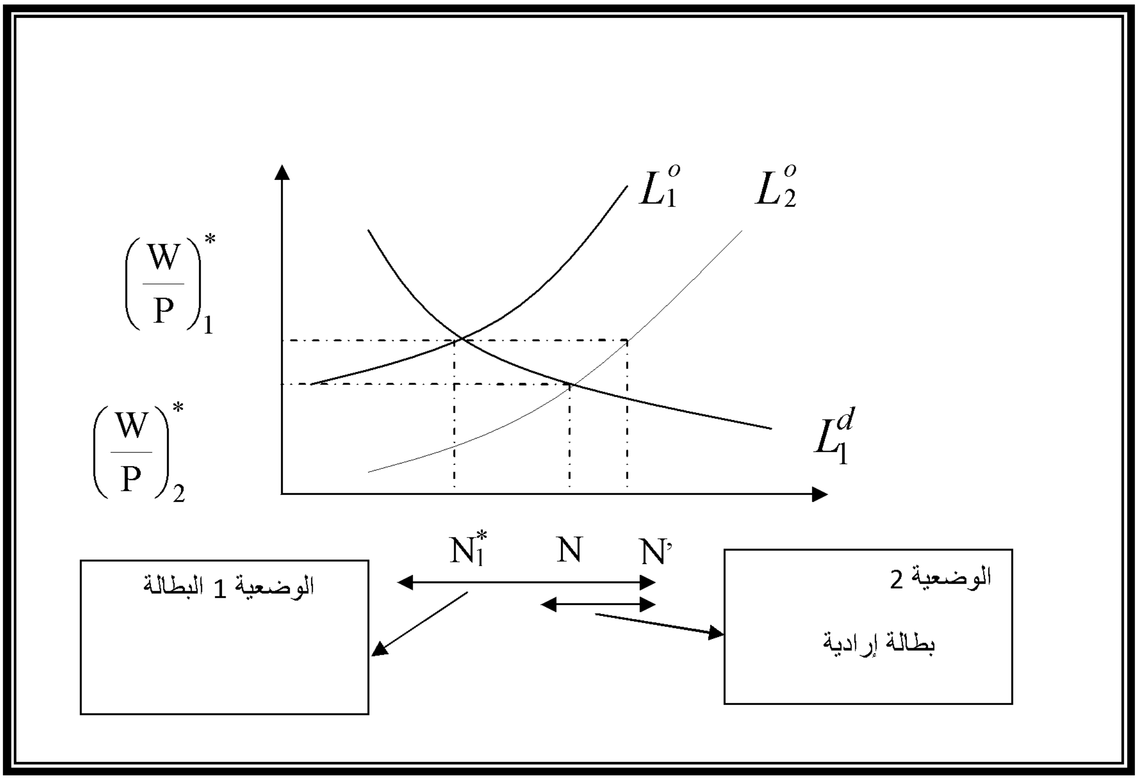
[4]- زكي رمزي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، مرجع سابق ذكره، ص279.

ويرى أنصار هذا الفكر بأنه يتحقق التوازن في سوق العمل بواسطة الأجر الحقيقي التوازني $\left(\frac{W}{P}\right)^{*}$، وعليه إذا كان الأجر الحقيقي $\left(\frac{W}{P}\right)_{1}$ أكبر من الأجر الحقيقي التوازني، عندها يكون الطلب على العمل N_1 أقل من عرض العمل N_2 و البطالة تقدر في هذه الحالة بـــ $N_1 - N_2$.

حتى يتحقق التوازن وتختفي البطالة، تنخفض الأجور الحقيقية إلى أن تتساوى مع الأجر الحقيقي التوازني، حيث كل من يقبل العمل بهذا الأجر سيجد عملاً، عندها يكون الاقتصاد في حالة التوازن الذي يحقق التشغيل الكامل، مثَّل **باريتو** هذه الحالة بالحالة القصوى التي يمكن أن يكون عليها الاقتصاد والبطالة في هذه الوضعية لا يمكن أن تكون إلا بطالة إرادية [1]:

[1]– كمال بوصافي (2006)، **حدود البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ص 61.

الشكل (1) تحديد البطالة الإرادية عند النيوكلاسيك•



- **المصدر:** كمال بوصافي (2006)، **حدود البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ص 62.

عند تقاطع عرض العمل L_1^o مع الطلب $L_1{}^d$ الوضعية 1 في الشكل1، يتم تشغيل كمية من العمل N_1^* عند الأجر الحقيقي توازني $\left(\frac{W}{P}\right)_1^*$، مع الافتراض في الوضعية 2 أن عرض العمل يزيد و الطلب يبقى ثابت: المنحني L_1^o ينتقل إلى اليمين و يصبح مساوياً L_2^o. في هذه الحالة يكون عدد العاطلين عن العمل عند الأجر $\left(\frac{W}{P}\right)_1^*$ يساوي $N' - N_1^*$.

• - الرموز المستخدمة : $Q = y$ حجم الإنتاج أو الدخل الحقيقي، P المستوى العام للأسعار(أو أسعار السلع و الخدمات)؛ Y قيمة الإنتاج أو الدخل الاسمي و هو يساوي $Y = y.P$ ، W الأجر الاسمي؛ $\frac{W}{P}$ الأجر الحقيقي، N كمية العمل، L^o عرض العمل أو الطلب على التشغيل، L^d طلب العمل أو عرض التشغيل، $p_m(L)$ الإنتاجية الحدية للعمل (من حيث الحجم).

بفرض أن الأسر تعرض قوة العمل و قطاع الأعمال تطلب اليد العاملة و أن العرض و الطلب يتم ضمن المنافسة الكاملة و أن رأس المال متغيرة خارجية و من منطلق أن الاختيار يكون على أساس الأجر الحقيقي (فرضية السلوك الرشيد) و بفرض أن قطاع الأعمال قادر على تسيير و توزيع الأشخاص الذين تم تشغيلهم على مراكز العمل المتاحة. التوازن في سوق العمل هو التوازن الذي يحدد مستوى التشغيل الأمثل N و الأجر الحقيقي $\frac{W}{P}$ التوازني.

باعتبار أن الأجر مرن (فرضية الكلاسيك) سينخفض إلى $\left(\frac{W}{P}\right)_2^*$، فيتحقق توازن جديد بين العرض و الطلب؛ مما يسمح بامتصاص عدد إضافي من العمال، أي تنتقل كمية العمل من N_1^* إلى N_2^*.

وفي الوضعية 2 تختفي البطالة اللاإرادية و تبقى فقط البطالة الإرادية $(N_2^* - N')$.

يرفض كينز هذا الطرح بشدة، حيث يقول: "كل محاولة لإسقاط نظرية التشغيل الكامل على حالة البطالة اللاإرادية، ستؤدي إلى نتائج موهمة وضارة".

إذاً: تعتبر النظرية النيوكلاسيكية البطالة نتيجة لرفض العاطلين عن العمل القبول بأجور أدنى، أي بطالة اختيارية لا تصلح لتفسير ظاهرة البطالة، وبالتالي لا تفيد بشيء في معالجتها.

3- الفكر الاقتصادي الكينزي والبطالة:

يعود الفضل في نشأة الفكر الاقتصادي الكينزي، للعالم الاقتصادي جونماينرد كينز، وهو تلميذ ألفرد مارشال. وإن نشوء الأزمة الاقتصادية العالمية عام (1929م) خلق بطالة مستعصية في الدول الرأسمالية والتي تجاوزت (1,5) مليون عاطل عن العمل والتي أدت إلى توجيه أنظار كينز إلى أساس المشكلة؛ لذلك فإن نظريته هي برنامج للدولة من أجل معالجة الأزمات الاقتصادية البرجوازية وإنقاذ النظام الرأسمالي بواسطة توفير العمل للعمال وتصريف الإنتاج عن طريق توفير الطلب الفعال على البضائع؛ مما سوف يزيد الإنتاج، وبالتالي توفير العمل آلياً للعمال[1].

والتوازن الاقتصادي الكلي الكينزي في سوق السلع و الخدمات، لا يؤدي بالضرورة إلى التشغيل الكامل في سوق العمل (قانون فالراس غير صحيح أيضاً)، بمعنى آخر ينفي كينز البطالة الإرادية من تحليله ويرى أن التبريرات النظرية الدالة لوجودها تنقصها الكثير من الصرامة العلمية، في المقابل يرى أن بطالة سنوات الثلاثينات هي بطالة لاإرادية.

فرض كينز أنه عندما يحدث الاختلال في سوق العمل، لا تتغير الأجور الحقيقية بشكل تلقائي، أي تكون الأسعار النسبية عند مستوى قد لا يكون بالضرورة مستوى سعر التوازن. ففي هذه الحالة حسب المدرسة الكينزية تحل التعديلات الكمية محل التعديلات في السعر. لكن تصور سوق العمل بهذا الأسلوب، فرض على الكينزيين الإجابة على سؤالين هامين هما:

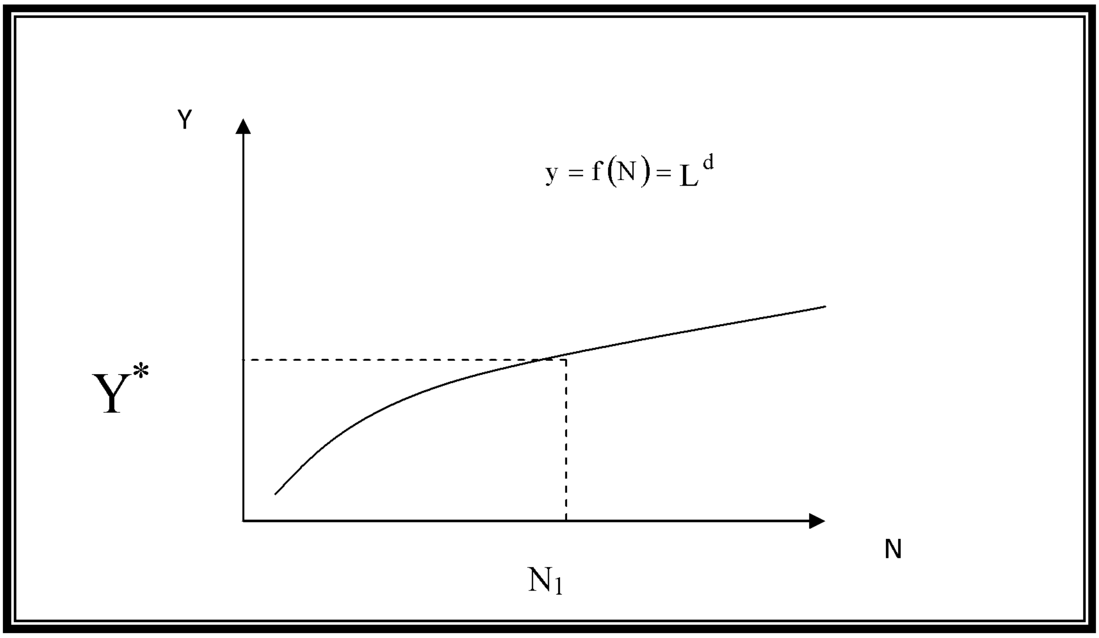
- كيف تبرر النظرية الكينزية فرضية عدم مرونة الأسعار في سوق العمل؟
- ما هي طبيعة النتائج الناجمة عن هذه الفرضية ؟

[1]- الرداوي تيسير (2000)، **تاريخ الأفكار والوقائع الاقتصادية**، جامعة حلب، ص429.

الطلب على العمل[1]:

في النظرية الكينزية الطلب على العمل يتوقف على الطلب الفعَّال أي على الدخل التوازني، بمعنى أن أسباب البطالة يجب البحث عنها في سوق السلع و ليس في سوق العمل، والبطالة من منظور كينز غير إرادية و حدتها تتوقف على مستوى الطلب الفعَّال و حجم الإنتاج الناتج عنه. ويتبين من الشكل 2، أنه عندما يتحدد الطلب الفعَّال (الدخل التوازني) Y^* في سوق السلع، يتحدد بعد ذلك مستوى الطلب على العمل L^d.

الشكل (2) مستوى الدخل المحدد لمستوى التشغيل



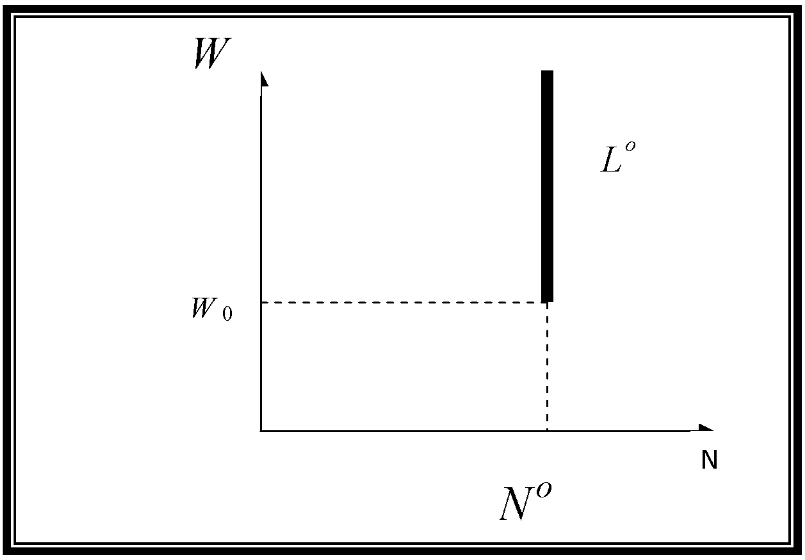
- **المصدر:** كمال بوصافي (2006)، **حدود البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ص 68.

عرض العمل [2]:

يتوقف عرض العمل عند كينز على الأجر الاسمي؛ لأن الأسر تكون ضحية الخدعة النقدية في سلوكها الإنفاقي، أي بالنسبة للأسر، إذا لم تتغير الأجور الاسمية لا تتغير القدرة الشرائية.
باعتبار في مرحلة النشاط يزيد الطلب على العمل فترتفع الأجور، سيقدم العمال على عرض العمل عند مستوى من الأجور الاسمية W يكون أكبر من المستوى الضروري W_0 ؛ نظراً لمحدودية عرض العمل L^o على الأمد القصير (يتغير على الأمد الطويل إذا تغيرت نسبة السكان).

[1] – كمال بوصافي، مرجع سابق ذكره، ص 69.
[2] – المرجع السابق، ص70.

الشكل (3) عرض العمل من منظور كينز



- **المصدر:** كمال بوصافي (2006)، **حدود البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ص 72.

يبين الشكل (3) أن عرض العمل في سوق العمل غير مرن مقارنة بالأجور الاسمية.

ويرى كينز:

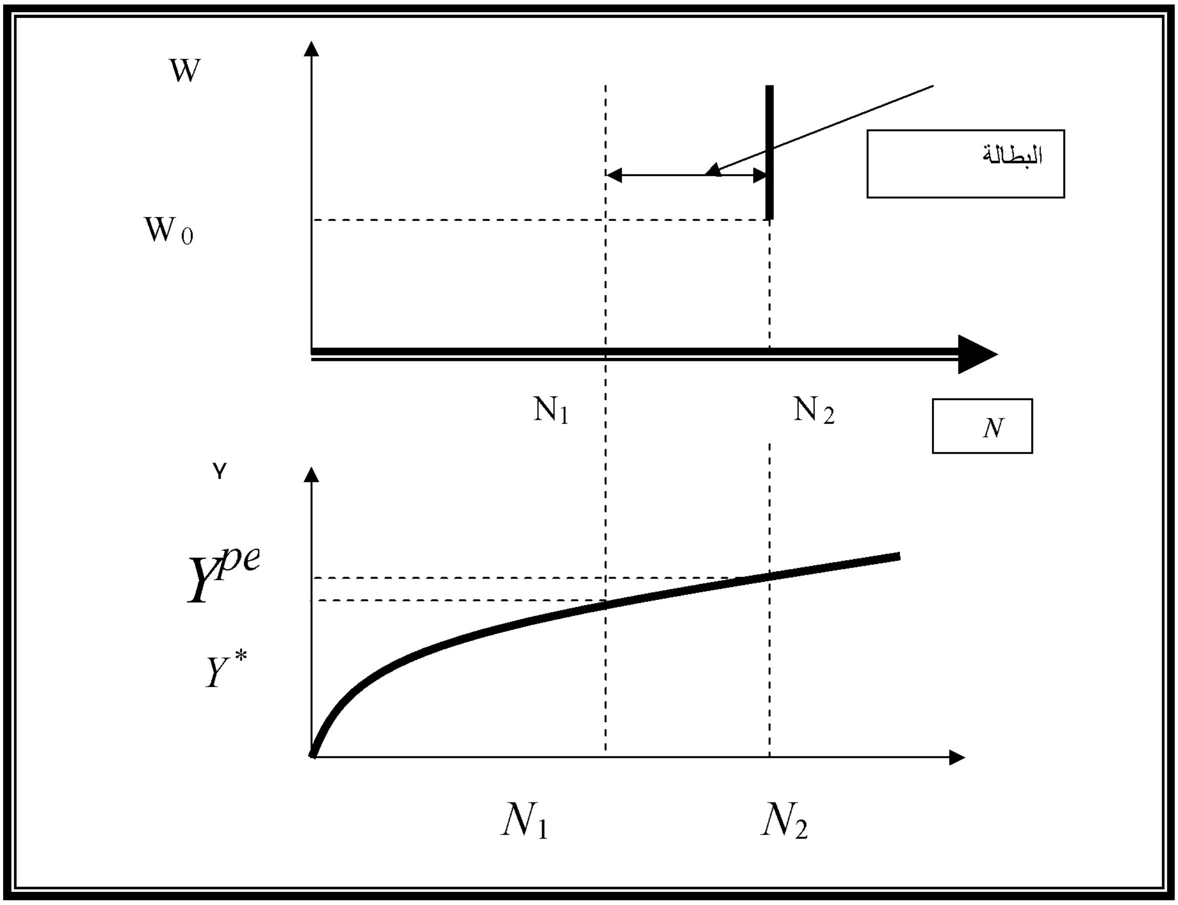
– أن النقص في المعلومة أو النقص في الرشادة، تجعل الأجراء يصابون بالخدعة النقدية، فيهتمون أكثر بتطور الأجور الاسمية من اهتمامهم بتطور المستوى العام للأسعار.

– الفرض المؤسساتي للأجر الأدنى من خلال التشريعات و القوانين سواء كان ذلك على مستوى الاقتصاد ككل أو على مستوى الفروع (اتفاقيات الجماعية...).

– وجود نقابة قوية تحول دون تخفيض الأجور.

ويظهر من الشكل (4) أن لامتصاص البطالة، يجب أن ينتقل الدخل من الدخل التوازني (الطلب الفعال) Y^* إلى Y^{pe} (دخل التشغيل الكامل).

الشكل (4) آلية امتصاص البطالة



- **المصدر:** كمال بوصافي (2006)، **حدود البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ص 75.

ولقد انتقد كينز الفكرة الكلاسيكية (**إن مرونة الأجور والأسعار كفيلة بالقضاء على البطالة غير الاختيارية إذا ظهرت في سوق العمل**) وبرر ذلك بقوله أنه [1]:

- ليس صحيحاً أن الأجور في الواقع مرنة في الاتجاه النزولي، وإنما جامدة في هذا الاتجاه.

ومن ثم فإن الأجور مرنة فقط في الاتجاه الصعودي، أي أنها من الممكن أن تزيد، لكن من الصعب أن تنقص، وهذا في المجتمعات التي تسود فيها النقابات العمالية، فمن الصعب تخفيض الأجور بسهولة، خاصةً وأن الأجور تتحدد وفقاً لعقود تستمر أحياناً فترة طويلة من الزمن.

[1]– محمد أحمد مقلد رمضان– عبدالقادرعطية عبدالقادرمحمد (2005)، **النظرية الاقتصادية الكلية**، جامعة الإسكندرية، ص256.

ومن جهة أخرى في مجتمعات تسودها شركات كبيرة الحجم تعمل في أسواق احتكارية ليس من السهل تخفيض الأسعار، وإن كان من الممكن رفعها من قبل هذه الشركات. أي إن الأسعار جامدة في الاتجاه النزولي، ومرنة في الاتجاه الصعودي.

– إذا تم التسليم بأن الأجور والأسعار مرنة في الاتجاه النزولي، فإن مرونتها لن تحقق العمالة الكاملة. فالأجور تمثل دخولاً للعمال ومن ثم فإن انخفاضها يؤدي لانخفاض دخول العمال، وهذا من شأنه أن يقلل الطلب الكلي على السلع والخدمات، وبانخفاض الطلب الكلي يقل الإنتاج، وتزداد البطالة على المستوى القومي.

انطلق كينز في نظريته العامة من أن حالة التشغيل الكامل ما هي إلا حالة خاصة جداً في الاقتصاد، وإن التوازن يمكن أن يتحقق عند مستويات مختلفة ليس مشروطاً بتحقيق مستوى التوظيف الكامل. وانطلق كينز أيضاً من أن الطلب الكلي الفعَّال هو الذي يحدد حجم العرض الكلي، وبالتالي حجم الناتج والدخل والتوظف.

وبين كينز:" أن العمالة الكاملة لا تتحقق إلا إذا كان الطلب الكلي كافياً لاستيعاب الناتج المحتمل وهو ناتج العمالة الكاملة، أما إذا كان الطلب الكلي أقل من المستوى اللازم لاستيعاب الناتج المحتمل تظهر هناك فجوة انكماشية، وبالتالي بطالة إجبارية، وتسمى هذه البطالة ببطالة قصور الطلب"[1].

وقام كينز بتحويل الأنظار عن مشكلة تحديد المستوى العام للأسعار، والتي كانت تشغل أذهان مفكري المدرسة الكلاسيكية، إلى قضية العوامل التي تحدد مستوى الإنتاج.

وإن العوامل التي تحدد مستوى الإنتاج، ومن ثم مستوى التوظيف، وفقاً للنظرية الكينزية هي[2]:

1. الميل الحدي للاستهلاك.
2. الكفاءة الحدية لرأس المال.
3. كمية النقود.
4. درجة تفضيل السيولة في المجتمع.

ورفض كينز كلياً مبدأ اليد الخفية في السوق، و رأى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي التدخل المناسب؛ لتصحيح عدم التوازن من خلال سياسة الاستثمار ومن خلال السياسات المالية والنقدية[3].

[1]– القريشي مدحت (2008)، **تطور الفكر الاقتصادي**، دار وائل للنشر، ط 1، الأردن، الفصل الحادي عشر.

[2]– الفارس عبد الرزاق (1997)، **الحكومة والفقراء والإنفاق العام**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص25.

[3]- John Maynard,(1936), **the General theory of Employment, Interest and money,** (London : Macmillan), pp. 23-34.

ولمعالجة البطالة اقترح كينز وسائل معينة لزيادة الإنفاق الكلي، وذلك من خلال زيادة الاستثمار الخاص بأوقات الكساد، على أساس تخفيض سعر الفائدة.

ولكن هناك حدوداً لانخفاض سعر الفائدة، وخاصة عندما يصبح منحنى تفضيل السيولة (**الطلب على النقود**) أفقياً تام المرونة عند سعر فائدة منخفض جداً، وهي حالة ما يسمى **مصيدة السيولة**، الأمر الذي يجعل السياسة النقدية غير فعالة.

والطريقة الثانية الأكثر فعالية لمعالجة البطالة هي من خلال استخدام الحكومة للسياسة المالية التوسعية، فالإنفاق الحكومي يخدم كمصدر للإنفاق الكلي، والمشكلة الأهم بالنسبة إلى كينز، هي أن المجتمع كلما أصبح أكثر غنى، كلما ازداد مستوى الادخار لديه، وبالتالي تصبح مهمة تحقيق حالة التشغيل الكامل أكثر صعوبة[1].

ونعتقد بأن كينز محق في أفكاره وخصوصاً في زيادة الاستثمار الخاص في أوقات الكساد، لكن يجب أن يكون هناك قانون ينظم هذا الاستثمار ويحمي العامل من بعض المستثمرين الجشعين.

ثالثاً: مؤشرات ذات علاقة بالبطالة:

في صدد الحديث عن البطالة كمؤشر، نرى أنه من الأهمية بمكان الإشارة إلى القوة البشرية بما فيها قوة العمل، و معدل البطالة:

- **القوة البشرية:**

لقد عرفت التعدادات العامة للسكان ومسوح القوة العاملة بالعينة في سورية القوة البشرية بأنها: "مجموع السكان القادرين على العمل المنتج. ويقصد بالعمل المنتج كل جهد جسمي أو عقلي يؤدي إلى إيجاد سلعة أو تأدية خدمة أو يساهم في إيجاد مثل هذه السلعة، وتشمل القوة البشرية جميع السكان الذين تبلغ أعمارهم (10) سنوات فأكثر مستبعداً منهم العاجزين عجزاً دائماً والمرضى مرضاً مزمناً، ولا يمكنهم أداء أي عمل ذي قيمة اقتصادية واجتماعية "[2].

وهذا ما استقر عليه المكتب المركزي للإحصاء كأساس لإحصاءاته حول القوة البشرية، ولكن المدة الزمنية 15 سنة فأكثر.

---

[1]- زكي رمزي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، مرجع سابق ذكره، ص299.

[2]- إسماعيل فؤاد (2005)، **ديناميكية السكان والتعليم في عملية التنمية في سورية**، رسالة دكتوراه في الاقتصاد فرع السكان، جامعة حلب، ص46.

- **فئة السكان في سن العمل**[1]:

تشمل جميع السكان الذين تبلغ أعمارهم بين 15 سنة ودون65 سنة، مستبعداً منهم العاجزين عجزاً دائماً والمرضى مرضاً مزمناً، ولا يمكنهم أداء أي عمل ذي قيمة اقتصادية واجتماعية.

وتتركب فئة السكان في سن العمل من زمرتين:

الأولى: قوة العمل.

الثانية: خارج قوة العمل.

- **الأولى: قوة العمل:**

هي ذلك الجزء – **من السكان في سن العمل**– الذي يتألف من جميع الأفراد النشيطين اقتصادياً(الذكور والإناث) الذين يقدمون عرض العمل خلال فترة الإسناد الزمني وتبلغ أعمارهم (15 سنة) ودون 65 سنة سواءً كانوا يعملون في إنتاج السلع أو تأدية الخدمات أو كانوا يبحثون عن مثل هذا العمل[2]. وتتركب قوة العمل من فئتين[3]:

– فئة المشتغلين. – فئة المتعطلين.

ويعرف المشتغل والمتعطل لأغراض البحث كالتالي[4]:

1) المشتغل: هو الفرد (ذكراً كان أو أنثى) الذي زاول عملاً ذا قيمة اقتصادية لمدة لا تقل عن ساعة خلال فترة الإسناد الزمني أو كان مرتبطاً بمثل هذا العمل، لكنه لم يزاوله بسبب طارئ مؤقت كالمرض أو الإجازة أو سوء الأحوال الجوية أو غير ذلك، ويمكن حصرالمشتغلين بما يلي:

1–1– مستخدمون بأجر: وهم الذين يعملون لدى الغير سواء لدى الحكومة أو إحدى مؤسساتها العامة أو لدى المؤسسات الخاصة أو الأفراد اللذين يعملون لقاء أجر أو مرتب نقدي أو عيني معين.

1–2– يعملون لحسابهم: وهم الأفراد الذين يمارسون العمل بأنفسهم ولحسابهم ولا يستخدمون أحداً بأجر، كأصحاب المحال التجارية الصغيرة أو المزارع الضئيلة المساحة ....إلخ.

1–3– أصحاب أعمال ويديرونها: وهم الأفراد الذين يستعينون في أعمالهم الخاصة بفرد أو أكثر يستخدمونهم للعمل بأجر أو مرتب أو بدونهما.

---

[1]– بوادقجي عبد الرحيم ، خوري عصام (2002)، **علم السكان (نظريات ومفاهيم)**، دار الرضا للنشر، دمشق، ص199.

[2]– خليفة ياسين (1990)، **تخطيط القوة البشرية والاستخدام في الدول النامية دراسات في المنهجية**، جامعة حلب، ص 35.

[3]– الأشقر أحمد (1993)، **علم السكان**، جامعة حلب، ص 260.

[4]– الجمهورية العربية السورية، **مسح القوة العاملة (2005)**، المكتب المركزي للإحصاء، ص5.

1-4- يعملون لحساب الأسرة وبدون أجر: وهم أفراد الأسرة المشتركون معها في معيشة واحدة ويعملون في مهنة الأسرة أو حرفتها التي تكسب منها عيشها دون أن يتقاضوا أجراً نظير ذلك.

1-5- يعملون لدى الغير وبدون أجر: وهم الأفراد الذين يعملون لدى الآخرين دون تناول أجرما أبداً، كالذين يقضون فترة التمرين على عمل ما.

2) المتعطل: هو الفرد (ذكراً كان أو أنثى) القادر على العمل ويرغب فيه ويبحث عنه ولم يجده حتى فترة الإسناد الزمني ويعتبر متعطلاً إذا كان متعاقداً على عمل تبدأ ممارسته له بتاريخ لاحق لفترة الإسناد الزمني. أي إن المتعطلين يتألفون من جميع الأشخاص فوق العمر المحدد لقياس السكان الناشطين اقتصادياً والذين كانوا خلال الفترة المرجعية [1]:

2-1- بدون عمل: أي لم يكونوا من العاملين بأجر أو ضمن العمالة للحساب الخاص.

2-2- متاحون في الوقت الحاضر للعمل: أي قادرون على العمل فعلاً.

2-3- يبحثون عن عمل: أي اتخذوا خطوات محددة للبحث عن عمل بأجر، أو للحساب الخاص.

وفي المعيار الأول (بدون عمل): يعتبر الشخص بدون عمل إذا لم يكن قد عمل على الإطلاق خلال الفترة المرجعية ولا حتى ساعة و الغرض الأساسي من هذا المعيار هو الفصل بين حالة العمالة و حالة البطالة وعلى ذلك فإن الشخص الذي كان يقوم بأي عمل عارض في الوقت الذي كان يبحث فيه عن عمل يجب أن يصنف على أنه يعمل حتى لو كان يبحث عن عمل.

وفي ما يتعلق بالمعيار الثاني (معيار الإتاحة): فإنه أصعب المعايير من حيث القياس وإن الإتاحة في الوقت الراهن تعني القدرة و الاستعداد في الوقت الراهن للعمل فيما لو توفرت فرصة عمل.

وفي المعيار الثالث (البحث عن عمل): حتى يعتبر الشخص ضمن من يبحث عن عمل يجب أن يقوم بخطوات محددة سواء كان البحث عن عمل بأجر أو للحساب الخاص بدوام جزئي أو كامل وعمل مؤقت أو موسمي أو أي نشاط اقتصادي أخر، سواء كان داخل الدولة أو خارجها.

[1]- دليل منظمة العمل الدولية (1996)، **مسوح السكان الناشطين اقتصادياً**، عمان، ص97.

- **الثانية: خارج قوة العمل[1]:**

وهم الأفراد المستغنون عن العمل بإرادتهم، أي الذين لا يعملون ولا يبحثون عن عمل؛ علماً أنهم يدخلون من حيث السن داخل فئة السكان في سن العمل، ويعيشون من دخل أملاكهم وأموالهم(الطبقة الطفيلية في المجتمع)، ويدخل تحت هذه الفئة العناصر التالية:

1- المتفرغات للأعمال المنزلية (ربات البيوت) وغيرهن من النساء كالزوجة والابنة والشقيقة.

2- الطلاب والطالبات المتفرغون للدراسة تفرغاً تاماً، ويعتبر الطالب في الجامعة مشتغلاً وليس طالباً إذا كان موظفاً في إحدى وزارات أو مؤسسات الدولة.

3- المتقاعدون الذين سنهم أقل من(65) سنة، ولا يقومون بعمل مثمر خلال أسبوع الإسناد الزمني، وإنما يعتمدون بصفة أساسية على رواتبهم التقاعدية عن عمل سابق.

4- المكتفون: أي الزاهدون في العمل، وهم الذين لا يعملون ولا يبحثون عن عمل رغم قدرتهم عليه، وذلك بسبب اكتفائهم بما يحصلون عليه من دخول خاصة أو إعانات دورية.

5- نزلاء السجون والمشافي والملاجئ.

- **الأفراد خارج فئة السكان في سن العمل[2]:**

وهم الأفراد غير القادرين على العمل، كالأطفال دون (15) سنة والعجزة والشيوخ الذين تجاوزوا سن(65)، وبالطبع لا يمارسون عملاً مثمراً[3].

من التعاريف السابقة نلاحظ أن هناك اتفاقاً بين الباحثين حول المفاهيم الأساسية المتعلقة بالقوة العاملة فجميع التعاريف تتوافق مع تعاريف المكتب المركزي للإحصاء، كونه هو المصدر الرسمي لهذه الإحصاءات.

وبهذا الصدد يعرف **العامل أو المشتغل** وفقاً لما جاء في المؤتمر الرابع عشر للإحصائيين في مجال العمل بأنه:" الشخص الذي يساهم في الإنتاج من خلال عمل ساعة على الأقل في اليوم أو الأسبوع مقابل أجر نقدي أو عيني يحصل عليه"[4].

لكن هذا التعريف برأينا غامض وغير واقعي، حيث هل يعقل عمل ساعة واحدة في الأسبوع يكون كافياً لتأمين معيشة هذا الشخص ومن يعيلهم.

---

[1]- بوادقجي عبد الرحيم ، خوري عصام ، مرجع سابق ذكره ، ص199.

[2]- سلاح شفيق (1978)، **دراسة وتخطيط القوة العاملة في الجمهورية العربية السورية**، جامعة دمشق، ص26.

[3]- فريح حداد مناور (2005)، **نظرة تحليلية لحجم القوى العاملة العربية وآفاق تطورها**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 21 ، العدد 1 ، ص206.

[4]-Fourteenth international conference of labor statisticians,(1987), **"guidelines endorsed by international conference of labor statisticians**, P1.

- **نقص التشغيل[1]:**

هناك اهتمام كبير من قبل الاقتصاديين في هذا الموضوع، حيث تمت التفرقة بين نوعين من نقص التشغيل:

1. **نقص التشغيل الظاهر:** ويكون الفرد في هذه الحالة، إذا انطبقت عليه الشروط التالية:
   1-1- العمل لعدد ساعات أقل من المستوى السائد في سوق العمل.
   2-1- أن يكون هذا السلوك مفروضاً على العامل وليس بمحض اختياره.
   3-1-أن يكون الفرد في حالة بحث عن عمل إضافي خلال الفترة المرجعية للمسح.
2. **نقص التشغيل المستتر:** يعتبر الفرد في حالة نقص تشغيل مستتر، إذا توافرت فيه إحدى الشروط الثلاثة التالية:
   1-2-الحصول على دخل منخفض لا يسمح بإشباع حاجاته الأساسية.
   2-2-عدم الاستخدام الأمثل لمهاراته في فرصة العمل التي يشغلها.
   3-2-انخفاض إنتاجيته الحدية في العمل الذي يؤديه.

- **معدل البطالة:**

يبدو أن التقنيات الحديثة المتطورة قد ساهمت في زيادة معدلات البطالة وخصوصاً في الدول المتقدمة، وذلك بسبب استخدام الأنشطة كثيفة رأس المال وضعيفة الاستخدام للعمالة البشرية؛ مما أدى إلى ابتداع بديل لحالة التوظف الكامل بمفهوم جديد يطلق عليه"المعدل الطبيعي للبطالة" أو" البطالة المقبولة اجتماعياً "، حيث يتم تجاهل البطالة عند حدٍ معين لها[2].

ويعتبر معدل البطالة من أهم المؤشرات الاقتصادية في أي بلد من بلدان العالم، حيث أنه يتأرجح صعوداً وهبوطاً بحسب مستوى التشغيل الاقتصادي. ومن جهة أخرى يعتبر أحد مقاييس المعاناة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، وبالتالي يمكن اعتباره مؤشراً هاماً على مدى صحة الاقتصاد الوطني.

ومعدل البطالة هو النسبة المئوية للمتعطلين إلى إجمالي القوة العاملة، ويمكن حساب معدل البطالة حسب النوع والفئات العمرية والحالة التعليمية، ويقيس البطالة في لحظة معينة من الوقت؛ لأن البطالة تتغير من وقت لآخر[3].

---

[1]- أحمد خواجه ليلى (1993)، **التعطل في القطاع العام- حالة مصر،ندوة التعطل في دول الأسكوا**، الأردن، ص203.

[2]- صالح الأشوح زينب (2003)، **الأطراد والبيئة ومداواة البطالة**، دار غريب في القاهرة، ص81.

[3]-Chris Mulhearn, Howard r.Vane(1999), **Economics**, Malaysia , Macmillan, p171 .

ويحتسب معدل البطالة كما يلي[1]:

معدل البطالة = [عدد العاطلين عن العمل / إجمالي القوة العاملة]× 100

وهو معدل لا يمكن تحديده بدقة (حساب معدل البطالة على أساس الساعات التي تم اشتغالها، فترة الركود يتخلى العديد من العمال عن البحث عن العمل).

تختلف نسبة العاطلين حسب الوسط، حضري أو ريفي، حسب الجنس، حسب السن، حسب نوع التعليم و المستوى الدراسي"[2].

وأما عن كيفية حصر أعداد العاطلين في الواقع العملي، ففي هذه الحالة هناك تمييز، فيما إذا كانت البلد نامية، أم متقدمة[3]:

في البلاد النامية: يتم هذا الحصر مع التعدادات السكانية، أي كل عشر سنوات، أو من خلال دراسات مسحية تتم بطريقة غير منتظمة أو دورية.

في البلاد المتقدمة: يتم حصر البطالة بطريقة منتظمة، وعلى فترات قصيرة تصل إلى شهر، ويتم إتباع أسلوبين:

الأسلوب الأول: أسلوب عد المطالبين: يتمثل العدد الرسمي للبطالة في عدد الأفراد خارج العمل والذين يطالبون الحكومة بمنافع متعلقة بالبطالة، مثل إعانة البطالة، ومن أهم مزايا هذه الطريقة في حصر البطالة أن معلوماتها تصدر شهرياً، ويتم تحديث المعلومات المتعلقة بها بصفة مستمرة، كما أنها تعطي بيانات عن البطالة لمناطق صغيرة كالمدن والقرى.

الأسلوب الثاني: أسلوب منظمة العمل الدولية: يعتمد في حصر العاطلين على سحب عينة من الأسر كل ثلاثة شهور من جميع أنحاء المملكة المتحدة بطريقة منتظمة؛ نتيجة التقدم الذي وصلت إليه المملكة المتحدة في هذا الجانب والثقل الاقتصادي والسياسي الذي تتمتع به، وبالتالي فإن بيانات البطالة تكون متاحة كل ثلاثة شهور وفقاً لهذه الطريقة، وهي تتاح عن المملكة المتحدة ككل وبعض المناطق الرئيسية، وذلك العمل يتم من خلال فريق عمل إحصائي متطور جداً، وبالتالي هناك صعوبة في تطبيق هذا الأسلوب في دول العالم وخصوصاً النامية ومنها سورية؛ لأن هذا التطبيق بحاجة إلى فريق عمل متطور وتقنيات إحصائية متطورة ومكلفة مادياً.

---

[1]- دركزنلي سمير ، شامية أحمد زهير (2002)، **ندوة النمو السكاني وأثره على مشكلة البطالة وخطط التنمية**، جزء1، ص344.

[2]- م .م . طنجة (2006)، **البطالة : من المعني ؟**، جريدة المناضل، العدد 6، تشرين الأول.

[3]-International Labor Organization(2002), **Rotherham Economic Bulleti**n, pp1-2.

ولقد اتضح أن تقدير البطالة وفقاً لأسلوب منظمة العمل الدولية يظهر البطالة عند مستوى أعلى من أسلوب عد المطالبين، وهذا يرجع إلى أن أسلوب منظمة العمل الدولية يعرف **البطالة** بأنها: الأفراد خارج نطاق العمل الذين يرغبون في العمل، ويبحثون عن العمل في آخر أربعة أسابيع، ومتاحون للعمل في غضون الأسبوعين القادمين، ولا يشترط أن يطالبوا الحكومة بمنافع البطالة. ولكننا ننتقد المفهومين السابقين للبطالة، وذلك لعدم شمولهما لمفهوم البطالة، حيث هناك حالات تكون فيها بطالة مخفية ولا يستطيع أي منهما رصدها ومنها:

1) وفقاً لأسلوب عد المطالبين: وجود أفراد عاطلين عن العمل لا يطالبون الحكومة بمنافع متعلقة بالبطالة، وهؤلاء لا يحسبون ضمن البطالة.
2) وفقاً للأسلوبين السابقين: الأفراد تحت التدريب الذين يعملون في مشروعات حكومية دون أن يبرموا عقود عمل مع الحكومة، وليس لديهم وعد بالعمل، ولا يطالبون بوظائف في الوقت الحاضر، وهم لا يدرجون ضمن البطالة.

المبحث الثاني

أسباب البطالة وأنواعها والآثار الناجمة عنها

يحتل موضوع البطالة موقع الصدارة في الجدل والنقاش الدائر في بلدنا وغيره من البلدان الأخرى، حيث تعددت أسبابه واختلفت من بلد لآخر وكذلك أنواعه والآثار المترتبة والناتجة عنه، وبالتالي هذا المبحث يهدف إلى دراسة: الأسباب والأنواع والآثار بشيءٍ من التفصيل؛ لذلك قسمنا هذا المبحث للفقرات التالية:

1- أسباب البطالة:

تعددت الأسباب المؤدية للبطالة، وتباينت هذه الأسباب، واختلفت حسب طبيعة البلدان، وأحياناً تختلف حتى داخل البلد الواحد؛ لذلك صنفنا أسباب البطالة كالتالي:

1-1- أسباب البطالة في البلدان الرأسمالية:

لقد عاش الاقتصاد العالمي – في الفترة 1945م حتى 1970م، أي ما بعد الحرب العالمية الثانية– عصراً مميزاً بالازدهار، حيث كانت تحكمه وتسيطر عليه الدول الرأسمالية التي كانت الأقوى، وبالتالي حققت ارتفاعاً ملموساً في معدلات نموها الاقتصادي، وضآلة واضحة في معدلات البطالة، حيث وصل متوسط معدل النمو الاقتصادي السنوي لمجموعة هذه البلدان في تلك الفترة المذكورة إلى 4%، ولم يزد معدل التضخم السنوي على 2،5%، ولم يتعد معدل البطالة 3%[1].

"وأثبتت العديد من الدراسات أن الدول التي لديها حرية اقتصادية أكثر تنخفض فيها معدلات البطالة إلى أدنى مستوياتها، وهذا ما يبينه الشكل البياني رقم (5)، والذي يمثل العلاقة بين الحرية الاقتصادية وإجمالي البطالة بالمئة من إجمالي قوة العمل، حيث المحور الأفقي فيه يمثل تصنيف الحرية الاقتصادية للدول كالتالي[2]:

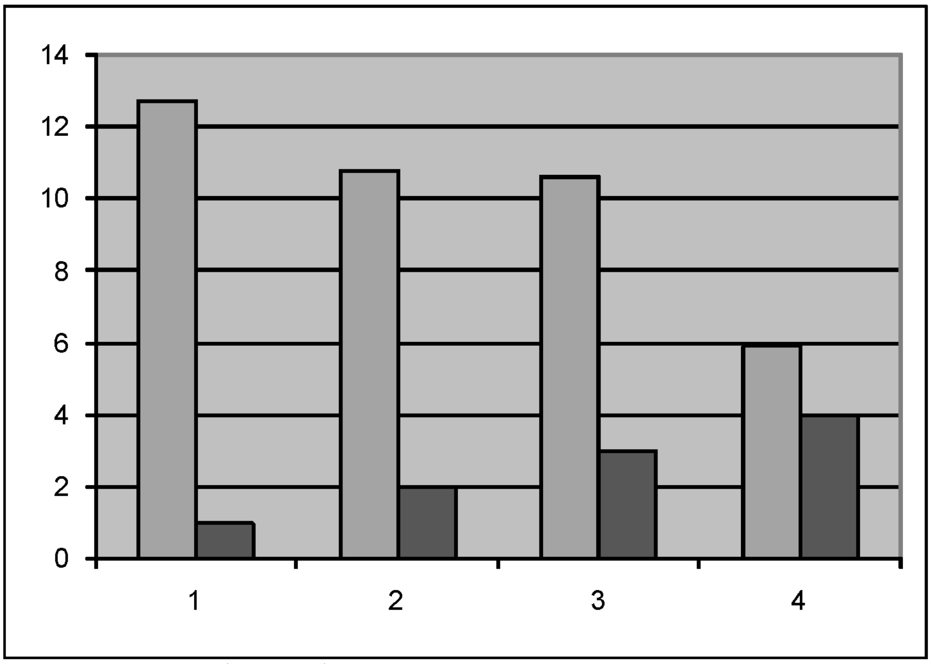
1. الدول الأقل تحرراً والتي بلغ معدل البطالة فيها (12.7%).
2. الدول من الدرجة الثالثة والتي بلغ معدل البطالة فيها (10.8%).
3. الدول من الدرجة الثانية والتي بلغ معدل البطالة فيها (10.6%).
4. الدول الأكثر تحرراً والتي بلغ معدل البطالة فيها (5.9%)."

والمحور العمودي يمثل إجمالي البطالة بالمائة من إجمالي قوة العمل ، وذلك بالاعتماد على التقرير السنوي للحرية الاقتصادية في العالم:

[1]– زكي رمزي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، مرجع سابق ذكره، ص46.

[2]– غوارتيني جيمس ، لوسون روبرت (2006)، **التقرير السنوي للحرية الاقتصادية في العالم**، كندا الوطنية، ص55.

الشكل البياني رقم (5) العلاقة بين الحرية الاقتصادية والبطالة•:



• **المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي للحرية الاقتصادية في العالم ص56.**

ومن الملاحظ من الشكل البياني السابق رقم (5): انخفاض معدلات البطالة، كلما تم الاتجاه من الدول الأقل تحرراً باتجاه الدول الأكثر تحرراً، والعلاقة بين الحرية الاقتصادية للدول ومعدل البطالة عكسية، فكلما ازدادت الحرية الاقتصادية انخفضت معدلات البطالة، وكلما قلت الحرية الاقتصادية ازدادت معدلات البطالة. ولكن هل هذه العلاقة دائماً صحيحة ؟ إن ما تمر به الولايات المتحدة الأمريكية اليوم إبان الأزمة المالية يثبت عدم صحة هذه العلاقة.

فما هي أسباب انخفاض معدلات البطالة في هذه الدول بهذه المرحلة ؟

يعود ذلك إلى العاملين الآتيين:

1-1-1- على الصعيد الداخلي:

تمثلت العوامل الداخلية في النقاط التالية[1]:

1-1-1-1- زيادة معدلات الاستثمار.

1-1-1-2- التدخل الحكومي، وزيادة الإنفاق العام في مجالات الضمان الاجتماعي والأشغال العامة والمجال العسكري.

• - تم التمثيل البياني للشكل الذي يمثل العلاقة بين الحرية الاقتصادية وإجمالي البطالة بالمائة من إجمالي قوة العمل من قبل الباحث من خلال بيانات التقرير السنوي للحرية الاقتصادية في العالم وذلك بالاعتماد على برنامج الإكسل الحاسوبي، حيث العمود الأسود يمثل درجة الدولة، والعمود البني يمثل معدل البطالة.

[1]- زكي رمزي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، مرجع سابق ذكره، ص47.

1-1-1-3- استقرار الأسواق الداخلية، والدعم الحكومي لها.

1-1-2- على الصعيد العالمي:

تمثلت هذه العوامل في[1]:

1-1-2-1- آليات بريتون وودز (نظام النقد الدولي الذي حقق ثباتاً في أسعار الصرف واستقرارها في أحوال السيولة الدولية، ومجموعة البنك الدولي التي شجعت الاستثمارات الدولية، واتفاقية الجات التي استهدفت خفض القيود الجمركية.

1-1-2-2- تقسيم العمل الدولي لمصلحة البلدان الصناعية الرأسمالية.

وهنا نعتقد أنه عندما تم تقسيم العمل لصالح الدول الرأسمالية الأقوى، في ضوء علاقات غير متكافئة مع البلدان النامية، فإن هذه الدول الرأسمالية تمكنت من الحصول على مواد الطاقة والمواد الخام بأسعار رخيصة جداً، وهذا انعكس على الاستثمار لديهم بشكلٍ إيجابي؛ مما أدى إلى تأمين فرص عمل أكثر، وبالتالي تقليص حجم البطالة لدى هذه الدول.

ولكن هذه المرحلة من الازدهار سرعان ما انتهت في بداية السبعينات؛ ليأتي عصرٌ جديدٌ متسمٌ بارتفاع معدلات البطالة، وظهر نوعٌ من الكساد التضخمي، وزاد العجز الداخلي، وذلك بسبب التراكم الرأسمالي لديهم وفقدان الحكومات لمفعولها ودورها و ضمانها لاستقرار النمو وتحقيق التوظيف الكامل. وفي هذه الآونة نشأ صراع حاد بين الكينزيين والنيوكلاسيك، وهذا الصراع انتهى بهزيمة الكينزية وانتصار الليبرالية النيوكلاسيكية التي دعا أنصارها إلى نبذ الدور الحكومي والعودة بالرأسمالية إلى آليات السوق الحرة، والتي تتمثل فيما يخص اليد العاملة في التحرك الحر للقوة العاملة في سوق العمل، في محيط واسع وباستقلالية بعيدة عن أي سيطرة أو تدخل حكومي[2].

وقد تفاقمت مشكلة البطالة في البلدان الصناعية، نتيجةً لعوامل كثيرة من أهمها[3]:

1-1-2-2-1- انتهاء عصر ثبات أسعار الصرف وتحلل نظام النقد الدولي، حيث تخلت الولايات المتحدة عن قابلية تحويل الدولار إلى ذهب وحدث اضطراب شديد في المعاملات الاقتصادية الدولية.

1-1-2-2-2- ارتفاع أسعار النفط، وحدوث مشكلة الفوائض النفطية.

---

[1]- المرجع السابق، ص48.

[2]- سليمان عدنان (2005)، **اقتصاد السوق الاجتماعي واتجاهات تطوره المستقبلية**، دار الرضا للنشر، دمشق، ص92.

[3]- زكي رمزي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، مرجع سابق ذكره، ص48.

-3-2-2-1-1 تباين علاقات النمو بين البلدان الصناعية الكبرى، حيث تراجع الوزن النسبي للولايات المتحدة وتزايد الوزن النسبي لليابان ودول غرب أوروبا، وبالتالي بدأ ظهور علاقات توتر وصراعات اقتصادية ونقدية فيما بينها.

-4-2-2-1-1 تفاقم علاقات العجز والفائض بين مراكز الدول الرأسمالية الصناعية من جهة والبلدان النامية من جهة أخرى، وقد أدى هذا إلى تحول الولايات المتحدة إلى دولة مدينة لأول مرة، وتسبب في نشوء أزمة مديونية خارجية شديدة لمجموعة البلدان النامية، وبالتالي تحولت البطالة إلى مشكلة هيكلية طويلة الأجل.

-5-2-2-1-1 تخفيض معدلات نمو الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة والمرافق العامة ومشروعات الضمان الاجتماعي، وقد أدى هذا بشكلٍ مباشر إلى تخفيض العمالة الحكومية الموظفة في هذه المجالات، ففي الولايات المتحدة الأمريكية كانت أعداد الموظفين الحكوميين تتزايد خلال الخمسينات والستينات والسبعينات بمعدلات نموٍ سنوية مرتفعة، أما في الفترة مابين 1990 – 1995 بلغ المعدل 7,1% فقط، واستمر هذا الانخفاض بعد عام 2000 وحتى الآن[1].

-6-2-2-1-1 لقد كان لفقدان الأمن الاقتصادي الدولي والإرهاب أثر واضح في تزايد معدلات البطالة في معظم دول العالم (مثلاً أحداث 11 أيلول)، والجدول التالي رقم (1) يوضح معدلات البطالة العالمية الناتجة عن أحداث 11 أيلول خلال الفترة (2001 – 2003 م)[2]:

الجدول رقم (1) معدلات البطالة العالمية(%) الناتجة عن أحداث 11 أيلول خلال الفترة (2001 – 2003 م)

البيان	2001	2002	2003
الاتحاد الأوربي	7.4	7.7	8
منطقة اليورو	8	8.3	8.8
الولايات المتحدة الأمريكية	4.8	5.8	6.2
اليابان	5	5.4	5.5
ألمانيا	7.8	8.2	8.8

[1]- Fredrick Strobel (1995), **"Britain goes down the path of Income in Equality"**, In challenge, pp. 37 – 38.

[2]– المشعل خالد ، الباحوث عبد الله (2005)، **الآثار الاقتصادية للإرهاب الدولي**، جامعة الإمام كلية الشريعة، ص5.

فرنسا	8.6	8.8	9
كندا	7.2	7.6	7.6

- **المصدر: صندوق النقد الدولي، أبريل 2003م .**

من الجدول السابق رقم (1) يتبين لنا: أنه كان لفقدان الأمن الاقتصادي الدولي ومع تزايد المخاوف، وآثار الإرهاب ومكافحته على المستوى الدولي، أثر واضح في تزايد معدلات البطالة في معظم دول العالم، فعلى سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية فقد حدث تسريح للآلاف من العمال، حيث بلغ حجم تسريح العمال في قطاع النقل الجوي وحده في الأسبوع الأول التالي لهجمات الحادي عشر من سبتمبر نحو 100 ألف وظيفة، علاوة على أن عملاقة صناعة الطائرات (شركة بوينج) أعلنت الاستغناء عن ثلاثين ألف موظف يمثلون ثلث العاملين في قطاع تصنيع الطائرات المدنية بالشركة، وتوقع "جوردون بيتون" رئيس شركة كونتينتال أن يفقد ما بين 100 – 200 ألف موظف يعملون بشركات الطيران وظائفهم بسبب أحدث سبتمبر وتداعياتها، كما توقع عدد من المحللين أن تتجاوز خسائر قطاع النقل في الولايات المتحدة الأمريكية مبلغ سبعة عشر مليار دولار، وقد ذكرت وزارة العمل الأمريكية أن قطاع التصنيع وحده قد فقد 6،2 مليون وظيفة خلال العامين اللذين تليا هجمات الحادي عشر من أيلول[1].

2- أسباب البطالة في الدول التي كانت اشتراكية (الاتحاد السوفيتي):

لقد حققت هذه الدول في الفترة (1945 – 1970م) معدلات مرتفعة للاستثمار، وبالتالي كانت البطالة ضئيلة في تلك المرحلة في هذه الدول، وحكم هذه الدول نموذج النمو الستاليني الذي قامت عليه تجارب البناء الاشتراكي فيها والذي حددت أهم ملامحه في النقاط التالية[2]:

- 2-1- اعتصار الفائض الاقتصادي من القطاع الزراعي لمصلحة تمويل التراكم في البنية الأساسية والقطاع الصناعي، وذلك بشكل قسري من خلال التأميم وسياسات الأسعار الحكومية والتسليم الإجباري للمحاصيل.
- 2-2- استئثار الاستثمار بأنصبة متزايدة باستمرار من الدخل القومي ومن الزيادة التي تحدث فيه.

[1]- المشعل خالد ، الباحوث عبد الله (2005)، **الآثار الاقتصادية للإرهاب الدولي**، جامعة الإمام كلية الشريعة، ص5.
[2]- زكي رمزي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، مرجع سابق ذكره، ص 78- 80.

2-3- إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة وصناعة بناء الماكينات، وذلك لتوفير القاعدة المادية اللازمة.

2-4- إلغاء الملكية الفردية لأدوات الإنتاج وتشغيل وسائل الإنتاج في القطاعات المختلفة للدولة طبقاً للخطط الاقتصادية التي تضعها أجهزة التخطيط المركزية.

2-5- الاعتماد على التخطيط المركزي الصارم في عمليات تخصيص الموارد وتوزيع الدخل، وإهمال علاقات السوق وقانون القيمة.

2-6- وجود سلطة ذات بناء هرمي صارم تعتمد على الأوامر من الأعلى إلى الأسفل، في ضوء اندماج الحزب الحاكم بالدولة، وإخضاع منظمات المجتمع المدني لهذه السلطة وقد ترتب على ذلك غياب الديمقراطية، والنقد الذاتي وتداول السلطة، والتضييق على الحريات والمبادرات الفردية.

وفي نهاية الستينات من القرن الماضي كان نموذج النمو الستاليني الذي ساد في دول المنظومة الاشتراكية قد وصل إلى ذروة عطائه من خلال ما حققه من استخدام موسع للموارد المتوافرة، وفي تلك الحقبة الزمنية حقق هذا النموذج لهذه الدول فرصاً هائلة من التشغيل، وحد من مشكلة البطالة. وفي بداية السبعينات، ظهر نموذج جديد حكم تلك الدول ((**هو نموذج النمو المكثف**))، والذي اعتمد على الارتقاء بالإنتاجية وتحديث فنون الإنتاج والإدارة، وتوسيع العلاقات الخارجية مع منظومة الاقتصاد الرأسمالي.

وهذا انعكس بزيادة واردات الدول الاشتراكية وحصولها على بعض القروض الخارجية التي ساعدتها، وبات من الضروري مراعاة هذا الانفتاح في كثير من القضايا والمتغيرات، والتي من أهمها[1]:

1. تغيرات في أسعار الصرف.
2. تنمية قطاع الصادرات.
3. قضايا الحرية والديمقراطية من الناحية السياسية، وعلاقة الأحزاب الشيوعية بالجماهير، والتي كانت تطرح نفسها بقوة في المجتمع.

ولم يستطع الفكر الاشتراكي الصمود في وجه هذه المتغيرات؛ بسبب استمرار الحرب الباردة واستعمال سباق التسلح، وهذا ما أدى إلى تفتيت الاتحاد السوفيتي وانهيار المنظومة الاشتراكية وسعت دول هذه المنظومة للاندماج في الاقتصاد العالمي.

ولوحظ ارتفاع معدلات البطالة في هذه الدول، ففي بداية عمليات التحول وقع عبء البطالة أولاً على العمالة العادية غير الماهرة (بلغت في المجر 32% من إجمالي عدد المتعطلين عام 1996م)، وذلك في أعقاب وصول هذه الدول إلى اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي لتنفيذ برامج للتثبيت الاقتصادي[1].

[1]- المرجع السابق، ص 85.

كذلك من الملاحظ في هذه البلدان: أن البطالة بين النساء أكبر من معدلات البطالة بين الرجال، حيث وصلت هذه النسبة إلى 70% من إجمالي عدد المتعطلين في حالتي استونيا وأوكرانيا في عام 1996م، وإن صورة البطالة في الدول التي كانت اشتراكية تتسم بطول مدة التعطل(**أكثر من سنة**)، نتيجة لوجود حالات الركود والتدهور الاقتصادي في هذه الدول. وأخذ يتزايد معدل البطالة بنسبة (9–10)% سنوياً في هذه الدول، حيث وصلت نسبة هذه البطالة (البطالة التي تتسم بطول مدة التعطل) 31% من إجمالي عدد العاطلين عن العمل في الجمهورية التشيكية، وفي رومانيا 47% من إجمالي المتعطلين عن العمل، وفي بولندا 42% من إجمالي المتعطلين عن العمل، وتصل هذه النسبة إلى 66% من إجمالي المتعطلين عن العمل في بلغاريا، وذلك طبقاً لبيانات عام 1996م[2].

ونؤكد هنا أن طول مدة البطالة يؤدي عبر الزمن إلى فقدان العامل كثيراً من مهاراته وخبراته، ومن ثم يصل إلى مستوى الإحباط مع الزمن، وفي ظل هذه السمات من صور البطالة، يتزايد عدد من يعملون في الأنشطة التافهة ((**الباعة الجائلون وباعة الأرصفة والأكشاك**))، وفي القطاعات الهامشية.

ومهما يكن من أمر، فقد انتشرت في هذه الدول ظاهرة الفقر الناتج عن البطالة على نحوٍ واسع. وعلى أي حال كانت صور البطالة قاتمة وقاسية وتشير إلى مدى ضخامتها وخطورتها، وإنها في الحقيقة تعبر عن المأساة التي وقعت فيها شعوب هذه الدول، فهي عندما ثارت على أنظمتها السابقة كانت تحلم بأن تحتفظ بمزايا الاشتراكية في مجالات الضمان الاجتماعي والأمن الوظيفي والحماية الاجتماعية، وأن تحصل في الوقت نفسه على مزايا الرأسمالية في مجالات الاستهلاك الترفي، ولكنها لم تستطع الحفاظ على مزايا هذه ولا الحصول على مزايا تلك.

3– أسباب البطالة في البلدان النامية:

أضيفت زيادات ضخمة من العمالة في هذه البلدان إلى سوق العمل، وهذه الزيادات الهائلة أكبر بكثير من حجم فرص العمل التي كانت متاحة، وهذا ما أدى إلى خلق أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل والمصابين بمختلف أنواع البطالة.

وبدأت مشكلة البطالة تنفجر في هذه البلاد على نحوٍ واضحٍ في بداية عقد السبعينات، وسورية كغيرها من الدول النامية، حيث باتت أيضاً في تلك الفترة تعاني من آفة البطالة.

[1]– رمزي زكي (1996)، **التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية**، دار المستقبل العربي، القاهرة، ص161– 168.
[2]- United Nations**(1996), Economic Survery of Europe in 1995 – 1996,** New York, p92.

وأخيراً: فإن مشكلة البطالة بدأت في الظهور على نحوٍ واضحٍ في البلاد النامية ابتداءً من عقد السبعينات، وبدأت هذه المشكلة تزداد تعقيداً وتطوراً مع الزمن، وذلك نتيجة تفاعل ثلاثة عوامل أساسية، وهي بإيجاز[1]:

1. فشل أنماط التنمية التي تنتهجها هذه البلدان.
2. تفاقم مديونيتها الخارجية والآثار الناجمة عن ذلك.
3. ظاهرة العولمة وما سببته من اضطرابات للاقتصاد العالمي.

ومن الملاحظ على صورة البطالة في البلاد النامية:

ارتفاع نسبة المتعطلين من المتعلمين والمهنيين وذوي التخصصات الماهرة، وتتجه نسبتهم نحو التزايد عبر الزمن، وأن الضرر النسبي للشباب العاطلين عن العمل أكثر وضوحاً في الاقتصاديات النامية من الاقتصاديات الصناعية المتقدمة.

ونلاحظ وجود ظاهرة خطيرة في البلدان النامية، وهي وجود عمالة الأطفال وعلاقتها ببطالة الكبار، حيث هناك أعداد ضخمة من الأطفال الذين يعملون في ظروف استغلالية وفي مجالات خطرة وصعبة وغير صحية ولساعات طويلة كل يوم، وتسبب لهم هذه الأعمال الأمراض والإصابات بالعاهات المزمنة وتخلفهم العقلي، وأحياناً تؤدي إلى وفاتهم مبكراً.

وتنتمي الغالبية من هؤلاء الأطفال إلى الأسر الفقيرة المحرومة، وبالتالي يحل الأطفال في العمل محل الكبار؛ وذلك لزهد الأجر الذي يقبل به الأطفال وإمكانية استغلالهم لساعات طويلة، والأهم عدم دفع أرباب الأعمال لمصروفات الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي لهؤلاء الأطفال العاملين[2]. ولكن إذا أرادت هذه البلاد أن تمتص رصيد البطالة المتراكم لديها؛ فعليها:

- أن ترتفع بمعدل نموها الاقتصادي، وذلك من خلال الاستثمارات وتخفيض معدل نموها السكاني ....الخ.
- تخفيض تكلفة العمل لديها.
- التوسع في سياسات التدريب والتأهيل.
- تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

[1]- زكي رمزي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، مرجع سابق ذكره، ص88.

[2]- International labour Organization (2004) , **global employment trends for youth** , p1 .

4- أسباب البطالة في البلدان العربية:

ليس ثمة شك في أن الوضع الاقتصادي العربي ليس قوياً في ظل الانكفاء القطري، وفي ظل غياب استراتيجيات واضحة، وإرادة جادة، وإدارة قادرة على الوصول للأهداف التنموية بأكثر قدر من الكفاءة والفعالية. ولقد تراكم عبر المسار المغلوط عدد من المشاكل ومن أهم هذه المشاكل البطالة[1].

ولقد ارتفعت معدلات البطالة في الدول العربية لتحقق معدلات تزداد يوماً بعد يوم، حيث بلغت في عام 2004 وطبقاً لتقديرات منظمة العمل العربية مستندة على مصادر إحصائية رسمية وعربية ودولية في نشرتها الإحصائية الصادرة في ديسمبر/2005 المعنونة بنشرة إحصائية حول التشغيل والتنمية البشرية في البلدان العربية إلى أن معدلات البطالة بلغت في هذه السنة النسب التالية، وكما يتضح في الجدول رقم (2):

جدول رقم (2) المستوى العام للبطالة في عام 2004م في البلدان العربية

الدولة	عدد العاطلين عن العمل	معدل البطالة (%)	المصدر
الأردن	156284	12.5	رسمي
الإمارات العربية المتحدة	82000	3	تقدير
البحرين	9224	3.1	رسمي
تونس	432900	13.9	رسمي
الجزائر	3187041	29.9	تقدير
جيبوتي	29602	9.5	تقدير
السعودية	403311	6.2	رسمي
السودان	2329215	17	رسمي
سورية	530064	10.8	رسمي
الصومال الديمقراطية	777994	17	تقدير
العراق	7273252	28.1	تقدير

[1]- عبد الرحمن أسامة (1997)، **تنمية التخلف وإدارة التنمية (إدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد)**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص200.

سلطنة عمان	62868	7.1	رسمي
فلسطين	212000	26.8	رسمي
قطر	8887	2.3	تقدير
الكويت	25919	1.7	رسمي
لبنان	145965	10.8	تقدير
ليبيا	308171	17.5	تقدير
مصر	2204000	10.5	رسمي
المغرب	1446392	14.2	تقدير
موريتانية	178446	21	رسمي
اليمن	765000	15.4	رسمي

- المصدر: نشره إحصائية حول التشغيل والتنمية البشرية في البلدان العربية لعام 2004 – مركز التوثيق والمعلومات، كانون الأول 2005.

من الجدول السابق رقم(2): يتضح أن معدلات البطالة بلغت أعلى معدلاتها في الجزائر، حيث بلغ معدل البطالة 29.9%، ثم العراق 28.1%، ثم فلسطين 26.8%، ثم ليبيا 17.5%، ثم اليمن 15.4%، ثم المغرب 14.2%. كذلك فإن متوسط معدل البطالة في البلدان العربية بلغ 15.8%. ولا شك أن آراء بعض الخبراء قد تختلف في حساب هذه النسب وقد يختلف المسؤولون حول تحديد وتقديرات معدلات البطالة، وإذا كنا نتفق في أن عادة النسب والإحصاءات في المنطقة العربية ليست دقيقة وهي مشكلة المراكز الإحصائية في رصد البيانات الإحصائية في المنطقة العربية ... لكننا يجب أن نقر أن هناك مشكلة !! ألا وهي ... أن هناك معدلات مرتفعة للبطالة في بلداننا العربية وتسبب هذه المعدلات مشكلة كبيرة على شعوب المنطقة لما للبطالة من آثار سلبية، من أبرزها الفقر الذي يعيشه بعض الأفراد وتدني مستوى المعيشة والإحساس بالذل والتفكك الأسري وانتشار المخدرات وارتفاع معدلات الجريمة وغيرها من الآثار الخطيرة على مجتمعاتنا.

ومن هذا المنطلق ومما لا شك فيه بأن العديد من الدول بادرت إلى وضع تشريعات وآليات من شأنها المساعدة على تنمية التشغيل وخلق فرص عمل والحد من ظاهرة البطالة، إلا أنه وحتى الآن لم نستطع إلا بشكل محدود للغاية في التصدي لهذه المشكلة. وقد يخطئ من يتصور أن قضية البطالة هي قضية مطلقة؛ لأن الواقع يقول إنها قضية جدلية، إذ أن هناك فارقاً كبيراً بين البطالة لمن لديهم مهارات وخبرات تتواءم مع

عنصر الطلب في سوق العمل، وبين بطالة أخرى تتفشى بالضرورة لدى أولئك الذين لم يحصلوا على مهارات معينة ولم يكتسبوا خبرات مطلوبة لذلك.

فما هي أسباب هذه المشكلة في البلدان العربية ؟ هناك مجموعة من الأسباب التي ساهمت في زيادة معدلات البطالة العربية وأخرى ستساهم في تفاقمها في المستقبل ومن هذه الأسباب:

1-4- عدم التناسق بين الوظائف والمؤهلات ووجود تحيز عنصري مهني، فمثلاً المرؤوسون الذين يضطرون إلى إتباع تعليمات مهنية لرؤساء أقل أهمية ومعرفة منهم؛ مما يؤدي إلى عدم الاستثمار الاقتصادي الأمثل لقدرات هؤلاء المرؤوسين إلى جانب ما يتكبدونه – في غالبية الأحوال – من خسائر مالية نتيجة لسوء تقدير رؤسائهم لعملهم ولإهدار حقوقهم التي تتلاءم مع إنتاجيتهم الفعلية، بمعنى تعطيل القدرات الفعلية للمبدع وقصور القدرات التقييمية لمن يملك ذلك الحق[1].

2-4- عدم إمكانيات الاقتصاديات العربية على تهيئة فرص العمل الكافية للداخلين الجدد لسوق العمل؛ بسبب ضعف التنمية الاقتصادية وقلة الاستثمارات الكبيرة التي تستوعب الأعداد الكبيرة من هؤلاء الذين لا يمتلكون الخبرة والمهارة والمعرفة في سوق العمل[2].

3-4- عدم تناسب الأجور و تغيرها بما يتلاءم مع الاتجاه التضخمي للأسعار، وتضخم التكاليف اللازمة لتعديل الأوضاع أو للانتقال من صناعة إلى أخرى[3].

4-4- دخول المزيد من صغار السن والنساء إلى سوق العمل، وهذا ما يحدث بشكل كبير في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[4].

5-4- الكساد الدوري الذي يسود خصوصاً في البلدان الصناعية، وهذا ما يحدث عندما تكون معدلات الفائدة مرتفعة، والذي يؤدي إلى الإقبال على زيادة الإيداعات والإحجام عن الاستثمار؛ مما يقلل من فرص الحصول على العمل[5].

6-4- تخفيض معدل نمو الإنفاق العام الموجه إلى الخدمات الاجتماعية الضرورية كالخدمات التعليمية والصحية ...إلخ. وهذا بدوره يؤدي إلى خفض مواز في طلب الحكومة على العمالة المشتغلة في هذه الخدمات.

---

[1]– صالح الأشوح زينب، مرجع سابق ذكره، ص80.

[2]– رشيد البياتي فارس (2008)، **التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي**، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، ص36.

[3]– المرجع السابق، ص 80.

[4]– الفارس عبد الرزاق (2001)، **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص151.

[5]– رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، مرجع سابق ذكره، ص34.

4-7- إن تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي يؤدي إلى خفض الاستثمار الحكومي في خلق طاقات إنتاجية جديدة تستوعب الأيدي العاملة العاطلة عن العمل، باستثناء الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية التي أصبح تنفيذها يعتمد على تكنولوجيا مكثفة لعنصر رأس المال، وعلى عمالة مؤقتة، أي تسرب العمال عقب انتهاء المشروع [1].

4-8- إن الزيادات الكبيرة في معدلات الضرائب غير المباشرة وزيادة أسعار منتجات القطاع العام وزيادة الرسوم على الخدمات العامة، أدى إلى حدوث خفض ملموس في حجم الدخل العائلي المتاح للإنفاق؛ مما أثر في الطلب المحلي ومن ثم أدى إلى حدوث كساد واضح في السوق، وتراكمات ضخمة غير مرغوبة في المخزون السلعي لدى القطاعين العام والخاص، وقد نجم عن ذلك إفلاسات وخسائر هائلة ترتب عليها تسريح أعداداً لا بأس بها من العمالة.

4-9- منافسة الصناعات الأجنبية للصناعات المحلية، حيث أن هذه الصناعات غير متكافئة، وبالتالي لم تستطع المنتجات المحلية الصمود أمام المنتجات المستوردة؛ مما أدى إلى إغلاق وإفلاس الكثير من هذه الصناعات وتسريح عمالها [2].

4-10- الخصخصة: لقد ظهرت أول عملية خصخصة في ألمانيا الاتحادية عام 1961م من خلال بيع حصة حاكمة من شركة Volkswagen وتعتبر انكلترا من أوائل الدول التي سبقت في عملية الخصخصة عام 1979م وانتشرت الخصخصة فيما بعد على مستوى العالم ومنها الدول العربية، وتقدر بعض الدراسات أن عوائد الخصخصة قد وصلت خلال الفترة 1997-2003م إلى حوالي 230،1 تريليون دولار[3].

وأدت خصخصة مشروعات القطاع العام في الدول إلى موجة تسريح هائلة من العمالة الموظفة فيها، وخاصة العمالة ذات الأجور المرتفعة، أو خفض رواتب العمال الذين يبقون في أعمالهم[4]. وفي هذا الصدد يمكن الاستدلال بحالة الجزائر، فقد انتقل معدل البطالة من حدود 17% سنة 1986 إلى 30% في سنة 2000م؛ بسبب ما رافق الإصلاحات من تسريح للعمال وغلق للوحدات، كما أن الحكومات العربية تخلت عن دورها التخطيطي بعد أن أصبح دورها يتركز فقــط على الإشــــراف أو التوجيه عن بعد، وبالتالي غابت الأدوات الفعالة لتنفيذ الخطط التنموية وعلى رأسها الحد من البطالة[5].

---

[1]- شخاترة حسين (2000)، **البطالة والفقر: واقع وتحديات**، دار الفارس للنشر، الأردن، ص20.

[2]- عبد الله سيد حسن، مرجع سابق ذكره، ص278.

[3]- Bernardo, bortloand mark faccio (2009), **government control and privatized firm**, p1.

[4]- البنك الدولي – **تقرير التنمية البشرية** (1996)، الطبعة العربية، ص 160.

[5]- الطيب الوافي(2008)، **تشخيص مشكلة البطالة في الدول العربية و آليات معالجتهـــا**، جامعة تبسه، الجزائر، ص3.

4-11- سهولة التنقل الجغرافي عبر الحدود الدولية: تؤدي سهولة التنقل الجغرافي للعمالة الرخيصة إلى الدول ذات الأجور المرتفعة نسبياً إلى زيادة البطالة بين المواطنين، ويؤدي التغير في هيكل عرض العمل لصالح العمالة الأجنبية الرخيصة والمؤهلة إلى انخفاض الطلب على العمالة المحلية ذات الأجر المرتفع[1].

4-12- عدم تناسب احتياجات سوق العمل من الأيدي العاملة مع خريجي الجامعات وخاصةً في البلدان النامية، كما أن المناهج والدراسات التي تقدمها هذه الجامعات لا تلبي حاجة المجتمع وسوق العمل وهذا قمة الجهل في زمن التقدم العلمي والتطور التكنولوجي[2].

4-13- تراجع معدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية بعد عام 2001م واستمرار هذا التراجع إلى مستويات يستحيل معها إيجاد فرص عمل جديدة، وذلك نتيجة لمجموعة من العوامل كان في مقدمتها الخسائر التي تكبدتـــها الاقتصاديات العربية نتيجة انخفاض أسعار النفط وركود الاقتصاد العالمي، وإتباع بعض الدول سياسة إحلال العمالة الوطنية[3].

4-14- شروع بعض الدول العربية، والتي تعتبر من أكبر المناطق العربية استيعاباً للعمالة العربية في تطبيق سياسات توطين العمالة، وهو ما تسبب في خسارة مضاعفة تمثل الجانب الأول منها في فقدان عشرات الآلاف من العمال العرب لوظائفهم، وكذلك فقدان الدول التي ينتمون إليها لملايين الدولارات التي كانوا يحولونـــها، حيث تقدر معدلات البطالة وسطياً في الدول العربية بحدود 15% من إجمالي قوة العمل، وهي من أعلى معدلات البطالة في العالم وعدد العاطلين عن العمل /20/ مليون شخص[4].

4-15- قيام الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى باتخاذ إجراءات صارمة بحق الداخلين إليها، علاوة على موجات العداء والكراهية والاستفزاز التي سادت منذ أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، وهو ما أثر على تحرك العمالة العربية في العالم وأدى إلى حدوث هجرة

---

[1]- محمد أحمد مقلد رمضان ، عبد القادر عطية عبد القادر محمد، مرجع سابق ذكره، ص238.

[2]- http://www.al-yemeni.com/rose.gif

البطالة في اليمن أسبابها وما هـــي دوافعها ...، غسان الصفوح (2008).

[3]- الفارس عبد الله (2010)، **الإصلاح الاقتصادي بين برامج مؤسسات التمويل الدولية والبرامج الوطنية(دراسة مقارنة)**، رسالة دكتوراه، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، ص260.

[4]- الحمش منير (2009)، **مقاربة الواقع العربي في ضوء العلاقة بين التنمية والاستقرار**، مجلة دراسات فكرية، دمشق، العدد20، ص99.

معاكسة من الدول الغربية وإن كانت بأعداد قليلة حتى الآن، وإذا ما استمرت موجة العداء للعرب والمسلمين في الغرب فربما نشهد معدلات هجرة معاكسة أكبر، وفي هذا الإطار تشير المعلومات إلى وجود نحو 16 مليون مهاجر عربي في الدول الغربية منهم نحو 8.6 مليون عربي في الولايات المتحدة الأمريكية، لعل من المفارقات التي تذكر هنا أن هناك 16 مليون أجنبي يعملون في الوطن العربي[1].

16-4- إخفاق معظم برامج التصحيح الاقتصادي التي طبقتها الدول العربية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي في إحداث أي نمو اقتصادي حقيقي، وبنسب معقولة تساعد على التخفيف من مشكلة البطالة، بل على العكس من ذلك تماماً فقد ساهمت هذه البرامج في زيادة عدد العاطلين عن العمل، وكذلك إفقار قطاعات كبيرة من الشعب نتيجة رفع الدعم عن السلع والخدمات الأساسية[2].

17-4- استنزاف معظم الموارد العربية خلال حقبة ازدهار أسعار النفط في الإنفاق على التسلح، وتمويل الحروب التي اندلعت في المنطقة وبعد ذلك وقوعها في شراك المديونية وخدمتها الباهظة[3].

18-4- عدم قدرة المواطن العربي على منافسة القادمين من دول أخرى، وذلك لعدم امتلاكه الخبرة التي يتحلى بها هذا المواطن الأجنبي، وهذا ما يحدث بكثرة في دول الخليج العربي خاصةً[4].

19-4- يمثل الارتفاع في نسبة البطالة أحد النتائج المباشرة للأخذ بسياسات التكيف الهيكلي في الدول العربية، حيث أن سياسات التكيف الهيكلي هي السياسات الموصى بها من صندوق النقد

1- http://www.iraqcp.com.
البطالة في العالم العربي، مجموعة خبراء اقتصاديين مختصين (2007).

2- المرجع السابق نفسه.

3- http://www. Islamonline.net .
العولمة تزيد من أزمة البطالة في الوطن العربي، لندن – قدس برس، 6 يونيو 2000 م.

4- http://www.daralhayat.com
طلال الجهني علي (2006)، لمحة عن أسباب البطالة، صحيفة الحياة اللندنية.

الدولي والبنك الدولي، والتي ترمي إلى إجراء تعديلات في الهيكل الاقتصادي الوطني، بما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار، ومن ثم النمو الاقتصادي[1].

ويبدو أن مؤسستي بريتون وودز لا تنفيان مثل هذا الأثر، وإنما تصران على أن هذا الأثر كما هو الحال في الفقر، سيكون في المدى القصير، حيث ستؤدي هذه السياسات إلى تعزيز فرص العمل على المدى الطويل بعد أن يأخذ الاقتصاد مسار النمو المطرد[2].

20-4- الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وسياسة طرد العمال من عملهم الذي كانوا يعملون به في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وغياب روح التكافل الاجتماعي أي الافتقار لروح التواد والتراحم والتعاطف التي دعا إليها الإسلام أي أن ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع الفلسطيني لا يشغل بال رجال الأعمال أو أصحاب رؤوس الأموال، ونظرة القصور التي ينظر إليها المجتمع لأصحاب الأعمال الحرفية والميل نحو التعليم الأكاديمي والوظائف الحكومية[3].

وختاماً: يجب أن تكون خطط التخفيف من حدة البطالة على دراية بالأسباب والعوامل التي تؤدي لحدوثها، بدلاً من الاكتفاء بالعمل على التصدي لواقعها وآفاقها[4].

ثانياً: أنواع البطالة:

هناك العديد من أنواع البطالة التي تواجه الاقتصاد في العالم، ومن أهمها:

1- البطالة الاحتكاكية (Frictional Unemployment):

وهي عبارة عن التوقف المؤقت عن العمل وذلك بسبب الانتقال من وظيفة لأخرى أو التوقف المؤقت للبحث عن وظيفة أخرى أو في سبيل الدراسة وتكون ناجمة عن عدم التقاء العرض مع الطلب في سوق العمل[5].

---

[1]- عيسى عبد الشفيع (1997)، **التكيف الهيكلي والنظام التعليمي : رؤية اقتصادية اجتماعية مع تركيز خاص على حالة مصر**، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، القاهرة، العدد2، ص90.

[2]- الرشواني منار (1999)، **سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن في الفترة (1989 – 1997)**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، الأردن، معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت، ص130.

[3]- عطية الفليب خلود (2007)، **تحديات البطالة في المجتمع الفلسطيني وآلية علاجها من منظور إسلامي**، مؤتمر الإسلام والتحديات المعاصرة، ص1212.

[4]- UNDP & Institute of National Planning (2005**), Egypt Human Development Report Choosing our Future: Towards a New Social Contract,** P 50.

[5]- شعبان إسماعيل (1993)، **المشكلات الاقتصادية المعاصرة**، جامعة حلب، ص 104.

ونرى أنه من أجل القضاء على هذا النوع من البطالة في سورية، لابد من أتمتة الوزارات والمؤسسات الحكومية وأتمتة منشآت ومؤسسات القطاع الخاص عن طريق غرف الصناعة والتجارة والزراعة، وربطها بشبكة وطنية واحدة لكل وزارة عبر فروعها في المحافظات؛ لتبين احتياجاتها والوظائف المطلوبة من شهادات وخبرات، وكذلك إعلان القطاع الخاص عن طريق الغرف المختصة عن احتياجاته المستقبلية من عمال وموظفين، وفق الاختصاص المطلوب؛ مما يساعد على معرفة حجم الطلب.

2- البطالة الهيكلية (Structural Unemployment):

وهي البطالة الناجمة عن تحول الاقتصاد من طبيعة إنتاجية معينة إلى أخرى، حيث توجد في البلاد المتقدمة؛ لأنها بطبيعتها تشهد تغيرات مستمرة في هيكلها الاقتصادي. إلا أن مثل هذا النوع من البطالة يمكن التغلب عليه عن طريق اكتساب المهارات الإنتاجية المطلوبة والتدرب على مستلزمات الطبيعة الإنتاجية الجديدة للاقتصاد[1].

وقد يكون التغير الهيكلي بسبب ظهور سلع جديدة في الأسواق تحل محل سلع قائمة وتحقق إشباع أفضل للحاجات؛ مما يشجع على الإقبال عليها والتوسع في إنتاجها على حساب السلع القديمة، وبطبيعة الحال تحتاج السلع الجديدة لمواصفات معينة في العمال اللذين يقومون بإنتاجها، وهذه المواصفات قد لا تتوافر في العمال الذين كانوا يعملون في إنتاج السلع القديمة، ومن ثم يصبح هؤلاء العمال في حالة بطالة، وهذه التغيرات لازمة ومهمة؛ لضمان تقدم الاقتصاد، إلا أن عبأها يقع على فئة من العمال، وهم الذين يتم الاستغناء عنهم بسببها[2].

3- البطالة الدورية (Cyclical Unemployment):

هي البطالة التي يخضع لها الأفراد العاملون، نتيجة الأزمات الاقتصادية الدورية التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني، فمن المعروف أن الاقتصاد الرأسمالي يتعرض إلى تقلبات اقتصادية دورية، حيث تنتاب الاقتصاد فترات من الرواج والازدهار الاقتصادي، يزداد خلالها الطلب على العمال، وفترات من الكساد والركود الاقتصادي ينخفض خلالها الطلب على العمالة، فيكثر عدد العمال العاطلين عن العمل، انتظاراً لانتقال الاقتصاد من ظروف الكساد إلى ظروف الرواج والازدهار ...إلخ[3].

---

[1]- نجيب إبراهيم ، نعمة الله، مرجع سابق ذكره، ص 167.

[2]- الطحاوي منى، مرجع سابق ذكره، ص82.

[3]- دركزنلي سمير ، شامية أحمد زهير، مرجع سابق ذكره، ص342.

وفي الاقتصاديات المتقدمة الرأسمالية في المرحلة المتطورة الحالية، تميل معدلات البطالة إلى الهبوط والارتفاع خلال مراحل الدورات الاقتصادية بشكلٍ غير منتظم، ومنذ السبعينات في العديد من دول العالم – **ماعدا الولايات المتحدة** – كان هناك تزايد لمعدل البطالة، ولكن بمعدل متناقص في كل دورة اقتصادية[1].

4- البطالة الموسمية (Seasonal Unemployment) :

وهي البطالة الناجمة عن توقف العمل الذي يؤديه الإنسان توقفاً تعترضه طبيعة ذلك العمل وظروفه في بعض القطاعات الاقتصادية (وليس الاقتصاد ككل)[2].

فقد تشهد بعض القطاعات الاقتصادية (كقطاع السياحة مثلاً أو الزراعة أو الصيد) فترات من الكساد؛ مما يؤدي إلى فقدان العاملين في هذه القطاعات إلى وظائفهم مؤقتاً[3].

إذاً: البطالة الموسمية هي البطالة التي تنجم عن التقلبات الموسمية في الطلب، مثال ذلك البطالة بين العمال الزراعيين في غير مواسم الحصاد والزراعة، والبطالة بين عمال مصانع الثلج والآيس كريم في فصل الشتاء وغيرها[4]. ونرى أنه للقضاء على هذا النوع من البطالة في سورية، لابد من تشجيع المشاريع الصغيرة الزراعية والصناعات الخفيفة في الريف ومنحها تسهيلات مصرفية من قروض وأرباح منخفضة، ولابد من تأهيل العمالة الريفية المهاجرة وتحديث الريف السوري وتنويع مصادر دخله وأنشطته المختلفة.

5- البطالة المقنعة (Disguised Unemployment) :

وهي حالة وجود نوع من تكدس القوة العاملة في قطاع معين، وغالباً ما تتقاضى هذه العمالة أجوراً أعلى من حجم مساهمتها في العملية الإنتاجية، وهذا النوع من البطالة يتواجد بوضوح في الاقتصاديات النامية وخاصةً التي يغلب فيها النشاط الزراعي، حيث يتكدس فائض الأيدي العاملة التي لا تجد لها مجالات عمل منتجة في مجالات غير منتجة بطبيعتها، أو تضطر لممارسة أي عمل حتى لو كان لا يؤدي إلى أي إنتاج ما[5].

ونلاحظ أن القطاع العام في سورية يعاني بشدة من هذه البطالة، ويعود هذا إلى انخفاض المستوى التعليمي في سورية وارتفاع نسبة الأيدي العاملة غير الماهرة؛ مما يشجع على قبول مزاولة أي عمل، بالإضافة إلى انتشار الرشوة والمحسوبيات، وضعف الجانب الرقابي. ومن أجل علاج البطالة المقنعة، لابد من

---

[1]- Hugh Stratton(2000), **Economics Anew Introduction**, London, Pluto press, p742.

[2]-Dave Hall, Rob Jones, Carlo Raffo(2000), **Business Studies**, Causeway Press Ltd, p120.

[3]- الظاهر عبد الله (2004)، **الضرورات التي تفرضها سياسة الخصخصة في مجال علاقات العمل**، بيروت، ص 281.

[4]- حنوش زكي (1997)، **البطالة والمؤسسات التعليمية في الأردن**، مجلة بحوث جامعة حلب، العدد2، ص37 .

[5]- الطحاوي منى ، مرجع سابق ذكره ، ص84.

خلق مجالات جديدة وكثيرة للإنتاج يصاحبها فرص إضافية واسعة للعمالة، من أجل استيعاب فائض العمل المتراكم في الأعمال غير المنتجة.

6- البطالة الفنية (Technological Unemployment):

ويقصد بهذا النوع من البطالة العمالة التي يتم الاستغناء عنها بسبب استخدام أساليب تكنولوجية متقدمة تتطلب تأهيلاً علمياً ومهارات فنية أعلى، مثلاً إحلال الحاسوب محل العمالة اليدوية[1]. ونؤكد: إن دخول سورية المتسارع عصر المعلوماتية من أبوابه العريضة، يتطلب أيدي عاملة مؤهلة تأهيلاً يناسب هذا العصر، وذات كفاءة وإنتاجية عاليتين.

7- البطالة الاختيارية (Voluntary Unemployment) :

وهي الحالة التي يتعطل فيها العامل بمحض اختياره وإرادته، حينما يقدم استقالته عن العمل الذي كان يعمل فيه، إما لعزوفه عن العمل وتفضيله لوقت الفراغ، أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجراً أعلى وظروف عمل أحسن، فقرار التعطل في هذه الحالة اختياري لم يجبره عليه صاحب العمل[2].

ولكن هذا النوع من البطالة لا يعتبر برأينا من أنواع البطالة؛ لأنه حسب مفهوم البطالة المتعطل طوعاً ليس من بين العاطلين عن العمل.

8- البطالة الإجبارية (Involuntary Unemployment) :

في هذه الحالة يتعطل العامل بشكل جبري وقسري، أي من غير إرادته أو اختياره، وهي تحدث عن طريق تسريح العمال، أي الطرد من العمل بالإكراه، رغم أن العامل راغب في العمل وقادر عليه وقابل بمستوى الأجر السائد، وهذا النوع من البطالة يسود بشكل واضح في مراحل الكساد الدوري في البلدان الصناعية[3].

ثالثاً: الآثار الناجمة عن البطالة:

بعد التعرف على مفهوم البطالة وتعريفها، وبعد الوقوف على أهم الأسباب والعوامل التي تتسبب في ظهورها، والتعرف على أهم أنواعها، سنبحث أهم الآثار الناجمة عن هذه الظاهرة.

ويمكن تصنيف الآثار الناجمة عن البطالة ضمن مجموعتين وهما:

---

[1]- ماهر أحمد (2000)، **تقليل العمالة** ، جامعة الإسكندرية، ص353 .

[2]- عبد الله سيد حسن (2004)، **الاقتصاد الإسلامي ومواجهة تحديات البطالة**، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، الإمارات العربية، العدد (28)، ص274.

[3]- مجيد ضياء (1997)، **اقتصاد العمل في الفقه الإسلامي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص64.

1- الآثار الاقتصادية والمالية:

يمكن توضيح أهم هذه الآثار في النقاط التالية :

1-1- الهدر الكبير في الموارد البشرية الإنتاجية غير المستغلة، وهناك أيضاً انخفاض مستوى الدخل الشخصي، وما يترتب على ذلك من انخفاض القوة الشرائية وانخفاض الإنفاق الاستهلاكي وانخفاض حجم الادخار، وما قد ينتج عن ذلك من تقلبات في الناتج الكلي للاقتصاد. وتقدر منظمة العمل العربية في دراساتها أن كل زيادة في معدل البطالة بنسبة 1% سنوياً تنجم عنها خسارة في الناتج الإجمالي المحلي العربي بمعدل 2,5% سنوياً، أي نحو 115 مليار دولار، وهذا يعني إن ارتفاع المعدل السنوي للبطالة إلى 1,5%، سيرفع فاتورة الخسائر السنوية إلى أكثر من 170 مليار دولار، وهذا المبلغ يمكن أن يوفر حوالي 9 ملايين فرصة عمل، وبالتالي تخفيض معدلات البطالة في الوطن العربي إلى ربع حجمها الحالي[1].

2-1- كذلك فإن البطالة عند الخريجين تكون لها آثار مالية كبيرة، فالدولة تكون قد أنفقت أموالاً طائلة من أجل تأهيل وتعليم هؤلاء المتعلمين، وهذه الأموال تكون قد ذهبت هباءً لعدم استثمارها في مشاريع إنتاجية، ولئن كان هذا الإنفاق حقاً للمواطن وواجباً على المجتمع والدولة، وهذا الإنفاق في الاعتبار الاقتصادي شبيه بعملية استثمار مالي ترجى عوائدها، ويحتسب مردودها، ولكن لا يكون له جدوى، ويذهب هدراً بسبب البطالة[2].

3-1- تزايد هجرة الأدمغة والكفاءات العربية الشابة تفادياً لمشكلة البطالة، حيث أنها تشكل عبئاً ثقيلاً على الحكومات، فهي التي تتحمل تكاليف تأهيل هذه الفئات، بالإضافة إلى تكلفة الفرص الضائعة المتمثلة في العائد المنتظر لمساهمة أصحاب الكفاءات في تنمية بلادهم، حيث تتسم الدول النامية بفقرها الاقتصادي وارتفاع نسبة البطالة فيها؛ نتيجةً لعدم التناغم بين حاجة السوق ومخرجات التعليم؛ مما رفع معدلات البطالة بين صفوف الطبقة المتعلمة على وجه الخصوص، كما هو الحال في سورية. لذلك حصلت حالة طرد للسكان الذين يجدون طريقهم للعمل في البلاد العربية النفطية على وجه الخصوص[3].

ونلاحظ أن هناك خسائر مادية كبيرة جداً، أنفقتها الدول النامية على تلك الكفاءات لبلوغها مستواها العلمي الراهن، وبالتالي هناك فقدان لاستثمارات مالية كبيرة، كما أن هجرة الكفاءات والخبرات الفنية تحرم الدول العربية من خدماتهم وتساعد على اتساع الفجوة بين الدول الصناعية المتقدمة ذات التقنيات المتطورة،

1- http : // www.IslamOnline.net.

العولمة تزيد من أزمة البطالة في الوطن العربي، (2000).

2- الفيلالي مصطفى (2006)، **مجتمع العمل**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص325.

3- الفيل محمد رشيد (2000)، **هجرة الكفاءات العلمية العربية**، عمان، ص89.

وبين الدول النامية وأوضاعها البدائية؛ لأن العلماء والخبرات الفنية والمهنية هي التي تفهم التكنولوجيا وتدرك خطورتها وتساعد على نقلها وتطويعها للإنسان العربي ليغدو سيداً لها.

1-4- تعد البطالة من أهم الأسباب المؤدية إلى ضعف الدخل القومي، حيث[1]:

1-4-1- إن تدني نسبة القوة العاملة في الوطن العربي، إذ لا تتجاوز/113/ مليون إنسان في الوطن العربي وفي سورية /5.2/ مليون إنسان، أي بمعنى آخر فإن القوة العاملة تشكل نسبة 30% من السكان وفي الوقت ذاته فإن نسبة القوة العاملة في العالم تساوي 47% من السكان، وفي معظم الدول المتقدمة تتجاوز نسبة 50%، حيث يصل عدد القوة العاملة في أمريكا مثلاً إلى /141/ مليون إنسان.

1-4-2- معظم القوة العاملة في الوطن العربي تعمل في الزراعة، حيث تشكل نسبة تقترب من 35%، كما أن مساهمة الزراعة في الدخل القومي في سورية كبيرة تصل إلى27%. وإن كل الدول التي تقدمت خفضت نسبة القوة العاملة في الزراعة ونسبة مساهمة الزراعة في الدخل الوطني. ولكن الدعوة ليست إلى تخفيض كمية الإنتاج الزراعي، بل الحفاظ على كمية الإنتاج و زيادتها، لكن الدعوة إلى تخفيض نسبة العمالة في القطاع الزراعي وكذلك نسبة مساهمتها في الدخل لتوجيه القوة العاملة نحو الصناعة والخدمات المربحة أكثر بغية زيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة. ويترتب على ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع ضياع جزء كبيرٍ من الإنتاج وهو ذلك الجزء الذي كان من الممكن أن يتحقق في حالة استخدام هؤلاء المتعطلين، ولاشك أن هذا يقلل من رفاهية المجتمع ككل، كما تنخفض الدخول خاصةً للمتعطلين وتقل الضرائب التي تحصلها الحكومة، وتزداد المدفوعات التحويلية التي يتعين على الحكومة دفعها للفقراء من المتعطلين عن العمل وأصحاب الدخول المنخفضة، وبالتالي سيزداد العجز في ميزانية الحكومة، ويمكن تقسيم ذلك الأثر على خزانة الدولة إلى نوعين[2]:

1-4-2-1- ضريبة البطاقة المؤقتة: إن العاطلين المؤقتين عن العمل لمدة غير طويلة سوف يدفعون ضريبة دخل للحكومة، عندما يحصلون على عمل، علماً أنهم خلال فترة تعطلهم عن العمل يتلقون أموالاً من الدولة من أجل الإنفاق، وهذا يعني عبئاً حكومياً غير مباشر أقل على خزينة الدولة من العبء الحكومي غير المباشر للعاطلين الدائمين عن العمل؛ مما يمثل تخفيضاً في العبء على مصدر الدخل الحكومي.

1-4-2-2- التعويضات: مثل تعويض البطالة والضمان الاجتماعي وتعويض السكن التي يتم دفعها للعاطلين عن العمل من قبل الدولة في سبيل التقليل من الآثار السلبية للبطالة.

---

[1]- http : //www.Ascssf.org.sy.

م. زرنه جي، عبد اللطـــف (2007)، **كيف نطور أنفسنا علمياً؟!**، الجمعية الكونية السورية.

[2]-Ison Stephen(2000**), Economics,** third edition, Pearson education limited, Harlow England, p192.

كما أن البطالة لا تؤثر على جميع أفراد المجتمع بالتساوي، وإنما عادةً ما تتأثر الطبقات الفقيرة من العمال بدرجةٍ أكبر من الطبقات الغنية، وهذا يؤدي إلى إعادة توزيع البطالة للدخل في غير صالح الطبقات الفقيرة[1].

ونؤكد أن انخفاض الإنتاج من ناحية، وزيادة إنفاق الحكومة في صورة مدفوعات تحويلية وإعانات للفقراء من ناحيةٍ أخرى يزيد الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع معدل التضخم، وبالتالي تزداد معاناة الطبقات الفقيرة بشكلٍ مؤلم.

1-5- البطالة تعني ترك بعض الإمكانات المتاحة للمجتمع دون استغلال، وهذا يعني إهدار للموارد، وتجدر الملاحظة إلى إن عنصر العمل يختلف عن بقية العناصر الأخرى في أنه غير قابل للتخزين، فالعمل إذا لم يستخدم في حينه فانه لن يستخدم أبداً، ومن ثم هذا بدوره يؤثر سلبياً على عنصر الإنتاج[2].

1-6- كلما طالت فترة البطالة، كلما أدى ذلك إلى نقص في مهارة وقدرة الفرد العامل على العمل والإنتاج، وبالتالي خسارة هذه الطاقات وعدم استفادة المجتمع منها[3].

ونعتقد أن البطالة تعمل على تقليل سنوات العمر الإنتاجي للفرد، حيث يهدر أكثر من نصف عمره تقريباً بين سنوات التعليم الجامعي والبحث عن العمل؛ مما يترتب عليه إضاعة الشاب لنصف عمره دون استثمار أمثل لوقته وجهده.

2- الآثار الاجتماعية والسياسية:

وتتجلى أهم هذه الآثار في الجوانب التالية:

2-1- الجانب الأمني:

يتركز هذا الجانب في بحث العلاقة بين البطالة والجريمة وتحديدها، إذ استقطب هذا الجانب اهتمام كثير من الباحثين في مجال علم الجريمة والإجرام وعلم الاجتماع، وذلك لارتباطها بدراسة الأمن الاجتماعي والاقتصادي وحالة الاستقرار في المجتمع. وتتحدد العلاقة الطردية بين الجريمة والبطالة في عدم تمكن أفراد المجتمع من الحصول على عمل ثابت يكون مصدراً رئيساً للدخل بالنسبة لهم، وذلك في حال بحثهم وسعيهم للحصول على عمل، **وطبقاً للنموذج الاقتصادي للجريمة**، فإن الفرد سوف يختار النشاط الإجرامي إذا كانت

---

[1]- محمد أحمد مقلد رمضان – عبد القادر عطية عبد القادر محمد، مرجع سابق ذكره، ص250.

[2]- صالح سامية (1992)، **البطالة بين الشباب حديثي التخرج : العوامل – الآثار – العلاج**، القاهرة، ص78.

[3]- السلطان صالح (2005)، **البطالة : آثار وسبل تخفيف**، الرياض، العدد 13699.

العوائد المتوقعة من النشاط الإجرامي أكبر من النشاط الاقتصادي المعياري (أو النشاط القانوني أو العمل الشريف)، أي[1] : $E(W_c) > E(W)$

حيث أن:

W = أجر الفرد من العمل الشريف

$E(W)$ = العوائد المتوقعة من العمل الشريف للفرد

W_c = عوائد الفرد من النشاط الإجرامي

$E(W_c)$ = العوائد المتوقعة من النشاط الإجرامي للفرد

وتشير هذه المعادلة إلي أن الفرد سوف يختار ارتكاب الجريمة فقط إذا كانت العوائد المتوقعة من الجريمة تزيد عن العوائد المتوقعة من العمل الشريف. ومن ثم فإن الزيادة في $E(W_c)$ سوف تؤدي إلي زيادة ميل الفرد إلي ارتكاب الجريمة، بينما الزيادة في $E(W)$ سوف تؤدي إلي زيادة احتمال اختيار الفرد للعمل الشريف. وبافتراض أن الفرد يفضل أن يكون شريفاً، فإنه سوف يختار العمل الشريف في حالة ما إذا كانت $E(W_c) = E(W)$ مع بقاء العوامل الأخرى على ما هي عليه.

وبالنسبة للعوائد المتوقعة من النشاط الإجرامي، يمكن بيانها باستخدام المعادلة التالية:

$$E(W_c) = (1-P)W_c + P(W_c - S)$$

حيث أن:

P = احتمال ضبط الفرد مرتكب الجريمة

$(1-P)$ = احتمال هروب الفرد مرتكب الجريمة

S = تكلفة العقاب للفرد مرتكب الجريمة

---

[1]– الشوربجي مجدي (2008)، **البطالة وجرائم الاعتداء على الممتلكات في الدول النامية**، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجية، ص6.

ونرى: أنه إذا اختار الفرد ارتكاب الجريمة، وتم ضبطه، فإن العوائد الناتجة من النشاط الإجرامي (W_c) سوف يتم تخفيضها بواسطة تكلفة العقاب (S).

أما بالنسبة للعوائد المتوقعة من العمل ، فيوضحها الباحث باستخدام المعادلة التالية:

$$E(W)=(1-U)W+UA$$

حيث أن :

U = معدل البطالة

$(1-U)$ = معدل التشغيل A = إعانة البطالة

وتشير هذه المعادلة إلي أن العوائد المتوقعة من العمل $[E(W)]$، تتأثر بكل من معدل البطالة وإعانة البطالة. فمعدل البطالة (U) يؤثر على إمكانية حصول الفرد على عمل، الأمر الذي يؤثر على الأجر المتوقع. فإذا حصل الفرد على العمل، فإنه سوف يحصل على أجر (W)، بينما إذا لم يحصل على عمل، فإنه سوف يحصل على إعانة بطالة (A).

ويمكن إعادة كتابة شرط اختيار الفرد للنشاط الإجرامي على النحو التالي:

$$(1-P)W_c+P(W_c-S)>(1-U)W+UA$$

وتوضح المعادلة السابقة كيفية تأثير مختلف المتغيرات على العلاقة بين العوائد المتوقعة من العمل ومثيلتها المتوقعة من الجريمة. فزيادة W_c و U سوف تؤدي إلي زيادة ميل الفرد لارتكاب الجريمة، بينما زيادة كل من W و P و A سوف تؤدي إلي زيادة احتمال اختيار الفرد للعمل الشريف.

وإن بلوغ معدلات البطالة مستوى 29٪ سيزيد حتماً من مخاطر انتشار الأمراض السلبية خاصة بين أوساط الشباب كالمخدرات و الإجرام والسرقة[1].

وأشارت بعض الدراسات إلى العلاقة القائمة بين البطالة وانخفاض الرواتب، وبين الإجرام، وبخاصة لدى الشباب الذين يتوقون إلى إثبات أو تركيز أنفسهم في المجتمع. وهناك دراسات حول تقدير تأثير البطالة في نسبة الجريمة، التي صنفت فيها الجرائم إلى نوعين رئيسين: جرائم تدخل ضمن الاعتداء على الأملاك

[1]- عبد الباقي روابح (2003)، **الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، ص9.

(السرقة، النشل، وسرقة السيارات)، وجرائم تندرج تحت الاعتداء على النفس (القتل، الاغتصاب، السطو والإيذاء الجسدي)، وأكدت نتائج دراستهما وجود علاقة ثابتة وطردية بين جرائم الاعتداء على الأملاك والبطالة، بحيث تزداد نسبة وقوع هذه الجرائم بازدياد نسبة البطالة في المجتمع[1].

إضافةً إلى أن دراسة أجريت على عدد من المدن الأمريكية الكبرى كشفت عن وجود علاقة مقلقة بين ارتفاع معدلات البطالة وارتفاع نسبة الجريمة العنيفة ؛ إذ أشارت نتائج الدراسة إلى أن ارتفاع نسبة البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية بمعدل 1% يؤدي إلى الزيادة في جرائم القتل بنسبة 6.7% وجرائم العنف بنسبة 3.4%، وجرائم الاعتداء على الممتلكات بنسبة 2.4% وذلك في عام 2001م[2].

وتشير الدراسات إلى أن البطالة تؤثر في مدى إيمان الأفراد وقناعتهم بشرعية الامتثال للأنظمة والمبادئ والقواعد السلوكية المألوفة في المجتمع، وبذلك فإن البطالة لا يقتصر تأثيرها على تعزيز الدافعية والاستعداد للانحراف، إنما تعمل أيضاً على إيجاد فئة من المجتمع تشعر بالحرية في الانحراف. ووفقاً لهذه القناعة والإيمان فإن انتهاك الأنظمة والمعايير السلوكية العامة أو تجاوزها لا يعد عملاً محظوراً في نظرهم؛ لأنهم ليسوا ملزمين بقبولها أو الامتثال لها.

واتساقاً مع هذه النتائج تشير دراسات أخرى إلى أن الفقر والبطالة يؤديان إلى حالة من شعور الرفض والعداء تجاه المجتمع وعدم الإيمان بشرعية أنظمته والامتثال لها؛ مما يؤدي إلى الانحراف والسلوك الإجرامي، وخاصة فيما يتعلق بجرائم الاعتداء على النفس.

وأحياناً الفرد العاطل عن العمل قد يصاب بفقدان الشعور بالانتماء إلى المجتمع، حيث يشعر بالظلم الذي قد يدفعه إلى أن يصبح ناقماً على المجتمع؛ لذا فإن ضعف الضوابط الأسرية (**التفكك الأسري الناتج عن عدم قدرة رب الأسرة على تحمل المسؤولية لباقي أفراد الأسرة**) وتأثير القيم العامة الذي ينتج من ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع يؤدي إلى ضعف الاستعداد والقابلية للامتثال والتكيف مع الأنظمة والضوابط الاجتماعية، وهذا الوضع يكون سبباً رئيساً في زيادة نسبة الجريمة، وخاصة جرائم الاعتداء على الأملاك التي يصعب في الغالب السيطرة عليها من قبل المؤسسات المعنية بالضبط الإداري (الأجهزة الأمنية)[3].

2-2- جانب الصحة النفسية:

تؤدي حالة البطالة عند الفرد إلى التعرض لكثير من مظاهر عدم التوافق النفسي والاجتماعي، إضافة إلى أن كثيراً من العاطلين عن العمل يتصفون بحالات من الاضطرابات النفسية والشخصية. فمثلاً يتسم كثير

[1]- Grant SJ (2000), **Stan Lake's Introductory Economics, Pearson education Limited**, Harlow England, p539.

[2]- البكر محمد عبد الله (2004)، **أثر البطالة في البناء الاجتماعي**، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، المجلد 32، العدد 2.

[3]- المصري ضامن سلوى (2002)، **تشخيص الفقر في الأردن**، الأردن، ص23.

من العاطلين بعدم السعادة وعدم الرضا والشعور بالعجز وعدم الكفاءة ، مما يؤدي إلى اعتلال في الصحة النفسية لديهم.

كما أن العديد من الدراسات أكدت وجود علاقة بين البطالة وحالة التوتر النفسي عند الفرد، وذلك من خلال مقارنة الحالة النفسية بين الأفراد العاطلين والعاملين؛ إذ دلت نتائج هذه الدراسات على أن حالة التوتر النفسي ترتفع بشكل ملحوظ لدى العاطلين عن العمل مقارنة بالعاملين.

وقد تظهر حالة الاكتئاب بنسب أكبر لدى العاطلين عن العمل مقارنة بأولئك ممن يلتزمون أداء أعمال ثابتة، وتتفاقم حالة الاكتئاب باستمرار في حالة وجود البطالة عند الفرد؛ مما يؤدي إلى الانعزالية والانسحاب نحو الذات[1].

وتؤدي حالة الانعزال أو الانطواء على الذات التي تنتج من جراء البطالة إلى قيام الفرد العاطل بالبحث عن وسائل بديلة تعينه على الخروج من معايشة واقعه المؤلم، وكثيراً ما تتمثل هذه الوسائل بالإسراف في تناول المشروبات الكحولية أو بتعاطي المخدرات أو بالانتحار[2].

وكذلك تعتبر البطالة سبباً رئيسياً للعنوسة في المجتمع العربي، فكثيرون من هم في سن الزواج، لكن لا يجدون المسكن المناسب لتكوين أسرة؛ لأنهم لا يستطيعون دفع الإيجارات الشهرية للسكن ومن ثم يلحق بهم التشرد والطرد من السكن، ولا يجدون دخلاً ثابتاً يشجعهم على الزواج[3].

فما يُلاحظ اليوم هو أشبه ما يكون بإضراب شامل لدى الشباب عن الزواج بسبب الوضع الاقتصادي المتدني الذي سببه الأول والأخير هو البطالة، وهذا ما عبر عنه الفنان الراحل البلجيكي الأصل الفرنسي الجنسية ((**جاك بريل**)) في حينه بكلمات أغنيته التقدمية: "إذا أردت أن تقتل إنساناً، فلا تطلق عليه الرصاص، ولا تسقه كأس السم، ولا تعلقه بحبل المشنقة، لكن اجعل منه بطّالاً؛ ليتحول إلى جثة متفسخة تدور في شوارع المدن الكبرى"[4].

2-3- جانب تدني اعتبار الذات (مشكلة الشباب في تحقيق الهوية):

يقوي العمل لدى الإنسان روابط الانتماء الاجتماعي؛ مما يبعث نوعاً من الإحساس والشعور بالمسؤولية، ويرتبط هذا الإحساس بسعي الفرد نحو تحقيق ذاته من خلال العمل؛ لذا فإن انتماء الفرد إلى

1- البكر محمد عبد الله، مرجع سابق ذكره.

2- http: // www . bbcarabic. Com.

رياض الحاج، **البطالة مشكلة خطيرة في الأردن**، (2006).

3- http: // en. Wikipedia. Org/w/ index. Php? Title. Unemployment (2009).

4- غانم منير ، علي ديب، مرجع سابق ذكره، ص156.

مؤسسة أو منظمة عمل بشكل رسمي يعزز ويدعم اعتبار الذات لديه، وعلى عكس ذلك فالبطالة تؤدي بالفرد إلى حالة من العجز والضجر وعدم الرضا؛ مما ينتج عنه حالة من الشعور بتدني الذات أو عدم احترامها، حيث يبحث الشاب عن عمل يقابل مستوى دراسته وتخصصه العلمي فلا يجده، وإذا وجده وحقق ذاته، لا يجد العائد الذي يعينه على مواجهة متطلبات الحياة؛ مما يدفعه للاستسلام لأي نوع من أنواع العمل يخفف به عن كاهل أسرته، وليحد من نسبة الإعالة وعندئذٍ يجد نفسه في صراع مع فقده للهوية ، أمام ندرة الدخل المتولدة عن البطالة[1].

ولهذا فإن فقدان تحقيق الذات لدى الفرد قد يولد لديه شعوراً بعدم الارتباط والانتماء للمجتمع، وهذا بدوره يؤثر في روح المواطن السليمة والصحيحة، التي تتطلب سلوكاً مستقيماً ينسجم مع أهداف المجتمع وقيمه، وكما يقول أحد الأرجنتينيين: إذا كان لديك عمل فالأمور على ما يرام، وإذا لم يكن لديك، فإنك ستموت جوعاً، هذا هو الواقع[2].

ونؤيد هذا بقول سيدنا لقمان لابنه: " يا بني استغن بالكسب الحلال، فما افتقر أحدٌ إلا أصابه ثلاث خصال: رقة في دينه، وضعف في عقله، ووهاء في مروءته، وأعظم من هذا استخفاف الناس به".

4-2- جانب الصحة الجسمية والبدنية :

ينعكس التأثير السلبي للبطالة على الصحة النفسية للفرد بالتأثير على الصحة الجسمية أيضاً؛ إذ إن الحالة النفسية والعزلة التي يعانيها الكثير من العاطلين عن العمل تكون سبباً للإصابة بكثير من الأمراض وحالة الإعياء البدني، ولعل من أهم مظاهر الإعياء الجسدي والبدني، التي تصاحب العاطلين عن العمل[3]:

- الإصابة بالتهاب المفاصل.
- ارتفاع ضغط الدم.
- ارتفاع نسبة الكولسترول التي من الممكن أن تؤدي إلى أمراض القلب أو الإصابة بالذبحة الصدرية.

فقد ورد في مجلة (نيو سانت ست) العلمية أن هناك حوالي بليوني شخص في العالم مصابون بمرض السل الخطير بسبب الفقر و سوء التغذية والسجون غير الصحية والسكن المزدحم[4].

وهناك دراسة أمريكية تؤكد أن كل زيادة قدرها 10% في معدلات البطالة تؤدي إلى:

1) 1,2% من الأشخاص في الفناء الكلي.

---

[1]- غنيمة محمد متولي (1996)، **التربية والعمل وحتمية تطوير سوق العمالة العربية**، الدار المصرية اللبنانية، ص241.

[2]- العليمي أحمد ، إبراهيم بيلي (2003)، **هذا هو الفقر : أبعاده – أسبابه – نظرة** اقتصادية إسلامية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، القاهرة، الجزء الأول، ط1، ص218-223.

[3]- البكر محمد عبد الله، مرجع سابق ذكره.

[4]- غانم منير ، علي ديب، مرجع سابق ذكره، ص155.

2) 1,7% زيادة في مرض الأوعية القلبية.

3) 1,3% تليف كبدي.

بالإضافة إلى النسب الأخرى في مجالات ثانية.

وهناك العديد من الدراسات تؤكد أن الدول الأوربية اليوم تسعى لجذب الاستثمارات إلى أوروبا من أجل تأمين فرص عمل مناسبة لمواطنيها، تقيهم الوقوع في الأمراض الآنفة الذكر، وكذلك هناك العديد من البرامج التي تهدف إلى تحسين المستوى التعليمي لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي[1].

2-5- جانب الهجرة:

أحياناً يهاجر العديد من الشباب العاطلين عن العمل بحثاً عن عمل، وبالرغم من أن تحويلاتهم تشكل أحياناً شريان الحياة لمجتمعات محلية برمتها، فمن الواضح أن مجتمعاتهم وأسرهم ستستفيد من استخدام مهاراتهم وجهودهم في وطنهم، وفي غضون ذلك تؤدي البطالة المستمرة في الاقتصاديات المتقدمة النمو، كالاقتصاديات الأوروبية إلى تهيئة الظروف التي تسعى الحركات السياسية المعادية للأجانب والمتطرفة لاستغلالها[2].

2-6- جانب الفساد:

البطالة تربة خصبة يترعرع فيها الفساد وتتفكك بسببها البنية المجتمعية، فيضعف التماسك الأسري وتنتشر الأمراض ويستشري الخلاف والعنف الأسري ويمتد العنف إلى الشارع، وأن الشباب العاطل عن العمل يمثل قنبلة قد تنفجر في أي مكان وأي زمان[3].

2-7- **جانب الفقر:**

البطالة تؤدي إلى الفقر، ولقد حدد البنك الدولي مفهوم الفقر: بأنه عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة[4]. والفقر ليس من مشكلاته عدم المساواة، ولابد من التأكيد على التفرقة بينهما، ففي حين أنّ مفهوم الفقر ينصرّف إلى المستوى المطلق لمعيشة جزء من السكان وهم الفقراء، فإنّ مفهوم عدم المساواة ينصرّف إلى المستوى النسبي للمعيشة خلال المجتمع بأسره.

---

[1]- Commission of the European communities (2007) , **Communication from the Commission to the European** , p3 .

[2]- خطاب إلى مؤتمر القمة الرابع لرؤساء دول الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعقود في فيينا الجمعة 12 أيار/مايو 2006.

[3]- http ://www.swissinfo.ch.

البطالة.. التحدي الأكبر للحكومات العربية، مجموعة خبراء مصريين، 2008.

[4]- تقرير عن التنمية في العالم: **الفقر 1990 البنك الدولي واشنطن**، ص 41 وما بعدها.

علماً أن تخفيض الفقر في دولة ما، وفي لحظة ما يتحدد بمعدّل نمو دخل السكان في المتوسط، وبالتغير في توزيع الدخل.

ومن المعلوم أنه 33% من السكان في سورية يعيشون تحت خط الفقر الأعلى؛ مما يجعل أي سياسة إصلاحية لها آثار اجتماعية سلبية عالية الحساسية[1]. كما بلغ عدد المواطنين الذين لم يتمكنوا من تغطية احتياجاتهم الأساسية من المواد الغذائية وغير الغذائية في عامي 2003–2004 حوالي 2.02 مليون فرد (وهو ما يوازي 11.4% من السكان)، ويرتفع الفقر الإجمالي في سورية إلى 30.12% باستخدام خطوط فقر إنفاق الأسر المعيشية ليشمل 5.3 مليون شخص. أما باستخدام المقياس الدولي الذي يقدر خط الفقر بدولارين في اليوم فيعد حوالي 10.36% من السوريين فقراء[2].

وينتشر الفقر في سورية بشكل عام في المناطق الريفية أكثر من المناطق الحضرية، وفي المناطق الشمالية (إدلب، حلب، الرقة، دير الزور، الحسكة)، تركزت أعلى معدلات الفقر سواء من حيث انتشاره أو من حيث شدته أو عمقه. من ناحية أخرى تتمتع المناطق الحضرية الجنوبية بأقل معدلات الفقر، في حين تشهد مناطق الوسط والساحل معدلات متوسطة من الفقر[3].

فالنمو الضعيف وضعف آليات التوزيع العادل للدخل يؤديان إلى زيادة مستوى الفقر[4].

وزيادة مستوى الفقر تؤدي إلى[5]:

أ– انخفاض المستوى التعليمي والثقافي:

يؤدي الفقر في كثير من الحالات إلى تسرب الأطفال من المدارس في سن مبكرة، إما لأغراض العمل للمساهمة في توفير دخل الأسرة، أو بسبب الظروف والأوضاع الأسرية غير المواتية، أو بسبب عدم القدرة على تحمل نفقات الدراسة.

ب– انخفاض المستوى الصحي:

ينجم انخفاض المستوى الصحي وانتشار الأمراض لدى نسبة كبيرة من الأسر الفقيرة، بما في ذلك ارتفاع نسبة الإعاقات وارتفاع معدلات الوفيات، نتيجة عوامل مختلفة ومنها بشكل رئيس ضعف القدرة على تحمل نفقات الخدمات الصحية اللازمة.

ونؤكد على ضرورة تطبيق نظام متعدد للدعم يسمح للفقراء بتلقي هذه الخدمات جزئياً مجاناً، وجزئياً بسعر منخفض مدعوم، في حين يتم تغطية عنصر التكلفة من خلال زيادة أسعار تلك الخدمات على غير

---

[1] – هيئة تخطيط الدولة، **تحليل الاقتصاد السوري**، (2005) ، ص40.

[2] – هرمز نور الدين (2007)، **النمو والعمالة والفقر في البلدان النامية**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد29، العدد1، ص18.

[3] – المرجع السابق، ص18.

[4] -Bourguignon, F.(2005), **The Poverty-Growth-Inequality Triangle: With Some Reflections on Egypt Cairo**, ECES. P 2.

[5] - المصري ضامن سلوى، مرجع سابق ذكره، ص24.

الفقراء في المجتمع؛ لذلك يقترح تطبيق سياسة للتمييز السعري•[1]، بحيث يتم توفير الخدمات الاجتماعية بأسعار معتدلة لذوي الدخل المتوسط، وبأسعار مرتفعة للأغنياء في المجتمع، وأحد الاقتراحات في هذا الشأن هو تخصيص جزء كبير من أسرّة الدرجة الثالثة في المستشفيات مجاناً بدون رسوم للفقراء المستحقين، في حين يتم تقاضي التكلفة الفعلية الجارية على بقية الأسرّة في الدرجة الثالثة، بالإضافة إلى تطبيق نظام سعري متصاعد للمرضى الذين يختارون الدرجات الأخرى الأعلى للإقامة في المستشفيات[2].

ج- التهميش وضعف المشاركة في الحياة العامة :

يمكن اعتبار ضعف المشاركة في الحياة العامة بشكل عام وفي الحياة السياسية بشكل خاص من المظاهر المرافقة للفقر. فالفقير الذي يسعى وراء الحد الأدنى من حاجاته المعيشية الأساسية قلما يكون له دور في مؤسسات المجتمع المدني. كما أن القوة العاملة التي تتمتع بالصحة والتي تلقت حظاً وافراً من التعليم والتي تتبع نظاماً غذائياً جيداً هي أكثر حيوية وديناميكية من تلك التي تتعرض للأمراض وتعاني من العوز والحرمان[3].

على أن إجراءات زيادة الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية لا تضمن وصول تلك الخدمات إلى الفقراء، الذين يكونون بحاجة قصوى إليها[4].

د- الانعكاسات السلبية على وضع المرأة والأطفال:

تنعكس الآثار المشار إليها أعلاه، وبخاصة ما يتعلق فيها بتفشي الأمراض الاجتماعية وانخفاض المستوى التعليمي والثقافي والصحي، بشكل سلبي على وضع المرأة والأطفال في الأسر الفقيرة، وما ينجم عن ذلك من هدر في الرصيد البشري في المجتمع.

ولا بد من نمو اقتصادي وتنمية مستدامة يعتمدان على بناء القدرات الإنتاجية، والمطلوب لبلوغ ذلك الهدف ليس مجرد زيادة الناتج المحلي الإجمالي فحسب، وإنما المطلوب هو نوع من النمو الاقتصادي أساسه تراكم رؤوس الأموال وتطوير المهارات وزيادة الإنتاجية وتوسيع نطاق سبل كسب الرزق بصورة مستدامة

• - التمييز السعري Price Discrimination هو إجراء يتم من خلاله تقاضي أسعار مختلفة من العملاء المختلفين عن نفس السلعة أو الخدمة. ولا يمكن حدوث ذلك إلا إذا كان للمورد بعض القوى الاحتكارية، وكان يمكنه تمييز العملاء، ولم يكن بإمكان العميل إعادة بيع السلعة، أو كانت السلعة مرتفعة الثمن للدرجة التي تمنعه من عمل ذلك.

[1]-Black, J. (1997), **A Dictionary of Economics**, Oxford University, P 363.

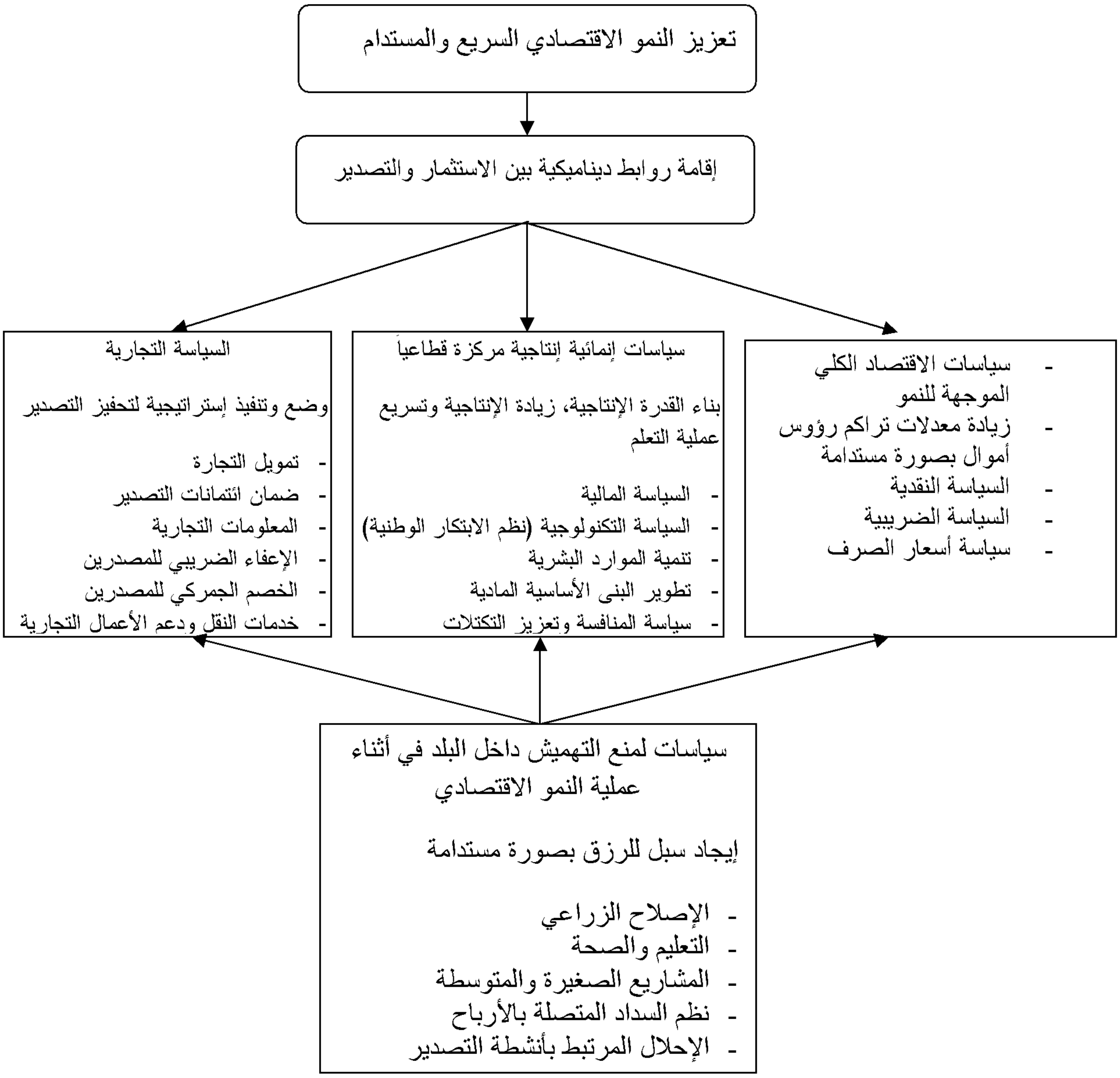
[2]-World Bank (1999**), Arab Republic of Egypt: Stabilization and Structural Change, Egypt: Middle East and North Africa Region** , p136 .

[3]- El-Laithy, H. (1999). **Poverty Reduction Policies in Egypt: An Overview**. New York, Economic & Social Commission for Western Asia (ESCWA). P 60.

[4]- Korayem, K. (1996). **Structural Adjustment, Stabilization Policies, and the Poor in Egypt. Cairo**: The American University in Cairo Press. P76.

وزيادة فرص العمل الأمر الذي يزيد من إمكانية الاستهلاك لدى الأسر والأفراد. ونستطيع كمحاولة متواضعة للحد من الفقر تقديم النهج الشامل المعبر عنه في الشكل التالي رقم (6):

الشكل رقم (6): خارطة مفاهيمية لسياسات تعزيز النمو الاقتصادي و مكافحة الفقر.



- المصدر: هرمز نور الدين (2007)، **النمو والعمالة والفقر في البلدان النامية**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية، المجلد29، العدد1، ص19.

وتعد سياسات الاقتصاد الكلي السليمة عنصراً أساسياً من عناصر استراتيجيات التنمية الطويلة الأجل. غير أن أهداف الاقتصاد الكلي القصيرة الأجل المتمثلة في تحقيق التوازن الداخلي والخارجي ينبغي بلوغها عبر وسائل تتفق وأهداف التنمية الطويلة الأجل، ولا تعتمد على الاستثمارات الصغيرة إلى الحد الذي يضر بعملية النمو في المستقبل.

والسياسات التي قد تكون هامة في منع التهميش والإفقار داخل البلد تشمل ما يلي:

- سياسات الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية (زيادة الإنتاجية الزراعية والصناعية الريفية، وأسواق العمل الريفية).
- تشجيع الائتمانات الصغيرة وتقديم الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- تنمية الموارد البشرية على نطاق واسع من خلال الاستثمار في التعليم والصحة.
- التطبيق السليم لمبادئ الإدارة والمساءلة.
- تأسيس وتعزيز شبكات الضمان الاجتماعي وتمكينها من تقديم خدمات لتأمين الفقراء بكفاءة واقتدار.
- تأسيس آليات للتدخل بهدف الحفاظ على النسيج الاجتماعي وبناء رأس المال المجتمعي.
- تأسيس آليات لتوفير المعلومات المطلوبة لمتابعة تنفيذ السياسات ومراقبة تأثيرها على الفقراء.

ولتخفيف حدة الفقر في الأرياف لابد من التركيز على نمو فرص العمل في المناطق الريفية، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى رفع الإنتاجية والأجور الحقيقية التي يحصل عليها العمال الزراعيون. ويمكن أن يساعد نمو الإنتاجية في الزراعة على خفض تكاليف الأغذية، وهو ما يمكن بدوره من رفع مستوى القدرة الشرائية للفقراء ورفاهيتهم. ويساعد أيضاً على إيجاد بيئة تجذب الاستثمارات وتدفع بقطاع الزراعة إلى المساهمة بفعالية في نمو الصادرات الزراعية وزيادة فرص العمل والحد من الفقر. كما تساعد سياسات الاستثمار في التعليم والتدريب وإعادة التدريب على رفع كفاءة استجابة العمال لمتطلبات سوق العمل دائم التغيير، مما يعزز الإنتاجية والدخل والحصول على فرص العمل بفضل قابلية التكييف مع المتغيرات والقدرة على الابتكار ويشكل التعليم والتدريب وتنمية المهارات عناصر مهمة لتحقيق النمو ورفع الإنتاجية والحد من الفقر.

ومن المهم أيضاً لتقليل عدم المساواة والفقر تحسين نظم الضمان الاجتماعي، ودعم الدخل. كما أن تحسين الصحة والسلامة في أماكن العمل استثمار في نوعية حياة العمال وزيادة إنتاجيتهم. وفي كثير من البلدان توفر أنظمة العمل حماية محدودة أو لا توفّر أي حماية للعمال الفقراء، ولاسيما العمال في القطاع غير الرسمي. وفي غياب حماية مناسبة بما فيها التأمين ضد البطالة أو شكل آخر من أشكال دعم الدخل تكابد الفئات المحرومة والعمال المحرومون في القطاع غير الرسمي مشقة شديدة أثناء البطالة والفترات الانتقالية بين الوظائف، وهذا ما يتطلب توسيع شبكات الضمان الاجتماعي وتحسين أدائها.

المبحث الثالث

بعض السياسات المتبعة عالمياً للحد من البطالة

يظهر من خلال تاريخ الفكر الاقتصادي، أن التركيز على موضوع الاستعمال الأمثل للموارد على المستوى الاقتصادي الكلي، لم يحتل المكانة اللائقة في الدراسات الاقتصادية إلا مع بداية القرن العشرين، عندما ظهرت حالة كساد عامة و بطالة خانقة لم تستثن أي دولة من الدول الرأسمالية. ويتبين أيضاً لدارس تاريخ الفكر الاقتصادي، أن في المرحلة التي سبقت الثورة الصناعية، أي قبل القرن التاسع عشر، أن علماء الاقتصاد لم يتعرضوا إلى إشكالية زيادة عرض العمل على الطلب عليه إلا قليلاً؛ لأن حينها كان قطاع الزراعة هو أكثر القطاعات امتصاصاً للعمالة، والأفراد الذين كانوا يعملون في القطاعات الأخرى كانت لهم فرصة العمل كفلاحين في الفترات التي يقل فيها النشاط، بمعنى آخر لم تشكل البطالة مشكلة اجتماعية حادة تثير اهتمام الباحثين؛ لأنه عندما ينخفض النشاط في القطاع الحرفي، ينتقل الأفراد للعمل في قطاع الزراعة. ومع بداية الثلاثينات ظهر اختلال واضح في سوق العمل بين عرض العمل و الطلب عليه، حيث انجر عن هذا الاختلال ضغط اجتماعي وتعطل في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي جعل موضوع البطالة يعرف كل المعنى والمفهوم المتعارف عليه اليوم، و الذي أصبحت هناك حاجة ملحة لفهمه و فهم حيثياته والبحث في الآثار الناجمة عنه ومن ثم إيجاد الحلول المناسبة للحد من حدته[1].

وقد تزامنت وتعاقبت وجهات نظر عديدة في معالجة ظاهرة البطالة، وهي:

1-وجهة نظر مدرسة شيكاغو[2]:

يرى أنصار مدرسة شيكاغو وعلى رأسهم مؤسس المدرسة "**ميلتون فريد مان**" أنه ليس من مهام الدولة في النظام الرأسمالي العمل على تحقيق التوظف الكامل، بل يجب أن تنحصر أدوار الدولة في أداء وظائفها التقليدية المعروفة (الأمن الداخلي، والأمن الخارجي ومراقبة تنفيذ القوانين) وأن تتولى وضع وتنفيذ سياسة نقدية منضبطة تحقق الاستقرار الاقتصادي. ولا يتطلب علاج البطالة والركود الاقتصادي التأثير في الطلب الكلي، بل يتطلب العمل على حفز رجال الأعمال على قيامهم بالاستثمار وزيادة الإنتاج. ويكون ذلك من خلال خفض الضرائب على الدخل والثروة وتحجيم القطاع العام والحد من البيروقراطية وإطلاق آليات السوق في جميع المجالات.

كما يعتقد أنصار هذه المدرسة أن التغلب على الركود التضخمي يتطلب القضاء على التضخم أولاً بسبب المخاطر التي يحدثها وتعوق سير النظام الاقتصادي. وحيث أن التضخم حسب وجهة نظر هذه المدرسة، هو ظاهرة نقدية بحتة تعود إلى أخطاء السياسة النقدية التي تفرط في إصدار النقود، فهم يعتقدون أن

[1]- كمال بوصافي (2006)، **حدود البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ص27.

[2]- زكي رمزي، مرجع سابق ذكره، ص422.

السياسة السليمة هي التي تكفل الاستقرار النقدي المتمثل في تحقيق تلاؤم بين نسبة التغير في كمية النقود ونسبة التغير في حجم الناتج الحقيقي.

ولما كان عجز الموازنة العامة للدولة هو أهم مصادر الإفراط في عرض النقود، فلابد أن يحتل القضاء على هذا العجز أهمية خاصة، حيث سيقلل هذا العجز من حاجة الحكومات لزيادة الضرائب والدين العام الداخلي. إضافةً إلى ذلك فإن تقليل مدفوعات الضمان الاجتماعي ودفع العاطلين عن العمل للقبول بالأجور السائدة وإضعاف ضغوط نقابات العمال وإلغاء قوانين الحد الأدنى للأجور وإعانات البطالة، كل ذلك سوف يساعد في تحقيق التلاؤم بين التغير في كمية النقود والتغير في حجم الناتج.

ومن الواضح أن هذا الفكر هو الذي حكم السياسات الاقتصادية التي اتبعها الغرب خلال الثمانينات والنصف الأول من التسعينات من القرن الماضي وكان لها تأثير واضح في الحد من معدلات التضخم، لكنها أدت إلى ارتفاع ملحوظ في معدلات البطالة.

2- وجهة نظر مدرسة اقتصاديات جانب العرض[1]:

يعتقد أنصار هذه المدرسة التي راجت أفكارها في بداية السبعينيات من القرن الماضي أن أزمة البطالة والركود في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة ليست ناتجة عن قصور في الطلب الكلي الفعال، كما يعتقد الكينزيون، إنما في نقص قوى العرض، معتقدين في ذلك بـــ" قانون ساي". فالمطلوب للخروج من الأزمة هو إنعاش قوى الادخار والاستثمار والعمل والإنتاج. فالعرض الكلي سوف يخلق الطلب الكلي المساوي له ومن ثم لا توجد احتمالات لوقوع أزمات إفراط إنتاج عامة، حيث إن الرأسمالية بنظرهم هي نظام مستقر قادر بشكل تلقائي على تصحيح أية اختلالات تنشأ في السوق دون حاجة إلى أي تدخل حكومي. وينصح أنصار هذه المدرسة بخفض معدلات الضرائب على الدخل والثروة لحفز الناس على الادخار والاستثمار والإنتاج والعمل. وفي الحقيقة إن أفكار هذه المدرسة كانت وراء صياغة البرنامج الاقتصادي للرئيس"ريغن". وكانت هي المبررات للتخفيضات الكبرى التي حدثت في معدلات الضرائب على الدخل والثروة في الولايات المتحدة دون أن يكون لها تأثير إيجابي في خفض معدلات البطالة وزادت من تفاقم عجز الموازنة العامة.

3- وجهة نظر مدرسة التوقعات الرشيدة[2]:

تشكل التوقعات لدى أنصار هذه المدرسة مصدر التأثير في الأسعار والإنتاج والدخل والعمالة والادخار والاستثمار. وهم يبنون توقعاتهم على دعائم وفروض النظرية النيوكلاسيكية، وتنطلق المدرسة من فرضيتين:

آ- إن الناس يستخدمون المعلومات المتوافرة لديهم.

ب- الأسعار والأجور مرنة.

1- زكي رمزي، مرجع سابق ذكره، ص424.

2- المرجع السابق، ص425.

وفحوى الفرض الأول هو أن الناس يشكلون توقعاتهم بناءً على أفضل ما يتوافر لديهم من معلومات ولا تستطيع الحكومة أن تخدعهم نظراً لوجود المعلومات لديهم.

وفحوى الفرض الثاني هو أن الناس يستخدمون المعلومات ومبادئ النظرية الاقتصادية في تنبؤاتهم؛ مما يعني أنهم على دراية بكيفية سير النشاط الاقتصادي وبرامج الحكومة وسياستها. وبناءً على هذين الفرضين يرى أنصار هذه المدرسة أن البطالة الموجودة في النظام الرأسمالي هي بطالة اختيارية. ومعنى هذا أن توقعات الأفراد وتكييف سلوكهم إزاء التغيرات (تغيرات الأجور، تغيرات عرض النقود ...إلخ) سوف يضعان قيوداً على فاعلية السياسة. ولبيان ذلك لنفرض أن الحكومة تود أن تتبع سياسة نقدية توسعية بهدف دعم الطلب الكلي وزيادة معدل النمو وخفض معدل البطالة. فوفقاً لمدرسة التوقعات الرشيدة، فإن الأفراد سوف يتخذون إجراءات فورية للتكيف مع هذه السياسة. فهم يتوقعون أن يحدث تضخم بعد زيادة كمية النقود. وفي هذه الحالة سوف يطلب العمال أجوراً أعلى، وسوف تزداد علاوة التضخم في العقود والمدفوعات الآجلة، كما سيلجأ رجال الأعمال إلى رفع أسعار منتجاتهم. وهكذا ستؤدي هذه السياسة إلى زيادة سريعة في الأسعار والأجور والتكاليف، في حين أن تأثيرها في زيادة الإنتاج والتشغيل، ومن ثم تقليل البطالة، يكون ضئيلاً للغاية. وهو ما يعني أن هذه السياسة لن تنجح في تحقيق أهدافها.

والخلاصة: إن أنصار هذه المدرسة يتفقون مع مدرسة شيكاغو في رؤيتهم لمكافحة التضخم عن طريق التزام صانعي السياسة النقدية بأن يتزايد عرض النقود بمعدل سنوي ثابت، كما أنهم يعتقدون أنه لتصحيح الاختلالات الكلية المتمثلة في الركود والبطالة المرتفعة يتعين توافر الحرية الاقتصادية وأن يقيد دور الحكومة في النشاط الاقتصادي، وأن تكون هناك مرونة تامة في تغيرات الأسعار والأجور بحسب حالة العرض والطلب.

4- وجهة نظر المدرسة المؤسسية[1][•]:

من أهم أنصار هذه المدرسة جون كنث جالبريث اقتصادي أمريكي. يعتقد المؤسسون أن المنافسة واقتصاديات السوق قد فقدت فاعليتها كمنظم شامل وفاعل في الاقتصاد القومي مع سيادة الاحتكارات وهي السمة البارزة لرأسمالية اليوم. ولا يعتقدون بأن الرأسمالية نظام مستقر بطبيعته وقادر على تصحيح الاختلالات بشكل تلقائي ودونما حاجة إلى التدخل الحكومي.

ويتفق أنصار هذه المدرسة فيما بينهم على أن المشكلات التي تعاني منها الرأسمالية تعود إلى الفجوة القائمة بين مستويات التطور المرتفعة في الإنتاج والتكنولوجيا من جهة وبين النظام المؤسسي للرأسمالية من جهة أخرى، وأنه لتجاوز هذه الفجوة يحتاج الأمر إلى إصلاح مؤسسي بين الأطراف الثلاثة الفاعلة في النظام الرأسمالي، وهي الشركات والعمال والحكومة، تلعب فيه الحكومة دوراً مهماً لتأمين الاستفادة من نظام السوق وتجنب مساوئها.

---

[1]- زكي رمزي، مرجع سابق ذكره، ص427.

•- يشمل مفهوم "المؤسسة عند أصحاب هذه المدرسة رأس المال وتركزها وهياكل التنظيم والإدارة، والنظام القانوني والسلطة الاقتصادية للاحتكارات، وأشكال السيطرة الاقتصادية، والعلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص..الخ.

يقول الاقتصادي الأمريكي في هذا المجال:" نظراً لأن السوق قد فقدت فاعليتها تحت تأثير القوى الاحتكارية، فلا يمكن التعويل عليها للخروج من مأزق الركود التضخمي، وإن الخروج من المأزق ممكن فقط من خلال التدخل النشط للدولة في الحياة الاقتصادية مثل الرقابة على الأجور والأسعار حتى السيطرة على التضخم من ناحية، وتهيئة المناخ المناسب للارتفاع بمعدلات النمو من ناحية أخرى". والقواعد التي اقترحها:

- وجود قوانين خاصة للأجور.
- استمرار إعانات الضمان الاجتماعي للعمال العاطلين شريطة بقائها في مستوى أقل من مستوى الأجور السائدة في السوق.
- الأخذ بنوع من التخطيط الاقتصادي بغية تحقيق متطلبات النمو والتوازن الاقتصادي.
- التنسيق بين قطاع الشركات الكبرى وبين القطاع الحكومي والتخطيط بين البلدان الصناعية في مجالات نظام النقد الدولي والتجارة الدولية. منطلقاً من اعتقاده أنه من الصعوبة بمكان أن تتمكن البلدان الصناعية من الخروج من مأزق الركود والبطالة في ظل تزايد سطوة الشركات متعددة الجنسيات وانتشار العولمة، ونمو الارتباط المتبادل بين مختلف أجزاء الاقتصاد الرأسمالي العالمي، إذا لم تعمد إلى التخطيط والتنسيق فيما بينها.
- إضافة إلى ما تقدم فإن بعض أنصار هذه المدرسة يعتقدون أن المشكلة فيما تخلقه الثورة التكنولوجية من آثار تفاقم مشكلة البطالة. فقد أدت ومازالت تؤدي إلى اختفاء العديد من المهن، وبالتالي فإن مشكلة البطالة أصبحت مشكلة " كيف" ولم تعد مشكلة " كم". وإن مشكلة البطالة هذه لا يمكن أن تحل بزيادة حجم الطلب الكلي الفعال كما كان يحدث سابقاً والذي يفاقم هذه المشكلة هو تدني نصيب العمل من القيمة المضافة مع تزايد الثورة العلمية والتكنولوجية، وهذا ما يؤدي إلى خفض الطلب على اليد العاملة. وترتيباً على ذلك فإن عدداً من مفكري المدرسة يرون أن علاج البطالة سيكون من خلال التوسع في مجال الخدمات الإنسانية، مثل رعاية المسنين ورياض الأطفال والخدمات المنزلية ورعاية الأطفال ...إلخ.

5 – وجهة نظر الكينزيين الجدد[1]:

تضم المدرسة الكينزية الحديثة عدداً من الأسماء الكبيرة، مثل روبرت سولو وجيمس توبن وفرانكو موديلياني وعدداً من الجيل الحديث مثل روبرت كلور وجون تايلر وألان بليندر واكسل ليجونهو فود وغيرهم. ورأيهم أن التدهور الذي حدث في الاستقرار الاقتصادي (التضخم، **البطالة**، الركود ..) بعد عام 1973م يعود في اعتقادهم إلى طبيعة الصدمات التي حدثت منذ بداية السبعينات، وفي مقدمتها صدمة ارتفاع أسعار النفط، ارتفاع أسعار الواردات، ارتفاع سعر الفائدة، تقلبات أسعار الصرف ...الخ. وهي صدمات حدثت في جانب العرض وليس في جانب الطلب، وكان لها تأثير شديد في الإخلال بحالة الاستقرار الاقتصادي. ويرون أنه للخروج من مأزق البطالة والتضخم يتعين أن يكون هناك ثبات في معدل نمو عرض النقود. ويقترح أنصار المدرسة لمعالجة المشكلة ضرورة دمج السياسات المالية والنقدية بشكل مرن وأن تكون أقل توسعية بدلاً من الاعتماد على السياسات النقدية لوحدها.

---

[1]– زكي رمزي، مرجع سابق ذكره، ص430.

وهم لا يعارضون تطبيق برامج لترشيد الأجور والأسعار، بل الرقابة عليهما. أما معالجة مشكلة البطالة والتحول من الركود إلى الانتعاش، فإنها تتطلب زيادة الادخار والتراكم والإنتاجية، وإعادة تأهيل القوة العاملة من خلال برامج واسعة للتدريب وإعادة التدريب والعودة إلى سياسة الأشغال العامة الكبرى عندما تستفحل البطالة.

6- تجارب عربية للتصدي لمشكلة البطالة:

تعد ظاهرة البطالة وخاصة في أوساط الشباب العربي من التحديات الراهنة، لما يترتب عنها من نتائج سلبيـــــة، ولقد بادرت منظمة العمل العربية للنهوض بالتشغيل والحد من البطالة منذ نشأتها وضماناً منها لتحقيق أهدافها القومية من خلال كافة الهياكل التابعة لها و بالأساليب والوسائل المتاحة لها لأجل تفعيل أنشطتها و برامجها على المستويات القطرية، الإقليمية، العربية و الدولية، حيث تعتبر منظمة العمل العربية القوة العاملة إحدى أهم مقومات التطور الاقتصادي لأي دولة بغض النظر عن نظامها السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي و الثقافي. و بالتالي حري بها أن تستهدف خطط و برامج التنمية العربية تعبئة الموارد البشرية و تطوير كفاءتها واستغلالها بأفضل ما يمكن، و لا يتم ذلك إلا في إطار نظرة شاملة لعملية التنمية. وقد اتسع مفهوم تنمية القوة العاملة العربية من مجرد إعداد القوة العاملة وفقاً لاحتياجات سوق العمل ليشمـــل التأمينات الاجتماعية والصحة والسلامة المهنية والرعاية الاجتماعية والتثقيف العمالي، وقد احتلت المرتكزات السابقة أولوية متقدمة في اهتمامات وانجازات ونشاطات المنظمة وذلك من أجل المساهمة في الحد من تفاقم معـــدلات البطالـــة وتطوير أساليب التشغيل وتنقل العمالة بين البلدان العربية. باعتبار أن الموضوعات المتعلقة بتنمية الموارد بجميع أشكالها تمثل رافداً لقضايا التشغيل ومساعداً مهماً في ردم الفجوة بين الاختلالات الناشئة نتيجة وجود فوارق بين مخرجـــــات التعليم و التكوين المهني من جانب و احتياجات سوق العمل من جانب آخر.

بدأت اهتمامات منظمة العمل العربية بوضع إستراتيجية عربية لتنمية القوة العاملة في وقت مبكر، حيث كانت ضمن بنود جدول أعمال الدورة الرابعة لمؤتمر العمل العربي (طرابلس 1975م)، ثم جاءت كاستجابة مباشرة لإستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك (قمة عمان 1980م)، فناقش مؤتمر العمل العربي موضوع إستراتيجية تنمية القوة العاملة على مدى ثلاثة دورات وصولاً إلى إقرارها في دورته الثالثة عشرة (بغداد 1985م). ومع تفاقم مشكلة البطالة في الوطن العربي تزايدت عناية مؤتمر العمل العربي بالقضايا المتعلقة بالتشغيل، حيث تم إقرار الإستراتيجية العربية للتشغيل في الدورة العشرين لمؤتمر العمل العربي (عمان 1993م). وتواصلت عناية منظمة العمل العربية بقضايا تنمية القوة العاملة العربية والتشغيل، وذلك من خلال إدراج موضـــوع "تنمية المـــوارد البشرية في مواجهة البطالة" ضمن بنود جدول أعمال الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر العمل العـــــربي (القاهرة 1999م)؛ لاتخاذ ما يراه مناسباً في هذا الشأن. وقد نتج عن دراسة اللجنة الفنية التي تم تشكيلها من بين أعضاء المؤتمر العام للبند التاسع من جدول أعماله تحت عنوان "**تنمية الموارد البشرية في مواجهة البطالة**" التوصــــل إلى إصدار العديد من التوصيات بخصوص تنمية الموارد البشرية العربية.

وتم إعداد مشروع الإستراتيجية العربية لتنمية القوة العاملة والتشغيل من خلال الخطوات التي اتخذها مكتب العمل العربي عبر عدة جولات بدءاً بأعمال الدورة الثامنة والعشرين لسنة 2001 و انتهاءً بالدورة الثلاثين لمؤتمر العمل العربي بتونس سنة 2003 والذي تم فيه إقرار الإستراتيجية العربية لتنمية القوة العاملة والتشغيل واعتبارها إلزامية لمنظمة العمل العربية في إطار خطط وبرامج عملها المستقبلية، وعدت بمثابة قاعدة استرشادية مشتركة لخطط التنمية القطرية في المجال الاجتماعي خاصة ومرجعاً رئيسياً للجهود غير الرسمية والثنائية وشبه الجماعية في المجال الاجتماعي. وعموماً فقد تم التركيز من خلال الإستراتيجية العربية لتنمية القوة العاملة والتشغيل على ضرورة وأهمية تحقيق التوازن بين مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني ومتطلبات واحتياجات سوق العمل[1].

كما اتجهت بعض الدول العربية إلى الأخذ بسياسات الانفتاح والإصلاح الاقتصادي للحد من تفاقم مشكلة البطالة، حيث يوجد اتفاق حول التكلفة الاجتماعية المترتبة على الأخذ بسياسات الانفتاح والإصلاح، والذي عبرت عنه ومنذ مراحل مبكرة "منظمة اليونيسيف" من خلال تقريرها، وكذلك "القمة الاجتماعية" المنعقدة في آذار عام 1995 من خلال تبنيها توصية تدعو إلى إدخال عناصر اجتماعية في هذه السياسات، تستهدف استئصال الفقر، وزيادة التوظيف، وتعزز التكامل الاجتماعي لما لهذه السياسات من آثار سلبية على كل من العمالة والأسعار. ولذلك فقد تضرر الفقراء من جراء ذلك مرتين:

الأولى: من جانب الدخل (من خلال فقدان الوظائف التي كانوا يشغلونها، أو مواجهة الصعوبات في إيجاد فرص عمل).

الثانية: من خلال زيادة تكلفة المعيشة بسبب زيادة الأسعار، جراء تطبيق إجراءات برنامج الإصلاح.

ويمكن التمييز داخل هذه السياسات فيما يتعلق بالآثار الاجتماعية، بين ثلاث مجموعات هي[2]:

المجموعة الأولى: سياسة خفض الإنفاق الكلي، والتي تهدف إلى خفض الطلب على السلع المستوردة، وعلى السلع المنتجة محلياً بغرض الحد من التضخم والعجز الخارجي. وتنصّب هذه السياسة أساساً على الأجور من خلال تخفيض قيمتها الحقيقية، وكذلك السياسات المالية التي تعمل على تخفيض، إن لم يكن إلغاء الدعم والإعانات في الموازنة العامة. ويضاف إلى تلك السياسات ولغايات تخفيض العجز الداخلي إلغاء الدعم الضمني لبعض السلع الناجم عن استهداف سعر صرف مغالى فيه، أو زيادة الإيرادات العامة من خلال زيادة الاعتماد على الضرائب المباشرة. ومن ثم يظهر الأثر السلبي لهذه السياسات من الناحية الاجتماعية، بحكم كونها سياسات انكماشية.

المجموعة الثانية: وتهدف إلى إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية، وذلك بتحويلها من القطاعات المنتجة للسلع غير القابلة للتصدير إلى تلك المنتجة للسلع القابلة للتصدير، وكذلك من الاستهلاك إلى الاستثمار. وتشمل

---

[1]– لطيفة بهلول(2008)، **البطالة في الوطن العربي : أسباب وتحديات**، الجزائر، جامعة تبسه، ص24.

[2]– شقوير فاروق، سليمان عزة (1992)، **الإصلاح الاقتصادي وآثاره التوزيعية: الآثار الاجتماعية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر**، مؤتمر قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص3.

هذه المجموعة كلاً من سياسات التشغيل وسياسات التجارة الخارجية (تحرير سعر الصرف، تشجيع الصادرات، تقييد الواردات، وإعادة النظر في هيكل الأسعار النسبية ومستواها). إزاء ذلك وطالما أنّ هذه السياسات هي سياسات توسعية، فإنّه يفترض أن تؤدي إلى آثار اجتماعية إيجابية.

المجموعة الثالثة: وتشمل السياسات التي تهدف إلى تحقيق زيادة في الكفاءة والنمو في الأجل الطويل من خلال إصلاحات هيكلية، كتحرير التجارة، والحد من دور الدولة، وإصلاح هيكل الأسعار.... وتهدف في النهاية إلى الدخول في اقتصاد السوق.

وبالنسبة للآثار الاجتماعية لسياسات الإصلاح فسيتم تحديد الآثار الناجمة عن المجموعة الأولى من المجموعات السابقة (أي البطالة)، باعتبار أنّها الآثار الوحيدة التي يمكن تحديد ملامحها بصورة واضحة، بعكس الحال في المجموعتين الأخريين[1].

وتتمثل أهم هذه الآثار في: الفقر، وسوء توزيع الدخل، و**البطالة** التي أثرت على مجموعة من الفئات الاجتماعية خلال فترة الإصلاح:

- العمالة الفائضة التي قد يتم الاستغناء عنها بسبب إعادة الهيكلة.
- العمالة الهامشية المرتبطة بالصناعات الصغيرة والخدمات التي يتم إلغاء الدعم عنها.
- العمالة غير القادرة على التكيف، إمّا بسبب الكفاءة أو السن.
- الفئات الفقيرة والمعدمة التي ستعاني من تحرير الأسعار والتضخم ورفع الدعم.
- سكان المناطق الريفية والعمال الزراعيون الذين لا يمكنهم الاستفادة من تحسن أسعار المنتجات الزراعية.
- العاطلون عن العمل لفترات طويلة.

وبرأينا: حينما يتحدث صندوق النقد الدولي، وأنصاره على أنّ "للإصلاح الاقتصادي تكلفة" فهم يقصدون أساساً التكلفة التي سوف يتحملها العمال ومحدودي الدخل. فالصندوق عند صياغة هذه البرامج، يحرص على ألاّ تقع تكلفة التثبيت والتكيف على الفئة الغنية، التي بيدها إمكانية اتخاذ القرار.

ويعتبر سوق العمل أكثر المواقع تأثراً ببرنامج الإصلاح الاقتصادي، ولا شك أنّ البطالة موجودة أصلاً وبشكل مرتفع في أغلب المجتمعات التي تطبق برامج إصلاحية، إلا أنّ عمليات إعادة هيكلة القطاع العام والخصخصة ستخلق رافداً جديداً لها، ويظهر الأثر السلبي لسياسات التكيف الهيكلي على البطالة، من عدة نواحٍ:

الناحية الأولى: خفض الإنفاق العام، كأحد أهم الأهداف التي تسعى هذه السياسات إلى تحقيقها، ويتم ذلك من خلال إيقاف التعيين في القطاع العام، أو تسريح جزء من العمالة الموجودة. إضافةً إلى إيقاف الدعم عن عدد من مؤسسات القطاع العام، وتصفية بعضها.

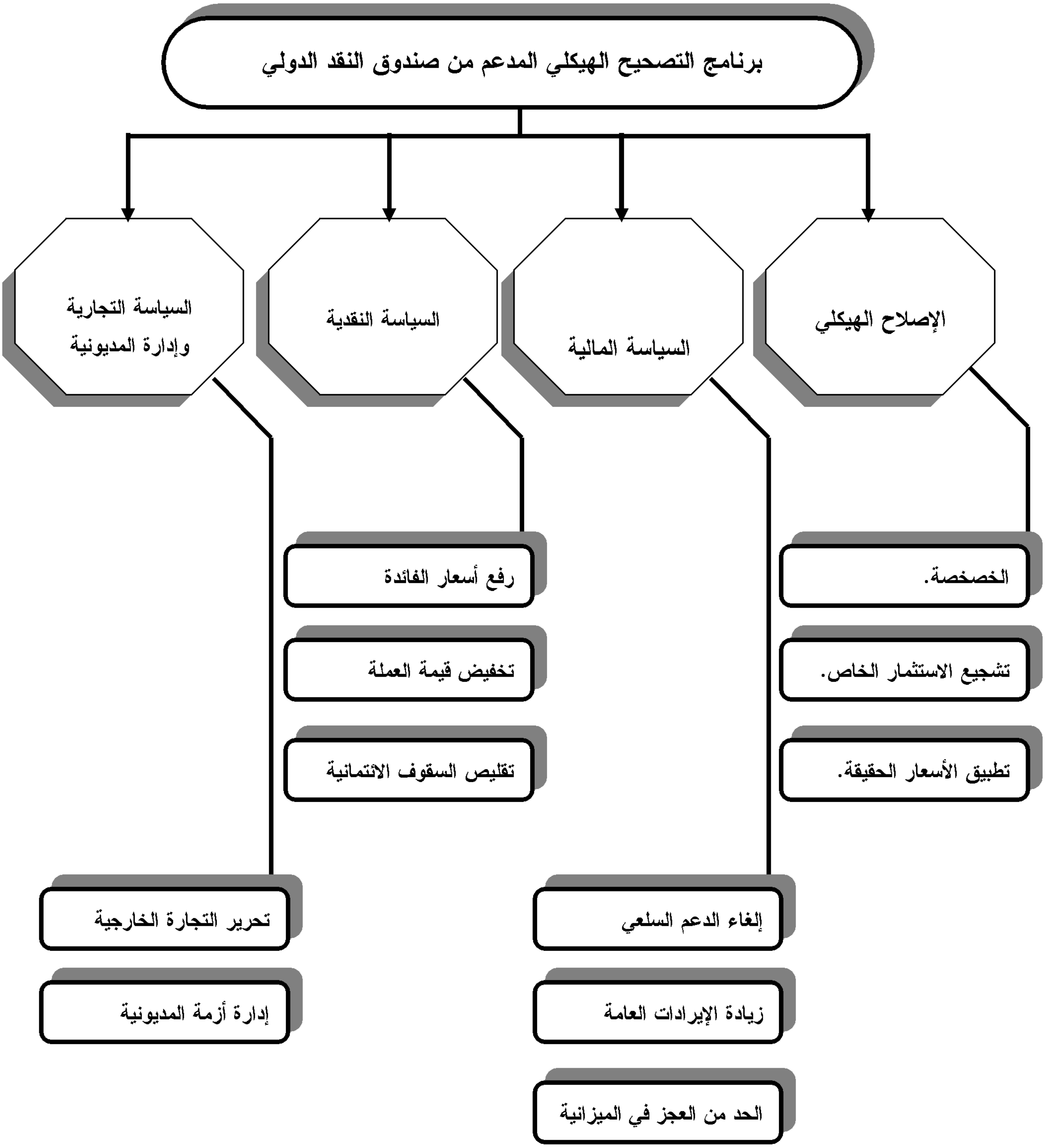
[1]– أحمد نصار هبة وآخرون(1994)، **بعض الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في مصر في الإصلاح الاقتصادي وآثاره التوزيعية**، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ص 105 وما بعدها.

الناحية الثانية: تؤثر سياسة رفع أسعار الفائدة سلباً على قدرة القطاع العام على التوسع في التشغيل، وعلى قدرة القطاع الخاص على توفير وظائف تسهم في التخفيف من حدة البطالة، خصوصاً أنه يتعرض لضغط المنافسة في الخارج عند التصدير، والمنافسة في الداخل كنتيجة لتحرير التجارة بحسب سياسات التكيف الهيكلي. بحيث يبدو من المتوقّع، لخفض كلفة الإنتاج، تقليص عدد العمالة والاعتماد بصورة أكبر على عنصر كثافة رأس المال برغم ذلك، يبدو أنّ الإجراء الأكثر ارتباطاً بالبطالة من حيث زيادة نسبتها، والذي تثار بشأنه أكثر التساؤلات هو عملية "الخصخصة"، أو بيع مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص. والتي تتضمن في الغالب الاستغناء على جزء من عمالة المؤسسة بعد بيعها، ويظهر الواقع العملي تطابقاً مع الاستنتاجات السابقة، من خلال ارتفاع معدّلات البطالة في كل من أفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية خلال فترة تبني سياسات التكيف الهيكلي، عما كانت عليه قبل ذلك[1].

ويمكن توضيح آلية برامج التكيف الهيكلي بالشكل التالي رقم (7):

1- الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، واتحاد أصحاب العمل العرب (1994)، **الانعكاسات الاجتماعية لبرامج التعديل الهيكلي**، أوراق اقتصادية العدد 10 بيروت، ص 113.

الشكل رقم (7): خارطة ذهنية لهيكل برنامج التصحيح الهيكلي المدعم من صندوق النقد الدولي



- المصدر: إعداد الباحث.

وسنأخذ بعض الدول العربية التي أخذت بوصفات الصندوق والبنك الدوليين على سبيل المثال:

6-1- حالة مصر:

ما يميز البطالة في مصر ما يلي[1]:

- إنّ القسم الأكبر منها يتمثل في بطالة الشباب الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة حيث بلغ عدد العاطلين من الشباب ممن تتراوح أعمارهم بين 15 و40 عاماً نحو 1.47 مليون عاطل بما شكّل نحو 99% من عدد العاطلين، كما تركزت البطالة في الفئة الأكثر شباباً ممن تتراوح أعمارهم بين 15 و30 عاماً، حيث بلغ عدد العاطلين منهم عام 1999 نحو 1.31 مليون عاطل بما شكل نحو 88% من عدد العاطلين في ذلك العام.
- إنّ البطالة في مصر هي بطالة متعلمة، فالغالبية العظمى من العاطلين من خريجي الجامعات والمدارس الثانوية، ويلاحظ أنّ نسبة المتعلمين في كتلة العاطلين آخذة في الازدياد.

لقد تم تقسيم الإحصاءات المتوافرة إلى ثلاثة مراحل:

- **المرحلة الأولى:** مرحلة ما قبل الانفتاح وتمتد من عام 1970 وحتى عام 1977م.
- **المرحلة الثانية:** مرحلة الانفتاح وتمتد من عام 1978 حتى عام 1990م.
- **المرحلة الثالثة:** مرحلة الإصلاح وتمتد من عام 1991 حتى عام 2006م.

ويُعتقد أنّ التقسيم ينبع من التغيرات الجذرية، التي حصلت في السياسة الاقتصادية في هذه المراحل، وتشابه هذه السياسات الاقتصادية في كل مرحلة من مراحل التقسيم.

ولقد تم إسقاط المرحلة الأولى على المرحلة الثانية، وذلك من أجل مقارنة الواقع مع تغير السياسة الاقتصادية مع المتوقّع، من خلال استمرار السياسة الاقتصادية بدون تغير أيضاً، وبإسقاط المرحلة الثانية على المرحلة الثالثة، وذلك من أجل مقارنة الواقع مع تغير السياسة الاقتصادية مع المتوقّع، من خلال استمرار السياسة الاقتصادية بدون تغير، أمّا المرحلة الثالثة فتم إسقاطها من أجل التوقّع للمرحلة القادمة(الخمس سنوات التي تليها).

[1]- الجبالي عبد الفتاح (2000)، **الاقتصاد المصري من التثبيت إلى النمو**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ص136.

وهذا ما يوضحه الجدول التالي رقم (3):

الجدول رقم (3) متوسط معدّل البطالة خلال فترة الإصلاح والانفتاح وما قبلها في مصر

العام	معدّل البطالة قبل فترة الانفتاح %	العام	معدّل البطالة خلال فترة الانفتاح %	العام	معدّل البطالة خلال فترة الإصلاح %
1970	2.5	1978	4	1991	8.8
1971	2.3	1979	5	1992	9
1972	2	1980	5.7	1993	11.1
1973	2.2	1981	5.9	1994	11.1
1974	2.4	1982	5.9	1995	11.2
1975	2.6	1983	6.3	1996	8.4
1976	2.9	1984	6	1997	8.3
1977	3	1985	5.8	1998	8.2
		1986	6.5	1999	8.1
		1987	7	2000	8.9
		1988	7.3	2001	9.2
		1989	7.5	2002	10.2
		1990	8	2003	11
				2004	10.3
				2005	11.2
				2006	11.5

- **المصدر:** فرجاني نادر(1998)، **آثار إعادة الهيكلة الرأسمالية على البشر في البلدان العربية**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الأول، العدد الأول، الكويت، ص29.

من الجدول السابق رقم (3) يتبين لنا:

المرحلة الأولى(1970 –1977):

بما أنّ فترة ما قبل الانفتاح وهي الفترة الممتدة من 1970 وحتى عام 1977 هي فترةٌ متشابهةٌ، من حيث الظروف الدولية والمتغيرات الخارجية للسياسة المصرية الداخلية والخارجية، فلقد تم تحديد اتجاهها في هذه الفترة، حتى يتم مقارنته مع المرحلة الثانية (1978 – 1990)، بحيث يمكن مقارنة معدّلات البطالة المتوقّعة مع ثبات السياسة الاقتصادية على ما هي عليه، مع معدّلات البطالة الفعلية مع تغير السياسة الاقتصادية. وهذا ما يوضحه الجدول التالي رقم (4):

الجدول رقم (4) مقارنة بين معدّل البطالة الفعلية والمتوقعة من عام 1978-1982

العام	معدل البطالة الفعلي %	معدل البطالة المتوقع %
1978	4	3.5
1979	5	4.1
1980	5.7	4.6
1981	5.9	5.3
1982	5.9	6.1

- **المصدر:** إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3).

من خلال مقارنة معدّلات البطالة الفعلية مع المتوقّعة وجد أنّ السياسة الاقتصادية المتبعة في هذه المرحلة متقاربة نوعاً ما مع السياسة في المرحلة الماضية بالنسبة لموضوع تخفيض معدّل البطالة.

المرحلة الثانية (1978 –1990):

بما أنّ فترة الانفتاح، وهي الفترة الممتدة من 1978 وحتى عام 1990، هي فترةٌ متشابهةٌ، من حيث الظـــروف الدولية والمتغيرات الخارجية للسياسة المصرية الداخلية والخارجية، فلقد تم تحديد اتجاهها في هذه الفترة، حتى يتم مقارنته مع المرحلة الثالثة (1991 – 2006)، بحيث يمكن مقارنة معدّلات البطالـــة المتوقّعـــة مـــع ثبـــات السياسة الاقتصادية على ما هي عليه، مع معدّلات البطالة الفعلية مع تغير السياســـة الاقتصـــادية. وهـــذا مـــا يوضحه الجدول التالي رقم (5):

الجدول رقم (5) مقارنة بين معدّل البطالة الفعلية والمتوقعة من عام1991 -1995

العام	معدل البطالة الفعلي %	معدل البطالة المتوقع %
1991	8.8	8.1
1992	9	8.3
1993	11.1	8.5
1994	11.1	8.8
1995	11.2	9.1

- **المصدر:** إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(3).

من خلال مقارنة معدّلات البطالة المتوقّعة مع معدّلات البطالة الفعلية، تبين ارتفاع معدّلات البطالة الفعلية عن المتوقّعة نتيجة إتباع سياسات الإصلاح، وهذا شيء طبيعي لأن سياسات الإصلاح ذات آثار انكماشية، وهي تساهم في زيادة معدلات البطالة.

الفترة الثالثة فترة الإصلاح (1991 –2006):

بما أنّ فترة الإصلاح وهي الفترة الممتدة من 1991 وحتى عام 2006 هي فترةٌ متشابهةٌ، من حيث الظـــروف الدولية والمتغيرات الخارجية للسياسة المصرية الداخلية والخارجية، فلقد تم إسقاط المعطيات وتحويلها إلى تنبؤ مستقبلي. وهذا ما يوضحه الجدول التالي رقم (6):

الجدول رقم (6) توقعات معدّلات البطالة من عام 2007 -2011

العام	معدل البطالة المتوقع %
2007	12.1
2008	12.7
2009	13.4
2010	14.2
2011	15.1

- **المصدر:** إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(3).

إذاً: بقيت معدلات البطالة في مصر في حالة ازدياد على الرغم من مرور عشرين عاماُ على تطبيق سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي، وهذا يتناقض مع ادعاءات الصندوق والبنك الدوليين، حيث اعتبرا أن هذه السياسات ستؤدي إلى إيجاد فرص عمل على المدى البعيد بعد أن يأخذ الاقتصاد مسار النمو المستمر، ولكن هذا لم يحصل في مصر وهو دليل على إخفاق هذه السياسات في معالجة المشكلات الاجتماعية وعلى رأسها مشكلة البطالة.

6-2- حالة الأردن:

فقد بذلت الحكومة الأردنية جهوداً كبيرة لتشغيل الشباب رغم شح الموارد المالية وذلك عن طـــــريق صندوق التنمية و التشغيل، كما تعمل جهات أخرى على دعم هذا الاتجاه ومنها صندوق المعونة الوطنية، صنـــــدوق الزكاة و صندوق الملكة عالية للعمل الاجتماعي و التطوعي، غير أن إسهاماتها بقيت محدودة للحد من اتساع حجم ظاهرة البطالة في هذا البلد؛ لذلك سعت لتطبيق سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي. والجدول التالي رقم (7) يوضح معدلات البطالة في الأردن قبل وبعد تطبيق هذه السياسات:

الجدول رقم (7) معدّلات البطالة في الأردن

العام	معدل البطالة %
1987	14.8
1991	17
1995	18.8
1996	12
2003	14.5
2004	14.6
2005	14.8
2006	14
2007	13
2008	12.7

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح القوة البشرية بين عامي (1982–1996) و بين عامي (2003– 2008).

من الملاحظ من الجدول السابق رقم (7): أن معدلات البطالة في ارتفاع على الرغم تطبيق سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي، وعلى الرغم من مرور عشرين عاماً على التطبيق أيضاً.

6-3- حالة الجزائر:

فقد اتخذت الدولة العديد من الإجراءات للتخفيف من ضغوط سوق العمل والتي تجسدت من خلال البرامج الخاصة بتشغيل الشباب التي ورثت عن نظام سابق له يسمى الإدماج المهني لسنة 1990 والهـدف منـه هو توفير منصب مؤقت للشاب العاطل وهذا لتخفيف ضغوط سوق العمل، و تقليص البطالـة. وكانت هذه الترتيبات ترمي إلى مساعدة الشباب العاطلين عن العمل في اكتساب خبرة مهنية خلال مدة تتراوح من بين 3 إلى 12 شهراً، ثم تتولى الجماعات المحلية توظيف هؤلاء الشباب على أن تتلقى المعونة المالية من الصندوق الخاص بالمساعدة على تشغيل الشباب منذ سنة 1996، ثم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشبـاب. إضافة للصندوق الوطني للتأمين على البطالة الذي أنشئ سنة 1994 وهدفه حماية العمـال المسرحين لأسباب اقتصادية خلال فترة مؤقتة قدرها ثلاث سنوات، إضافة إلى اعتماد فكرة خلق المؤسسات المتوسطة و الصغيرة التي وضعـت خصيصاً لدعم فئة الشباب الراغبين في إنشاء مؤسسات و يموله الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، وتسيره الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وخلال سنة 2003 تم توظيف 538 ألف عامل وتم إنشاء حوالي 190 ألف مؤسسة مصغرة، وتساهم بـ 7% في القيمة المضافة، حيث أمنت المؤسسات الصغيرة ما نسبته 62.8% من العمالة الموظفة في الجزائر والمؤسسات المتوسطة ما نسبته 37.2% من العمالة الموظفة في الجزائر أيضاً وذلك في عام 2003م[1].

[1]– الصالحي صالح (2004)، **ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي**، القاهرة، ص173.

كما تبنت الجزائر برنامجاً خاصاً بالتشغيل سنة 1998م سمي بعقود ما قبل التشغيل و الذي وجه لحاملين الشهادات الجامعية والتقنيين السامين، وكذلك طالبي العمل بدون خبرة مهنية والذين يطلبون العمل لأول مرة، ويتلقى المستفيد من هذا البرنامج خلال فترة 12 شهراً مقابل من طرف الدولة قدره بداية بـــ 6 آلاف ديناراً ثم عدل إلى 8 آلاف دينار جزائري فيما بعد بالنسبة لخرجي الجامعات، أما التقنيين السامين فيتقاضوا مبلغ قدر 4500 ديناراً ويستفيدون من التغطية الاجتماعية. ورغم أهميته إلا أن الشباب يعرف صعوبات كبيرة في سبيل الحصول على هذا النوع من العقود وإن حصل على هذا العقد، فإن هناك صعوبات في توظيفه بعد انتهاء العقد بصفة دائمة. إن الإجراءات المتخذة لتخفيف ضغوط سوق العمل في الجزائر تدخل في إطار اجتماعي تضامني من خلال منحة التشغيل هذه والتي رغم أهميتها مقارنة بالظروف التي عرفتهـــا الجزائر المتسمة بطابع غير متوازن من حيث غلق المؤسسات وتسريح العمال إلا أنها في عمومها ظهرت عاجزة وغير دائمة إضافة إلى أن الدولة أنفقت عليها مبالغ طائلة في الوقت الذي ما تزال فيه البطالة تشكل تحدي اجتماعي كبير للاقتصاد الجزائري[1].

وأخيراً: يمكن القول أن برامج التكيف الهيكلي تهدف في حقيقة الأمر إلى توفير الموارد التي تزيد من قدرة البلدان النامية التي تطبقها على دفع ديونها الخارجية مستقبلاً، لكن ذلك بتكلفة اقتصادية واجتماعية مرتفعة ومن أبرزها خفض مستوى المعيشة وارتفاع معدلات البطالة. ونستطيع القول: فشل البلدان العربية التي أخذت بهذه السياسات بحل مشكلة البطالة لديها (وهذا يؤكد عدم صحة الفرضية الأولى: **نجاح بعض الدول العربية التي اعتمدت على وصفات صندوق النقد والبنك الدوليين في معالجة البطالة**. وبالتالي: عدم رفض فرضية العدم). لذلك يجب أن يكون الإصلاح الاقتصادي السوري منطلقاً من الواقع الاجتماعي الاقتصادي السياسي بعيداً عن تجارب بعض الدول التي اتخذت من وصفات البنك وصندوق النقد الدوليين منطلقاً للإصلاح. لذا على الحكومة عند وضع برامج الإصلاح الاقتصادي الأخذ بالحسبان ما يأتي:

- فهم مكونات الطلب الكلي وتحقيق التوازنات بين العناصر الأساسية لهذا الطلب.
- دراسة الإمكانات المادية والبشرية المتاحة وتجنيدها لخدمة عمليات التنمية الشاملة.
- توفير المناخ المناسب بل المحفز للاستثمار المحلي والعربي والأجنبي.
- تشجيع المنافسة بين القطاعين العام والخاص لدفع عملية النمو الاقتصادي.
- تطبيق الشفافية في الحياة الاقتصادية، وعلى الحكومة معالجة الهدر الشديد ومختلف مظـــاهر الفســـاد، وغير ذلك ما أمكن من السرعة.
- تحديد أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية معتمدين على الوضوح في الرؤية والسرعة والمتابعة والتدرج في عمليات الإصلاح انطلاقاً من المهم إلى الأهم.

[1] – لطيفة بهلول، مرجع سابق ذكره، ص23.

الفصل الثاني

البطالة في سورية واقعها وأسبابها

الفصل الثاني

البطالة في سورية واقعها وأسبابها

تمهيد:

توجد بين الدول اختلافات واضحة في طرق قياس البطالة ناجمة عن عوامل كثيرة منها[1]:

1. تغيرات حدود سن العمل.
2. المدة المعيارية للبحث عن العمل.
3. معايير البحث عن العمل.
4. معالجة وضع الأفراد المطرودين مؤقتاً عن العمل والمتوقع إعادة إدماجهم.
5. معالجة وضع الأفراد الداخلين حديثاً إلى سوق العمل، خاصةً مغادري المدارس.
6. برامج تدريب العاملين.

وهناك اختلاف كبير في معدلات البطالة وطرق قياسها بين الدول المتقدمة والدول النامية، حيث أنه في الدول النامية توجد أعداد كبيرة تشتغل جزئياً وفي القطاعات غير النظامية، وكذلك وجود أفراد كثيرين لا يبحثون عن عمل لاقتناعهم بعدم وجود فرص عمل تليق بهم، ووجود قطاع غير رسمي وغير مدون في البيانات الرسمية للدولة ......إلخ. وفي هذا الفصل من الرسالة ستتم دراسة ظاهرة البطالة في سورية دراسة تحليلية إحصائية بالاعتماد على أحدث البيانات الرسمية المتوفرة عن هذه الظاهرة خلال الفترة الزمنية 2001م – 2008م. وذلك بما يتناسب مع الاهتمام الكبير من قبل الحكومة السورية بهذه الظاهرة، حيث شهدت سورية تطوراً وتقدماً اقتصادياً خلال هذه الفترة، وقد بدأ الحديث لأول مرة عن مشكلات تعاني منها سورية في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي عبر وسائل الإعلام المختلفة بغية إفساح المجال للمهتمين بالشأن الاقتصادي والتنموي بشكلٍ عام من خارج الحكومة وإداراتها المختلفة إبداء آرائهم بتوجهات الحكومة الإصلاحية الحالية والمستقبلية، فكان طرح برامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، والإصلاح الضريبي والإصلاح الإداري ومشكلة البطالة، وهذا ما تجلى في الخطة الخمسية التاسعة ومن ثم الخطة الخمسية العاشرة، وبالرغم من مشاكل قياس وتفسير معدل البطالة، فإنه يبقى أفضل مؤشر لمقارنة أداء سوق العمل، لكن لابد من قراءة الأرقام والمعطيات بحذر. ومن الملاحظ في سورية أن معدل البطالة عبارة عن متوسط لا يعبر عن اختلاف التجانس، حيث أن مجموعات السكان لها معدلات بطالة مختلفة ومتفاوتة تختلف من مجموعة لأخرى، وعليه من الواجب معرفة ما هي هذه المجموعات التي تتأثر بالبطالة أكثر من غيرها؛ لإيجاد الحلول المناسبة لها والتخفيف من حدة آثارها. وبالتالي في هذا الفصل من الرسالة ستتم دراسة ثلاثة مباحث:

---

[1] – العباس بلقاسم (2006)، **تحليل البطالة**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد58، ص4.

المبحث الأول

الدراسة التحليلية الإحصائية لظاهرة البطالة في سورية

2001م – 2008م:

تهدف الدراسة التحليلية الإحصائية لظاهرة البطالة في سورية خـــلال الفتـــرة 2001 –2008م إلـــى تحليل ظاهرة البطالة خلال هذه الفترة ومعرفة أسبابها، وسنوضح في الجدول التالي رقم (8) التطـــورات التـــي طرأت على قوة العمل ومعدلات البطالة في سورية خلال الفترة 2001 – 2008.

الجدول رقم (8) توزع أعداد القوة العاملة (15 – 64 سنة) ومعدلات البطالة في سورية خلال الفترة (2001–2008)

العام	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	المتوسط الحسابي	مقدار التغير (%)
القوة العاملة	5096840	5285800	4874000	4831140	4984395	5091710	5257575	5326815	5093534	4.50
معدل البطالة (%)	10.6	12	11	12.3	8.3	10	8.5	11.2	10.5	5.66

- **المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء،(مسوح سوق العمل، المجموعات الإحصائية).**

نلاحظ من الجدول السابق رقم (8):

- إن القوة العاملة السورية ومعدلات البطالة متباينة بين سنوات السلسلة الزمنية لهذه الدراسة فتارةً تزداد وتارةً تتناقص، وعند رجوعنا للجهات المختصة من أجل البحث في الأسباب الكامنة وراء ذلك، كانت الإجابة: أنها أرقام وبيانات إحصائية مجردة.
- ارتفاع معدلات البطالة خلال فترة الدراسة، فقد بلغ المتوسط الحسابي لها خلال فترة الدراسة 10.5%، وذلك يعود للعديد من الأسباب التي ستتم دراستها بشكلٍ مفصل في المبحث الثاني من هذا الفصل.
- وجود انخفاض حاد وظاهري في القوة العاملة في عام 2003م، وذلك يعود في جزء كبير منه إلى اعتماد طريقة مختلفة في مسح سوق العمل، تعتمد على إجراء أربعة مسوحات فصلية وأخذ المتوسط المرجح خلال السنة سواء للقوة العاملة أو معدل التشغيل، أو معدل البطالة.
- في عام 2003م انخفض معدل البطالة، وذلك يعود إلى تطبيق الحكومة الإحالة إلى التقاعد عند سن الستين سنة؛ مما أدى إلى استيعاب أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل في القطاع العام.

- في عام 2005م انخفض معدل البطالة، وذلك يعود إلى نشاط القطاع الخاص وتوزيع بعض أراضي الدولة على الفلاحين (مثلاً أراضي منشأة الأسد في مسكنة)؛ مما أدى إلى استيعاب أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل.
- في عام 2007م انخفض معدل البطالة، وذلك يعود إلى إنشاء المدن الصناعية؛ مما أدى إلى استيعاب أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل في هذه المدن.
- ولكن هذه البيانات غير دقيقة ولا تمثل الواقع الفعلي للقوة العاملة ومعدلات البطالة.
- لقد بلغ مقدار التغير لمعدلات البطالة 5.66% وهذا يؤكد على تزايد معدلات البطالة في سورية، ويدل على خلل في سوق العمل السوري. لذلك نرى من أجل عملية التحليل الإحصائي المناسب لها لابد من دراستها حسب المحافظات والمستوى التعليمي والفئات العمرية. ولكن لابد من ملاحظة: إن حسب بيانات المكتب المركزي للإحصاء، مسح القوة العاملة(2004)، فإن نسبة الذكور من القوة العاملة 84%، ونسبة الإناث 16% وذلك بسبب طبيعة النظرة إلى عمل المرأة في سورية، حيث مهمتها الأساسية ربة منزل، والتي لم تتزوج تكون في حالة لإكمال تحصيلها العلمي. وعلى الرغم من ذلك فمعدل البطالة بين الإناث 25%، بينما بين الذكور 11% . أي معدل مساهمة المرأة بالنشاط الاقتصادي مازال منخفضاً.

أولاً: ظاهرة البطالة في سورية حسب المحافظات 2001 – 2008م:

تهدف دراسة التركيب الإقليمي للبطالة إلى التعرف على توزيع البطالة بين المحافظات خلال الفترة (2001 – 2008م)، وذلك بالاعتماد على أحدث البرامج الحاسوبية والتوصل إلى أفضل وأدق النتائج والمؤشرات الإحصائية للبطالة في سورية، وتحليل الأسباب والدوافع الاقتصادية الكامنة وراء ذلك في هذه المحافظات، والتأكد هل يوجد تباين بين معدلات البطالة بين المحافظات، وهل يوجد تباين داخل المحافظة الواحدة من عام لآخر خلال سنوات الدراسة، وكذلك التأكد من إن معدلات البطالة في المحافظات ذات النشاط الصناعي أدنى منها في المحافظات ذات النشاط الزراعي أو الخدمي خلال سنوات الدراسة.

وذلك من خلال البيانات الإحصائية المتوفرة عن القوة العاملة والعاطلين عن العمل حسب المحافظات في الجمهورية العربية السورية، وهذه البيانات تم الحصول عليها من الجهات الرسمية في سورية.

وتم تقسيم هذا الفقرة إلى:

1. القوة العاملة في سورية حسب المحافظات خلال الفترة 2001 – 2008م:

توجد بيانات إحصائية عن أعداد القوة العاملة في الجمهورية العربية السورية، وهذه البيانات تم الحصول عليها من الجهات الرسمية في سورية متمثلةً بالمكتب المركزي للإحصاء، وهذا مبين في الجدول التالي رقم (9)•:

الجدول رقم (9) التوزيع النسبي(%) للقوة العاملة (15 – 64 سنة) حسب المحافظات (2001–2008)

العام / المحافظات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	المتوسط الحسابي	التباين داخل المحافظة الواحدة	مقدار التغير (%)
دمشق	9.2	9.4	9.9	9.5	9.7	9.5	9.6	10	9.6	0.0736	9.5
ريف دمشق	6.5	12.8	13	12	13.1	12.4	13.4	13.5	12.2	5.3768	108.8
حلب	19.8	19.5	19.4	22	20.2	20.7	19.4	19	20	0.9525	3.33
حمص	8.6	8.8	8.7	8.5	8.9	8.9	9	8.8	8.8	0.0353	1.69
حماه	8.4	8.7	8.7	8	9	10	9.2	9	8.9	0.3303	8.11
اللاذقية	6.8	6.6	6.7	6.4	6.4	7.1	7.2	6.7	6.8	0.0863	3-
دير الزور	6	5.7	5.5	4.6	4.8	4.5	4.8	5	5.1	0.2477	16.5-
إدلب	7.5	7.6	7.2	6.1	6.9	6.2	6	6	6.7	0.3356	20-
الحسكة	7.4	7.2	7	6.4	6.9	6.8	6.7	6.4	6.8	0.1204	14.3-
الرقة	3.8	3.6	3.4	3.9	3.9	3.9	3.8	3.7	3.8	0.0311	4.7-
السويداء	1.8	1.8	1.9	2	2	2	2.1	2	1.9	0.0097	11.9
درعا	3.4	3.9	3.2	3.9	3.8	3.5	3.7	3.8	3.6	0.0593	13.7
طرطوس	4.6	4.5	5	5	4.9	5.1	5.5	5.4	5	0.0798	17.3
القنيطرة	0.8	0.3	0.3	0.3	0.4	0.3	0.4	5.5	0.5	0.0383	59-
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	0	0

- **المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء،(مسوح سوق العمل، المجموعات الإحصائية).**

•– يمكن الرجوع إلى الملحق من أجل التأكد من هذه النسب من الجدول العددي (أ).

نلاحظ بالاعتماد على بيانات الجدول السابق رقم (9): أن أعلى نسبة لتمركز القوة العاملة كانت ضمن محافظة حلب، حيث بلغت نسبة تمركز القوة العاملة في هذه المحافظة لعام 2001م حوالي 19.8%من القوة العاملة وارتفعت إلى 20% عام 2006م، حيث بلغ مقدار التغير على اعتبار سنة 2001م هي سنة الأساس (3.33%)، والسبب في ذلك يعود إلى ارتفاع عدد سكانها أصلاً، إضافةً إلى أن محافظة حلب هي العاصمة الاقتصادية وفيها تتركز معظم الصناعات التي تجذب القوة العاملة من جميع المحافظات الأخرى وارتفاع هذه النسبة في عام 2006م يعود إلى التوسع في إقامة المشاريع الاستثمارية، وإن نسبة تنفيذ محافظة حلب لاستثمارات الخطة الخمسية العاشرة حتى نهاية عام 2008م بلغ 30% وتتفاوت النسبة من قطاع لآخر•.

بينما كانت أقل نسبة لتمركز القوة العاملة في محافظة القنيطرة، حيث بلغت في عام 2003م حوالي 0.4% من القوة العاملة وهي نسبة منخفضة، وتتركز بالنشاط الزراعي، وذلك بسبب غياب أوجه النشاط الاقتصادية الأخرى (الصناعة، البناء والتشييد ... الخ)، وانخفاض هذه النسبة يعود إلى الهجرة من هذه المحافظة إلى محافظة دمشق للعمل فيها، بينما كانت نسبة تمركز القوة العاملة في محافظة دمشق 9.2% من القوة العاملة في عام 2001م وارتفعت إلى 10% عام 2008م من إجمالي القوة العاملة؛ كونها العاصمة التي تتوفر فيها جميع الخدمات ونتيجة وجود فرص العمل فيها.

وفي محافظة ريف دمشق كانت نسبة القوة العاملة 6.5% من إجمالي القوة العاملة لعام 2001م وتتوزع بشكل منتظم بين الحضر والريف، وبقيت حول معدلاتها خلال السنوات من عام 2002م لغاية 2008م وهي بحدود 13%، وفي محافظة حمص بلغت نسبة القوة العاملة في هذه المحافظة 8.6%من القوة العاملة لعام 2001م، وبقيت حول معدلاتها أيضاً وتتوزع بشكل منتظم بين الحضر والريف، بينما في محافظة حماه بلغت نسبة تمركز القوة العاملة في هذه المحافظة 8.4 % من القوة العاملة لعام 2001م، وبقيت حول معدلاتها خلال السنوات من عام 2001م لغاية 2008م، وتتركز في الريف أكثر منه في الحضر، حيث أن أغلب العاملين هم

• – نفذت محافظة حلب من المشاريع الاستثمارية ما نسبته في قطاع التربية 54% وأبنية التعليم 25 % وفي الإسكان والمرافق 43 % وفي الإنشاء والتعمير 62 % وفي الطرق 51 % وفي النفايات الصلبة 5% وفي الثقافة 12 % وفي الشؤون الاجتماعية 96 % وفي الصحة 56 % وفي البيئة 75% وفي المنشآت الرياضية 37%، وإن مجلس المحافظة نفذ استثمارات الخطة بنسبة 63 % والمدينة الصناعية في الشيخ نجار بنسبة 87%، وأن المحافظة بقطاعاتها المختلفة نفذت استثمارات خطة الموازنة المستقلة بنسبة 89 % عام 2006م و76% عام 2007م و86% عام 2008م وإن نسبة تنفيذ الإيرادات بلغت 90% عام 2006 و91% عام 2007 و103% عام 2008، كما ارتفع تنفيذ استثمارات الخطة الخمسية العاشرة 2006 – 2008 بنسبة 321 % بالمقارنة مع الخطة الخمسية التاسعة وإن أهم الإنجازات التي تحققت في قطاع الصحة استكمال استلام المشفى التخصصي لأمراض العيون وجراحتها وعدد من المشافي المباشر بها وبناء 10 مراكز صحية و3 عيادات وهي قيد الاستثمار وتنفيذ 85% من بناء مدرسة التمريض والقبالة و95% من بناء المعهد الصحي وارتفاع مؤشرات قطاع الصحة عام 2008م، حيث بلغ متوسط عدد السكان لكل مركز صحي 21879 مواطناً ولكل سرير 851 مواطناً ولكل طبيب 818 مواطناً ولكل طبيب أسنان 1602 مواطناً.

في القطاع الزراعي، وفي محافظة اللاذقية بلغت نسبة تمركز القوة العاملة 6.8% من القوة العاملة لعام 2001م انخفضت إلى 6.6% لعام 2008م، والسبب هو الهجرة من هذه المحافظة إلى المحافظات ذات النشاط الاقتصادي كمحافظة حلب ودمشق، وتمركز هذه القوة كان في الريف أكثر منه في المدينة، ويعود ذلك إلى غلبة النشاط الزراعي، وفي محافظة إدلب بلغت نسبة تمركز القوة العاملة 7.5% من القوة العاملة لعام 2001م انخفضت إلى 6% عام 2008م من القوة العاملة، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى الهجرة من هذه المحافظة إلى محافظة حلب، وتتركز القوة العاملة في الريف أكثر منه في الحضر، ويعود ذلك إلى غلبة النشاط الزراعي. وفي محافظة الحسكة بلغت نسبة تمركز القوة العاملة 7.4% في عام 2001م وبدأت بالانخفاض حتى وصلت إلى 6.4% في عام 2008م وهي نسبة منخفضة؛ وذلك نتيجة الهجرة التي حدثت فيها إلى باقي المحافظات وإلى الدول المجاورة مثل لبنان بحثاً عن العمل. وهذا مشاهد أيضاً في محافظات الرقة و دير الزور والسويداء ...إلخ، حيث نسبة تمركز القوة العاملة منخفضة. وهناك تباين شديد في البيانات السابقة، حيث تختلف من محافظة لأخرى، وذلك يعود إلى اختلاف طبيعة كل محافظة عن الأخرى، فمثلاً تتميز محافظة حلب بمناخ استثماري جاذب وتوفر متطلبات الحياة للقوة العاملة؛ لذلك حظيت بأعلى نسبة لتمركز القوة العاملة فيها، وعلى العكس في محافظة القنيطرة، حيث المناخ الاستثماري النابذ وعدم توفر متطلبات الحياة للقوة العاملة، لذلك هناك هجرة للقوة العاملة منها.

أما بالنسبة لإجمالي القوة العاملة: نلاحظ أنها متباينة بين سنوات السلسلة الزمنية لهذه الدراسة فتارةً تزداد وتارةً تتناقص، وعند رجوعنا للجهات المختصة من أجل البحث في الأسباب الكامنة وراء ذلك، كانت الإجابة: أنها أرقام وبيانات إحصائية مجردة؛ لذلك نرى:

1. إن التصريح بأرقام مجردة في تقييم أي ظاهرة يعتبر نوعاً من التضليل إن لم يقترن بإيضاح البرامج والسياسات والأسباب التي أدت إلى الحصول على هذا الرقم.
2. إن فقدان واقعية ومصداقية الرقم الإحصائي يؤدي إلى عدم ثقة المواطنين بهذه الأرقام، والذي يتطور إلى عدم الثقة بالأداء الحكومي وبالأداء بشكل عام، وهذا يعتبر نوعاً من عدم العدالة؛ لأنه يساوي بين الكثير من المؤسسات والوزارات التي تعمل مع تلك التي لا تعمل؛ لذلك لابد من توفير الإمكانات المالية والمادية والبشرية لهذه الجهة (المكتب المركزي للإحصاء)، حيث تكون هي الجهة الوحيدة المخولة بإصدار الرقم والبيانات الإحصائية في الوقت المناسب وبدقة وموضوعية والتفسير الاقتصادي والسياسي والاجتماعي المناسب لكل رقم وإلزام جميع الجهات الرسمية والمسؤولين بعدم التصريح بأي رقم ما لم يكن صادراً عن هذه الجهة، وعدم ترك أي رقم أو بيان إحصائي يتداول في سورية سواءً من قبل أشخاص أو مؤسسات دولية أو مراكز بحثية أو مؤسسات تعليمية أو في الإعلام المرئي والمسموع والمقروء دون تبرير اختلافه عن الأرقام والبيانات الصادرة عن هذا المكتب. كما يجب أن يتوصل المكتب إلى صيغة للتعامل مع مؤسسات القطاع الخاص؛ من أجل الوصول إلى بيانات صحيحة غير مضللة.

3. إن أي تخطيط يعتمد على أرقام غير دقيقة وغير واقعية وخاطئة، سيؤدي إلى عدم دقة وموضعية في تحديد الأهداف، وبالتالي عدم دقة في عمليات الإشراف والمراقبة وتقييم الأداء، ومن ثم يوصل إلى نتائج غير دقيقة وغير واقعية.
4. إن استخدام ثورة المعلومات والتكنولوجيا غير مجدٍ وغير مفيد في ظل إدخال البيانات والمعطيات الخاطئة، وبالتالي تنعدم الفائدة المرجوة من ثورة المعلومات والتكنولوجيا في هذا المجال، وكذلك يعد الإنفاق الكبير على الأدوات والمعدات اللازمة نوعاً من الهدر سواء للمال أو الوقت أو الجهد.
5. قد تسبب التضليل المبرمج ضد القطاع العام ودوره وأهميته، في تشجيع حوارات وكتابات موجهة ضد هذا القطاع ومحملة له الآثار السلبية على الميزانية وعلى التنمية بشكل عام ومحملة إياه الفساد والهدر.
6. إن التركيز على الرقم يخبئ وراءه أموراً كثيرة، فعلى سبيل المثال: (ليس المهم ما هو حجم العمالة الأنثوية في سورية، ولكن الأهم منه هو أن تكون هذه العمالة الأنثوية منتجة من جهة وأن لا تنعكس هذه العمالة على تنشئة وتكوين الأسرة، ففي ظل العادات والتقاليد السائدة وفي ظل سوية التعليم وخاصةً في مرحلة الحضانة ألا يعد عمل المرأة المتزوجة سلبياً، بمعنى أن المرأة التي تعمل في الوظيفة تعود وتعمل الأعمال المنزلية التي تستغرق منها وقتاً وجهداً كبيرين، ومن جهة أخرى في ظل ظروف الإنتاجية المتحققة فإن تنشئة الأسرة للمرأة العاملة المتزوجة تعاني من خلل كبير بسبب عدم تطور النظام التعليمي بالسوية المناسبة؛ لتكون الحضانة والمدارس التعليمية الابتدائية بديلاً أو تعطى المرأة العاملة الراحة النفسية المناسبة لتأدية عملها براحة نفسية تامة. وبالتالي ليس المهم بالنسبة لسورية شهادة حسن سلوك من المجتمعات الغربية بحجم المرأة العاملة وحجم المناصب التي تصلها المرأة، وإنما يجب أن يكون التوظيف حسب الكفاءة والحاجة وبما يضمن التنشئة السليمة والصحيحة وبما يتناسب مع التطور الثقافي للمجتمع).

2. البطالة في سورية حسب المحافظات خلال الفترة 2001 – 2008م:

لكل محافظة من المحافظات السورية الأربعة عشر، البيئة الاقتصادية الخاصة بها، وكذلك المناخ الاستثماري الخاص بها والنشاط الاقتصادي الخاص بها أيضاً، فمنها المحافظات ذات النشاط الزراعي والمحافظات ذات النشاط الصناعي والمحافظات ذات النشاط الخدمي؛ ولذلك أخذنا فيما يخص دراسة معدلات البطالة حسب المحافظات عينة تتألف من أهم المحافظات السورية وهذه العينة تتألف من*:

* – تم اختيار هذا التصنيف من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء، مسح قوة العمل لعام 2007، حيث كانت أعلى نسبة للنشاط الزراعي في محافظة الحسكة وهي 28,2 % من حيث أعداد المشتغلين، وأعلى نسبة للنشاط الصناعي في محافظة حلب وهي 30,4 % من حيث أعداد المشتغلين، وأعلى نسبة للنشاط الخدمي في محافظة اللاذقية وهي 43,1 % من حيث أعداد المشتغلين.

أ) محافظة حلب تمثل النشاط الصناعي.
ب) محافظة الحسكة تمثل النشاط الزراعي.
ت) محافظة اللاذقية تمثل النشاط الخدمي.

وفي البداية سيتم عرض معدلات البطالة في كل محافظة من المحافظات السورية خلال سنوات السلسلة الزمنية للدراسة. أي خلال الفترة 2001م– 2008م، حيث توجد بيانات إحصائية عن أعداد العاطلين عن العمل في الجمهورية العربية السورية، وهذه البيانات تم الحصول عليها من الجهات الرسمية في سورية متمثلةً بالمكتب المركزي للإحصاء، وهذا مبين في الجدول التالي رقم (10)•:

الجدول رقم (10) توزيع معدلات البطالة (%) حسب المحافظات خلال الفترة 2001 – 2008 م وتباينها ومقدار تغيرها

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	المتوسط الحسابي	التباين داخل المحافظة الواحدة	مقدار التغير %
دمشق	3.5	6.5	10.2	4	7.7	8.5	6	7.5	6.7	4.39	114.28
ريف دمشق	3	14.5	5.5	7.5	4.5	3.7	3.5	5	5.9	12.30	66.66
حلب	6	9	8	9	4.5	2	2.3	8	6.1	7.23	33.33
حمص	9	14.5	15.8	11.5	11	10	10	11	11.6	4.83	22.22
حماة	9	13.5	10.8	16.8	6,6	8.5	7.5	11	11	8.918	22.22
اللاذقية	7.5	21	19.7	23	16.5	25	19	16	18.5	25.20	113.33
دير الزور	6.5	5.5	4.8	13.3	5.8	4.5	9	13	7.8	11.2	100
إدلب	13	10.5	3	12	3	9.5	7.5	8	8.3	12.37	-38.46
الحسكة	37.5	25.5	22.2	27	20.2	30	19.5	24.5	25.8	30.22	-34.66
الرقة	2	6	6	9.3	8.6	5.5	10.5	18	8.2	19.76	800
السويداء	27	16	20.8	18.5	13.5	18.5	20	18	19	13.62	-33.33
درعا	19	15.5	20	6.3	6.5	5	2.7	10	10.6	39.04	-47.36
طرطوس	17.5	17.5	18.9	22	14.5	19.5	20	16.5	18.3	4.66	-5.71
القنيطرة	73	11.5	31.5	---	10.5	32.5	18	10.5	26.7	433.13	-85.61
سورية	10.6	12	11	12.3	8.3	10	8.5	11.2	10.5	1.9160	5.66
التباين بين المحافظات	317.5	28.83	61.72	51.99	22.44	90.40	40.60	24.75			

- **المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء،(مسوح سوق العمل، المجموعات الإحصائية).**

وبناءً على بيانات الجدول السابق رقم (10)، يتبين لنا أن معدلات البطالة تتباين تبايناً كبيراً باختلاف المحافظات وحتى داخل المحافظة الواحدة من عام لآخر، فقد بلغ التباين في محافظة الحسكة 30.22 داخل هذه المحافظة خلال سنوات الدراسة، وهو رقم كبير، حيث كانت معدلات البطالة مرتفعة جداً في محافظة الحسكة وبلغت أعلى نسبة فيها37.5% من إجمالي قوة العمل لهذه المحافظة عام 2001م، وهذا ناتج عن إهمال

•– يمكن الرجوع إلى الملحق من أجل التأكد من هذه النسب من الجدول العددي (ب).

الحكومة لتلك المحافظة في السنوات السابقة لعام 2000م، وعدم تخصيص إلا الجزء القليل من الناتج القومي لدعم عملية التنمية فيها، علماً أن تلك المحافظة من المحافظات المنتجة التي تساهم مساهمة كبيرة في الناتج القومي، وكذلك بسبب شح الأمطار وسنوات القحط والجفاف التي مرت بها هذه المحافظة، حيث تعتمد بشكل أساسي على الزراعة*.

ولكن معدل البطالة في هذه المحافظة بدأ بالتناقص التدريجي، حتى بلغ في عام 2007م بحدود 19,5% من إجمالي قوة العمل لهذه المحافظة، حيث بلغ مقدار التغير (كنسبة مئوية) لمعدلات البطالة في عام 2008م على اعتبارعام2001م يمثل سنة الأساس/34.66-/، وهذا ناتج عن توجه الحكومة السورية للاهتمام في هذه المحافظة الزراعية وذلك من خلال دعم الزراعة والمشاريع الزراعية فيها، حيث أن الخطة الخمسية العاشرة للتنمية أفردت اهتماماً خاصاً ضمن توجهاتها لتنمية المنطقة الشرقية ووضعت بين أولويات أهدافها تحقيق ربط محكم بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية المكانية تنطلق من حيث المبدأ من تحليل الأوضاع الاقتصادية والوقوف على الميزات النسبية التي تمتلكها كل منطقة تنموية وبناء مجموعة من البرامج الإستهدافية لتحقيق التنمية الإقليمية في هذه المناطق، حيث تقرر أن يبدأ البرنامج الأول للتنمية الإقليمية في هذه المنطقة متضمناً رؤية تخطيطية تهدف إلى استحداث إطار مؤسساتي إقليمي لإدارة التنمية في محافظة الحسكة وتحقيق التنمية الإقليمية في هذه المنطقة باعتماد خطط التنمية المكانية والاقتصادية الاجتماعية المستندة إلى اقتصاديات الحجم والمشاركة الفاعلة للمجتمع المحلي والاستخدام الأمثل للموارد المحلية وتوفير البيئة الاقتصادية في هذه المنطقة لزيادة إسهام القطاع الخاص وتسهيل الترخيص وإقامة المشاريع الاستثمارية وتشجيع التجارة البينية وتطوير وتنمية القدرات المؤسسية والفردية النوعية في هذه المحافظة والارتقاء بنوعية الخدمات والبنى التحتية بما يحقق البنية الاقتصادية الملائمة والشروط المعيشية اللائقة.

وكذلك دعم الزراعة والمشاريع الزراعية فيها، وهذا ما يشاهد اليوم من خلال السعي لتنفيذ مشروع دجلة المائي وما سيوفره هذا المشروع من إرواء لمساحات واسعة من الأراضي الزراعية، وبالتالي تأمين فرص عمل كثيرة جداً لمواطني هذه المحافظة، وهذا بدوره يقلص معدل البطالة فيها، وكذلك هجرة الكثير من أفراد هذه المحافظة إلى باقي المحافظات للعمل فيها فمثلاً نشاهد الكثير من أبناء محافظة الحسكة في محافظة درعا يمارسون العمل الزراعي، ولكن على الرغم من ذلك ما زالت معدلات البطالة فيها مرتفعة؛ لذلك نرى: أنه لابد من إنشاء المشاريع الزراعية الواسعة في هذه المحافظة، بالإضافة إلى تطوير الصناعة التي تعتمد على المنتجات الزراعية فيها، وتطوير السياحة فيها، حيث تتميز محافظة الحسكة بأنواع متعددة من السياحة منها السياحة الصحراوية والجبلية في موقع الهول والسياحة العلاجية في موقع نبع السفح الكبريتي والسياحة

---

*- هناك أراضٍ واسعة في محافظة الحسكة، فتقدر حسب بيانات المجموعة الإحصائية السورية 2008م بحدود 1209ألف هكتار، منها 417 ألف هكتار سقي و792 ألف هكتار بعل، ومن الملاحظ أن معظم الأراضي بعلية، وقد تم التعرض في الأعوام الماضية لسنوات جفاف؛ مما قلل من الزراعة، وبالتالي قلل من فرص العمل الزراعية؛ لذلك لابد من مشاريع مائية مناسبة من أجل سقاية هذه الأراضي البعلية الواسعة، وبالفعل هناك توجه حكومي لذلك، مثل مشروع دجلة المائي.

البيئية في موقع بحيرة الخاتونية وجبل عبد العزيز، إضافةً إلى السياحة الترفيهية في موقع عين ديوار وموقع مغلوجة، وكذلك السياحة الدينية. وهناك اهتمام كبير من قبل الحكومة السورية أيضاً بدعم المحافظات السورية الزراعية الأخرى، أما عن المحافظات التي تعمل بالصناعة (دمشق، ريف دمشق، حلب، حمص)، فمن الملاحظ أن معدل البطالة فيها منخفض، حيث تؤمن الصناعة فرص عمل كثيرة فقد بلغ عدد العاملين في النشاطات الصناعية لعام 2007م حوالي 188867 ألف شخص[1]. فمثلاً حلب التي تعد عاصمة سورية الصناعية، فقد بلغ التباين في معدلات البطالة فيها خلال الفترة 2001م – 2008م حوالي 7.23، حيث بلغ معدل البطالة فيها عام 2001م حوالي 6% من إجمالي قوة العمل لهذه المحافظة، وهذه البطالة معظمها في ريف حلب، وذلك نتيجة عدم الاهتمام الكافي بهذا الريف وعدم وجود مشاريع مائية كافية لسقاية أراضيه الواسعة الصالحة للزراعة بشكل مناسب جداً *. ولكن هذا المعدل بدأ بالتناقص، حيث بلغ في عام 2007م بحدود 2% من إجمالي قوة العمل لهذه المحافظة، وذلك نتيجة التوسع في المشاريع الصناعية الاستثمارية في هذه المحافظة وإقامة المدن الصناعية فيها ولكنه ارتفع ثانيةً في عام 2008م، وهو بحدود 8%، أما مقدار التغير خلال الفترة المدروسة لمعدلات البطالة في عام 2008م على اعتبار عام 2001م يمثل سنة الأساس /33.33/، وبالتالي هناك معالجة واضحة للبطالة في هذه المحافظة، على الرغم من حجم القوة العاملة الكبير في هذه المحافظة مقارنةً بباقي المحافظات، والهجرة التي تحدث من باقي المحافظات إليها، ولكن الذي ساعد هذه المحافظة على تأمين فرص العمل هو أنها محافظة صناعية، وأن الصناعة محرك الاقتصاد الأول، ومجال التشغيل الأوفر عدداً والأجدى نفعاً، وخصوصاً الصناعات الاستهلاكية الخفيفة؛ كونها الأوفر نصيباً لامتصاص البطالة من الصناعات الثقيلة والأقل كلفة استثمار والأوثق ارتباطاً بالموارد الذاتية؛ ولأن الصناعات الثقيلة ترتبط بجدواها بالطلب الخارجي، وضعف ارتباطها _ طرداً وعكساً – بسائر قطاعات الصناعة الداخلية وبالقطاع الزراعي، وقلة الجدوى التقانية لبعض أصناف الصناعة الثقيلة، من جرّاء الاعتماد المفرط على الكفاءات الأجنبية، والميل إلى اختيار أعقد التقنيات الفنية ومن جرّاء إتباع سبيل استيراد المصانع الجاهزة (**على صيغة المفتاح باليد**)، حيث باتت بعض الصناعات الثقيلة مثل أفران الصلب والبتر وكيماويات أشبه بالجزر التقانية، وثيقة الارتباط بمراجعها الأجنبية، قليلة التحفيز للتأهيل التقني لدى الفئات العريضة من القوة العاملة الوطنية. وكذلك في محافظة دمشق، فقد بلغ معدل البطالة عام 2001م حوالي 3.5% من إجمالي قوة العمل لهذه المحافظة، وبدأ هذا المعدل بالارتفاع، حتى بلغ في عام 2008م حوالي 7.5% من إجمالي قوة العمل لهذه المحافظة، حيث بلغ التباين في معدلات البطالة خلال الفترة 2001م – 2008م حوالي 4.39 وهذا

---

[1]– الجمهورية العربية السورية، **المكتب المركزي للإحصاء**، دمشق، 2008.

*– هناك أراضٍ واسعة في محافظة حلب، فتقدر حسب بيانات المجموعة الإحصائية السورية 2008م بحدود 1079ألف هكتار، منها 196 ألف هكتار سقي و 883 ألف هكتار بعل، ومن الملاحظ أن معظم الأراضي بعلية، وقد تم التعرض في الأعوام الماضية لسنوات جفاف؛ مما قلل من الزراعة، وبالتالي قلل من فرص العمل الزراعية؛ لذلك لابد من مشاريع مائية مناسبة من أجل سقاية هذه الأراضي البعلية الواسعة.

الرقم مقبول نوعاً ما، لكن لابد من معرفة مقدار التغير لمعدلات البطالة في عام 2008م على اعتبار عام 2001م يمثل سنة الأساس، والذي بلغ بحدود/ 114.28/ وهذا الرقم كبير؛ لأن معدل البطالة في تزايد وفقاً لهذا الرقم، على الرغم من أن هذا المعدل بقي ضمن الحدود المقبولة، والسبب الجوهري هو الهجرة إلى هذه المحافظة من باقي المحافظات، وزيادة معدلات النمو السكاني فيها، ووجود القوة العاملة العراقية والسماح لها بالعمل والتي كان معظم تمركزها في محافظة دمشق. أما عن انخفاض معدل البطالة في هذه المحافظة في عام 2004م (حيث بلغ 4% بعد أن كان في عام 2003م حوالي 10.2%) يعود إلى انخفاض معدلات الخصوبة في عام 1989– 1990 م. أما عن المحافظات التي تتوفر فيها الخدمات (اللاذقية، طرطوس)، فمثلاً محافظة اللاذقية، فقد بلغ التباين في معدلات البطالة فيها خلال الفترة 2001م – 2008م حوالي / 25.20 / وهو رقم كبير جداً، حيث بلغ معدل البطالة فيها عام 2001م حوالي 7.5% من إجمالي قوة العمل لهذه المحافظة، ولكن هذا المعدل بدأ بالارتفاع، حتى بلغ في عام 2008م بحدود 16% من إجمالي قوة العمل لهذه المحافظة، أما مقدار التغير لمعدلات البطالة في عام 2008م على اعتبار سنة 2001م هي سنة الأساس بلغ /113.33/ وهذا الرقم كبير جداً، حيث ما تزال معدلات البطالة فيها مرتفعة؛ بسبب عدم وجود فرص عمل كافية في هذه المحافظة للقوة العاملة فيها، وهذا بسبب التراجع الذي حدث في جانب السياحة وخصوصاً بسبب قلة السيّاح من السعودية؛ بسبب سوء العلاقات السياسية السورية السعودية، وكذلك العلاقات السورية اللبنانية؛ بسبب اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري، وبالتالي لابد من التطور في الاستثمارات في هذه المحافظة وخاصةً تطوير المشاريع السياحية؛ لما لهذه المحافظة من طبيعة سياحية خلاّبة. وتأكيداً للمعلومات السابقة تم إعداد الجدول التالي رقم (11) الذي يمثل معدل النمو السنوي للبطالة حسب المحافظات المأخوذة كنموذج حسب الأنشطة الاقتصادية في سورية:

الجدول رقم (11): مقدار التغير السنوي للبطالة حسب أهم المحافظات

المحافظة / العام	حلب الصناعية	اللاذقية الخدمية	الحسكة الزراعية	سورية
2001	0	0	0	0
2002	50	180	32–	13.20
2003	33.33	162.6	40.8–	3.77
2004	50	206.6	28–	16
2005	25–	120	46.2–	21.7
2006	66.7–	233.3	20–	5.7–
2007	61.66–	153.3	48–	19.8–
2008	33.33	113.33	34.7–	5.66

- المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المجموعات الإحصائية.

وبالاعتماد على البيانات السابقة، تبين لنا أن:

- هناك تباين في معدلات البطالة بين المحافظات السورية، وهناك تباين في معدلات البطالة داخل المحافظة الواحدة من عام لآخر خلال سنوات السلسلة الزمنية للدراسة. وهذا يدل على صحة الفرضية الثانية (يوجد تباين في معدلات البطالة بين المحافظات السورية خلال سنوات الدراسة)، وبالتالي: نرفض فرضية العدم.
- معدلات البطالة في المحافظات ذات النشاط الصناعي أدنى بكثير منها في المحافظات ذات النشاط الزراعي أو الخدمي، على الرغم من أن حجم النشاطات الاقتصادية مرتفع جداً في قطاع الخدمات بنسبة(49,4%)[1]؛ بسبب الاهتمام الكبير من قبل الحكومة السورية بهذا القطاع، حيث يمر العالم اليوم بمرحلة تطور سريعة من عصر الصناعة إلى عصر المعلومات ويتواكب ذلك مع ثورة الاتصالات التي أدت إلى تضاؤل المسافات بين الدول وكسر الحواجز والحدود، و في ظل هذه المتغيرات نشأت ظاهرة العولمة والتي كان من أهم نتائجها تحرير التجارة بين الدول وسورية كغيرها من الدول تواكب مسيرة التقدم والاهتمام بقطاع الخدمات (تعليم، صحة، اتصالات، سياحة،...إلخ).
- و بالرغم من أن قطاع الخدمات يشكل حوالي 80% من الناتج القومي العالمي، في حين أنه لا يمثل سوى 20% من حجم التجارة الدولية، إلاّ أن النمو المطرد في هذا المجال يجعل له أهمية خاصة[2]. وإن تزايد الأرباح التجارية والأرباح في القطاعات الخدمية، قد أدى إلى تغيير المفاهيم والقيم والمقاييس الاجتماعية في سورية، فقد كانت الأوساط الاجتماعية تقدر العمل المنتج الصناعي والزراعي وتحترمه وتعطي صاحبه مكانة خاصة، وكانت الدولة تقدر العمل المنتج، لكن هذه المفاهيم تغيرت، حيث أصبح العمل التجاري الاستيراد والتصدير والعمل الخدمي يمثلان المكانة الأبرز في المجتمع السوري، وإن توجه الاستثمارات إلى القطاعات الخدمية واستخدام التكنولوجيا المتطورة، قد أدى إلى انخفاض حجم التوظيف؛ مما زاد في معدلات البطالة في صفوف أفراد القوة العاملة، ومازالت تتزايد يوماً بعد يوم[3].

أما العمل الزراعي فقد تراجع؛ لأنه من الأعمال التي لا تدر أرباحاً عالية نتيجة الجفاف الذي تعرضت له البلاد وبسبب ارتفاع تكاليف الزراعة، حيث يكفي الفلاح فقط لتحقيق مستوى متوسط من المعيشة وأصبح من يمارس هذه الأعمال يأتي في الدرجة الثانية في السلم الاجتماعي، وهذا ما يؤكد انقلاب القيم والمفاهيم الاجتماعية في سورية، وهذه المفاهيم والقيم ساهمت في زيادة معدلات البطالة، وبالتالي لابد

[1]– التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2006)، ص39.

[2]– الجمعية المصرية للتنمية التكنولوجية والبشرية (2000)، **دور الموارد البشرية التحديات والرؤية المستقبلية**، مصر، ص1.

[3]– حسين صبري (2007)، **التضخم المستهدف في الدول النامية وإمكانية تطبيقه على الاقتصاد السوري**، رسالة دكتوراه، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، ص292.

من الاهتمام بالقطاع الصناعي والقطاع الزراعي بشكلٍ أكبر من قبل الحكومة السورية؛ لما لهما من دور كبير في تأمين فرص العمل والحد من ظاهرة البطالة.

ومن الملاحظ أن معدلات البطالة السابقة لا تمثل واقع البطالة الحقيقي والفعلي في سورية، حيث أن معدلات البطالة الفعلية أعلى بكثير من هذه المعدلات؛ وذلك بسبب:

1) المفهوم الرسمي للبطالة الذي تبناه المكتب المركزي للإحصاء في سورية، فقد عرف المتعطل عن العمل: بأنه الفرد (ذكر أو أنثى) الذي لم يشتغل و لو ساعة واحدة في الأسبوع السابق ليوم البحث، وغير مرتبط بعمل ويبحث عن عمل ومستعد لمباشرة هذا العمل في فترة لا تتعدى الشهر.
2) عدم إمكانية المكتب المركزي للإحصاء للتوصل إلى صيغة للتعامل مع مؤسسات القطاع الخاص من أجل الوصول إلى بيانات صحيحة غير مضللة.
3) عدم أخذ بعض الحقائق بعين الاعتبار عند حساب معدلات البطالة، حيث توجد الكثير من الحقائق التي تم إغفالها، ومنها الحقائق الهامة التالية التي لو أخذت لارتفع عدد العاطلين في الوقت الحالي[1]:

1 – العمالة في القطاع غير المنظم والتي تقدر بما يتجاوز 700 ألف عامل والتي تعمل في ظروف عمل غير مناسبة تجعلهم يتخلون عن العمل في أي مناسبة.

2 – العمالة في القطاع الزراعي، والتي يعتبر معظمها من العمالة الموسمية والتي قدّر عددها بأكثر من 1.7 مليون عامل يعملون لمدة 6 أشهر وسطياً؛ مما يجعلهم عاطلين لستة أشهر أخرى.

3 – العمالة المهاجرة التي تجاوزت في الأعوام الماضية بعد عام 2001م المليون عامل أكثر من 800 ألف منهم كان في لبنان وعاد خلال السنوات القليلة الماضية، إضافةً إلى الكثير من الذين يعملون بشروط عمل بائسة جداً في الدول الخليجية، حيث يشكل متوسط أجر العامل السوري في دول الخليج ما لا يتجاوز 2500 ريال شهرياً (35000 ل.س)

4 – البطالة المقنعة الموجودة في القطاعات الحكومية والتي لا توجد إحصاءات رسمية لها والتي من المفترض أنها تشكل القوة العاملة في القطاع الحكومي التي يشكل عملها عبئاً على الإنتاجية. وكل هذه المعطيات من الممكن بسهولة أن ترفع معدل البطالة إلى ما يقارب 20 % من القوة العاملة.

مما سبق تدلل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية على وجود تفاوت واضح بين المحافظات وعلى عدم توازن جهود التنمية وفق المستوى المكاني؛ مما يجعل من العمل التخطيطي الإقليمي أداة وآلية أساسية لدفع عجلة الإصلاح والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في مسارها الصحيح ضمن بعدها المكاني من خلال رؤية متكاملة، تتداخل فيها التنمية القطاعية والإقليمية، وتتحدد الأهداف التنموية لكل إقليم، ويتم التركيز على العلاقات التبادلية داخلياً بين الأقاليم الوطنية وخارجياً مع أقاليم الدول المجاورة والعالم. ومن دون شك فإن عملية الربط بين إمكانات الإقليم وموارده وأهدافه وواقعه وإمكاناته التنموية والأهداف الاقتصادية وبين الإطار العمراني وبنيته التحتية والبشرية هي معادلة أساسية في عملية التخطيط الإقليمي وبالتالي تحقيق أهداف

[1]– حداد فراس (2010)، **البطالة في سورية مع بداية 2006م**، مجلة أبيض وأسود، دمشق، العدد158، ص4.

التطوير والوصول إلى أهداف التنمية الوطنية المستدامة.

ثانياً: ظاهرة البطالة في سورية حسب الفئات العمرية 2001 – 2008م:

سندرس تحليل تطور القوة العاملة في سورية خلال الفترة2001 م – 2008 م لبيان التطور في قوة العمل في سورية، وكذلك معدلات البطالة في سورية خلال نفس الفترة الزمنية، وذلك حسب الفئات العمرية، وبالتالي التحقق هل يوجد تباين في معدلات البطالة بين الفئات العمرية، و تباين داخل الفئة العمرية الواحدة من عام لآخر خلال سنوات السلسلة الزمنية للدراسة، أي خلال الفترة 2001 – 2008 م) وهناك تقسيم للفئات العمرية لأفراد القوة العاملة في سورية ضمن فئات تبدأ من سن 15 سنة إلى مادون 65 سنة، أي (15 – 64) سنة. وتم تقسيم الفقرة إلى:

1. القوة العاملة في سورية حسب الفئات العمرية خلال الفترة 2001 – 2008م :

توجد بيانات إحصائية عن أعداد القوة العاملة حسب الفئات العمرية في الجمهورية العربية السورية، وهذه البيانات تم الحصول عليها من الجهات الرسمية في سورية متمثلةً بالمكتب المركزي للإحصاء، وهذا مبين في الجدول التالي رقم (12)•:

الجدول رقم (12) التوزيع النسبي للقوة العاملة (%) حسب الفئات العمرية خلال الفترة 2001 – 2008م

الفئة العمرية / العام	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	المتوسط الحسابي	مقدار التغير %
15 – 19	17.2	17.4	13.5	12.6	10.3	10.5	9.3	8.5	12.4	–50.5
20 – 24	18.2	18.5	17.7	18	17	16.6	16.5	15.4	17.2	–15.4
25 – 29	14.3	13.8	14.4	16.4	16.3	15.5	16	16.4	15.4	14.7
30 – 34	11.8	11.5	12.7	13.9	12.7	13.2	13.3	14.3	12.9	21
35 – 39	11.3	11.3	11.9	12.2	13	13	12.6	12.7	12.2	12.4
40 – 44	8.9	9.2	9.9	9.9	10	10.7	11	11	10	23.6
45 – 49	6.4	6.8	7.5	7	8.5	8.5	8.4	8.4	7.6	31.3

•– يمكن الرجوع إلى الملحق من أجل التأكد من هذه النسب من الجدول العددي (ج).

54 – 50	5.9	5.7	6.4	5.2	5.9	6	6.5	6.6	6	11.8
59 – 55	3.2	3.5	3.6	3	4	4	4	4.5	3.7	40.6
64 – 60	2.9	2.5	2.4	1.7	2	2.2	2.3	2	2.3	31–
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	0

- **المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء، (مسوح سوق العمل، المجموعات الإحصائية).**

من الجدول السابق رقم (12) نلاحظ: أن نسبة القوة العاملة ضمن الفئة العمرية (15– 19) مرتفعة في عام 2001م وهذه الفئة توافق مرحلة الدراسة الثانوية، وهذا يدل على تسرب أفراد هذه الفئة من المدارس وعدم إتمامهم لدراسة المرحلة الثانوية، ولكن هذه النسبة بدأت بالانخفاض التدريجي حتى بلغت 8.5% من إجمالي أفراد القوة العاملة في عام 2008م، بمقدار تغير/–50.5/، والسبب في ذلك يعود إلى الاهتمام بالتعليم بشكلٍ عام وتعليم الإناث بشكلٍ خاص، وانخفاض هذه النسبة أمر متوقع ونسبة الإناث ضمن هذه الفئة أكبر من نسبة الذكور، والسبب يعود إلى الخدمة الإلزامية التي تفرض على الذكور في هذه السن، ونسبة القوة العاملة أكبر ما تكون ضمن الفئة العمرية(20– 24) سنة وتمثل فئة الشباب الداخلين إلى سوق العمل لأول مرة، وضمن الفئة العمرية (25– 29)سنة، يُلاحظ أن نسبة القوة العاملة مرتفعة، ولكنها أقل من الفئة السابقة ومساهمة الذكور والإناث متقاربة إلى حدٍ ما.

وبعد هذه الفئات تبدأ نسبة قوة العمل بالانخفاض تدريجياً ضمن باقي الفئات إلى أن تبلغ أقل قيمة ضمن الفئة العمرية (60 – 64) سنة، والسبب في ذلك يعود إلى قانون التقاعد الذي يلزم الموظفين بالتقاعد عند السن 60 سنة.

ومن الملاحظ ضمن باقي الفئات أن النسب تكاد تكون متقاربة بين الأعوام 2001م و2008م، أي هناك استقرار في أعداد أفراد القوة العاملة، وبالتالي يمكن القول أن المجتمع السوري مجتمع فتي؛ لأن القوة العاملة تتركز بكثرة ضمن الفئات العمرية الأولى.

2. البطالة في سورية حسب الفئات العمرية خلال الفترة 2001 – 2008م :

توجد بيانات إحصائية عن معدلات البطالة وتباينها ومقدار تغيرها في الجمهورية العربية السورية، وهذه البيانات تم الحصول عليها من الجهات الرسمية في سورية متمثلةً بالمكتب المركزي للإحصاء، وهذا مبين في الجدول التالي رقم (13) •:

–• يمكن الرجوع إلى الملحق من أجل التأكد من هذه النسب من الجدول العددي (د).

الجدول رقم (13) توزيع معدلات البطالة (%) حسب الفئات العمرية خلال الفترة 2001 – 2008م وتباينها ومقدار تغيرها

العام / الفئة العمرية	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	المتوسط الحسابي	التباين داخل الفئة الواحدة	مقدار التغير %
15 – 19	26	28	19	26	19	19	18	21.3	22	13.93	-18.07
20 – 24	21	25	28	23	18.5	22	20	23	22.5	7.714	9.523
25 – 29	9	11.2	15	13.5	10	14	12	15.5	12.5	4.866	72.22
30 – 34	4	2	9	8	5.5	7.5	6.5	10	6.5	6.152	150
35 – 39	3	2.5	5.5	5.5	3	4	3.5	6	4	1.609	100
40 – 44	1.5	1	3.5	3.5	2	2.6	2	4.5	2.5	1.214	200
45 – 49	1	1	2	3	1	2	1.5	3	1.8	0.621	200
50 – 54	2	1	2.2	2.5	1.5	1	1.5	2.5	1.7	0.329	25
55 – 59	1	1.5	2.3	2	1.2	1.5	1	2	1.5	0.212	100
60 – 64	2	2	2.5	2.3	3	1	1	2	1.9	0.416	0
سورية	11	12	11.2	12.3	8.3	10	8.5	11.2	10.5	1.972	1.818
التباين بين الفئات	68.4	91.5	66	66.5	40.5	52.5	44.3	54.5			

- **المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء، (مسوح سوق العمل، المجموعات الإحصائية).**

وبناءً على بيانات الجدول السابق رقم (13)، حيث تم اعتبار أن عام 2001م سنة أساس بالنسبة لباقي سنوات السلسلة الزمنية للدراسة : تبين أنه يوجد تباين داخل الفئة العمرية الواحدة من عام لآخر، وإن معدلات البطالة تتباين تبايناً واضحاً باختلاف الفئات العمرية في كل عام خلال سنوات الدراسة، وهذا يدل على صحة الفرضية الثالثة (يوجد تباين في معدلات البطالة بين الفئات العمرية خلال سنوات الدراسة)، وبالتالي: نرفض فرضية العدم.

ومن الملاحظ عدم وجود الفئة العمرية(10 – 14) سنة، وهذا يدل على التدخل الحكومي وإزالته لهذه الفئة العمرية من أفراد القوة العاملة وهذا تدخل إيجابي للغاية، حيث يمنع القانون السوري تشغيل الأطفال قبل إتمام سن الخامسة عشرة وسن ثماني عشرة عاماً في بعض الصناعات الخطيرة، وعلى الرغم من ذلك فقد أشارت لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية أن 65% من الأطفال دون سن الخامسة عشرة في الريف السوري يعملون وأن نسبة الأطفال العاملين في المدن 36%. مشيرين إلى أنه

يندرج تحت هذا المفهوم الأطفال من 5–11 سنة والذين عملوا ولو ساعة واحدة بالإضافة للأطفال من 12–14سنة وعملوا أكثر من 14ساعة خلال أسبوع والأطفال من 15–17سنة الذين عملوا أكثر من 40 ساعة عمل خلال أسبوع، وأشارت النشرة إلى أن نحو 70%من الأطفال العاملين يعملون لدى أسرهم بدون أجر و30% يعملون لدى الغير بأجر ومعظمهم من الإناث وأكدت هذه الدراسة أن 10% من الأطفال العاملين تعرضوا إلى إصابات عمل أو أصيبوا بأمراض مزمنة خلال أدائهم لعملهم[1].

وخلصت دراسة أخرى حول أسباب ونتائج عمالة الأطفال في سورية إلى مجموعة من النتائج والتي من أهمها [2]:

1. أن نسبة الذكور العاملين تبلغ حوالي ضعف نسبة الإناث العاملات في الفئة العمرية نفسها.
2. تشكل نسبة الأطفال العاملين الذين ولدوا في الريف حوالي أربعة أضعاف نسبة الأطفال الذين ولدوا في المدينة.
3. يعتبر الوضع الاقتصادي للأب عاملاً جوهرياً في دخول الطفل إلى العمل، حيث تتناسب ظاهرة عمالة الأطفال عكساً مع المستوى الاقتصادي للأسرة.
4. كذلك فإن المستوى التعليمي للوالدين يلعب دوراً أساسياً في ظاهرة عمالة الأطفال، حيث يتناسب عكساً معها.
5. الغالبية العظمى من الأطفال العاملين غير مسجلين في المدارس أو متسربين منها وتؤدي عمالة الأطفال إلى انصراف الطفل بشكل أساسي عن التعليم؛ مما يترتب عليه نتائج سلبية تتمثل في حرمان المجتمع من أهم عناصر التنمية الاجتماعية والاقتصادية وهو العنصر البشري.

إذاً: تعتبر عمالة الأطفال انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان وخاصةً، إذا كان هذا الإنسان في عمر لا يحتمل مخاطر الحياة ومشقتها، ومما يدعو إلى القلق أكثر هو أن هذه الظاهرة أصبحت حالة مألوفة في المجتمع، حيث أخذت الأسر ذات الدخل المتوسط وقبلها الأسر الفقيرة والأسر التي تعيش تحت خط الفقر تدفع بأطفالها إلى سوق العمل خاصةً خلال فترات العطل الصيفية.

وبدأت بذلك عمالة الأطفال تمتد إلى الكثير من نشاطات القطاع غير الرسمي أو غير المنظم الذي يفتقر إلى أي شكل من أشكال الحماية للطفل، بعد أن كانت تقتصر على المناطق الريفية وفي الورش الحرفية في المدن، وعليه فإنه يترتب على عمالة الأطفال مخاطر على الطفل ونتائج ومنعكسات سلبية خطيرة على مستوى الطفل وعلى مستوى المجتمع ككل.

---

[1]- http://www.syriastar.com/vb/showthread.php
ثلثا الأطفال في الريف السوري في سوق العمل، منتديات سورية ستار(2007).

[2]- العلي إبراهيم ، أطوز إبراهيم (2004)، **أسباب ونتائج عمالة الأطفال في سورية (دراسة ميدانية)**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد (27)، العدد(4) ، ص108.

وترتفع معدلات البطالة في الفئة العمرية (15 – 19)، حيث بلغ معدل البطالة ضمن هذه الفئة العمرية في عام 2001م حوالي 26% من إجمالي أفراد القوة العاملة لهذه الفئة، ولكنه بدأ بالانخفاض التدريجي، حيث بلغ 21.3% من إجمالي أفراد القوة العاملة لهذه الفئة في عام 2008م، وبلغ التباين بحدود **13.93**، أما مقدار التغير لمعدلات البطالة ضمن هذه الفئة باعتبار عام 2001 سنة الأساس، فقد بلغ في عام 2008م حوالي **18.07-** بالمئة، وهذا يدل على اهتمام الحكومة السورية في الآونة الأخيرة بهذه الفئة وحرصها على حصول غالبية أفرادها على شهادة الثانوية العامة أو الفنية أو المهنية، وهذا دليل على سعي الحكومة لتخفيض معدلات البطالة، وكذلك يُلاحظ انخفاض معدلات البطالة في باقي الفئات العمرية الأخرى، ولكن معدل مقدار التغير كنسبة مئوية للفئات : 25 – 29 و 30 – 34 و 35 – 39 بلغ على الترتيب 9.523 للأولى و72.22 للثانية و150 للثالثة وهذه المعدلات مرتفعة؛ لأنها في حالة تزايد إيجابي، وهذه الفئات تمثل فئة الشباب في المجتمع، وتمثل فئة الخريجين الجامعيين المتعلمين، حيث يكون المجتمع بأمس الحاجة للقوة العاملة المتعلمة في ظل التطور والتقدم العلمي في استخدام وسائل الإنتاج.

وبالتالي: تتركز أعلى معدلات البطالة في الفئتين 15 – 19 و 20 – 24، وهاتان الفئتان تمثلان شريحة الشباب الداخلين حديثاً لسوق العمل وتنقصهم الخبرة والتدريب والتأهيل ويقدر الاقتصاديون إن هنالك حوالي (200 – 240) ألف داخل جديد إلى سوق العمل السوري سنوياً[1]. وبالتالي فإن جزءاً من هؤلاء الشباب سيدخل سوق العمل ويبقى فترة بدون عمل؛ مما يشير إلى قصور عملية النمو الاقتصادي، وعدم قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل، وهذا يجعل من البطالة ظاهرة شبابية تحرم المجتمع من ديناميكية وإبداع العقول الشابة وقدرة الشباب على العطاء.

ثالثاً: ظاهرة البطالة في سورية حسب المستوى التعليمي 2001 – 2008م:

سندرس تحليل تطور القوة العاملة في سورية خلال الفترة2001 – 2008م لبيان التطور في قوة العمل في سورية حسب المستوى التعليمي والتحقق من أنه هل يوجد تقدير للشهادة العلمية في سوق العمل السوري، وكذلك معدلات البطالة في سورية خلال نفس الفترة الزمنية، وذلك حسب المستوى التعليمي، وهل يوجد تباين في معدلات البطالة بين المستويات التعليمية، و يوجد تباين داخل المستوى التعليمي الواحد من عام لآخر خلال سنوات السلسلة الزمنية للدراسة، أي خلال الفترة 2001 – 2008م، وبالاعتماد على هذا التقسيم تم تقسيم الفقرة إلى:

[1]– الشيخ حسين صطوف (2007)، **البطالة في سورية 1994 – 2004 م**، دمشق، المكتب المركزي للإحصاء، ص39.

1. القوة العاملة في سورية حسب الحالة التعليمية خلال الفترة 2001 – 2008م:

إن ارتفاع المستوى التعليمي للسكان بصورة عامة والقوة البشرية بشكل خاص يؤثر تأثيراً كبيراً على توجهات وتوزيعات قوة العمل ويؤدي إلى نشاطات اقتصادية معينة، ففي عام 2003م كان أكثر من 18% من السكان الفقراء في سورية أمياً؛ لأن العوز المادي أدى بهؤلاء الأفراد إلى علاقة عكسية مع تحصيلهم العلمي (التربوي)، حيث تتراوح الفاقة بين 7،11% بين الأشخاص الأميين إلى فقط 5،1% بين خريجي الجامعة (هذا في المناطق الحضرية)، أما في المناطق الريفية فهي 5،16% بين الأشخاص الأميين إلى فقط 5% بين خريجي الجامعة[1].

وفي الوقت الحاضر تزايد الاهتمام بالمفاهيم الاقتصادية للتعليم نتيجةً لنمو النشاط التعليمي إلى درجة أصبحت فيها مشروعات التعليم من أهم المشاريع التي تقوم بتمويل جميع المشروعات الإنتاجية بأهم مورد ألا وهو المورد البشري المؤهل المدرب، وهناك العديد من الدول تولي أهمية أكبر للمسألة التعليمية وتجعلها في أوائل أولوياتها، وبرز الكثير من المبادرات الأمريكية والبريطانية والآسيوية والعربية الداعية إلى تطوير التعليم بوصفه القاطرة الأساسية للتنمية، والأداة الرئيسة لمواجهة تحديات العولمة[2]، كذلك تم عقد العديد من المؤتمرات الدولية التي تناولت قضايا التعليم وخصوصاً التعليم العالي ومن أهمها المؤتمرات المنعقدة برعاية اليونسكو والمنظمة العربية للثقافة والعلوم والتي أكدت ضمن ما جاء فيها على أهمية وجود نمط جديد من التعليم العالي يتسم بالمرونة لزيادة فرص الالتحاق به[3].

وعرف تيودور شولتز التعليم أنه: "صناعة لإنتاج أعداداً كبيرة من القوة العاملة لمختلف مجالات العمل، ويتميز بأنه منتج ومستهلك في أن واحد لمستويات عالية من القوة العاملة "[4].

وتوجد بيانات إحصائية عن تطور القوة العاملة حسب الحالة التعليمية في الجمهورية العربية السورية، وهذه البيانات تم الحصول عليها من الجهات الرسمية في سورية متمثلةً بالمكتب المركزي للإحصاء، وهذا مبين في الجدول التالي رقم (14) •:

[1]- United Nations development programme,(2005) ,(**Poverty in Syria : 1996-2004**) , p41.

[2] – الخطيب أحمد(2006)، **الإدارة الجامعية دراسات حديثة**، عالم الكتب الحديث، الأردن، ص314.

[3]- Carlos Tunnermann(1996), **A new vision of Higher education, Journal of Higher Education Policy** , Vol. 9 , No.1, p.p. (11- 27).

4- Shultz .T . w (1964) , **"The Economic Value Of Education "** Colombia University , p7 .

•– يمكن الرجوع إلى الملحق من أجل التأكد من هذه النسب من الجدول العددي (هـ).

الجدول رقم (14) التوزيع النسبي للقوة العاملة حسب الحالة التعليمية خلال الفترة 2001 - 2008م

الحالة التعليمية / العام	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	المتوسط الحسابي	التباين داخل الفئة الواحدة	مقدار التغير (%)
أمي	19.3	5.3	11.7	11.5	9.2	8.7	7.4	8.6	10.2	15.5	-55.31
يقرأ ويكتب	20	8.5	10.2	31.6	14.1	11.2	10.4	16.1	15.3	50	-19.56
تعليم أساسي	37.4	60.7	73.5	33.3	50.8	54	54.7	47.7	51.5	141	18.42
ثانوية	8.3	11.2	8.7	9.1	9.8	10	10.6	10.6	9.7	1	27.63
معاهد	6.6	13	7.3	7.7	9	9.1	9.1	9	8.8	3.3	37.19
جامعية فأكثر	5.7	9.3	6.2	6.6	6.6	6.7	7.5	7.8	7	1.2	36.47
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	0	0
التباين بين الفئات	123	370	585	127	240	281	192	200			

- **المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء، (مسوح سوق العمل، المجموعات الإحصائية).**

بالرجوع إلى الجدول السابق رقم (14) نلاحظ ما يلي:

إن نسبة القوة العاملة ذات المؤهل العلمي أمي في عام 2001م بلغت 19.30% من القوة العاملة وهذا رقم كبير ومخيف ويؤدي إلى انخفاض إنتاجية القوة العاملة، وانخفضت هذه النسبة لتبلغ في عام 2008م حوالي 8.62 % من القوة العاملة، وبمقدار تغير في عام 2008م على اعتبار عام 2001م سنة أساس /**55.31-**/ وتباين قدره /**15.5**/، وهذا دليل على التحول نحو القوة العاملة المتعلمة والاهتمام بها من قبل الحكومة، و إن نسبة القوة العاملة ذات المؤهل العلمي يقرأ ويكتب في عام 2001م بلغت 20% من القوة العاملة وهذا رقم كبير ومخيف أيضاً ويؤدي إلى انخفاض إنتاجية القوة العاملة، وانخفضت هذه النسبة لتبلغ في عام 2008م حوالي 16.11% من القوة العاملة، وهذا الانخفاض يعود إلى السياسات التي تتبعها الدولة من تشجيع التعليم والاهتمام بالقوة العاملة المتعلمة، حيث بلغ مقدار التغير في عام 2008م حوالي /**19.5-**/، وهذا دليل على التناقص التدريجي في هذه الفئة ومحاولات التخفيف منها في سوق العمل، وبتباين قدره /**50**/، وهذا الرقم يؤكد مقدار التغير السالب، بينما بلغت نسبة القوة العاملة ذات المؤهل **(تعليم أساسي)**• 37.40% من القوة العاملة في عام 2001م وارتفعت إلى 47.7% من القوة العاملة في عام 2008م؛ نتيجة تطبيق إلزامية التعليم في هذه المرحلة، وبلغت نسبة القوة العاملة ذات المؤهل ثانوية 8.33% من القوة العاملة في عام2001م،

•– عملت الحكومة السورية على إحداث تغيير هام في نظام التعليم في سورية شمل المرحلة الابتدائية والإعدادية، حيث نص القانون رقم / 32 / الصادر بتاريخ 7 / 4 / 2002 في مادته الأولى على أن مرحلتي التعليم الابتدائية والإعدادية تعدان مرحلة واحدة تسمى مرحلة التعليم الأساسي، وهي مجانية وإلزامية، وتهدف هذه المرحلة من التعليم إلى تزويد الدارسين بالقدر الضروري من القيم والسلوكيات والمعارف والمهارات العملية التي تتفق وظروف البيئات المختلفة، بحيث يمكن لمن ينهي مرحلة التعليم الأساسي أن يواجه الحياة بقدرة ويواصل تعليمه في المراحل التعليمية الأعلى.

وارتفعت ارتفاعاً طفيفاً لتبلغ 10.63 % من القوة العاملة في عام 2008م، وبلغت نسبة القوة العاملة ذات المؤهل العلمي معاهد متوسطة 6.60% من القوة العاملة في عام 2001م، ارتفعت إلى 9.06% من القوة العاملة في عام 2008م، وكانت نسبة الذكور منخفضة مقارنة مع نسبة الإناث، حيث بلغت للذكور 6% وللإناث 27% من القوة العاملة، أما نسبة القوة العاملة ذات المؤهل العلمي جامعية فأكثر بلغت 5.7% من القوة العاملة في عام 2001م وارتفعت في عام 2008م إلى 7.8% من القوة العاملة؛ بسبب الاهتمام بالتعليم؛ لأنه كما هو معلوم إن التعليم هو أهم وسيلة لبناء الشعوب ومواجهة متغيرات وتحديات المستقبل، كما أنه هو البداية الحقيقية للتقدم، وأن جميع الدول التي تقدمت جاء تقدمها ونهضتها من بوابة التعليم، بل إن الدول المتقدمة نفسها تضع التعليم في أولوية برامجها وسياساتها[1].

ويعتبر العنصر العلمي والفني المزود بالعلم والمعرفة أثمن ما في رأس المال البشري خصوصاً بعد أن أصبح العالم يعتمد أكثر فأكثر على العلم والعقل في نهوضه واستمرار تقدمه، فمع تطور وسائل الإنتاج ودخول التقنيات الحديثة إلى مختلف القطاعات الاقتصادية برزت الحاجة إلى قوة عمل تتمتع بمستويات عالية من التعليم المتمثل بالكفاءة والمهارة والتدريب وأصبح من الضروري التخطيط للقوة العاملة والتحكم بنوعيتها وإدخال التغيرات المناسبة في تركيبها الهيكلي للمواءمة بين المعروض والمطلوب منها من خلال تخطيط العملية التعليمية وبرامج التدريب والتأهيل وتكاملها مع خطة القوة العاملة وربطها بمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة؛ لتوفير الكوادر المؤهلة اللازمة من مختلف المهارات والتخصصات العلمية، حيث يقول الحكيم الصيني (كيواه تزو):" إذا كنت تخطط لسنة فاغرس بذرة، وإذا كنت تخطط لعشرة سنوات فازرع شجرة، وإذا كنت تخطط لمائة عام فعلِّم الناس، فعندما تزرع بذرة واحدة، فإنك تحصد محصولاً واحداً، وعندما تعلِّم الناس تحصد مئة محصول "[2]. وشهد قطاع التعليم تطوراً ملحوظاً على مستوى العالم، خصوصاً بعد انتشار الشابكة العالمية (الإنترنيت) بشكلٍ واسعٍ في المراحل الجامعية، فمثلاً في عام 2007م أكثر من 3.9 مليون طالب في الولايات المتحدة الأميركية كانوا يتعاملون في تحصيلهم العلمي مع الإنترنيت، وهناك تزايد في عدد الطلاب الذين يستخدمون الإنترنيت بمعدل 12.9% سنوياً [3].

ولا تهدف مشروعات التعليم العامة إلى تحقيق الربح فقط، بل تهدف إلى تحقيق منافع وفوائد عامة للمجتمع، ومن أهمها[4]:

– فردية (مباشرة): وتتمثل في زيادة دخل الفرد الأمر الذي ينعكس على مستوى معيشته فضلاً عن الفوائد الثقافية التي يحصل عليها.

---

[1]– شحاتة حسن (2003)، **آفاق تربوية متجددة نحو تطوير التعليم في الوطن العربي بين الواقع والمستقبل**، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، ص 20.

[2]– الصباغ عبد الحميد (2002)، **المستويات التعليمية للعاملين وأثرها في كفاءة الصناعة السورية**، رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في السكان، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، ص 11.

[3]- Elaine Allen , Jeff Seaman (2008) , **Online Education in the United States** , Babson , p1.

[4] – إدلبي رفيف (2002)، **الآثار الاقتصادية لإطالة فترة التعليم الجامعي (المكوث)**، رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، ص 1.

– اجتماعية (غير مباشرة): وتتمثل في ارتفاع مستوى معيشة المجتمع، وتكوين المواطن الصالح. وقد أولى الاقتصاديون التعليم أهمية خاصة؛ لإدراكهم دوره المتزايد في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث اعتبر آدم سميث التعليم عاملاً للاستقرار السياسي والاجتماعي الذي لابد منه لتحقيق التنمية الاقتصادية[1].

وأثبتت العديد من الدراسات في الدول المتقدمة أهمية التعليم وماله من آثار كبيرة على مستوى الفرد والمجتمع، حيث أن الشخص المتعلم هو الأولى في الحصول على وظيفة، وبالتالي الأكفأ في إنجاز عمله وهذا ينعكس على زيادة الإنتاج[2].

وهذا أمر طبيعي فكلما ارتفع المستوى التعليمي لدى العاملين كان هناك بالمقابل زيادة في الإنتاج، ذلك أن إنتاجية العامل الأمي ترتفع بنسبة[3]:

(30%) بعد سنة دراسية واحدة.

(320%) بعد دراسة مدتها 13 سنة.

(600%) بعد الدراسة الجامعية.

2. البطالة في سورية حسب الحالة التعليمية خلال الفترة 2001 – 2008م :

إن التركيب التعليمي للمتعطلين وتطوره خلال الزمن هو انعكاس لمدى انسجام السياسة التعليمية وتوافقها مع احتياجات التنمية ومدى التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل، كما أن انخفاض الحالة التعليمية يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية، وبالتالي هذا يتطلب التعليم المستمر الذي يحسن الإنتاجية.

وتوجد بيانات إحصائية عن توزع معدلات البطالة حسب المستوى التعليمي في الجمهورية العربية السورية، وهذه البيانات تم الحصول عليها من الجهات الرسمية في سورية متمثلةً بالمكتب المركزي للإحصاء، وهذا مبين في الجدول التالي رقم (15) :

[1]– مرسي محمد منير (1998) ، **تخطيط التعليم واقتصادياته**، القاهرة، عالم الكتب، ص 74.

[2]- MAINS Daniel(2007), **Unemployment, and Status among Young Men in Jimma, Ethiopia,** doctor of philosophy, Emory university,pp26-30

[3]- سليمان حسن (2011)، **دراسة تحليلية لظاهرة التسرب من التعليم الأساسي**، رسالة ماجستير في السكان، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، ص6.

الجدول رقم (15) توزيع معدلات البطالة (%) حسب الحالة التعليمية خلال الفترة 2001 – 2008م وتباينها ومقدار تغيرها

العام / الحالة التعليمية	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	المتوسط الحسابي	التباين داخل الفئة	مقدار التغير %
أمي	4.5	11.6	5.7	10	4.5	6	5	11	7.3	8	145
يقرأ ويكتب	4.8	8.8	5.5	12	5.5	6.5	5.7	8.7	7.2	5.2	81
أساسي	19.5	13.5	9.5	14.5	8.5	10	8.5	10.7	11.8	12.6	45-
ثانوية	9.8	10.5	20.7	15.5	14	16.5	15	19	15	12.3	94
معاهد	6.6	6	11.8	7.7	9.9	9.8	11	12	9.3	4	82
جامعية فأكثر	4.4	4.5	6	5	6.5	7.5	7	6.8	5.9	1	48
سورية	10.6	12	11	12.3	8.3	10	8.5	11.2	10. 5	1.9	5.6
التباين بين الفئات	25	9.3	24.8	12	8.6	10.6	10	12.5			

- **المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء، (مسوح سوق العمل، المجموعات الإحصائية).**

من الملاحظ بالاعتماد على البيانات السابقة:

- إن أدنى معدلات البطالة كانت ضمن الفئة الجامعية تقريباً وهي 4.4% وأعلى قيمة لها ضمن فئة التعليم الأساسي، وهي 19.5% وهي أعلى المعدلات على الإطلاق؛ بسبب التطور التقني والتكنولوجي وعدم الحاجة إلى العمال غير المؤهلين علمياً، ولكن هذا ليس دليلاً كافياً من أجل الحكم على معدلات البطالة وإنما لابد من معرفة معدل نموها السنوي أيضاً، وهناك كما هو ملاحظ من الجدول السابق رقم (14) تباينات واضحة في معدلات البطالة ضمن الفئة الواحدة وبين الفئات من عام لآخر، وهذا يدل على صحة الفرضية الرابعة (يوجد تباين في معدلات البطالة بين الفئات التعليمية خلال سنوات الدراسة)، وبالتالي: نرفض فرضية العدم، حيث بلغت أعلى قيمة للتباين 12.6 وهي ضمن فئة التعليم الأساسي، وأعلى قيمة للتباين بالنسبة للسنوات في عام 2001م وهي25، ولكن هذه التباينات أخذت بالانخفاض التدريجي، حيث بلغت في عام 2008م حوالي 12.5 أي انخفضت بنسبة 50% تقريباً عما هي عليه في سنة الأساس (2001م)، وهذا دليل على وجود سياسة حكومية تحاول التخفيف من حدة البطالة في سورية، حيث تعتبر الحكومة السورية من الحكومات ذات الإجراءات التنظيمية العالية في سوق العمل. ومن أهم هذه الإجراءات التنظيمية قانون العمل 91 لعام 1959م والقانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم 50 لعام 2004م والمرسوم رقم 49 الذي ينضم ويقيد عمليات التسريح في القطاع الخاص، إلاّ في إطار لجان

التسريح، ويضاف إلى ذلك إجراءات واقتطاعات التأمينات الاجتماعية التي تصل على 21% من إجمالي الأجر الشهري (7% يدفعها العامل و14% يدفعها رب العمل)، وكذلك تحديد حد أدنى للأجور في القطاع الخاص يتم تعديلها من وقت لآخر بقرارات تصدر عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل[1].

- إن معدل البطالة ضمن فئة الأميين في عام 2001م بلغ 4.5% من إجمالي قوة العمل لهذه الفئة، وازدادت في عام 2004م، حيث بلغت 10 %، وازدادت هذه النسبة لتبلغ في عام 2008م حوالي 11% من إجمالي قوة العمل لهذه الفئة، أي بلغ مقدار التغير (145)، حيث معظم أفراد القوة العاملة السورية اليوم متعلمة.
- إن نسبة البطالة ضمن فئة الذين يقرؤون ويكتبون في عام 2001م بلغت 4.8% من إجمالي القوة العاملة لهذه الفئة، وازدادت في عام 2004م، حيث بلغت 12%، وانخفضت هذه النسبة لتبلغ في عام 2008م حوالي 8.7% من إجمالي القوة العاملة لهذه الفئة.
- بلغ أعلى معدل للبطالة ضمن فئة التعليم الأساسي في عام 2001 وهي حوالي 19.5% من إجمالي القوة العاملة لهذه الفئة، وانخفضت هذه النسبة لتبلغ في عام 2008م حوالي 10.7% من إجمالي القوة العاملة لهذه الفئة، حيث بلغ مقدار التغير في عام 2008م حوالي /−45/ وهذا دليل على انخفاض نسبة البطالة ضمن هذه الفئة وستتناقص مستقبلاً، ولكن حالياً هي أعلى نسبة على الإطلاق؛ بسبب التطور التقني والتكنولوجي وعدم الحاجة إلى العمال غير المؤهلين علمياً، كما أنها تضم مرحلتين هما المرحلة الابتدائية والمرحلة الإعدادية.
- إن معدلات البطالة ضمن فئة الثانوية في عام 2001م بلغت 9.8% من إجمالي القوة العاملة لهذه الفئة، وازدادت هذه المعدلات، لتبلغ في عام 2008م حوالي 19% من إجمالي القوة العاملة لهذه الفئة، وهي نسبة مرتفعة ومتجهة نحو التزايد، حيث بلغ مقدار التغير في عام2008م حوالي/94/، وذلك نتيجة الثانويات المهنية والصناعية والتجارية والزراعية والنسب المرتفعة من حملة شهادة التعليم الأساسي الذين تم إلزامهم في بدايات 2000 م على إكمال دراستهم في هذه الثانويات وعدم الربط الدقيق بين هذه الثانويات وسوق العمل؛ مما أحدث هذا الفائض في القوة العاملة التي لا تجد عملاً ضمن هذه الفئة، ونفس الحالة والأسباب فيما يتعلق بفئة المعاهد المتوسطة، وكذلك في حالة الفئة الجامعية هناك اتجاه لنسبة البطالة فيها نحو الارتفاع.

---

[1]- المصباح عماد الدين (2008)، **العوامل المؤثرة في البطالة في الجمهورية العربية السورية (دراسة تطبيقية باستخدام منهجية التكامل المشترك)**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص14.

إذاً: أعلى معدل للبطالة وسطياً ضمن فئتي التعليم الأساسي والثانوية، ولكن من الملاحظ تطور في نسبة البطالة ضمن فئات الثانوية والمعاهد والجامعات؛ بسبب الإشكاليات التي تعترض الربط الدقيق والصحيح بين سوق العمل وهذه المراكز التعليمية، وهذا يعود برأينا إلى الإشكاليات التالية:

1. **إشكاليات تعود إلى طبيعة التعليم في سورية:** وتتلخص في النقاط التالية:

أ. الفجوة بين ما يتعلمه الطالب وبين ما يحتاجه سوق العمل من مهارات حقيقية، وقد يكون السبب الرئيسي في ذلك أن هؤلاء الطلاب لم يتدربوا بشكلٍ فعّال وجدي على التطبيق التكنولوجي لما تعلموه أكاديمياً.

ب. عدم قدرة وإمكانية التعليم على ملاحقة التغير المستمر والسريع في سوق العمل، وأحياناً عدم دراية المسؤولين عن التعليم بالوظائف التي يحتاجها سوق العمل، وهذا بالتأكيد أدى إلى عدم كفاءة مخرجات التعليم وانعدام التقارب بين التعليم والعمل.

ت. عدم قدرة المؤسسات التعليمية على مواكبة التقدم؛ لأنها تمثل أجزاءً منفصلة وخطوطاً غير مترابطة مع بعضها البعض، وبالتالي لابد من الاطلاع على تجارب الآخرين ودراسة ما لديهم في ضوء الانفتاح العالمي، ومن المفيد لأي نظام تعليمي أن يطّلع على ما يحدث في سائر الأنظمة التعليمية من تغيير وتحديث[1].

ث. إن مناهج التعليم التقليدية وغير المواكبة للتقدم أدت إلى عجز مستمر في مهارات معينة وفائض في البعض الآخر، وغالباً يتم التدريب على أعمال لم يعد لها وجود، وحسب مناهج لا تتصل باحتياجات العمل، وهذا ما أدى إلى وجود عدد كبير من الخريجين العاطلين عن العمل.

2. **إشكاليات تعود إلى طبيعة العمل في سورية:** ومن أهم هذه الإشكاليات:

أ. التغيرات في العمل وطبيعة التوظيف والتشغيل وظهور أشكال تنظيمية جديدة للإنتاج والعمل وهذا ما يقتضي مزيداً من التعليم والتدريب، وخصوصاً بعد الثورة العلمية التكنولوجية والتحولات العميقة في تركيب الأطراف العاملة، والتي أدت إلى انخفاض عدد العمال الصناعيين وخصوصاً العاديين منهم، في حين تزايد عدد العمال اللذين يمارسون العمل الذهني[2].

كما أن التسيير الذاتي للعمليات الصناعية نتيجة إدخال الإنسان الآلي واستخدام الأدوات الرقمية للتحكم والمراقبة والإنتاج قد غير من طبيعة المؤهلات المهنية المطلوبة، حيث ظهرت الحاجة إلى نوعيات جديدة للعمالة مثل مراقبة الجودة وغيرها.

[1]– الأيوبي ديمة (2010)، **واقع التعليم المفتوح في سورية وآفاقه المستقبلية**، رسالة ماجستير في السكان، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، ص24.

[2]- Bruse E. Kaufman (2004), **The Global Evaluation of Industrial Relations**, International Labour Organization, ILO,Genava, p20 .

ب. إن بعض الأعمال الآن لا تتطلب مهارات تكنولوجية وإلكترونية فقط، بل تتطلب أموراً أخرى، وعلوماً أخرى مثل الاقتصاد والتجارة والمجتمع في آن واحد، وهذا بالطبع يفرض على مؤسسات التعليم تحدياً آخراً لإحداث التقارب بين التعليم وسوق العمل.

3. **إشكاليات تتعلق بطبيعة التدريب في سورية:**

وتتجلى هذه الإشكاليات في المتاجرة بالتأهيل المهني والتعليم الإضافي لتحقيق مكاسب شخصية فقط وأصبح ما يتحقق من جرّاء هذا التعليم أو التدريب الإضافي شيئاً مبهماً وغامضاً في معظم الأحيان وغالباً ما يتم هذا التدريب على نطاق سلطة التعليم المحلية بعيداً عن مبادئ الكليات المختصة بشؤون الإدارة التعليمية، وغالباً ما تتحول برامج التدريب الإضافية إلى شبح الفصول وإلى صورة جانبية من الكليات الأكاديمية وغالباً ما يكون نجاحها مجرد بيانات وهمية لها قوة السحر على شاشات الكمبيوتر فقط، ولكنها تخفي وراءها سوء وفشل الإدارة والخوف من المحاسبة على تلك الأموال الباهظة التي أُنفقت على هذا التدريب الإضافي.

وكما هو ملاحظ اليوم أن العصر الحالي يتميز بأنه عصر العلم والانفجار المعرفي، وقد أصبحت الدولة التي تملك العلم والتكنولوجيا هي الدولة الأقوى في جميع المجالات، ومن هنا أصبح تطور التعليم حلماً متجدداً من أحلام الإنسانية وهماً معاصراً من هموم التطور الإنساني والتنمية البشرية. و أصبح حل المشكلات المرافقة لهذا التقدم **(ومنها البطالة)** ينظر إليه من الزاوية التعليمية، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، حيث أصبحت توقعات المستقبل في الرخاء والحرية والعدل الاجتماعي رهينة بمستوى التعليم، والتنافس الاقتصادي، والهيمنة السياسية تعتمد في كثير من التحليلات المعاصرة على مدى كفاءة التعليم في الدخول في الصراع المعرفي القادم.

ولقد ظل التعليم لفترات طويلة يعالج على أنه قضية خدمات، وإذا أمكن في مراحل سابقة التعايش مع هذا المفهوم، فإن الأمر يختلف تماماً اليوم، حيث يشكل التعليم في يومنا هذا أساساً للأمن القومي في المجال السياسي والاقتصادي والعسكري. فالتعليم هو مسألة ترتبط بالأمن القومي، لأن الأمن القومي في أبسط تعريف له، هو مجموعة القدرات والأنظمة والإجراءات التي تكفل حماية الوطن من كل ما يتهدده من أخطار منظورة أو محتملة تهدد استقراره ورفاهيته وسلامة أراضيه واستقلالية قراره، حيث أن البطالة إحدى هذه الأخطار[1].

---

[1]– فتوني علي عبد(2007)، **البلاد العربية والتحديات التعليمية " الثقافة المعاصرة**"، دار الفارابي، لبنان، ص7.

ويمكن تطوير التعليم من خلال ما يلي[2]:

1- تحقيق أكبر قدر من المرونة والتنوع.
2- التخفيف من المركزية الإدارية في التربية وإفساح المجال للمبادرات المحلية.
3- التقليل من الجانب اللفظي والتلقيني وتطوير فرص الحوار والتعليم الذاتي، وتنمية شخصية المتعلم والمعلم.
4- تحديد البرامج لضمان استجابتها للاحتياجات الفعلية.
5- تنفيذ التطوير بمشاركة من العناصر الفاعلة في سوق العمل.
6- البحث عن وسائل وجسور دائمة بين أنواع ومستويات واحتياجات سوق العمل المتغيرة.
7- تطوير المناهج وأساليب التدريب لتناسب الاحتياجات الفعلية لسوق العمل، على أن يكون التطور بمشاركة فاعلة من أصحاب الأعمال والنقابات في القطاعات المعينة.
8- إيجاد حلول لمشاكل التمويل تكون مؤثرة في تطوير المراكز تجهيزاً ومنهاجاً.
9- وضع نظم فعالة لمتابعة المتدربين، والبحث عن فرص تعليم فعالة من مكاتب التشغيل ومؤسسات الإنتاج.

[2]-Mick Marchington and Adrian Wilkinson (2005) ,**Human Recourse Management at Work**, chartered instate of personnel and development , London , third edition, p227.

المبحث الثاني
أسباب البطالة في سورية

ترجع أسباب مشكلة البطالة في الجزء الأكبر منها إلى أسباب هيكلية تعود إلى طبيعة نمو الاقتصاد السوري النامي الذي يعاني من ضعف معدلات النمو الاقتصادي، وأحياناً من الاختلال في ميزان المدفوعات والاختلال في الموازنة العامة للدولة، إلى جانب وجود فجوة كبيرة بين كل من الادخار والاستثمار، وبالتالي الإنتاج والاستهلاك.

وهناك مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى تفاقم ظاهرة البطالة في سورية، فهناك الأسباب الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية والسياسية، ومن أهم هذه الأسباب بإيجاز:

1- ضعف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية:

لم تشهد سورية خلال الفترة 2001- 2008 م السرعة المرغوبة في الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية بخاصة تلك التي تنعكس على نوعية الحياة السكانية. فقد كان من المأمول أن تتحسن مؤشرات صحة الأمهات واستخدام وسائل تنظيم الأسرة بمعدلات أعلى مما تحقق فعلياً بينما تشير الدراسات إلى اتساع رقعة الفقر وبالذات فقر القدرات. وقد بلغ عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الأعلى نحو 5.3 مليون شخص أو 30.13% من مجموع السكان، وهنالك 20 % من أصل هذه النسبة ممن يعتبرون فقراء و11% ممن يعانون من الفقر الشديد والذين لا يتمكنون من سد الحاجات غير الغذائية بشكل كامل[1].

وإن الاقتصاد السوري يعاني من ضعف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بسبب:

1-1- عدم القدرة على توظيف المدخرات المحلية في عملية تمويل التنمية الاقتصادية، حيث[2]:

1-1-1- مدخرات القطاع العائلي: لا يمكن تحديدها بصورة دقيقة؛ لأن قطاع الأعمال الخاص في سورية يتميز بغلبة المنشآت والمحلات الصغيرة التي لا تمسك دفاتر محاسبية، وبالتالي لا يمكن التعرف على حجم نشاطها الاقتصادي ولا على أرباحها الحقيقية ومدخراتها المتحققة.

---

[1]- الهيئة السورية لشؤون الأسرة (2006)، **الإستراتيجية الوطنية للسكان**، دمشق، ص6.

[2]- يوسف أحمد (2010)، **دور النظام المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية في سورية**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة حلب، ص100.

1-1-2- مدخرات قطاع الأعمال: إن معظم مؤسسات قطاع الأعمال العام غالباً ما تكون خاسرة، ولا تستطيع تحقيق مدخرات يمكن استخدامها في تمويل التنمية الاقتصادية.

1-1-3- ضعف أداء المؤسسات المصرفية خلال فترة الدراسة، على تشجيع النشاط الادخاري وتحويله إلى النشاط الاستثماري.

1-2- ضعف مصادر التمويل الخارجية والتي تتعلق بالمواقف السياسية لسورية المتعلقة بقضايا المنطقة، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، بل أكثر من ذلك، فقد حاولت الدول الغربية محاصرة سورية اقتصادياً كوسيلة للضغط عليها لعقد اتفاقية سلام مع إسرائيل دون شرط.

1-3- عدم التوسع الأفقي في أعداد المنشآت وضعف التقنيات المستخدمة في المنشآت القائمة، وتركيز القطاع الخاص في نشاطه على التجارة والخدمات؛ مما قلل في المحصلة من امتصاص الأعداد الكبيرة من العاطلين عن العمل[1].

ولكي تتحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع السوري، يجب خفض معدل الإعالة؛ لأن الفرد غير المنتج عبء في وجه التنمية؛ كونه مستهلكاً ومبدداً للموارد الاقتصادية المتوفرة. وباعتبار أن أفراد القوة العاملة لا يقومون بإعالة أنفسهم فحسب، بل وإعالة مجموعة من الأشخاص لا يسهمون في العملية الإنتاجية.

ويوضح الجدول التالي رقم(16) الذي تم من خلاله أخذ مجموعة المعالين الصغار في الفئة العمرية(0–14) سنة، ومجموعة المعالين الكبار الذين تزيد أعمارهم عن(64) سنة لعدد من الدول النامية من ضمنها سورية ومجموعة من البلدان المتقدمة.

وتم حساب نسبة الإعالة للصغار بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة إعالة الصغار} = \frac{\text{عدد السكان في الفئة العمرية (0–14) سنة}}{\text{القوة العاملة}} \times 100$$

---

[1] http:// www.alghoraba.com.
البطالة في سورية، مقالة: سامي حسن (2008).

وتم حساب نسبة إعالة المسنين بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة إعالة المسنين} = \frac{\text{عدد السكان (65 سنة فأكثر)}}{\text{القوة العاملة}} \times 100$$

وتم قياس نسبة الإعالة الكلية بالمعادلة التالية:

نسبة الإعالة الكلية = نسبة إعالة الصغار + نسبة إعالة المسنين

إن نسب الإعالة في الدول النامية هي أكبر من نسب الإعالة في الدول المتقدمة، كما هو موضح في الجدول رقم( )، على سبيل المثال تبلغ نسبة الإعالة الكلية في سورية(68%) لعام 2004، أي أن كل100 شخص في سن العمل يقابلهم 68 شخص خارج سن العمل. ويلاحظ أن نسبة إعالة الصغار في الدول النامية هي أعلى بكثير من نسبة إعالة المسنين، أما في الدول المتقدمة فإن الفرق بين النسبتين يكون قليلاً، وتكون نسبة إعالة المسنين في الدول المتقدمة عادة أعلى من نسبة إعالة الصغار. ولدينا الجدول التالي رقم (16): يوضح نسبة الإعالة في عدد من الدول النامية والمتقدمة لعام 2004م:

جدول رقم (16): نسبة الإعالة في عدد من الدول النامية والمتقدمة لعام 2004

الدولة	نسبة إعالة الصغار %	نسبة إعالة المسنين%	نسبة الإعالة الكلية%
النرويج	30	23	53
السويد	27	25	52
اليابان	21	29	50
الولايات المتحدة الأمريكية	31	18	49
فرنسا	28	25	53
ايطاليا	21	30	51
ألمانيا	22	27	49
الصين	31	11	42
الأردن	64	6	70
تركيا	45	8	53
إيران	45	7	52
سورية	63	5	68
مصر	55	8	63
المغرب	50	8	58

- **المصدر: إعداد الباحث من خلال أخذ نسبة السكان في الفئات العمرية الثلاث من تقرير التنمية البشرية عام2006.**

ويمكن القول أن هناك علاقة عكسية بين معدل الإعالة وحصة الفرد من الدخل، فكلما كان معدل الإعالة مرتفعاً، فإن الدخل الذي يحصل عليه العامل سيوزع على عدد أكبر من الأفراد، مما يؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من هذا الدخل، وينعكس على المستوى المعيشي للأفراد وعلى قدرة المجتمع على الادخار والاستثمار، وبالتالي توليد فرص العمل المناسبة.

كما أن البطالة تعيق عملية التنمية الاقتصادية؛ لأن زيادة أعداد العاطلين عن العمل تؤدي إلى نوع من التدهور الاقتصادي؛ نتيجة انخفاض الإنتاج القومي دون الإنتاج اللازم بسبب نقص الأيدي العاملة[1].

2- النمو السكاني الكبير وعدم تناسبه مع التنمية الاقتصادية•:

يؤدي النمو السكاني الكبير إلى آثار وخيمة على كافة الأصعدة في المجتمع، وهذا الأثر يزداد شدةً خاصةً إذا لم يترافق بنمو اقتصادي مماثل يمتص هذا النمو السكاني الكبير ويغطي متطلباته، وارتفاع معدلات النمو السكاني تشكل ضغطاً على القوة العاملة من جانبين[2]:

أ- تدفق أعداد كبيرة إلى سوق العمل بعد فترة (15-20) سنة من ولادتهم.

ب- التهام كل الفوائض الاقتصادية التي كان من الممكن أن تستثمر في مجالات إنتاجية أخرى وبالتالي فرص عمل جديدة فتخفف من حدة الضغط على سوق العمل، بدلاً من استهلاك هذه الفوائض؛ لتلبية حاجات السكان الجدد.

وسورية تعاني من نمو سكاني مرتفع، حيث بلغ متوسط النمو السكاني في سورية حوالي 3% خلال الربع الأخير من القرن الماضي ازداد فيها أفراد القوة العاملة أكثر من ثلاث مرات خلال تلك الفترة،

[1]- Gylfason Thorvadur (1999), **Principles of Economic Growth**, Oxford University, New York, USA, p118.

•- أن النمو السكاني هو مفهوم ديموغرافي واقتصادي واجتماعي شامل وهو يشير إلى زيادة السكان أو تناقصهم وهو يمثل التغير الذي يطرأ على عدد السكان في مجتمع ما زيادةً أو نقصاناً وذلك في سنة ما مقارنة مع سنة أخرى. والجدول التـــالي يوضح معدل النمو السكاني في سورية خلال سنوات التعداد كما يلي:

السنة	1970	1981	1994	2004
معدل النمو	3.9	3.28	2.9	2.4

أي معدلات النمو السكاني في سورية تتجه نحو الانخفاض وهذا مؤشر إيجابي.

ملاحظة: معدل النمو السكاني في الجدول محسوب وفقاً للعلاقة:

(صيغة المتوالية الهندسية) $P_n = P_o (1 + r)^n$

[2]- غانم منير، علي ديب (2000)، **البطالة في البلدان العربية**، مجلة بحوث تشرين، المجلد 22، العدد2، ص150.

وهي زيادة كبيرة مقارنةً بما هو عليه الحال في البلدان المتقدمة[1]. وللمقارنة مع الدول الأخرى تم إيراد الجدول التالي رقم (17):

جدول رقم (17): متوسط معدل النمو السكاني في مجموعات دولية وعدد من بلدان العالم

المجموعة	متوسط معدل النمو السكاني(%)	
	1975-2004	2004-2015
البلدان النامية	1,9	1,3
بلدان وسط وشرق أوربا	0,3	0,2-
بلدان تنمية بشرية مرتفعة	0,8	0,5
بلدان تنمية بشرية متوسطة	1,7	1,1
بلدان تنمية بشرية منخفضة	2,8	2,3
بلدان دخل مرتفع	0,7	0,5
بلدان دخل متوسط	1,4	0,8
بلدان دخل منخفض	2,2	1,7
سورية	3,1	2,3
مصر	2,1	1,8
لبنان	1,0	1,0
الأردن	3,6	2,0
الإمارات	7,2	2,4
السعودية	4,1	2,3
كوبا	0,7	0,2
الصين	1,2	0,6

- المصدر:الأمم المتحدة، **تقرير التنمية البشرية لعام 2006**. نيويورك.

[1]- حجازي حسن (2002)، **تطور قوة العمل السورية وحاجة الاقتصاد الوطني بين الماضي والحاضر والمستقبل**، ندوة النمو السكاني وأثره على مشكلة البطالة وخطط التنمية، جزء1، ص355.

من الجدول السابق رقم (17): يتبين لنا أنه من المتوقع أن يصل معدل النمو السكاني في سورية إلى(2,30%) للفترة(2004–2015)، وقد بلغ(2,45%) سنوياً للفترة2000–2005، وكان في الأعوام 1995–2000(2,70%)، بينما في الأعوام1981–1994(3,30%). ويرجع سبب هذا الانخفاض البطيء إلى زيادة الوعي بمسألة تنظيم الأسرة والمطالبات بتخفيض معدل النمو السكاني. إلا أنه سيظل مرتفعاً نسبياً بالمقارنة مع البلدان المتقدمة، ويتوقع أن يبلغ معدل النمو السكاني فيها(0,5%)، بينما لا يزيد هذا المعدل عن(1,3%) في البلدان النامية.

إذاً: النمو السكاني الكبير يؤثر سلباً على عملية التنمية الاقتصادية، إذ أنه يمارس ضغوطاً على الموارد المتاحة و يضع أعباءً كبيرة على الحكومة في سبيل تلبية حاجات السكان من السلع والخدمات والصحة والتعليم إلخ. كما أنه يرفع من معدلات الإعالة ويحد إمكانية عمل المرأة ومشاركتها في القوة العاملة ويضعف القدرة على الادخار والاستثمار، حيث أن زيادة الادخار ضرورة لا بد منها لتحقيق معدل نمو استثماري يجاري الزيادة السكانية ويحسن مستوى المعيشة، لكن سورية تعاني من انخفاض في الدخول الفردية؛ مما يشكل عائقاَ أمام الادخار. وبالتالي لن يكون الادخار المحلي قادراً على تمويل برامج الاستثمار. ولبيان أثر النمو على الاستثمار؛ سنبين العلاقة بين الاستثمار و الدخل القومي على سبيل المثال في عام 2004م وذلك من خلال الجدول التالي رقم (18):

الجدول رقم (18): العلاقة بين الاستثمار و الدخل القومي

البيان / السنة	2004 (%)
نسبة الاستثمار إلى الدخل القومي(بالأسعار الجارية)	**21.6**
معدل النمو السكاني	**2.4**
الاستثمار الاقتصادي	**12**
الاستثمار الديمغرافي	**9.6**
الزيادة المئوية في الدخل الفردي	**3**

- **المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المجموعة الإحصائية2005م.**

من خلال الجدول السابق رقم (18): نجد أن متوسط نسبة الاستثمارات المحلية للدخل الفردي بالأسعار الجارية بلغت 21.6%، بينما حجم الاستثمارات الديمغرافية 9.6% والاستثمارات الاقتصادية 12%، وبذلك الاستثمار الديمغرافي قد حصل على44.5% من مجمل الاستثمار المحلي، بينما بلغت حصة الاستثمار الاقتصادي 55.5%.

وتشير البيانات أن معدل النمو السكاني يتجه نحو الانخفاض؛ مما يؤثر بشكل ايجابي على معدل الاستثمار الاقتصادي، ومع ذلك فإن معدل النمو السكاني يبقى مرتفعاً و يشكل عائقاً أمام عملية التنمية الشاملة.

أما السبب الرئيسي لاستمرار ارتفاع معدل النمو السكاني فيعود إلى العاملين الآتيين[1]:

1- انخفاض معدل الوفيات وبخاصةً معدل وفيات الأطفال بفضل تحسن مستوى الرعاية الصحية وزيادة الوعي الاجتماعي[2].

2- استمرار الارتفاع النسبي لمعدلات الولادات ومعدلات الخصوبة، رغم بروز ظاهرة انخفاض هذه المعدلات خلال العقد الأخير.

وإن النمو السكاني المرتفع يبرز كعامل مربك لعملية التنمية فقط عندما تتباطأ الدول النامية – **ومنها سورية** – باستغلال مواردها وتطوير قاعدتها الإنتاجية، فالمشكلة الرئيسية تتمثل بانخفاض مستوى التنمية الاقتصادية مقارنة مع معدلات الزيادة السكانية، وبالتالي يبدو الاقتصاد عاجزاً في كثير من الأحيان عن استيعاب هذه الزيادات السكانية وتحقيق التشغيل الأفضل لعوامل الإنتاج، وهذا يؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية[3].

كما أن للنمو السكاني آثاراً كبيرة على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وقد يكون عاملاً إيجابياً في دفع عمليات التنمية والتطور، كما حدث في الدول المتقدمة في القرن الثامن عشر والتاسع عشر، وقد يكون عاملاً سلبياً معيقاً لعملية التنمية، لكن الأرجح أن تأثير هذا النمو يختلف من دولة إلى أخرى نظراً لاختلاف حجم ذلك النمو واختلاف معدله السنوي من جهة، ونظراً لاختلاف حجم الموارد الإنتاجية

1- الرفاعي عبد الهادي ، عكروش محمد (2003)، **السكان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في سورية**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد25، العدد5، ص179.

2- علي توبين (2004)، **النمو الديمغرافي وأثره على عملية التنمية الاقتصادية (حالة الجزائر 1970 – 2002م)**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، ص32.

3- الحسين ياسر (2007)، **تداعيات النمو السكاني السريع على مسيرة التنمية الاقتصادية في الريف السوري**، رسالة ماجستير في السكان، جامعة حلب، ص116.

ومستوى التقنيات المستخدمة في الإنتاج من جهة ثانية، إلا أن هناك شبه إجماع بين المهتمين بشؤون التنمية حول الآثار السيئة للنمو السكاني الكبير التي يتركها على عملية التنمية[1].

ونورد الجدول التالي رقم (19) والذي يوضح عدد سكان سورية خلال فترة الدراسة (2001–2008م):

الجدول رقم (19): تطور عدد السكان في سورية خلال الفترة 2001 – 2008[•]:

السنة	عدد سكان سورية (بالمليون)
2001	16.72
2002	17.13
2003	17.55
2004	17.93
2005	18.27
2006	18.70
2007	19.40
2008	19.88

• المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعات الإحصائية(2001–2009).

من الجدول السابق رقم (19): نلاحظ الازدياد في أعداد السكان من عام إلى آخر. وهذا كله أدى إلى وجود فائض كبير في القوة العاملة تضغط على سوق العمل، لكن لا تجده، وهذا ما ألزم الحكومة على العمل لتأمين فرص عمل سنوياً، بالإضافة إلى تغطية البطالة القديمة.

وبرأينا: النمو السكاني لا يعدُّ مشكلة بحد ذاته، إلا إذا اقترن بتخلف اقتصادي واجتماعي، ورغم أن معظم الاكتشافات العلمية والتقدم التكنولوجي التي تساهم برفع معدلات الأداء وزيادة الإنتاجية تتم في الدول المتقدمة في ظل نمو سكاني منخفض. فإن إمكانية زيادة الإنتاجية وتعزيز كفاءة الأداء في سورية، يمكن أن تتم إذا تم الاهتمام بالعنصر البشري من خلال تعليمه وتأهيله وتدريبه ليكون قادراً على زيادة الإنتاج والتفاعل

[1]– خوري نبيل (1992)، **الحركية السكانية والتخطيط الإنمائي في العالم العربي**، جامعة دمشق ومنظمة العمل الدولية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ص(44).

[•]– تم اختيار هذه السلسلة الزمنية بما يتوافق مع حدود البحث الزمنية.

مع المستجدات الجديدة واستيعاب التكنولوجيا، واستخدام الأساليب الحديثة في العمل بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3- قلة حجم الاستثمارات الأجنبية والمحلية في سورية:

تعتبر الاستثمارات الأجنبية هي العامل الرئيس لامتصاص وتخفيض معدل البطالة، والطريق الطبيعي لإيجاد فرص عمل مناسبة للباحثين عنه، وبالتالي فإن قلة حجم هذه الاستثمارات سيزيد من حجم البطالة ويرفع من معدلها ونمو الاستثمارات في الوطن العربي أصلاً ضعيف، حيث بلغ حجمها حوالي (100) مليار دولار سنوياً، يعود حوالي (78%) منها إلى الدول النفطية، وعلى الرغم من التدفقات المالية الخارجية التي حصلت عليها الحكومة السورية، إلا أن الجزء الأكبر منها كان ينفق على قضايا الأمن والدفاع ، فكانت حصة القطاع الصناعي ضئيلة[1].

ولكن حجم الاستثمارات في سورية في الآونة الأخيرة أخذ يميل نحو الازدياد، حيث تطور صافي الاستثمار الأجنبي المباشر من 110 مليون دولار في عام 2001م إلى 1187مليون دولار في عام 2008م[2]، وهذا كله بسبب توفر المناخ الاستثماري المناسب الذي جذب أصحاب رؤوس الأموال، وبفضل سن تشريعات ملائمة تسهل عملية الاستثمار (كقانون الاستثمار رقم / 10 / والمرسوم التشريعي رقم /8/ الخاص بالاستثمار)، حيث تعتبر قوانين الاستثمار خطوة هامة باتجاه تشجيع رجال الأعمال السوريين والعرب والأجانب على ضخ الأموال والدخول في مشاريع استثمارية ذات فائدة للاقتصاد السوري، وبالتالي تحد من مشكلة البطالة السورية. وقد تضمنت هذه القوانين التي ينبغي مراعاتها أحكاماً خاصة بالتسهيلات والإعفاءات والحق في فتح حساب بالعملات الأجنبية وأحكاماً خاصة باستثمار رؤوس الأموال الأجنبية، كما قد تقرر إنشاء مجلس أعلى للاستثمار وهيئة لشؤون الاستثمار[3]. ولقد احتلت سورية في العام 2003 المرتبة الأخيرة بين سائر دول الضفة الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض المتوسط فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 15% في حين نسبة تونس 40%. وعلى الرغم من مرور العديد من السنوات على إصدار قانون الاستثمار (رقم10) إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر ما يزال ضعيفاً ومتمركزاً في ميدان التنقيب على النفط واستغلاله. فمعدلات اجتذاب الاستثمارات تبدو ضعيفة 2% من مخزون الاستثمار المسجل في الدول المتوسطية خلال الفترة 2000–2003، كما أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كان محدوداً خلال

1- غانم منير ، علي ديب، مرجع سابق ذكره، ص152.

2- يوسف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص117.

3- http// www . dci. Syria.Org.
غرفة صناعة دمشق، (2006).

الفترة نفسها حيث تراوح بين 150 مليون دولار و263 مليون دولار، أما باعتباره نسبة من إجمالي الاستثمارات المنفذة فلم يتعد 3.7% عام 2001 وانخفض إلى 1.9% في العام 2003[1] إلا أن هذه الاستثمارات ارتفعت نسبياً خلال العام 2005، فقد حصلت سورية في العام 2004 على نسبة 4.4% فقط من إجمالي الاستثمارات المتدفقة للمنطقة العربية، وهي نسبة لا تزيد عليها بين الدول العربية سوى السودان 6.2% ولبنان 4.7%. وهي مبالغ زهيدة جداً لا تقاس بالحجم الذي تدفق على الدول النامية في ذاك العام. لكنها استأثرت في العام 2005 بحوالي 9.9% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المنطقة العربية. متجاوزةً في ذلك خلال العام نفسه تونس 3.6% ومصر 8%[2].

والجدول التالي رقم (20): يبين صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى سورية خلال فترة الدراسة(2001–2008م)[•]:

الجدول رقم (20): صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى سورية خلال الفترة (2001–2008م)(مليون دولار)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
صافي التدفقات	110	115	160	275	508	613	898	1187

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات تقرير الاستثمار الثاني في سورية، وتقرير الاستثمار العالمي2010م.

نلاحظ من الجدول السابق رقم (20): أن صافي التدفقات تراوحت بين 110–1187 مليون دولار خلال الفترة 2001–2008م، وقد بلغ الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال نفس الفترة 3866 مليون دولار وبمتوسط سنوي483.25 مليون دولار سنوياً.

وشهدت سورية استثمارات أجنبية كبيرة خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة (2005 – 2006 – 2007) فقد قدرت الاستثمارات الإيرانية بحدود 60 مليون دولار، كما تجاوزت الاستثمارات التركية 50

[1] – الخطة الخمسية العاشرة (2006)، **المال والتأمين والعقارات**، الفصل الخامس، ص86–87.

[2] – باروت محمد جمال وآخرون(2007)، **مسح المسارات الاقتصادية الكلية وتحليل اتجاهاتها الأساسية في سورية (1970–2005)**، **UNDB**، ص287.

[•] – يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب صندوق النقد الدولي على أنه ذلك النوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر. وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة في إدارة المؤسسة.

مليون دولار في قطاعات مختلفة، وبلغ إجمالي طلبات الاستثمار المقدمة لإقامة مشاريع في 22 موقع سياحي 538 مليون دولار[1].

وبالمقارنة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كلٍّ من سورية والسعودية التي احتلت المرتبة الأولى عربياً بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها حسب تقرير الاستثمار العالمي لعام2008م، نلاحظ أن الرصيد التراكمي لسورية وبحسب تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2009م خلال الفترة (2005–2008م) قد بلغ 4600 مليون دولار، بينما بلغ الرصيد التراكمي للسعودية خلال نفس الفترة 92931 مليون دولار– **إذاً: يوجد فرق كبير جداً بين الدولتين**– وكذلك بلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من التكوين الرأسمالي في سورية لعام 2008م حوالي (17.8%) في حين بلغت هذه النسبة وفي نفس العام في السعودية (46.1%). وبالتالي يترتب على سورية:

أ) استغلال العوامل المشجعة للاستثمار بشكل جيد من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية التي تساعد على تأمين فرص عمل مناسبة، وتحد من ظاهرة البطالة.

ب) العمل على تحسين المؤشرات الاقتصادية ليس فقط لأنها تساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بل لأنها تنعكس إيجاباً على مستوى معيشة المواطنين، وتساعد على تحفيز الاستثمار المحلي. فالبيئة الجاذبة للاستثمار هي التي تجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

ت) العمل على حل المشكلات التي يعاني منها المستثمرين المحليين والأجانب وخاصةً المتعلقة بالإجراءات الإدارية.

أما الاستثمارات المحلية (الوطنية)، ستكون هناك وقفة مفصلة حولها كمتغير مستقل مؤثر في البطالة في المبحث الثالث من هذا الفصل.

4– تفشي ظاهرة الفساد في أجهزة الدولة ومؤسساتها:

إن انتشار الفساد في أجهزة الدولة ومؤسساتها لا ينحصر تأثيره في نهب أموال الدولة ومواردها وعدم التوزيع العادل للثروة، بل إن الأخطر من ذلك هو فساد أصحاب القرارات وواضعي السياسات، وتحولهم إلى شريحة بيروقراطية لها مصالحها المشتركة التي غالباً ما تتناقض مع مصالح غالبية الشعب، وتتجلى الانعكاسات الخطيرة لذلك في العديد من القضايا الجوهرية والمصيرية ومنها[2]:

1– http:// www. Investingsyria.org.
هيئة الاستثمار السورية، (2007).

2– http://www.alghoraba.com
البطالة في سورية ، مقال: سامي حسن (2006).

4-1- وضع سياسات خاطئة وقاتلة – مفصلة على مقاس واضعيها- لمعالجة قضايا كبيرة ومنها مشكلة البطالة.

4-2- عدم وضع الإنسان المناسب في المكان المناسب، واستبعاد العناصر النزيهة ذات الكفاءة؛ مما أدى إلى تخسير العديد من المؤسسات المنتجة وتفشيلها.

4-3- سوء توزيع العاملين على قطاعات الدولة وأجهزتها ومؤسساتها، إذ يلاحظ تضخم أعدادهم في بعضها دون الحاجة إلى ذلك، وقلتهم في بعضها الآخر بالرغم من الحاجة إلى أعداد أكبر.

4-4- تشغيل القطاع الخاص للأطفال بدافع انخفاض أجورهم، وبالتالي الاستغناء عن اليد العاملة الحقيقية دون أي رادع.

4-5- الأموال التي يتم تهريبها للخارج، والسياسات الخاطئة الشعبوية التي تكلف الدولة مليارات الليرة السورية.

5- انخفاض الإنتاجية:

تعاني سورية من نقص في إنتاجيتها مقارنةً مع الدول الصناعية، وهذا يعود لأسباب تقنية وتكنولوجية وعلمية ...إلخ، حيث أن الإنتاجية الصناعية في الدول المتقدمة تفوق الإنتاجية الصناعية في سورية بأضعاف كثيرة، فإنتاجية العامل السوري• أدنى بست مرات من إنتاجية العامل في الدول المتقدمة، كما يلاحظ انخفاض في إنتاجية القطاع الزراعي، وكذلك نسبة مساهمته في العمالة، وهذا بسبب الطرق الزراعية المتخلفة وقلة الموارد المائية التي تعاني منها سورية، وهذا كله من شأنه أن يزيد من معدلات البطالة في سورية[1].

•- **(الناتج المحلي الإجمالي مقسوماً على عدد أفراد القوة العاملة، حيث بلغ معدل نمو إنتاجية العامل السوري بالأسعار الثابتة لعام 2004م وسطياً 2,4% وهذا المعدل في حالة تراجع وهذا التراجع خطير على المدى البعيد)** لمزيد من المعلومات انظر: هيئة تخطيط الدولة، **تحليل الاقتصاد السوري**، 2005، ص35.

[1]- غانم منير ، علي ديب ، مرجع سابق ذكره ، ص153.

6- الهجرة من الريف إلى المدينة:

توجه السكان إلى المناطق الحضرية، نظراً لتوفر الخدمات فيها، و سميت هذه الظاهرة (**الجذب الحضري**)، فقد ازداد عدد سكان العالم خلال المئتي عام الماضية من 1.6 مليار نسمة إلى 6.1 مليار نسمة واتجه ثلث هذا العدد تقريباً إلى الأماكن الحضرية[1].

ولقد عرفت سورية ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة منذ أوائل القرن العشرين، وربما يعود السبب في ذلك إلى أن الاستثمارات تتركز في المدن وهذا السبب يدفع أبناء الريف للهجرة إلى المدينة باحثين عن فرص عمل أفضل لتحسين الوضع المعيشي لديهم، وتأمين حياة اقتصادية وخدمات اجتماعية أفضل في المدينة، والرغبة في الهروب من بعض العادات العشائرية السيئة في الريف[2].

ويعتبر معظم المهاجرين من القوة العاملة، وبالتالي يزداد الضغط على سوق العمل في المدن هذا من جهة (**التضخم الحضري**)[3]، وإهمال العمل الزراعي من جهة أخرى، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض إنتاجية الأراضي، وبالتالي تتفاقم المشكلة من جديد. فبعد أن خف نزيف الهجرة من الريف إلى المدينة نوعاً ما حسب نتائج تعداد عام 1994م، ازداد حسب نتائج تعداد عام 2004م، حيث يشير صافي الهجرة أن الريف يخسر 4889 مهاجراً في المتوسط سنوياً[4]. ويرجع ذلك إلى تدني دخل العاملين في الزراعة وإلى طبيعة العمل الزراعي الذي يتسم بالموسمية قياساً بالأنشطة الاقتصادية والخدمية الأخرى، إضافةً إلى سوء المواسم الزراعية الناتجة عن شح الأمطار وتفتت الحيازات الزراعية؛ بسبب عاملي النمو السكاني والإرث. فعلى سبيل المثال كانت نسبة القوة العاملة المشتغلة في النشاط الزراعي في عام 1994م حوالي 23.2% وأصبحت 18.6% في عام 2004م و20.1% في عام 2006م، ومن خلال هذه النسب تتبين الهجرة بشكلٍ واضح، حيث انخفضت نسبة الريفيين من 44% في عام 1994م إلى 36.4% في عام 2004م[5].

ونؤكد على إعادة النظر في الهجرة الداخلية في سورية، لأننا نجد في مرحلة معينة من التنمية تكون الهجرة الداخلية في الدول النامية ضرورية لسد حاجة القطاع الصناعي من الأيدي العاملة، غير أنه في مرحلة

---

[1]- بريمو ميسون (2002)، **التنمية المستدامة وتحديات البيئة**، ط2، حلب، ص84.

[2]- مخول مطانيوس، نعيم معتز (2005)، **تحليل أسباب الهجرة الداخلية في سورية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد21، العدد1، ص142.

[3]- عمران كامل (2002)، **السكان والتحضر – ندوة النمو السكاني وأثره على مشكلة البطالة وخطط التنمية**، الجزء الثاني، دمشق، ص191.

[4]- المكتب المركزي للإحصاء (2005)، **الهجرة الداخلية في سورية**، دمشق، ص5.

[5]- المكتب المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان 1994- 2004م، والمجموعة الإحصائية السورية 2007م.

لاحقة يصبح عدد المهاجرين إلى المدينة أكبر من أن يستوعبهم قطاع الصناعة، فيؤدي بهم الأمر إلى العمل أعمالاً هامشية ويقيمون في بيوت متواضعة على أطراف المدن لا يتوفر فيها إلا القليل من الشروط الصحية، وتؤدي عملية الهجرة غير المنظمة وغير المخطط لها بما يتناسب مع احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى توسيع المدن وتضخمها بصورة كبيرة، ويترافق هذا الأمر بمشكلات عديدة في تلك المدن وخاصةً في مجالات: السكن وانتشار السكن العشوائي، الصحة، النقل، التعليم، الاتصالات، مياه الشرب، الكهرباء، التلوث بالضجيج....إلخ. ومهما كانت الأسباب الدافعة للهجرة، فإنه يوجد عامل أساسي للهجرة من الريف إلى المدينة يتمثل في وجود عدد في منطقة الإرسال بحالة بطالة، وتوفر فرص العمل المناسبة في منطقة الاستقبال، فتزداد معدلات الهجرة بصورة يصبح فيها المعروض من فرص العمل في المدينة غير كافية لاستيعابهم، ويؤدي هذا الأمر إلى ارتفاع معدلات البطالة وظهور مشاكل إضافية في المدينة.

وبالتالي: فإن أي سياسة اقتصادية تهدف إلى معالجة هذه المشاكل لا بد من أن تنطلق من جذور المشكلة في الريف، وذلك من خلال الآتي:

6-1- العمل على إقامة مشاريع اقتصادية لتشغيل اليد العاطلة عن العمل في الريف للحد من هجرة السكان الريفيين إلى المدينة وأن تكون هذه المشاريع من المشاريع القادرة على امتصاص اليد العاملة وتعتمد بالدرجة الأولى عليها. وبالتالي إن الحد من الهجرة الداخلية يتطلب التركيز على الاستغلال الأمثل للأراضي من خلال إرواء معظم الأراضي غير المروية بالاعتماد على المشاريع المائية والسماح بحفر الآبار وإبقاء مادة المازوت المقدمة للفلاحين مدعومة من قبل الحكومة.

6-2- القضاء على الأمية المنتشرة في الريف وخاصة أمية النساء؛ لأنهن أساس الأسرة وهن عماد النهوض بالمجتمع الريفي.

6-3- العمل على إيجاد فرص عمل لليد العاملة النسائية في الريف، وذلك من أجل زيادة مشاركة المرأة في تنمية الريف وزيادة الدخل الفردي في الريف.

6-4- العمل على تسريع إقامة مشاريع البنية التحتية في الريف ومشاريع توفير مياه الشرب النقية لحماية سكان الريف من الأمراض التي قد تصيبهم نتيجة تلوث المياه المتوفرة.

وبالتالي: نجد عملية التنمية الريفية من الأولويات الهامة لأي مجتمع يسعى إلى التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والحضاري معاً في أي دولة من الدمل النامية، حيث أننا لا نستطيع الفصل بين التقدم الاقتصادي والتقدم الاجتماعي فمثلاً: لا نتصور مجتمع وصل إلى درجة عالية من الرقي الحضاري والمرأة في ذلك

المجتمع مازلت تعاني من الأمية ولا تشارك بفاعلية كبيرة في الحياة الاقتصادية ويوجد جزء كبير من أفراد المجتمع عاطلين عن العمل وبالتالي، فإن تنمية الريف وإقامة المشاريع التنموية والخدمية والحيوية يعتبر الجزء الأساسي من عملية التنمية الشاملة.

7- طبيعة النظرة إلى العمل[1]:

تشير الدراسات إلى وجود بطالة كبيرة بين المواطنين على الرغم من أنه تستقطب عمالة أجنبية كبيرة كان من الممكن، إذا استعيض عنها بالعمالة المحلية، أن تخفف من البطالة وتوفر فرص عمل كثيرة لأبنائها، وهذا عائد إلى النظرة إلى طبيعة العمل، والتي ينظر إليها المواطنون السوريون إلى طبيعة العمل الذي يقوم به هؤلاء العمال، حيث إن النظرة إلى العمل أصبحت ازدراءً وتكبراً بدلاً من أن تكون نظرة واجب، وقيمة اجتماعية ومهمة وطنية.

ونرى أنه لابد من تغيير النظرة إلى العمل، حيث تصبح نظرة تقديس واحترام؛ كونه مصدراً للعيش والكرامة، وله قيمة اجتماعية كبيرة وبالفعل هذا ما يتصف به غالبية المواطنين السوريين اليوم.

8- عدم الربط بين مخرجات التعليم وسوق العمل:

يمثل الاستثمار في رأس المال البشري عاملاً مهماً في دعم النمو الاقتصادي للدول من خلال توفير أيدي عاملة مؤهلة ومدربة تساهم في رفع مستويات الإنتاجية[2].

ومن المعلوم أن زيادة 1% في رأس المال المادي تؤدي إلى زيادة في الإنتاج بنسبة 0.02%، وزيادة 1% في كمية العمل تؤدي إلى زيادة في الإنتاج بنسبة 0.07%، بينما يؤدي تحسين وتغيير مستوى العمل إلى زيادة في الإنتاج قدرها 0.125% بافتراض ثبات العوامل الأخرى عند زيادة أي عامل من عوامل الإنتاج [3].

وفي سورية لا يوجد ربط بين سوق العمل والجامعة بشكلٍ دقيق؛ مما أدى إلى ازدياد معدلات البطالة بين خريجي الجامعات، وتعد هذه البطالة (أي البطالة بين المتعلمين) من أخطر

---

[1]- غانم منير ، علي ديب، مرجع سابق ذكره، ص155.

[2]- عبد الرحيم شيبي ، محمد شكوري (2008)، **سوق العمل بالجزائر وأثر السياسات الاقتصادية على معدلات البطالة**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، العدد2، ص42.

[3]- الرشدان عبد الله (2005)، **في اقتصاديات التعليم**، الأردن، عمان، ص23.

الأنواع وذلك أن قطاعات العمل المعاصر لا توفر جميع الأعمال الملائمة والكافية لخريجي المعاهد والجامعات[1].

ونرى: أنه لابد من ضرورة توثيق الصلة بين التعليم النظري والتعليم العملي (التطبيقي) تعبيراً عن واقع العلاقة التي لا تنفصم بين العقل والجسد ومن ثم بين العلم والعمل، وكما رأى جان جاك روسو أن اليد عضو في الجسد كالدماغ، وأن تربيتها هي تربية للذكاء، وبالتالي فالمعرفة الحقيقية، إنما تنبثق عن العمل وتركز على العمل وتفضي إلى العمل، وينطوي العمل اليدوي خاصةً على قيمة تربوية وفكرية وخلقية تفوق قيمته المادية .

وذهب بستالونزي إلى القول: للحصول على الرجل العامل، يجب تعليم قلبه وجسده ودماغه، ليس فقط لأن هذه الأعضاء تتحد في الجسم البشري، وإنما لأن كل منها يعلم الآخر[2].

وهنا نشير إلى أنه لابد في سورية من:

- توجيه التعليم نحو عالم العمل، من خلال رفع إنتاجية النظم التعليمية.
- المزاوجة بين الجانبين الفكري والتطبيقي للخبرة الإنسانية.
- تحويل مراكز التعليم (مدارس – معاهد – جامعات) إلى وحدات إنتاجية تلعب دوراً مركزياً في التنمية.
- تعزيز القيم والاتجاهات الإيجابية نحو العمل الجماعي والتعاون.
- تعميق قيم العمل بوصفه عنصراً أساسياً من عناصر التعليم وتقدير الخبرات العملية.
- تأكيد التجديد في المناهج التدريسية، وبما يتناسب مع حاجة السوق من اليد العاملة.

9- متطلبات انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية والشراكة الأوربية[3]:

إن الآثار المحتملة والمترتبة على انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية في سوق العمل فيها، هي في جوانب متعددة متشابهة مع آثار عملية الانضمام هذه في أسواق العمل في كثير من البلدان العربية وحتى النامية، ومن أهم هذه الآثار:

9-1- تقليص دور الدولة والقطاع العام في الاقتصاد الوطني؛ مما سيؤدي إلى تخفيض الاستثمارات الحكومية الموجهة لإقامة طاقات إنتاجية وطنية تستوعب الأيدي العاملة الحالية وإتاحة فرص عمل مستقبلية

---

[1]- رحمة حبيب (2006)، **التربية العامة 2**، جامعة دمشق، ص373.

[2]- الأحمد خالد وآخرون (2007)، **التربية المهنية**، جامعة دمشق، ط2، ص14.

[3]- نعيم معتز (2007)، **أثر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في سوق العمل في الجمهورية العربية السورية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 23، العدد2، ص237.

تواكب معدلات الزيادة السكانية فيها، وذلك باستثناء الاستثمارات في مشروعات البنية التحتية والتي أصبحت تحتاج إلى تكنولوجيا كثيفة رأس المال وعمالة مؤقتة يتم تسريحها فور الانتهاء من المشروعات.

9-2- إعاقة تصدير الفائض من القوة العاملة السورية للخارج، وذلك لعدم إدخال سوق العمل السورية في قائمة الأسواق المطالب بتحريرها في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

9-3- إحلال الآلة في كثير من مراحل الإنتاج محل العمل اليدوي؛ وهذا ما يؤدي بشكل أكيد إلى تخفيض الطلب على قوة العمل.

9-4- تعرض الصناعات المحلية لمنافسة غير متكافئة مع المنتجات المستوردة، وبالتالي لا تستطيع الصمود أمامها؛ مما يؤدي إلى تعرض الشركات والمؤسسات المنتجة لها إلى الإفلاس، ومن ثم تسريح عدد كبير من العمال من سوق العمل.

9-5- تخلي الدولة عن آليات الاقتصاد الموجه، وبالتالي عزوف الكثير من المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال عن الاستثمار في قطاعات الإنتاج السلعي، وتوجيه استثماراتهم نحو سوق المضاربات المالية بحثاً عن الربح السريع، وهذا ما سيقلل من فرص العمل.

9-6- يكاد لا يذكر حجم الأيدي العاملة ودورها بين سورية والإتحاد الأوروبي ويعود ذلك إلى[1]:

أ) توقف أوروبا عن استقدام أيدي عاملة خارجية منذ أزمة البطالة في أوروبا(سبعينيات القرن الماضي).

ب) الاستفادة من العمالة التركية والشمال أفريقية العربية.

ت) تفضيل أوروبا للعمالة القادمة من أوروبا الشرقية على حساب العمالة المتوسطية والعربية.

ونعتقد أن العمل في ظل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، سيؤدي إلى تحويل الطلب على العمالة إلى طلب نوعي وانتقائي، وبالتالي سيزداد معدل البطالة في الأجل القصير ولكن في الأجل الطويل؛ ستحل هذه المشكلة، ويصبح موضوع الانضمام إيجابياً.

10- سوء توزيع الثروات و الدخول[2]:

لقد ساهم ذلك في تفاقم مشكلة البطالة من ناحيتين:

أ) نزوح الرساميل الناجمة عن ظهور ثروات كبيرة داخل الوطن، ثم نقلها أو تهريبها إلى الخارج؛ مما حرم الوطن من رساميل كان يمكن استثمارها في الاقتصاد القومي.

[1]- الراشد، صالح (2005)، **المتوسطية ومشقة الجوار**، دمشق، دار الصدّيق، ص130.

[2]- المصبح عماد الدين (2008)، **العوامل المؤثرة في البطالة في الجمهورية العربية السورية: دراسة تطبيقية باستخدام منهجية التكامل المشترك**، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ص12.

ب) إن سوء التوزيع تضمن عدم التناسب ولدرجة كبيرة بين الدخول النقدية لغالبية المواطنين أو لشريحة كبيرة منهم وبين الأسعار السائدة في السوق، وهذا أدى إلى نقص القوة الشرائية بالنسبة للأسعار السائدة؛ مما ساهم في إيجاد الركود التضخمي الذي أثر سلبياً على الاستثمار ومستوى التشغيل.

11- السياسات الاقتصادية الجديدة[1]:

إنّ السياسة الاقتصادية تتمثل في قيام الدولة بخطوات وإجراءات ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة ولهذا يجب على السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة أن تكون قادرة على الوصول إلى أقصى كفاءة عند استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أقصى الغايات أو بمعنى آخر استخدام أقل حجما من الموارد لتحقيق أكبر عدد من الأهداف[2]. وكلما كانت السياسة الاقتصادية تتصف بالكفاءة والفعالية أمكن تحقيق معدلات نمو عالية، غير أنّ هذا الهدف يعتمد على أمرين:

أولاً: تحقيق التوازن المالي للدولة، حيث يتم التنسيق بين الإيراد العام والإنفاق العام.

ثانياً: زيادة حجم المدخرات المحلية لزيادة حجم الاستثمارات.

كما تسعى السياسة الاقتصادية إلى التوسع في الإنتاج بهدف تحقيق فائض يستخدم للتصدير وهنا يجب على السياسة الاقتصادية السعي إلى تكييف الهياكل الاقتصادية مع متطلبات التوسع وذلك لتوجيه الاستثمارات نحو قطاعات معينة، قصد تحقيق الاكتفاء الذاتي ومنه نحو الصناعات التصديرية، وفي هذا المجال يفضل استعمال أدوات السياسة المالية لتحقيق هذا الهدف، إما عن طريق سياسة الإعفاءات والتمييز الضريبي، بحيث يتم تشجيع مجالاً عن مجال آخر مثل زيادة الإنفاق العام والإعانات والدعم الإنتاجي[3]. ومن أهداف السياسة الاقتصادية: دعم مرحلة اقتصادية معينة من المراحل التي يمر بها الاقتصاد القومي، ومن الأساليب التي تستخدمها السياسة الاقتصادية لتحقيق هذا الهدف اعتمادها على أدوات السياسة المالية وذلك حسب طبيعة وظروف كل مرحلة، كذلك هناك هدف آخر للسياسة الاقتصادية وهو **التقليل من البطالة** ومنه الاستفادة من الطاقات المعطلة، وأخيراً زيادة الإنتاج ورفع معدل النمو، كما أنّ السياسة الاقتصادية تسعى لتحقيق نوع من

[1] – سامي حسن، **البطالة في سورية**، مرجع سابق ذكره.

[2] – نعمت الله نجيب وآخرون (1990)، **مقدمة في الاقتصاد**، الدار الجامعية، بيروت، ص441.

[3] – محمد عفر، أحمد فريد (1999)، **الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص337.

لاستقرار في مستوى الأسعار وهو مطلب ضروري، لأنّ ارتفاع الأسعار له آثار سيئة على توزيع الدخول والتجارة الخارجية والعمالة[1].

يتضح مما سبق أنّه تسعى الدول ومن خلال سياستها الاقتصادية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، تتمثل في إشباع حاجات أفراد المجتمع من مختلف السلع والخدمات، وخاصة تلك السلع التي يطلق عليها اسم السلع العامة وتحقيق النمو الاقتصادي وزيادة فرص التوظيف في المجتمع حتى يمكن معالجة مشكلة البطالة هذا بالإضافة إلى تحقيق استقرار نسبي في المستوى العام للأسعار بهدف المحافظة على مستوى معيشة المجتمع، وإلى جانب ما سبق تسعى الحكومات إلى تحسين وضع ميزان مدفوعاتها والعمل على تقليل حجم الواردات.

وإن السياسات الاقتصادية الجديدة في سورية وخلال فترة الدراسة تمثلت في طرح سياسة اقتصاد السوق الاجتماعي والتي هي مجرد مقولات وطروح نظرية لم ترى النور حتى الآن. وكذلك المناداة بالخصخصة دون ضبط القطاع الخاص لقوانين معينة تكفل وتضمن حقوق العمل لديه. ومن السياسات الجديدة تخلي الدولة على نحو، أو آخر عن دورها الاقتصادي والاجتماعي، ومن الأمثلة على ذلك فك الدولة التزامها بتعيين خريجي الجامعات؛ مما أدى إلى زيادة كبيرة في أعداد العاطلين عن العمل من هذه الشريحة الكبيرة في المجتمع.

ونضيف هنا السبب الجوهري والمتمثل في عدم كفاية الطلب: من المعلوم أنه في دورة الإنتاج يقوم قطاع الأعمال (المنتجين) لإنتاج السلع بشراء وسائل الإنتاج كالعمل مثلاً الذي يقدمه القطاع العائلي مقابل الأجر الذي يحصلون عليه لقاء عملهم ومن ثم يقومون بشراء السلع التي يحتاجونها من سوق السلع، ولكن عندما يقلل هؤلاء المستهلكون من طلبهم على السلع، يضطر المنتجون إلى تخفيض إنتاجهم، وبالتالي الاستغناء عن جزء من العمل وتسريح عدد من العمال، الأمر الذي يؤدي إلى خلق بطالة جديدة. ويعتبر نقص التشغيل المستتر (أي البطالة المقنعة) من أكثر مشاكل البطالة تعقيداً في سورية، وهو في الوقت نفسه أوفر هذه المشاكل خطورة، خاصة شقه المتصل بتدني الإنتاجية، في بلدان تعاني من ضعف طاقاتها الإنتاجية. ولا مغالاة إذا تم القول: أن رفع الإنتاجية يمثل المحور الأساسي لعملية التنمية، ويقوم الحد من نقص التشغيل المستتر على زيادة توظيف قدرات المشتغلين، ورفع الإنتاجية، وزيادة قدرة الكسب على الوفاء بالحاجات. وترجع قلة توظيف قدرات المشتغلين إلى عدم تواؤم العمل الذي يقوم به الفرد مع قدراته.

[1]– العدل رضا (1996)، **التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي**، مكتبة عين شمس، ص338.

المبحث الثالث:

نموذج قياسي للعوامل المؤثرة في البطالة خلال الفترة المدروسة (2001 – 2008م):

إن هذا النموذج القياسي لتحديد المتغيرات المؤثرة في ظاهرة البطالة في سورية خلال الفترة (2001 – 2008م) يهدف إلى:

1) تحديد المتغيرات الأكثر فاعلية وتأثيراً في معدل البطالة خلال الفترة المدروسة.
2) تحديد الأوزان النسبية للمتغيرات المؤثرة في معدل البطالة، حيث يتأتى لصانع القرار الاقتصادي وضع السياسة الاقتصادية.

- **أهم المتغيرات المؤثرة في مشكلة البطالة:**

هناك العديد من المتغيرات التي تؤثر في ظاهرة البطالة سواءً كانت اقتصادية أو اجتماعية أم ديموغرافية ...الخ. وسوف يتم التركيز على المتغيرات التالية:

1. معدل النمو السكاني.
2. مؤشرات التجارة الخارجية.
3. معدل نمو الاستثمارات.
4. معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي(معدل النمو الاقتصادي).

وعلى الرغم من وجود العديد من المتغيرات الأخرى مثل السياسات الاقتصادية الجديدة، و سوء توزيع الثروات و الدخول، و عدم الربط بين مخرجات التعليم وسوق العمل، وطبيعة النظرة إلى العمل، والهجرة من الريف إلى المدينة، وانخفاض الإنتاجية، وتفشي ظاهرة الفساد في أجهزة الدولة ومؤسساتها...إلخ، وهذا ما شاهدناه في المبحث السابق، لكن تأثيرها يصعب قياسه، حيث أن آثارها تتحقق غالباً من خلال المتغيرات السابقة وبصورة غير مباشرة.

وقبل دراسة العلاقة بين هذه المتغيرات المستغلة والمتغير التابع (معدل البطالة)، لابد من الإشارة إلـــى القاعدة الإحصائية التالية واعتمادها:

تصنف قوة معامل الارتباط بين المتغيرين المستقل والتابع على النحو التالي[1]:

$\left[0 \le |r_{xy}| \le 0.3\right]$ **ارتباط ضعيف.**

$\left[0.3 \le |r_{xy}| \le 0.6\right]$ **ارتباط وسط.**

$\left[0.6 \le |r_{xy}| \le 0.8\right]$ **ارتباط جيد.**

$\left[0.8 \le |r_{xy}| \le 1\right]$ **ارتباط جيد جداً أو قوي.**

وكذلك ضعف الارتباط وقوته يتعلق بعدد درجات الحرية التي يحددها عدد المشاهدات.

وإذا كان معامل الارتباط موجباً فالعلاقة طردية، وإذا كان سالباً فالعلاقة عكسية.

والآن ندرس العلاقة بين كل متغير مستقل والمتغير التابع على حدا:

1. العلاقة بين معدل النمو السكاني ومعدل البطالة:

إن النمو السكاني في أي مجتمع من المجتمعات هو حصيلة عوامل ديموغرافية ثلاثة هي الولادات والوفيات والهجرة، ويعدُّ الفرق بين الولادات والوفيات العامل الأهم المؤثر في النمو السكاني في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. فالوفيات استقرت عند مستويات منخفضة في معظم دول العالم، والهجرة من الخارج أو إلى الخارج لا تتم بأعداد كبيرة في أغلب الأحيان إلا في حالات اضطرارية، أما الولادات فلا يزال مستواها متبايناً بين المجتمعات المتقدمة والنامية[2].

وإن زيادة معدل النمو السكاني، وبالتالي زيادة عدد الأفراد في قوة العمل يؤدي إلى ازدياد عرض العمل، وهذا ينعكس على معدلات البطالة بالزيادة؛ لأن قوة الطلب على العمل لا تستطيع مجاراة العرض المتزايد من قوة العمل، أي أن العلاقة المتوقعة بين معدل البطالة ومعدل النمو السكاني هي علاقة طردية. وهل سيتحقق ذلك في سورية خلال الفترة المدروسة؟

[1]- الأحمد العبيد عبد الرحمن (2004)، **مبادئ التنبؤ الإداري**، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، ص60.
[2]- أحمد محمد الشيخ (2008)، **تقييم كفاءة أداء الحرفيين في الاقتصاد السوري**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، ص10.

وفي الجمهورية العربية السورية وعقب الحصول على الاستقرار السياسي ونتيجة النمو النسبي في مستوى المعيشة وارتفاع المستوى التعليمي وغير ذلك من العوامل بدأت سورية تشهد تغيرات سكانية هامة شأنها في ذلك شأن جميع البلدان النامية، بل أن سورية سباقة في سياسة التنظيم السكاني قبل غيرها من البلدان النامية، فقد اتسم هذا التحول بانخفاض نسبة الوفيات التي أدت بدورها مع بقاء معدل الولادات ثابتاً نسبياً إلى زيادة أعداد السكان على مستوى سورية إلا أن هذه الزيادة في السنوات بعد عام 2000م اتجهت نحو الانخفاض، وهذا ما سيوضحه الجدول رقم (21)، والذي يبين أعداد السكان في سورية خلال فترة الدراسة، والزيادة السنوية ونسبتها المئوية:

الجدول رقم (21): تطور عدد السكان في سورية(حسب الإحصاء) خلال الفترة 2001 – 2008

العام	عدد سكان سورية (بالمليون)	الزيادة السنوية	نسبتها المئوية (%)
2000	16.32	–	–
2001	16.72	0.4	2.4
2002	17.13	0.41	2.4
2003	17.55	0.42	2.4
2004	17.92	0.37	12.
2005	18.27	0.35	2
2006	18.70	0.43	2.4
2007	19.40	0.7	3.5
2008	19.88	0.48	2.4

- المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المجموعات الإحصائية خلال الفترة (2000م –2008م).

نلاحظ من الجدول السابق رقم (21): أن معدلات الزيادة السكانية بدأت بالانخفاض في عام (2000)، وخلال الفترة 2001 – 2008م استقر معدل النمو السنوي للسكان حوالي القيمة 2.4 %، وذلك نتيجة التوجه نحو تنظيم النمو السكاني في سورية، كما أن معدل الزيادة السكانية على الرغم من اتجاهه نحو الانخفاض، إلا أنه ما زال مرتفعاً قياساً بعوامل كثيرة كالمساحة الجغرافية المستغلة للسكن في سورية ومستوى توافر فرص العمل ومستويات الدخل.... الخ•. كما أن للنمو السكاني آثاراً كبيرة على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وقد يكون عاملاً إيجابياً في دفع عمليات التنمية والتطور، كما حدث في الدول المتقدمة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وقد يكون عاملاً سلبياً معيقاً لعملية التنمية، لكن الأرجح أن هناك شبه إجماع بين المهتمين بشؤون التنمية حول الآثار السيئة للنمو السكاني الكبير التي يتركها على عملية التنمية، فما تأثير النمو السكاني في سورية خلال الفترة 2001 – 2008م على البطالة، هذا ما يوضحه الجدول الإحصائي التالي رقم (22):

•– لقد شهد معدل النمو السكاني تراجعاً ملحوظاً منذ منتصف القرن العشرين وحتى العام(2005) ، إذ انخفض من (3.35%) خلال الفترة(1970–1981) (إلى (2.45%) خلال الفترة (1995–2004)، ومن المتوقع بحسب الفرض المتوسط للإسقاطات السكانية التي قام بها فريق المشروع أن يواصل هذا المعدل الانخفاض بفعل عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية متعددة ومتفاعلة فيما بينها إلى معدل وسطي قدره حوالي (2.2%)خلال العقدين القادمين لينحدر إلى (1.94%) عند بلوغ العا (2025) .

وسيتراوح معدل النمو السكاني في سورية خلال **العشرية الأولى** من فترة الاستشراف(2005–2015) بين(2.4%) بحسب الفرض المرجعي المتوسط، و (2.3%)بحسب الفرض المنخفض وبين (2.5%) بحسب الفرض المرتفع مقابل متوسط معدل النمو السكاني في المنطقة المتوقع استقراره عند حوالي (1.9%) خلال العشرية الأولى، وفي حين سيأخذ معدل النمو السكاني في المنطقة في الهبوط خلال العشرية الثانية(2015–2025) ليستقر حول معدل وسطي قدره (1.5%) فإن معدل النمو السكاني في سورية خلال **العشرية الثانية** سيتراوح بين (2.2%) بحسب الفرض المرجعي الوسطي، و(2.1%)بحسب الفرض المنخفض، و (2.4%) بحسب الفرض المرتفع ، وبالتالي سيكون معدل النمو السكاني السوري المقارن أعلى بما يعادل (0.5%) خلال العشرية الأولى(2005–2015)، وأعلى بـــ (0.45%)خلال العشرية الثانية (2015–2025، وبذلك فإن معدل النمو السكاني سيبقى مرتفعاً في كافة الفروض بما فيها الفرض المتوسط، إذ سيعادل بحسب الفرض المتوسط حتى العام (2025) نفس وسطي معدل النمو السكاني المسجل في مجموعة دول الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا في العام (2002) وهو(1.95) . لقد بلغ عدد السكان (18.23) مليون نسمة في العام 2005 ومن المتوقع وفق مشهد استمرار الاتجاهات أن يزداد بحوالي (10.43) مليون نسمة بمعدل نمو سكاني سيبلغ (1،94%) في العام (2025)، أما وفق الفرض المنخفض فان هذا المعدل سيبلغ(1،67%) في العام(2025). وبذلك فإن عدد سكان سورية لن يزيد في الفرض المنخفض عن(27.82) مليون نسمة عام(2025) ، أما إذا مال معدل النمو السكاني إلى الاستقرار عند (2.19%) في العام(2025) ، فإن عدد سكان سورية سيقترب من حدود (30) مليون نسمة وهذا هو الفرض المرتفع لتطور حجم السكان.

الجدول رقم (22) معاملا الارتباط والتحديد وتحليل التباين ومعاملات الانحدار بين معدل البطالة ومعدل النمو السكاني خلال الفترة 2001-2008م

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Sig.	F	B
1.48361	-.005	.138	.372(a)	.364(a)	.964	-.504

- المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المجموعات الإحصائية خلال الفترة (2000م –2008م).

معادلة الانحدار بين معدل البطالة(المتغير التابع) ومعدل النمو السكاني(المتغير المستقل)

- $$Y = 19.659 - 0.504X_1$$

من الجدول السابق رقم (22) نلاحظ:

1) إن معامل الارتباط /372./ وهو **ارتباط وسط** بين معدل البطالة ومعدل النمو السكاني.

2) إن معامل التحديد /138./ أي قيمة ما فسّره معدل النمو السكاني من معدل البطالة.

3) إن قيمة Sig / 364./ وهي أكبر من 0.05 فالعلاقة التي تربط كلا المتغيرين (المستقل والتابع) **غير معنوية وغير دالة إحصائياً**، ويوجد تأثير ضعيف للمتغير المستقل على المتغير التابع.

4) إن قيمة F /964./ وهي **تفيدنا عند اختبار الفرضيات، أو يمكننا أن نقول:** إن قيمة Sig / 364./ وهي أكبر من 0.05 وبالتالي: لا يوجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين معدل البطالة ومعدل النمو السكاني خلال فترة الدراسة. ونرفض الفرضية الخامسة (**هناك علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين معدل البطالة ومعدل النمو السكاني خلال فترة الدراسة**)، ولا نرفض فرضية العدم.

وبرأينا: كان من المتوقع وجود علاقة إحصائية طردية بين معدل النمو السكاني ومعدل البطالة، إلاّ أنه وفقاً لهذا النموذج من الدراسة الإحصائية، فقد كان هذا المتغير المستقل غير معنوي، ويمكن إيعاز ذلك إلى ثبات المعدل لفترة الدراسة حول المعدل/2.4%/، لكن هذا لا يعني قطعاً أن هذا المتغير غير مهم من حيث الأثر على الإطلاق. ويلاحظ أن معدل النمو السكاني السوري خلال السنوات 2001 – 2008 بنحو2.4% وتبقى سورية الأعلى في معدلات النمو السكاني بين دول العالم (ما عدا جنوب إفريقيا)، إذ يبلغ معدل النمو في الدول المتقدمة 0.8% والدول النامية 1.9% ومن المتوقع أن يستمر اتجاه معدل النمو وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة بنحو2.1% خلال المدة من2010 – 2015 وهو أيضاً يفوق نظيره العالمي البالغ 1.1% والدول النامية 1.3% للمدة نفسها وبالتقديرات ذاتها[1].

[•] - Y : المتغير التابع (معدل البطالة)، X_1 : المتغير المستقل (معدل النمو السكاني).

[1]– رشيد البياتي فارس (2008)، **التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي**، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، ص24.

2.العلاقة بين مؤشرات التجارة الخارجية(الصادرات والمستوردات) ومعدل البطالة:

تتكون التجار الخارجية لأي بلد من البلدان مع البلدان الأخرى من مستورداته وصادراته إليها. وتلعب التجارة الخارجية دوراً مميزاً في التطور الاقتصادي السوري منذ أقدم العصور، حيث اشتهرت سورية بمراكزها التجارية، ومن الملاحظ أن التجارة الخارجية السورية كانت ومازالت مرتبطة – كما في البلدان العربية – بأسواق البلدان الرأسمالية المتقدمة صناعياً التي تستقبل الصادرات السورية التي تشكل الخامات وخاصةً النفط والقطن القسم الأكبر منها، وتستورد بالمقابل من الأسواق الأخرى مختلف السلع الاستهلاكية والوسيطة الرأسمالية...إلخ[1]. وسوف نقيس تأثير التجارة الخارجية على البطالة خلال الفترة(2001 – 2008م) من خلال النقطتين التاليتين:

أولاً: علاقة معدل نمو المستوردات مع معدل البطالة:

في البداية لابد من الإشارة أن مديرية الجمارك العامة السورية تسعر الصادرات بسعر CIF(Cost, Insurance, and Freight) •. وتلعب المستوردات السورية دوراً كبيراً في تجارتها الخارجية، وخلال فترة الدراسة (2001 – 2008م) كانت المستوردات السورية، كما هو موضح في الجدول التالي رقم (23):

الجدول رقم (23) المستوردات السورية خلال الفترة 2001 – 2008م والأرقام بملايين الليرة السورية:

العام	المستوردات	الزيادة السنوية	معدل النمو السنوي (%)
2000	187535	–	–
2001	220744	33209	17.7
2002	235754	15010	7
2003	235768	14	0.006
2004	339005	103237	43.7
2005	502369	163364	48
2006	531324	28955	6
2007	684557	153233	29
2008	839419	154862	22.6

- المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المجموعات الإحصائية خلال الفترة (2000م –2008م).

من الجدول السابق رقم (23) نلاحظ: إن قيمة المستوردات السورية بلغت في عام 2000م حوالي /187535/ مليون ل.س، وارتفعت في عام 2001م لتبلغ /220744/ مليون ل.س بمعدل نمو سنوي 17.7%، ومن ثم ازدادت في عام 2002م، حيث بلغت / 235754 / مليون ل.س وبمعدل نمو سنوي 7%،

[1]– جوتي عزالدين (2001)، **التجارة الخارجية السورية خلال ربع القرن الماضي**، دمشق، دار الرضا للنشر، ص47.

•– سعر ال CIF يشمل بالإضافة إلى عناصر سعر ال FOB نفقات نقل وشحن البضاعة والتأمين عليها حتى وصولها إلى ميناء البلد المستورد.

ولم تحقق زيادة ملموسة في عام 2003م، حيث بلغت /235768/ مليون ل.س، وارتفعت في عام 2004م لتبلغ / 339005 / مليون ل.س وبمعدل نمو سنوي 43.7%، وظلت المستوردات السورية بتحسن، حيث بلغت قيمتها في عام 2008م حوالي / 839419 / مليون ل.س. والقفزات النوعية في المستوردات تعود إلى الزيادة في استيراد السيارات وخصوصاً الفئة السياحية وزيادة استيراد قطع التبديل. ولكن التطور الملحوظ في المستوردات ينعكس سلبياً عل سوق العمل، حيث أن الاعتماد على الاستيراد وعدم السعي إلى التصنيع ونقل التكنولوجيا المتقدمة يؤدي إلى نقص فرص العمل[1].

والآن نحاول أن نقيس أثر معدل نمو المستوردات على معدلات البطالة في سورية خلال فترة الدراسة، وهذا ما يوضحه الجدول الإحصائي التالي رقم (24):

الجدول رقم **(24)** معاملا الارتباط والتحديد وتحليل التباين ومعاملات الانحدار بين معدل البطالة ومعدل نمو المستوردات خلال الفترة **2001-2008**م

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Sig.	F	B
1.45060	.039	.176	.420 (a)	.300(a)	1.285	-2.693

- المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المجموعات الإحصائية خلال الفترة (2000م –2008م).

معادلة الانحدار بين معدل البطالة(المتغير التابع) ومعدل نمو المستوردات (المتغير المستقل)

$$Y = 11.696 - 2.693X_2$$ •

من الجدول السابق رقم (24) نلاحظ:

1) إن معامل الارتباط /420./ وهو **ارتباط وسط** بين معدل البطالة ومعدل نمو المستوردات.
2) إن معامل التحديد /176./ أي قيمة ما فسّره معدل نمو المستوردات من معدل البطالة.
3) إن قيمة Sig / 300./ وهي أكبر من 0.05 فالعلاقة التي تربط كلا المتغيرين (المستقل والتابع) **غير معنوية وغير دالة إحصائياً**، ويوجد تأثير ضعيف للمتغير المستقل على المتغير التابع.
4) إن قيمة F /1.285/ وهي **تفيدنا عند اختبار الفرضيات. أو يمكننا القول:** إن قيمة Sig / 300./ وهي أكبر من 0.05 وبالتالي: لا يوجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين معدل البطالة ومعدل نمو المستوردات خلال فترة الدراسة. ونرفض الفرضية السادسة (**هناك علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين معدل البطالة ومعدل نمو المستوردات خلال فترة الدراسة**)، ولا نرفض فرضية العدم.

[1]- الصافتلي نور (2008)، **البطالة وتحديات واقع الاقتصاد السوري**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(30)، العدد(5)، ص117.

•– Y : المتغير التابع (معدل البطالة)، X_2 : المتغير المستقل (معدل نمو المستوردات).

ثانياً: علاقة معدل نمو الصادرات مع معدل البطالة:

في البداية لابد من الإشارة أن مديرية الجمارك العامة السورية تسعر الصادرات بسعر (Free On FOB Board) •. وتعتمد سورية في صادراتها على المنتجات المتنوعة من السلع الزراعية والمنسوجات والملابس وبعض السلع الصناعية التحويلية[1]. وتلعب الصادرات السورية النفطية وغير النفطية دوراً كبيراً في تجارتها الخارجية والتي حققت قفزات نوعية وخصوصاً بعد التسعينات في القطاعين العام والخاص وخلال فترة الدراسة (2001 – 2008م) كانت الصادرات السورية، كما هو موضح في الجدول التالي رقم (25):

الجدول رقم (25) قيمة الصادرات السورية خلال الفترة 2001 – 2008م والأرقام بملايين الليرة السورية:

العام	الصادرات	الزيادة السنوية	معدل النمو السنوي (%)
2000	216190	–	–
2001	243179	26989	12.5
2002	301553	58374	24
2003	265039	36514–	12–
2004	346166	81127	30.6
2005	424300	78134	22.5
2006	505012	80712	19
2007	579034	74022	14.6
2008	707798	128764	22.3

- المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المجموعات الإحصائية خلال الفترة (2000م –2008م).

من الجدول السابق رقم (25) نلاحظ: إن قيمة الصادرات السورية بلغت في عام 2000م حوالي /216190/ مليون ل.س، وارتفعت في عام 2001م لتبلغ /243179/ مليون ل.س بمعدل نمو سنوي 12.5%، ومن ثم ازدادت في عام 2002م، حيث بلغت /301553/ مليون ل.س وبمعدل نمو سنوي 24%، لكنها انخفضت في عام 2003م، حيث بلغت /265039/ مليون ل.س وبمعدل نمو سنوي –12%؛ نتيجة الجفاف التي تعرضت له سورية ومعظم الصادرات السورية زراعية، حيث أن الاقتصاد السوري يتصف بكونه اقتصاداً زراعياً، إلا أنه يعاني في الوقت نفسه من ضعف الاستثمارات في هذا القطاع، وعدم مرونته وانخفاض إنتاجية العمل فيه، فهو لم يحقق الاكتفاء الذاتي وخصوصاً في عام 2003م، وكذلك هبوط في أسعار النفط عن العامين السابقين، وارتفعت في عام 2004م لتبلغ / 346166 / مليون ل.س وبمعدل نمو سنوي

•– سعر ال FOB يشمل قيمة السلعة وجميع النفقات المترتبة عليها حتى تحميلها على ظهر السفينة أو أي واسطة نقل أخرى في ميناء البلد المصدر لهذه السلعة، أي لا يشمل أية نفقات أخرى غير ضرورية بعد التحميل على ظهر الباخرة كنفقات الشحن والتأمين على البضاعة.

[1]– عبد العزيز محمود يوسف (2005)، **منظمة التجارة العالمية وآثارها على الدول العربية وإمكانية انضمام سورية لها**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(27)، العدد(4)، ص56.

30.6%، وظلت الصادرات السورية بتحسن، حيث بلغت قيمتها في عام 2008م حوالي / 707798 / مليون ل.س، حيث تشهد سورية حالة من الانفتاح الاقتصادي ومحاولتها الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

والآن نحاول أن نقيس أثر معدل نمو الصادرات على معدلات البطالة في سورية خلال فترة الدراسة، وهذا ما يوضحه الجدول الإحصائي التالي رقم (26):

الجدول رقم **(26)** معاملا الارتباط والتحديد وتحليل التباين ومعاملات الانحدار بين معدل البطالة ومعدل نمو الصادرات خلال الفترة **2001-2008**م

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Sig.	F	B
1.50525	-.035	.113	.336(a)	.415(a)	.765	-3.020

- المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المجموعات الإحصائية خلال الفترة (2000م –2008م).

معادلة الانحدار بين معدل البطالة(المتغير التابع) ومعدل نمو الصادرات (المتغير المستقل)

- $$Y = 11.761 - 3.020X_3$$

من الجدول السابق رقم (26) نلاحظ:

1) إن معامل الارتباط /336./ وهو **ارتباط وسط** بين معدل البطالة ومعدل نمو الصادرات.
2) إن معامل التحديد /113./ أي قيمة ما فسّره معدل نمو الصادرات من معدل البطالة.
3) إن قيمة Sig / 415./ وهي أكبر من 0.05 فالعلاقة التي تربط كلا المتغيرين (المستقل والتابع) **غير معنوية وغير دالة إحصائياً**، ويوجد تأثير ضعيف للمتغير المستقل على المتغير التابع.
4) إن قيمة F /765./ وهي **تفيدنا عند اختبار الفرضيات. أو يمكننا القول:** إن قيمة Sig / 415./ وهي أكبر من 0.05 وبالتالي: لا يوجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين معدل البطالة ومعدل نمو الصادرات خلال فترة الدراسة. ونرفض الفرضية السابعة (**هناك علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين معدل البطالة ومعدل نمو الصادرات خلال فترة الدراسة**)، ولا نرفض فرضية العدم.

وبرأينا: أن الشركات والمؤسسات في سورية حتى تاريخه، تتبنّى إستراتيجية الكلفة المنخفضة التقليدية والحماية في مجال التنافس في الأسواق المحلية والعالمية دون مواكبة التطورات الهائلة في العمليات الإنتاجية للمنتجات الاستهلاكية والمعمرة الجديدة بالشكل المطلوب. لكن هذه الإستراتيجية وبالرغم من نجاحها المحدود لدى عدد ضئيل من الشركات والدول، ليست قابلة للصمود في بيئة الاقتصاد العالمي الجديد المقاد معرفياً، لأنه يجب دوماً الأخذ بالاعتبار أنه توجد منتجات عالمية أجود وأرخص وبمواصفات أرقى وخصوصاً في أجواء المنافسة الاحتكارية العالمية اليوم[1]. لذلك نجد أن إستراتيجية الكلفة المنخفضة للمنتجات، سوف تؤدي أو ربما أدت بالدول وبالشركات التي تعتمدها إلى الدخول في حلزون اقتصادي

–• Y : المتغير التابع (معدل البطالة)، X_3 : المتغير المستقل (معدل نمو الصادرات).

–[1] قنوع نزار، هرمز نور الدين (2008)، **الاقتصاد الدولي**، جامعة تشرين، ص153.

تتناقص فيه القيمة المضافة وتتقلص فيه الهوامش الربحية حتى اندثارها تماماً وهذا ما نشهده في حركة الحلزون الاقتصادي السوري الذي يدور بالاتجاه السلبي ببطء أو ربما هو جامد إذا ما أفرطنا بالتفاؤل، حيث تسعى الشركات السورية إلى الدخول للأسواق الدولية ولكن هناك معوقات بالنسبة لتصدير سلعها من أهمها[1]:

1. قصور النظام المصرفي عن تقديم الخدمات الضرورية والتسهيلات لعمليتي الاستيراد والتصدير، وهذا ما جعل قسماً من المصدرين ذوي رأس المال الضعيف لقمةً سائغةً في أيدي المرابين الذين يستغلون حاجتهم للتمويل بفرض فوائد تصل إلى 40% مما يضيف تكاليف غير طبيعية على الصادرات السورية.
2. عزوف الكثير من شركات النقل العالمية عن تقديم خدماتها في سورية بسبب طول الوقت الضائع في الإجراءات البيروقراطية وارتفاع رسوم الترانزيت.

وكذلك عدم الاهتمام بمرحلة ما قبل الاستثمار، من حيث القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية، وما تعنيه من دراسات فنية ودراسة السوق، بما يفسر إلى حد كبير انخفاض معدلات التشغيل وارتفاع التكاليف. وغياب سياسة متكاملة لتنشيط الصادرات الصناعية، بما في ذلك إهمال إقامة المؤسسات التجارية المتخصصة بالتصدير لتشكل صلة الوصل الفعالة بين المنتج المحلي والمستورد الخارجي كما هو الحال في اليابان[2].

ويُضاف إلى ذلك، أنّ دور الموارد الطبيعية في التنمية الاقتصادية بدأ يتراجع وأخذ يبرز بجلاء الدور الحاسم للعلوم والتقانة والابتكار في تحريك عجلة النمو الاقتصادي حتى في البلدان التي تتوافر فيها الموارد الطبيعية. أدى ذلك إلى نشوء توجهات ورؤى اقتصادية واجتماعية تهدف إلى بناء اقتصاديات في مجال المنتجات والخدمات التي لا تسرف في استهلاك الموارد الطبيعية أو حتى الاعتماد عليها، كما هو جارٍ في الدول المتقدمة وبعض الدول النامية. في هذا السياق، دلت التجارب الدولية على أن البلدان ذات المستويات المعيشية المنخفضة، هي تلك التي تعتمد أساساً على تصدير مواردها الطبيعية وتصنيع المنتجات ذات القيم المضافة المنخفضة، ويعود السبب في ذلك إلى ديمومة الطلب على المنتجات والبضائع والخدمات الأرخص والأجود والتي يجب أن تساير الأسعار العالية المتأرجحة للمواد الأولية وتقلباتها، مما يقلص من هامش الفوائد والأرباح ويؤثر سلباً على معدلات التبادل التجاري وأسعار الصرف، وسوق العمل (**لا يحد من البطالة**). في الواقع يؤدي هذا الأمر إلى جعل المستثمرين في تلك البلدان ومنها بالطبع سورية، مترددين حول توظيف الأموال والاستثمار، مما يزيد من الصعوبات في تحسين الإنتاجية

---

[1]– حسن الصرن رعد (2000)، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، الجزء الأول، دار الرضا للنشر، ص62.

[2]- يحيى سيد أحمد هناء (2005)، **دراسة الآثار الاقتصادية المتبادلة بين قطاع التجارة الخارجية وقطاعات الاقتصاد الأخرى**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(27)، العدد(2)، ص179.

أو زيادة البضائع، وبالتالي تعيش هذه البلدان ضمن دورة اقتصادية سيئة تقود إلى الفقر والى مستويات دخول متدنية ومعدلات بطالة مرتفعة. بالمقابل نجد البلدان المصدرة للمنتجات ذات القيمة المضافة العالية، تحسّن ذاتياً مستويات العيش لشعوبها، مما يولد دورة اقتصادية مزدهرة، ينتج عنها زيادة في البضائع، مع ارتفاع في الإنتاجية والفوائد، وبالتالي ارتفاع في الصادرات وانخفاض في المستوردات. كل ذلك ينعكس ايجابياً على البلد من حيث قدرته على تقديم رأس المال لنقل التقانة وامتصاصها، وبالتالي يمكن القول أنه بإدخال تقانة جديدة، فإن سُلم الإنتاجية يتحسن، مما يتسبب في نشوء حلقة اقتصادية للازدهار تساعد على امتصاص معدلات البطالة المرتفعة.

3.العلاقة بين معدل نمو الاستثمارات ومعدل البطالة:

إن عملية تجديد وتطوير الطاقة الإنتاجية وزيادة النمو الاقتصادي و**تشغيل القوة العاملة**، بل وتطوير مؤشرات التنمية بكافة أشكالها تتطلب توظيفات مالية كبيرة واستثمارات في كافة المجالات والقطاعات وسورية كغيرها من الدول التي تعاني من محدودية التراكم الرأسمالي الأمر الذي يضعها أمام تحديات كبيرة تنعكس على باقي المجالات سلبياً. وخلال فترة الدراسة (2001 – 2008م) كانت الاستثمارات السورية، كما هو موضح في الجدول التالي رقم (27):

الجدول رقم (27) قيمة الاستثمارات السورية خلال الفترة 2001 – 2008م والأرقام بملايين الليرة السورية:

العام	الاستثمار في القطاع العام	الاستثمار في القطاع الخاص	الاستثمار (أسعار عام 2000م)	معدل النمو السنوي (%)
2000	99331	56761	156092	0
2001	110411	67299	176710	13.2
2002	121491	75837	197328	11.7
2003	146049	85895	231944	17.5
2004	135318	120449	255767	10.3
2005	146688	141505	288193	12.7
2006	143791	164878	308669	7.1
2007	136400	146699	283099	8.2–
2008	112739	153749	266488	5.9–

- المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المجموعات الإحصائية خلال الفترة (2000م –2008م).

من الجدول السابق رقم (27) نلاحظ: إن قيمة الاستثمارات السورية بلغت في عام 2000م حوالي /156092/ مليون ل.س، وارتفعت في عام 2001م لتبلغ / 176710 / مليون ل.س وبمعدل نمو سنوي 13.2%، ومن ثم ازدادت في عام 2002م، حيث بلغت /197328 / مليون ل.س وبمعدل نمو سنوي 11.7%، وفي عام 2003م ازدادت، حيث بلغت / 231944 / مليون ل.س وبمعدل نمو سنوي 17.5%،

وارتفعت في عام 2004م لتبلغ /255767 / مليون ل.س وبمعدل نمو سنوي 10.3%، وظلت الاستثمارات السورية بتحسن، حيث بلغت قيمتها في عام 2008م حوالي / 266488 / مليون ل.س.

إذاً من خلال البيانات السابقة نلاحظ نمواً واضحاً في الاستثمار، إلاّ أنه لم يكن مستمراً بل شهد الاستثمار تراجعاً في بعض السنوات، وكذلك لم يكن النمو بوتيرة واحدة خلال كافة الأعوام المدروسة، حيث يشهد الاستثمار في سورية طفرات من النمو ناتجة عن وجود مناخ ملائم للاستثمار أحياناً •، ويعتبر الاستثمار الركيزة الأساسية في مكافحة البطالة ومحاولة القضاء عليها، حيث أن الاستثمار الحقيقي•• يعتبر أحد أهم عوامل الطلب على العمالة، وبالتالي امتصاص جزء كبير من البطالة والتقليل من حدتها، والآن سنرى ما تأثير معدل نمو الاستثمارات في سورية على معدلات البطالة خلال فترة الدراسة، وهذا ما يوضحه الجدول الإحصائي التالي رقم (28):

الجدول رقم (28) معاملا الارتباط والتحديد وتحليل التباين ومعاملات الانحدار بين معدل البطالة ومعدل نمو الاستثمارات خلال الفترة 2001-2008م

B	F	Sig.	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
-1.713	2.363	.175(a)	.532(a)	.283	.163	1.35382

- المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المجموعات الإحصائية خلال الفترة (2000م –2008م).

معادلة الانحدار بين معدل البطالة(المتغير التابع) ومعدل نمو الاستثمار(المتغير المستقل)

$$Y = 14.787 - 1.713X_4$$ •••

من الجدول السابق رقم (28) نلاحظ:

1) إن معامل الارتباط /532./ وهو **ارتباط تقريباً جيد** بين معدل البطالة ومعدل نمو الاستثمارات.
2) إن معامل التحديد /283./ أي قيمة ما فسّره معدل نمو الاستثمارات من معدل البطالة.

•- في سورية لا يوجد مناخ استثماري مشجع، حيث يصدر القانون للتشجيع على الاستثمارات، لكنه لا يترافق أبداً مع مجموعة من الإصلاحات المناسبة، أما نقاط القوة التي يمكن أن يعول عليها في جذب المستثمرين تتمثل في الاستقرار السياسي والعمالة الرخيصة والموقع والمناخ الطبيعي المتميزين والموارد الطبيعية والأسواق الخام وطبقة المحدثين ....إلخ.
كما أن الدول المتقدمة حققت نجاحاً متميزاً في الاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال زيادة معدل نموها الاقتصادي الذي ساهم في الحد من ظاهرة البطالة لدى هذه الدول.

••– يقسم الاستثمار إلى نوعين:
1) الاستثمار الحقيقي: هو الاستثمار الذي يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية في البلد (مثلاً إقامة منشأة صناعية كثيفة العمالة).
2) الاستثمار الظاهري: هو الاستثمار الذي لا يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية في البلد (مثلاً توظيف الأموال في شراء الأسهم والسندات).

•••– Y : المتغير التابع (معدل البطالة)، X4 : المتغير المستقل (معدل نمو الاستثمارات).

3) إن قيمة Sig / 175./ وهي أكبر من 0.05 فالعلاقة التي تربط كلا المتغيرين (المستقل والتابع) **غير معنوية وغير دالة إحصائياً**، ويوجد تأثير ضعيف للمتغير المستقل على المتغير التابع.

4) إن قيمة F /2.363/ وهي **تفيدنا عند اختبار الفرضيات. أو يمكننا القول:** إن قيمة Sig / 175./ وهي أكبر من 0.05 وبالتالي: هناك علاقة إحصائية عكسية ليست ذات دلالة معنوية بين معدل البطالة ومعدل نمو الاستثمار خلال فترة الدراسة. ونرفض الفرضية الثامنة (**هناك علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين معدل البطالة ومعدل نمو الاستثمار خلال فترة الدراسة**)، ولا نرفض فرضية العدم.

وبرأينا: كان من المتوقع وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة من جهة وبين معدل نمو الاستثمارات من جهة أخرى، وبالفعل من خلال البيانات تبين وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة ونموها من جهة وبين معدل نمو الاستثمارات من جهة أخرى، ولكنها على ما يبدو أنها غير معنوية، ويعود ذلك إلى عدم وجود استثمارات حقيقية وخصوصاً مع تراجع دور القطاع العام في امتصاص قوة العمل المتزايدة، حيث لا تستطيع الاستثمارات الخاصة – وفقاً لمبدأ التكاليف والأرباح – استيعاب باقي القوة العاملة، حيث أنها تلجأ إلى اعتماد واستخدام الأساليب الحديثة في العمل والتي لا تحتاج غالباً إلى كثافة عالية من العمال (هنا تظهر البطالة الفنية)، وإنما تحتاج لنوعيات وتخصصات لم تكن متوفرة في ظل السياسات التعليمية والتدريبية المتبعة سابقاً، وتكون كثيفة رأس المال. والسبب الأهم: عدم دقة البيانات الإحصائية التي تم الاعتماد عليها.

4. العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي (معدل النمو الاقتصادي) ومعدل البطالة•:

لقد عبر عن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة الاقتصادي الكبير (آرثر اوكين Arthur Okun)ويتجلى جوهر العلاقة حسب هذا الاقتصادي أنه عندما يتراجع (الناتج المحلي الإجمالي الفعلي) بمقدار 2٪ بالمقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي المتوقع في ظل التشغيل الكامل للموارد، فإن معدل البطالة يزداد 1٪[1]. وهكذا تبدو العلاقة وطيدة وطردية بين الناتج ومعدل البطالة ويكمن سر ذلك في أن الناتج يعبر عن النتيجة النهائية لعمل كل القطاعات الاقتصادية بجانبيها الخدمي والإنتاجي خلال سنة

•– يمثل الناتج المحلي الإجمالي مجمل السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد بلد ما ولفترة ما، غالباً تكون السنة. ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي واحداً من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعبر عن النشاط الاقتصادي في البلد المعني بشكل عام. ويمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي إما بحساب مجموع القيم المضافة في كافة قطاعات الاقتصاد المعني (طريقة القيمة المضافة)، أو بحساب مجموع الدخول التي تحصل عليها عوامل الإنتاج وبالتحديد العمل والأرض ورأس المال (طريقة الدخل)، أو استخدامات الناتج (طريقة الإنفاق وفي هذه الحالة فإن الناتج المحلي هو مجموع الاستثمار والاستهلاك والصادرات مطروحاً منه الواردات). ولقياس معدل النمو الاقتصادي تحتسب الزيادة السنوية الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي فالنمو الاقتصادي هو الزيادة الحقيقية في مجمل السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد في خلال فترة محددة، والتي يمكن التعبير عنها بالتغير السنوي في متوسط المستوى المعيشي المادي للفرد.

[1] ـ سليمان حيان (2009)، **الناتج المحلي الإجمالي والبطالة في سورية**، دمشق، ملحق الثورة الثقافي، ص1.

واحدة. ويعبر من جهة أخرى عن المجموع التراكمي لكل من (الاستهلاك و الاستثمار والمشتريات الحكومية وصافي التعامل مع العالم الخارجي أي الفارق بين الصادرات والمستوردات)، ولذلك فإن الطريقة المثلى لتقليل معدل البطالة هي استنفار كل القوة الإنتاجية الكامنة في الاقتصاد السوري والانتقال تدريجياً من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الصناعي. وتعتبر البطالة بحد ذاتها معبراً هاماً عن عطالة الموارد أي عدم استغلال المتاح منها بطريقة اقتصادية وتعظيم القيمة المضافة. وبالتالي من الأهمية الكبرى البحث عن الكيفية التي يمكن بها زيادة الناتج المحلي من خلال تفعيل عمل كل القطاعات الاقتصادية وتوجيه الاستثمارات إلى المجالات التي تتناسب مع مواردنا المتاحة سواء من ناحية الثروة الزراعية والصناعية والاستفادة من موقع سورية الجغرافي والسياسي والتاريخي من خلال كونها مستقراً ومستودعاً للمخزون التاريخي الحضاري العالمي باعتبارها بلد الأبجدية الأولى وكل حضارات وأديان العالم مرت على أرضها وبالتالي يجب أن تتحول إلى شواهد سياحية مرموقة. إضافة إلى قربها من دول الاتحاد الأوروبي وكونها المنفذ الأهم لهذه القارة على العالم العربي. وخلال فترة الدراسة (2001 – 2008م) كان الناتج المحلي الإجمالي في سورية وبالأسعار الثابتة بالنسبة لعام 2000م، كما هو موضح في الجدول التالي رقم (29):

الجدول رقم (29) قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001 – 2008م والأرقام بملايين الليرة السورية:

العام	إجمالي الاستهلاك	إجمالي الاستثمارات المحلية	صافي التعامل الخارجي	الناتج المحلي الإجمالي	**معدل النمو الاقتصادي (%)**
2000	685683	156092	62847	904622	-
2001	705402	176710	76562	958674	5.9
2002	725121	197328	90277	1012726	5.6
2003	777354	231944	9410	1018708	1
2004	868570	255767	37023-	1089027	6.9
2005	966553	288193	151422-	1156714	6.2
2006	993163	308669	7326-	1215082	5
2007	1039221	283099	52990-	1284035	5.6
2008	1057211	266488	76159-	1339286	4.3

- **المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المجموعات الإحصائية خلال الفترة (2000م –2008م).**

من الجدول السابق رقم (29) نلاحظ: إن قيمة الناتج المحلي الإجمالي السوري بلغت في عام 2000م حوالي / 904622 / مليون ل.س، وارتفعت في عام 2001م لتبلغ /958674/ مليون ل.س وبمعدل نمو اقتصادي 5.9%، ومن ثم ازدادت في عام 2002م، حيث بلغت /1012726/ مليون ل.س وبمعدل نمو اقتصادي 5.6%، وفي عام 2003م ازدادت، حيث بلغت / 1018708 / مليون ل.س وبمعدل نمو اقتصادي 1%، وارتفعت في عام 2004م لتبلغ /1089027/ مليون ل.س وبمعدل نمو اقتصادي 6.9%، وظلت قيمة الناتج المحلي الإجمالي السوري بتحسن، حيث بلغت قيمتها في عام 2008م حوالي / 1339286 / مليون ل.س، وبمعدل نمو اقتصادي 4.3%، علماً أنه متأثر بقيمة مكوناته (إجمالي الاستهلاك، و إجمالي الاستثمارات المحلية، و صافي التعامل الخارجي) المبينة في الجدول أعلاه. وبرأينا: لا يخلو الأمر من ضعف كفاءة المؤسسات العامة وانخفاض كفاءة الاستثمار وتوجه معظم الإنفاق العام إلى الاستبدال والتجديد وإلى استثمارات لا تؤدي إلى آثار مباشرة في النمو الاقتصادي على المدى القصير مثل الإنفاق على الصحة والتعليم. وإن اعتماد الاقتصاد السوري على القطاعات الريعية يؤدي إلى عدم قابلية معدلات النمو للاستمرار؛ بسبب تأثرها بعوامل خارجية (الأمطار وأسعار النفط)، وبما أن القطاع الزراعي يستحوذ على نسبة كبيرة من بين القطاعات الأخرى، فهذا يفسّر تذبذب معدلات النمو نتيجةً لتذبذب الإنتاج الزراعي الذي يعتمد بمعظمه على الأمطار.

والآن سنرى ما تأثير معدل النمو الاقتصادي في سورية على معدلات البطالة خلال فترة الدراسة، وهذا ما يوضحه الجدول الإحصائي التالي رقم (30):

الجدول رقم (30) معاملا الارتباط والتحديد وتحليل التباين ومعاملات الانحدار بين معدل البطالة ومعدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2008م

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Sig.	F	B
1.45756	.030	.168	.410(a)	.3 (a)	1.215	-4.414

- المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المجموعات الإحصائية خلال الفترة (2000م –2008م).

معادلة الانحدار بين معدل البطالة(المتغير التابع) ومعدل النمو الاقتصادي(المتغير المستقل)

- $$Y = 15.494 - 4.414X_5$$

من الجدول السابق رقم (30) نلاحظ:

1) إن معامل الارتباط /410./ وهو **ارتباط تقريباً جيد** بين معدل البطالة ومعدل النمو الاقتصادي.
2) إن معامل التحديد /168./ أي قيمة ما فسّره معدل النمو الاقتصادي من معدل البطالة.

-• Y : المتغير التابع (معدل البطالة)، X_5 : المتغير المستقل (معدل النمو الاقتصادي).

3) إن قيمة Sig / 3./ وهي أكبر من 0.05 فالعلاقة التي تربط كلا المتغيرين (المستقل والتابع) **غير معنوية وغير دالة إحصائياً**، ويوجد تأثير ضعيف للمتغير المستقل على المتغير التابع.

4) إن قيمة F /1.215/ وهي **تفيدنا عند اختبار الفرضيات. أو يمكننا القول:** إن قيمة Sig / 3./ وهي أكبر من 0.05 وبالتالي: لا يوجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين معدل البطالة ومعدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة. ونرفض الفرضية التاسعة (**هناك علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين معدل البطالة ومعدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة**)، ولا نرفض فرضية العدم.

وبرأينا: كان من المتوقع وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة من جهة وبين معدل النمو الاقتصادي من جهة أخرى، ولكنها على ما يبدو أنها غير معنوية، ويعود ذلك إلى:

أ- عدم وجود استثمارات حقيقية وخصوصاً مع تراجع دور القطاع العام في امتصاص قوة العمل المتزايدة، حيث لا تستطيع الاستثمارات الخاصة – وفقاً لمبدأ التكاليف والأرباح – استيعاب باقي القوة العاملة.

ب- عدم دقة البيانات الإحصائية التي تم الاعتماد عليها.

ج- من الملاحظ وجود تباين في معدلات النمو الاقتصادي والذي يعود إلى الظروف التي مرّت بها سورية والمنطقة بشكلٍ عام (مثل سوء العلاقات مع بعض الدول والذي انعكس على المساعدات الخارجية سلبياً، وتراجع إنتاج النفط، وسنوات القحط والجفاف...إلخ) ومنها ما يتصل بالأداء الاقتصادي السوري، فمثلاً كان للاعتماد المتزايد على الصناعة الاستخراجية وتراجع حصة الصناعة التحويلية من التركيب الهيكلي للناتج المحلي أثره السلبي على بنية الصادرات، حيث ارتفعت نسبة الصادرات الخام من إجمالي الصادرات ارتفاعها الكبير منذ العام 2000 والذي يمكن تفسيره بارتفاع السعر العالمي للنفط والتوسع في استخراج النفط، كما يلاحظ زيادة حصتها في العام 2003 إلى 77.3% من إجمالي الصادرات، حيث إن تزايد حصة الصادرات الخام من إجمالي الصادرات هو مؤشر سلبي يعكس تزايد اعتماد الاقتصاد على ثروةٍ ناضبةٍ، ويجعل النمو الاقتصادي غير مستقر وخاصةً في ظل تناقص المخزون النفطي؛ مما يخلق الحاجة إلى نمو الصادرات غير النفطية بمعدل(18%) سنوياً لتعويض النقص في الصادرات النفطية[1].

5. العلاقة بين معدل البطالة وبين جميع المتغيرات المستقلة:

من الملاحظ بأن العلاقة بين معدل البطالة وبين كلٍّ من المتغيرات المستقلة السابقة على حدا غير معنوية. والآن نحاول معرفة أثرها مجتمعةً. أي بعد التعرف على تأثير كل متغير مستقل على حدا على معدل البطالة، استطعنا دمج تأثير كل هذه المتغيرات على معدل البطالة محاولين تقديم نموذج قياسي مناسب.

[1]- الليثي هبة وآخرون (2005)، **دراسة الفقر في سورية**: 1996-2004، دمشق، ص108.

الجدول رقم (31): معاملا الارتباط والتحديد وتحليل التباين(ANOVA(b)بين معدل البطالة والمتغيرات المستقلة مجتمعةً

R	R Square	Mean Square	F	Sig.
.886(a)	.785	2.407	1.462	.454(a)

معادلة الانحدار بين معدل البطالة(المتغير التابع) وجميع المتغيرات المستقلة

$$Y = -9.208 + 5.066X_1 - 2.663X_2 + 6.490X_3 + 1.155X_4 - 8.004X_5$$

من الجدول السابق رقم (31) نلاحظ :

1) إن معامل الارتباط 886. وهو **ارتباط قوي** بين معدل البطالة والمتغيرات المستقلة.
2) إن معامل التحديد 785. أي **قيمة ما فسّرته المتغيرات المستقلة من معدل البطالة.**
3) إن قيمة Sig / 454. / وهي أكبر من 0.05 فالعلاقة بين معدل البطالة وبين المتغيرات المستقلة غير معنوية وليست ذات دلالة إحصائية.
4) إن قيمة F / 1.462 / وهي **تفيدنا عند اختبار الفرضيات. أو يمكننا القول:** إن قيمة Sig / 454./ وهي أكبر من 0.05 وبالتالي: لا يوجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين معدل البطالة والمتغيرات المستقلة مجتمعةً خلال فترة الدراسة. ونرفض الفرضية العاشرة (**هناك علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين معدل البطالة والمتغيرات المستقلة خلال فترة الدراسة**)، ولا نرفض فرضية العدم.
5) برأينا يعود سبب عدم المعنوية إلى عدم دقة البيانات الإحصائية التي تم الاعتماد عليها.

الفصل الثالث

إجراءات الحكومة السورية للحد من ظاهرة البطالة

الفصل الثالث

إجراءات الحكومة السورية للحد من ظاهرة البطالة

تمهيد:

يبرز دور الحكومة في معالجة البطالة بهذا المعنى الواسع والعميق، من خلال سياسات تدخل حكيمة وخطط محكمة لتحقيق أهداف محددة، وإنّ النجاح في هذه المهمة يحتاج إلى حشد كل الجهود الممكنة في الداخل (سواء كانت في شكل قطاع عام أم قطاع خاص حديث أو تقليدي، أم قطاع تعاوني)، وتضافر جهود الحكومة السورية مع جهود الدول النامية الأخرى الراغبة في السير على الطريق نفسه (الاعتماد الجماعي على الذات) لتكوين جبهة قوية يمكنها مواجهة البيئة الدولية غير المواتية، وتحسين وضع العالم الثالث في النظام الدولي[1].

ومن المعلوم أنّ التخطيط وتدخل الدول لهما الدور الرئيس في تحقيق التنمية، وأن ثمة مجالاً أيضاً للأسواق مع التحفظ بوجوب أن تكون الأسواق خاضعة للتقييم والمراقبة من قبل الدولة، ولابد من وقوف الدولة على أهبة الاستعداد دائماً للتحكم في مسار الأسواق؛ لتفادي أية نتائج غير مرغوب فيها تبعاً للخطة الموضوعة، ولابد من مراعاة الاعتبارات التالية[2]:

1. إنّ التنمية تنطوي على إحداث تغييرات هيكلية عميقة في الاقتصاد، والمجتمع ولما كانت الأسواق لا تقدر على التعامل مع التغييرات الضخمة وآلياتها، فإنّها تصاب بالشلل، عندما تحدث اختلالات ضخمة، أو فوارق واسعة بين العرض والطلب (كما في حالة الأزمات الدورية، وحالات الحروب، وما بعد الحروب من إعادة تعمير)، فإنّه لا مناص من الاعتماد بصورة رئيسة على التخطيط، وتدخل الدولة لإحداث التغييرات الجوهرية في الهياكل الاقتصادية، والاجتماعية التي تتطلبها التنمية، وذلك من خلال تعديل الدولة لسياساتها وإعادة هيكلة اقتصادياتها بخلق قطاعات اقتصادية إستراتيجية جديدة تخدم التنمية والمجتمع[3].
2. إنّ التنمية تنطوي على قرارات استثمارية على درجة عالية من الضخامة والمخاطرة بآن واحد، لا يتحملها القطاع الخاص الذي يعمل من منظور الربحية الخاصة، والإسراع في الحصول على الربح

[1]– العيسوي إبراهيم (1995)، **نموذج النمور الآسيوية والبحث عن طريق للتنمية في مصر**، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ص 107.

[2]– رشيد مروان (2007)، **تجربة الإصلاح الاقتصادي في مصر**، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، ص19.

[3]– علي الحسيني شائف (1999)، **واقع القوة العاملة ودور التدريب المهني في تنمية الصناعات الصغيرة وتوفير فرص عمل للشباب**، صنعاء، ص6.

واسترداد رأس المال، وهذا الاحتمال يتزايد كلما تدنت درجة التطور الاقتصادي والاجتماعي للدولة، وكانت الطبقة الرأسمالية فيها، كما هو الشائع تفتقر إلى الكثير من المواصفات التاريخية المعروفة عنها في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، فميل هذه الطبقة إلى الادخار والاستثمار قد لا يكون مرتفعاً، كما أنّها قد تفضل الأعمال التجارية والعقارية وأعمال الوكالات للشركات الأجنبية؛ لأنّها مضمونة العائد، وذات معدّل سريع لدوران رأس المال، ونادراً ما تتجاوز قدراتها المشروعات العائلية المحدودة. وهذه الطبقة قلما تكون مستعدة لتقبل قوانين السوق، وغالباً ما تسرع لطلب النجدة من الدولة عندما تلسعها وخزات السوق، وتلح من أجل الحصول على الحماية، أو الدعم أو التعويض عن الخسائر.

3. إنّ اقتصاد السوق يركز على المؤشرات الربحية متجاهلاً المؤشرات الأخرى؛ مما يؤدي إلى ظهور نمط لتوزيع الدخل يتسم بدرجة عالية من التفاوت، إضافةً إلى إهماله توفير الاحتياجات الأساسية للمجتمع، والتي تنعكس على إنتاجيته، هذه الأخطاء التي لا يمكن تداركها إلا من خلال التخطيط، وتدخل الدولة.

ليس معنى ذلك أنه لا يمكن الاعتماد على آليات السوق، والمبادرات الخاصة من أجل تحقيق التنمية، فثمة مجال لعمل الأسواق طالما أنّ الأسواق والتخطيط ليست بدائل كاملة، وأن لكل منهما حدوداً، ولا يقدر أي منهما منفرداً على إنجاز كل المهام التي تتطلبها إدارة الموارد في البلدان النامية .

ويتمثل التخطيط في اقتصاد السوق في جانبين، هما :

الجانب الأول: تخطيط قصير الأجل أي التخطيط الذي يهدف إلى الحد من أضرار آلية السوق، **الحد من البطالة**، الحد من الركود الاقتصادي، استباق النهوض الاقتصادي بالاستثمار.

الجانب الثاني: تخطيط استراتيجي بعيد المدى، وباختصار فإنّ الدولة يجب أن تقود التنمية، وتقود السوق، لا أن يقودها السوق، ويجب أن تلعب دور المرشد، ويجب أن يتصف دورها بالديمقراطية والشفافية والمحاسبية.

لذلك لا بد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إمّا تحت ضغوط ظرفية كتلك التي سادت بعد الحرب العالمية الثانية في الدول الأوروبية واليابان، أو تحت ضغوط هيكلية، كما حدث للبلدان النامية بعد الاستقلال. وتستهدف الدولة في الحالة الأولى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والنمو والعدالة الاجتماعية...، لكنها تستهدف ما هو أبعد من ذلك في الحالة الثانية، فالتنمية الاقتصادية والاجتماعية تتطلب تغييراً جذرياً، وإرادة شعبية وتخطيطاً جيداً.

وبصفة عامة قد يأخذ التدخل الحكومي شكل التوجيه، والتنظيم والتشجيع باستخدام مختلف أدوات السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والسعرية، حيث تتحكم في الإطار العام الذي يمارس من

خلال القطاع الخاص نشاطاته المتعددة. ويتراوح التدخل الحكومي في المجال الاقتصادي بين الأشكال التالية مع الإشارة إلى إمكانية الجمع بين أكثر من شكل منها[1]:

- توفير الرأسمال الأساسي بما في ذلك القانون والنظام في المجتمع، أي تحديد الالتزامات القانونية والتعاقدية، وتنفيذها وإقامة التسهيلات التعليمية والصحية والرفاه الاجتماعي، والقيام بالوظائف العسكرية والدفاعية.
- توفير البنية الاقتصادية الإرتكازية مثل: المصارف والتسهيلات النقدية والمالية، الطرق العامة وشبكات الخطوط الحديدية، والمرافق العامة الأخرى كالماء والكهرباء والهاتف.
- تطبيق الرقابة المباشرة، أو غير المباشرة من خلال إجراءات متنوعة مثل التعريفة الجمركية والضرائب... الخ.
- إقامة مشروعات تتراوح بين إدارة بعض الصناعات، أو بعض المشروعات العاملة في صناعات مختلفة، أو الملكية العامة لبعض وسائل الإنتاج أو كلاهما.
- التخطيط المركزي الذي قد يشتمل على تركز كامل، أو جزئي في عملية صنع القرار الاقتصادي في مجلس تخطيط قومي مركزي.

وإنّ عملية النهضة والتطوّر ليست حكراً على قطاعٍ معيـّن دون غيره، فالتطوير موضوعٌ شامل يمتد لكل المجالات ويغطـّي كافة النشاطات. ولدى حصول تطوير وتحديث في قطاع السياحة مثلاً، ينعكس على النقل والمصارف والمطاعم. وبنفس المنطق، فالتطوير الذي سيصيب الصناعات الصغيرة سينعكس بالضرورة على الزراعة؛ بسبب الصناعات الزراعية والنقل والخدمات التي تسعى لترويج التعامل مع سلعة مصنـّعة ذات قيمة مضافة عالية. وبنفس المنطق فتطوير الزراعة سينعكس بالضرورة على الصناعات الزراعية والمواد الغذائية والأدوية العشبية...إلخ. وإن الحكومة تستطيع أن تقوم بدور أكثر فاعلية في التنمية – وخصوصاً معالجة البطالة وجعلها في حدودها المقبولة ما أمكن – عندما تسعى لتحقيق الهدف الاستراتيجي الأهم في: بناء وتطوير البنية التحتية الشاملة وفق أحدث التقنيات والأساليب الإدارية الضرورية؛ لدعم وتحفيز القطاع الخاص وضمان استقطاب مستقر للاستثمارات لدفع عجلة النمو الاقتصادي، وهذا هو الهدف الوحيد الذي أثبتت مصداقيته وفاعليته التجارب المماثلة الناجحة كافة(تونس، ماليزيا، تايوان، كوريا الجنوبية، الصين، ايرلندا)، فالقطاع العام يجب أن يركز على بناء البنية التحتية التي تشجع الاستثمارات وتتجاوب مع متطلباتها وتعمل على استقطابها[2]. فهل هذا بالفعل ما تفعله الحكومة؟ وعليه ما هي أهم الاتجاهات التي تنتهجها الحكومة السورية للحد من البطالة ؟ هذا ما ستتم دراسته في هذا الفصل، وذلك ضمن المباحث الآتية:

---

[1]- نهرا فؤاد(2005)، **النموذج التعاوني– دراسة مقارنة: النموذج الدولي الفرنسي والنموذج التعاوني الألماني**، ندوة دولة الرفاهية الاجتماعية، الإسكندرية، مصر، ص3.

[2]- قنوع نزار (2005)، **إضاءات على بعض جوانب عملية الإصلاح الاقتصادي في سورية**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد(27)، العدد(1)، ص40.

المبحث الأول: الخطة الخمسية العاشرة والبطالة.

المبحث الثاني: مكاتب التشغيل والعمل.

المبحث الثالث: الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات (هيئة مكافحة البطالة).

المبحث الرابع: التكاليف الاقتصادية اللازمة لتوفير فرص عمل للقوة العاملة في سورية من عام 2000م لغاية 2025م:

المبحث الأول

الخطة الخمسية العاشرة والبطالة

لم تعطِ الحكومات السورية المتعاقبة مشكلة البطالة الاهتمام الذي يجب أن ترقى إليه، ولم تجتهد في إيجاد الحلول الجذرية لهذه المشكلة خلال عقد التسعينات وهو العقد الذي بدأ يشهد تزايداً في أعداد العاطلين عن العمل، بل كانت الحكومة تكتفي بالقول أنها ستعمل على خلق فرص عمل جديدة، ولكن دون زيادة في حجم الاستثمارات الحكومية في الداخل[1].

ومع بداية القرن الحادي والعشرين، بدأ الحديث في سورية لأول مرة عن مشكلات تعاني منها سورية في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي عبر وسائل الإعلام المختلفة بغية إفساح المجال للمهتمين بالشأن الاقتصادي والتنموي بشكلٍ عام من خارج الحكومة وإداراتها المختلفة إبداء آرائهم بتوجهات الحكومة الإصلاحية الحالية والمستقبلية، فكان طرح برامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، والإصلاح الضريبي والإصلاح الإداري ومشكلة البطالة، وهذا ما تجلى في الخطة الخمسية التاسعة ومن ثم الخطة الخمسية العاشرة[2].

وقد تم الاتجاه نحو " **اقتصاد السوق الاجتماعي** " فقد دأبت الحكومة السورية عندما أعدت خطتها الخمسية العاشرة على وضع ضوابط جديدة تؤدي إلى الوصول إلى نظام السوق هذا. إضافة إلى التركيز على ترشيد العمالة في القطاع العام من حيث عدد العاملين والدافعية لدى هؤلاء، لتكون ملائمة لما تتطلبه إنتاجية هذا القطاع ونوعية الخدمات المقدمة فيه. إذاً: البعد الاجتماعي هو من الركائز الأساسية لتوفير ظروف ملائمة " للتنمية المستدامة" وفي هذا البعد لا بد من معالجة البطالة في سورية.

أولاً: الأهداف بعيدة المدى لتخفيض معدلات البطالة في الخطة الخمسية العاشرة:

يتوجه معدل النمو الاقتصادي والتخصصات للاستثمارات القطاعية في الخطة الخمسية العاشرة إلى تحقيق وتائر نمو اقتصادي لها صفة وميزة الاستدامة والتوسع من أجل تحقيق قفزة نوعية لمستوى أداء قطاعات التنمية البشرية وتوليد فرص العمل، واتجهت الخطة الخمسية العاشرة إلى تحقيق معدل نمو وسطي سنوي بحدود 7% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك في سبيل خلق فرص عمل بحدود /1250/

[1] ـ عربية زياد (2004)، **البطالة في سورية**، مجلة الدراسات الإستراتيجية، جامعة دمشق، العدد11، ص72.

[2] ـ عربية زياد (2002)، **قراءة نقدية لمشروع برنامج الإصلاح الاقتصادي في سورية**، مجلة التأمين والتنمية، جامعة دمشق، العدد2، ص42.

ألف فرصة عمل وخفض معدل البطالة إلى 8%[1]. وفي هذا الاتجاه وضعت الحكومة مجموعة من الأهداف بعيدة المدى لتخفيض معدلات البطالة في الخطة الخمسية العاشرة، وهي[2]:

- النمو الاقتصادي المستدام.
- الاستقرار الاقتصادي.
- رفع إنتاجية عوامل الإنتاج.
- رفع مستوى التنمية البشرية.
- خلق فرص عمل.
- تحسين كفاءة الإدارة العامة.
- الارتقاء بمناطق السكن العشوائي.

وهذا يحتاج إلى مجموعة من الإجراءات العملية يمكن إيجازها بالآتي:

1. إصلاح سياسات الموارد البشرية في القطاع العام[3]:

تم مؤخراً إلغاء الالتزام بتعيين خريجي بعض معاهد التعليم العالي، وهذه خطوة في الاتجاه الصحيح، غير أن الوزارات والشركات العامة يجب أن تشجع على تبني سياسات صرف من الخدمة تهدف إلى تخفيض عدد الموظفين الذين لا حاجة لهم وتحقيق استفادة أكبر من القوة العاملة من خلال ساعات عمل أطول، ويجب أن تترافق هذه السياسات مع زيادات واضحة على الرواتب من أجل الاحتفاظ بأفضل الموظفين، ويجب أن يكون المبدأ المرشد هنا هو "**عاملون في القطاع العام أقل عدداً، يستفاد منهم بشكل أفضل، يأخذون رواتب أعلى ولديهم حوافز أكثر للعمل**"، الأمر الذي يؤدي إلى:

1-1- تحسين الاستفادة من القوة العاملة في القطاع العام.

1-2- تمهيد الطريق لتحديث الإدارة العامة في سورية.

1-3- تحديد القدرات لتوجيهها باتجاه القطاع الخاص.

1-4- تقليص نفقات الإدارة العامة.

---

[1]- الجمهورية العربية السورية، هيئة تخطيط الدولة، الخطة الخمسية العاشرة، (2006)، ص50.

[2]- هاني حرب بيان (2008)، **البطالة ومكافحتها في إطار الخطة الخمسية العاشرة**، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق.

[3]- المرجع السابق.

2. تشجيع التوظيف في القطاع الخاص[1]:

يتوقع أن يلعب القطاع الخاص دوراً أساسياً في استيعاب العاملين الجدد خلال السنوات القليلة القادمة، وبالتالي هناك حاجة لتبني سياسات تدعم تطوير ونمو القطاع الخاص، وقد قامت الحكومة في السنوات الأخيرة بالكثير من أجل خلق بيئة عمل أكثر صحية، مثلاً: سُمِح للمصارف الخاصة بالعمل، أصبحت أسعار الصرف الرسمية قريبة من أسعار الصرف الدولية، أزيلت العقبات التي تعيق دخول معظم الصناعات إلى السوق. ولابد من أن يتم النظر في إنشاء مراكز النافذة الواحدة، ويتم إصلاح قوانين العمل الوطنية، ولازال هناك الكثير مما يمكن القيام به كأن تلغى تدريجياً كافة أشكال الدعم المباشر لمشاريع القطاع العام؛ كي يتمكن القطاع الخاص من التنافس على قدم المساواة ووضع ضوابط قانونية للقطاع الخاص؛ كي يلعب الدور المنوط به بشكل جيد. وعلى الحكومة أن تستمر في إصلاح قوانين العمل والتأمينات وحماية الملكية الفكرية ....إلخ. وفي نفس الوقت، لابد من تطوير شبكات أمان ملائمة، مثل أنظمة التأمين ضد البطالة وحماية العاملين في القطاع الخاص.

3. دعم وتشجيع المشروعات الصغيرة[2]:

يجب أن يتم التركيز في سياسة التوظيف النشطة والمبادرة التي تركز على توفير الوظائف في المشروعات الصغيرة التي تتطلب رأس مال استثماري محدود وأن تستفيد هذه الشركات من إجراءات تسجيل مبسطة ولديها قدرة جيدة على توفير الوظائف الأمر الذي يدفع إلى وجوب تسهيل الحصول على التراخيص بتكاليف رمزية وقروض ميسرة لفترة محدودة. وإن إزالة كافة العوائق من عملية التسجيل المطلوبة من هذه الشركات هو شرط ضروري، يجب أن يكون التسجيل بسيطاً، ويهدف إلى إعطاء الشركة رقم ضمان اجتماعي وضريبي، إضافة لضرورة اعتماد تصنيف مهني يعمل على تسهيل إجراءات التسجيل وبيان كيفية التعامل مع أصناف المهن قانونياً.

---

[1]– هاني حرب بيان، مرجع سابق ذكره.

[2]– المرجع السابق.

والجدول التالي رقم (33) يوضح الأسس المستخدمة في تعريف المشروعات الصناعية الصغيرة في بعض الدول:

الجدول رقم (33): الأسس المستخدمة في تعريف المشروعات الصناعية الصغيرة في بعض الدول

الدولة	عدد العمال	حجم الأموال المستثمرة	الأرباح الصافية
الولايات المتحدة الأمريكية	من 1 – 250	أن لا تزيد عن 9 مليون دولار	أن لا تزيد عن 450 ألف دولار
بريطانيا	من 1 – 50	أن لا تزيد عن 7 مليون جنيه إسترليني	أن لا تزيد عن 1.4 مليون جنيه إسترليني
الهند	من 1 – 300	أقل من 280 ألف دولار	————————
كوريا الجنوبية	من 1 – 300	أقل من 700 ألف دولار	————————
مصر	من 1 – 20	————————	أن لا تتجاوز مليون جنيه مصري
سورية	من 1 – 9	————————	أن لا تتجاوز /15/ ألف ليرة

- ميّا علي(2005)، **دراسة ميدانية وتحليلية للمشاكل والعقبات التي تواجه المشروعات الصناعية الصغيرة في القطر العربي السوري**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد27، العدد2، ص13.

نستنتج من الجدول السابق رقم (33): خروج سورية عن بعض الأسس والمعايير التي اعتمدت عليها الكثير من البلدان في تعريفها للمشروعات الصناعية الصغيرة، حيث اعتمد قطرنا في تعريفه للمشروعات الصناعية الصغيرة على معيارين فقط، هما: معيار العمالة ومعيار الدخل الصافي (الربح)، فقد حدد المرسوم التشريعي رقم /250/ لعام 1969 في تعريفه للحرفة الصناعية على أنها: (المنشأة التي لا يزيد عدد العاملين فيها عن تسعة عمال ولا يتجاوز دخلها السنوي الصافي عن خمسة عشرة ألف ليرة سورية). وعلى الرغم من المزايا التي يحققها كلُ من هذين المعيارين، فإنّهما لا يصلحان منفردين للحكم على كون المنشأة صغيرة أو كبيرة، فمعيار العمالة لوحده لا يعكس الوضع الحقيقي لحجم المشروع، فهناك الكثير من المشروعات الصناعية التي تتطلب مقادير قليلة من الاستثمارات، لكنها توظف عدداً كبيراً من اليد العاملة ويعتبر من الخطأ استبعادها من ميدان المشروعات الصناعية الصغيرة على أساس معيار العمالة وحده، وبالعكس هناك بعض المشروعات الصناعية تتطلب استثمارات رأسمالية كبيرة، لكنها توظف عدداً قليلاً من العمال، وبالتالي يعتبر من الخطأ ضم هذه المشروعات إلى المشروعات الصناعية الصغيرة على أساس معيار العمالة لوحده أيضاً. وتمتاز المشروعات الصغيرة بقدرتها على امتصاص جزء كبير من

البطالة وخلق فرص عمل جديدة، لأنها لا تتطلب المهارات الفنية العالية التي تتطلبها المشاريع الكبيرة كما أن الأبحاث العلمية أثبتت أن تكلفة فرصة العمل في المشروع الصغير تقل بمعدل ثلاث مرات عن متوسط تكلفتها في المشاريع الكبيرة بشكل عام، وتقوم المشروعات الصغيرة بتزويد المشروعات المتوسطة والكبيرة ببعض ما تحتاج إليه من مواد ومستلزمات، إضافة إلى قيامها بإعداد العمال المهرة وإكسابهم الخبرة والمهارة وانتقالهم إلى المشاريع الكبيرة ذات الأجور المرتفعة[1].

وبرأينا: لابد من العمل وبسرعة على إيجاد تعريف واضح وموحد للمشروعات الصناعية الصغيرة يتلاءم مع واقع الاقتصاد السوري الحالي تتبناه الجهات والهيئات الرسمية كافة وتعتمد عليه عند تقرير التسهيلات والمزايا الممنوحة للمشروعات الصناعية الصغيرة، لاسيما وأن المشروعات الصغيرة يمكنها أن تلعب دوراً بارزاً في التنمية الاقتصادية وتسهم في حل مشكلة البطالة. وأن مشكلة البطالة في قطرنا بدأت تأخذ أبعاداً خطيرة نتيجة للزيادة السنوية الكبيرة في عدد السكان، حيث يزداد حجم العمالة المتاحة في قطرنا بمقدار 2.8% سنوياً واستمرار ذلك في المستقبل يعني أن حجم البطالة سوف يزداد أكثر فأكثر لاسيما وأن المنشآت الحكومية والمنظمات الاقتصادية الأخرى قد عجزت عن استيعاب هذه الزيادات السنوية، وانطلاقاً من هنا يبرز بوضوح الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه المشروعات الصغيرة في مواجهة هذه المشكلة الخطيرة، فيما لو حظيت بالاهتمام والرعاية الكافية في السياسات الاقتصادية الحالية والخطط الخمسية القادمة.

4. تطوير الأدوات المناسبة لتقييم الجودة في التعليم[2]:

إن جودة التعليم الأساسي بالغة الأهمية من أجل تجربة التعلم في المراحل التالية من الحياة، فيما يتعلق بالإنجازات التي يحققها الطلاب في التعلم، فإن الطلاب السوريين ليسوا في مستوى جيد مقارنة بالمعايير الدولية. ومن منظور التعليم الأساسي، يجب إنشاء خدمة اختبارات وطنية في المواضيع الرئيسية من أجل توفير التقييمات الدورية لأداء الطلاب التعليمي خلال فترة التعليم الأساسي. ويدعم هذا المقترح الهدف الذي وضعته وزارة التربية والمتمثل في تطوير مناهج جديدة تنسجم مع المعايير الدولية وتشجع على الابتكار وتعزيز قدرات رواد الأعمال الشباب ورعاية هؤلاء باستمرار عن طريق التدريب لخلق بيئة الاعتماد على الذات واستثمار الطاقات الفردية، ويمكن من خلال التدريب تحقيق التقارب بين أداء المنظمات وحاجة المجتمع للتغيير، من خلال زيادة المعارف والقدرات والتوجهات لدى العمال[3].

[1] – ميّا علي، مرجع سابق ذكره، ص16.

[2] – هاني حرب بيان، مرجع سابق ذكره.

[3]- Ghosh Biswanath (2000), **Human Resources Development and Management**, New Delhi, India, p205.

5. تحسين ملاءمة التعليم والتدريب المهني من أجل القطاع الخاص:

إن مكانة ووجود ومصداقية مسار التعليم والتدريب المهني (بالمقارنة مع مسار التعليم العام) مازالت ضعيفة في أعين أصحاب العمل في القطاع الخاص، إن تعزيز وتحسين مسار التعليم والتدريب المهني، أي شهادات المعاهد المتوسطة وشهادات المدارس الثانوية الفنية وتقديم التدريب المستمر في قطاعات مختارة، حيث يمكن للمرء أن يتوقع طلباً على العمالة الماهرة، يجب أن يكون المبدأ المرشد لسياسة التعليم والتدريب المهني في سورية.

ثانياً: أهم أسس وسياسات ومشاريع الخطة الخمسية العاشرة المخطط لها:

إن أهم هذه الأسس والسياسات والمشاريع يتمثل في التالي:

- **1. أسس تخصيص الموارد ضمن الخطة الخمسية العاشرة**[1]:

1-1- التأكيد على أولوية الاستثمار بكل أشكاله وخصوصاً في القطاعات التي تحقق عوائد سريعة ومنافع واسعة.

1-2- التأكيد على دور الصناعة التحويلية في عملية النمو الاقتصادي المستدام وتوفير فرص العمل المناسبة.

1-3- تطوير القطاع الزراعي واعتباره من القطاعات الرائدة في القطر.

1-4- التأكيد على زيادة الاستثمارات في قطاعات التعليم والصحة وعلى زيادة التخصصات لتنمية الموارد البشرية في جميع القطاعات، إضافةً إلى الاستثمار في مجال البحث والتطوير والعلوم والتكنولوجيا.

1-5- دعم الاستثمارات الخاصة وتوفير المناخ الاستثماري المناسب لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر، والعمل على إلغاء الاستثمارات غير المنتجة في البلد.

- **2. التوزيع القطاعي للاستثمار ضمن الخطة الخمسية العاشرة**[2]:

1) 15% للقطاع الزراعي.
2) 25% لقطاعي التعليم والصحة.
3) 16% لقطاعي الكهرباء والماء.
4) 14% لقطاع النقل.
5) 12% لقطاع الصناعة التحويلية.
6) 10% لقطاع التجارة.
7) 8% لقطاع المال والتأمين.

---

[1]- المرجع السابق، ص52.

[2]- المرجع السابق، ص54.

وهناك توجه في الخطة الخمسية العاشرة لمعالجة البطالة من خلال الحد من الفساد وتقديم الحوافز والتسهيلات لزيادة الإنتاج والإنتاجية وإعطاء الأولوية للصناعات كثيفة العمل وتطوير أوضاع المنشآت الصغرى والمتوسطة والاهتمام بتنظيم القطاع الاقتصادي غير المنظم.

- **3. أسس وسياسات ومشاريع الخطة الخمسية العاشرة في مجال الموارد البشرية في القطاع الزراعي[1]:**

1) زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 4.5%.
2) التركيز على إقامة المشروعات الصغيرة المولدة للدخل لدى الأسر الريفية والتمويل اللازم لذلك وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين.
3) من المتوقع أن تخلق المشاريع الإضافية بحدود /70/ ألف فرصة عمل ومشروعات وزارة الري التي ستخلق بحدود /30/ ألف فرصة عمل إضافية وبذلك الإمكانية متاحة لزيادة فرص العمل إلى حدود /100/ ألف فرصة عمل سنوياً.

- **4. أسس وسياسات ومشاريع الخطة الخمسية العاشرة في مجال الموارد البشرية في القطاع الصناعي[2]:**

1) تحقيق معدل نمو سنوي وسطي بحدود 15% على مدى سنوات الخطة الخمسية العاشرة.
2) رفع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي والتوسع في التشغيل وخلق وظائف جديدة ذات مهارات عالية.
3) تطوير قوة العمل الصناعية وذلك بنسبة 10% سنوياً، وتحسين مؤهلات العاملين، بحيث يصبح حملة الشهادة الثانوية العامة حوالي 60% من العاملين.
4) زيادة نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الصناعي.

- **5. أسس وسياسات ومشاريع الخطة الخمسية العاشرة في مجال الموارد البشرية في القطاع الخدمي السياحي[3]:**

1) تحسين عوائد القطع الأجنبي المباشر وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في السياحة لتحقيق غايات اقتصادية قصيرة الأمد على الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي تحقيق معدل نمو سياحي سنوي يصل إلى 9% سنوياً.
2) نمو كلٍّ من الاستثمارات المحلية والأجنبية في قطاع السياحة بنسبة 9% خلال سنوات الخطة، بحيث تكون استثمارات القطاع السياحي وفق وسطي معدل النمو 7% ما قيمته 2،6029 مليون ل.س.
3) نمو في عدد العاملين في قطاع السياحة بنسبة تقارب 9% سنوياً خلال أعوام الخطة.

[1] – المرجع السابق، ص364.
[2] – المرجع السابق، ص399.
[3] – المرجع السابق، ص423 – 425.

4) رفع مستوى مهارات الموارد البشرية من خلال زيادة عدد الطلاب المهنيين في السياحة وزيادة عدد طلاب الإدارة السياحية ورفع كفاءة العاملين في قطاع السياحة الخاص والعام من خلال برامج التدريب والتأهيل.
5) دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة السياحية والمساندة للقطاع السياحي.
6) تشجيع المشاريع التي توظف أعداداً كبيرةً من العاملين (الصغيرة والمتوسطة).
7) تفعيل هيئة التدريب السياحي ودعم الوظائف في المراحل التشغيلية والإنشائية للمشاريع السياحية.

ثالثاً: أهم إنجازات الخطة الخمسية العاشرة الفعلية:

لقد عَدّتْ الخطة الخمسية العاشرة أن من أكثر مشكلات سوق العمل تدني المستوى التعليمي والتحصيل المعرفي لقوة العمل؛ مما يشكل فجوة واسعة بين العرض والطلب على القوة العاملة وحالة من عدم التوازن أمام خطة الدولة في إصلاح الاقتصاد الوطني، ورفع المستوى التكنولوجي لوسائل الإنتاج وتحديث المنشآت الإنتاجية والخدمية والنهوض بمستوى جودة المنتج السوري[1].

وسعت الخطة إلى الاهتمام بالتخطيط للتعليم بالتشارك ما بين منتجي الخدمة التعليمية ومستهلكيها، بمعنى أن إنتاج القوة العاملة المدربة والمؤهلة يجب أن يكون في إطار التوازن بين العرض والطلب والتنسيق بين الأطراف التي تستخدم القوى العاملة.

"ويحدد عدد العاملين اللازمين في المنشآت الصناعية التي يمكن حساب إنتاجية العمل فيها انطلاقاً من مؤشرات حجم الإنتاج ومؤشرات إنتاجية العمل، أما في المنشآت التي لا تستخدم مؤشرات إنتاجية العمل يحدد العاملون اللازمون انطلاقاً من تغير بنية تلك المنشآت والفروع وتغير حجم العمل فيها أو تغير فئة السكان الذين يستفيدون من خدمات تلك المنشآت والفروع عن طريق استعمال معدلات الأداء"[2].

وإن تحديد الحاجة من كوادر العمال لابد وأن ينطلق بعد الأخذ بالحسبان نوعية ومستويات العمالة المطلوبة من تلك الكوادر للتوسع في الإنتاج، وبالتالي يصبح ممكناً تقدير العدد اللازم من اليد العاملة.

وأحياناً يؤدي التقدم التقني إلى غياب بعض الحرف أو استحداث حرف جديدة، وفي حال حدوث مثل هذه الأمر لابد من اتخاذ الإجراءات اللازمة سواء عن طريق إدخال التعديلات والتحسينات في الحرف؛ ليصار إلى إمكانية الاستفادة من أصحاب هذه الحرف القديمة للمحافظة على بقائها واستمراريتها، وفي حال استحداث حرف جديدة تظهر الحاجة لإدخال تعديلات في بنية الكوادر أثناء عملية التأهيل والتدريب.

وبعد أن يتم تقدير الحاجة من العمالة لابد من تحديد أشكال التدريب ومدته ومكانه سواء بمكان العمل أو غيره، وتحديد مستوى المهارة المطلوبة، ولا تقل أهمية هذه الخطوة عن تقدير الحاجة من العمالة، فالهدف تأمين العمالة المدربة التي تسهم بزيادة الإنتاجية وتحسين مستوى الأداء.

1- هيئة تخطيط الدولة ــ الخطة الخمسية العاشرة (2006)، مرجع سابق ذكره، ص183.

2- سلاح شفيق (1978)، دراسة وتخطيط القوى العاملة في الجمهورية العربية السورية، معهد الإنماء العربي، بيروت، ص153.

وتلبي خطة القوة العاملة احتياجات المنشأة من العاملين سواء من ناحية العدد والنوع بناءً على معلومات محددة مثل حجم الناتج المقرر في خطة الإنتاج ومستوى إنتاجية العمل المتوقعة، وتتطلب هذه الخطة معرفة القواعد والأسس المتبعة في المشروع ومستوى التقنية والتجهيزات المستخدمة والخطط المستقبلية لزيادة الإنتاج، بالإضافة إلى سياسة المجتمع تجاه العمالة ومستوى المهارة والتدريب اللازمين للعاملين.

إذاً: هناك مجموعة من الأسس والانجازات المتوقعة للخطة الخمسية العاشرة الآنفة الذكر في سبيل معالجة ظاهرة البطالة في سورية ، ولكن هل بانت نتائجها ...؟

وهل هذه الأسس والانجازات المتوقعة فعّالة، وهل هناك سعي جاد من قبل الحكومة السورية للتنفيذ ...؟

الإجابة: إن سورية تشهد اليوم جملة من الإصلاحات التشريعية والإدارية والاقتصادية والمالية والمصرفية التي بدأت ثمارها تنضج من خلال ازدياد الثقة بقوة الاقتصاد الوطني وتوفير البيئة التشجيعية لمشاريع الاستثمار وزيادة معدلات النمو والناتج المحلي الإجمالي وتعزيز مبدأ التشاركية بين قطاعات الاقتصاد الوطني وإفساح المجال واسعاً أمام القطاع الخاص؛ ليسهم إلى جانب القطاعات الأخرى في عملية التنمية الاقتصادية والتحول باتجاه اقتصاد السوق الاجتماعي بما يوازن بين الكفاءة الاقتصادية وعدالة توزيع الدخل وتوسيع قاعدة الرعاية الاجتماعية وتخفيف معدلات الفقر والبطالة واستدامة الموارد البيئية بهدف تحقيق عملية تنمية شاملة متوازنة ومستدامة في جميع المناطق وبين جميع القطاعات الاقتصادية والتنموية. ونشير إلى الأرقام والنسب التي تعزز المعطيات السابقة، حيث بلغ وسطي معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي 5.8% للفترة 2005 – 2008م وارتفعت قيمة الناتج المحلي من 1135 مليار ليرة سورية عام 2005م إلى 1193 ملياراً عام 2006م لتصل إلى 1270 ملياراً عام 2007م ، وازدادت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من 63.4 % عام 2005م إلى 64.3 % عام 2006م لتصل إلى 65 % عام 2007م وصاحب ذلك ارتفاع معدلات قيمة الصادرات من 455 مليار ليرة سورية عام 2005م إلى 529 ملياراً عام 2007م شكلت الصادرات غير النفطية منها أكثر من 70% وكانت حصيلة ذلك أن ازداد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2000م بمقدار 1.9 % عام 2006م مقارنة بعام 2005م ليرتفع هذا المتوسط إلى 3.9 % في عام 2007م وليزداد معه المتوسط العام للأجور خلال الفترة 2005م– 2007م وتنخفض معدلات البطالة من 12.3% عام 2004م إلى 11.2 % عام 2008م وبلغ عدد المشاريع المشمولة 185 مشروعاً خلال عام 2007م بلغت قيمة تكاليفها الاستثمارية بحدود150 مليار ليرة سورية، إضافة للاستثمارات الأخرى في القطاعات السياحية والمصرفية والتأمينية، وكذلك المشاريع الصناعية المرخصة بموجب القانون 103 لعام

1953م، إضافةً إلى وجود العديد من شركات التأمين تعمل حالياً في سوق التأمين السورية[1]. أي الخطة الخمسية العاشرة لم تحقق ما خططت له من خفض معدل البطالة إلى 8%.

رابعاً: أهم أسباب عدم تحقق إنجازات الخطة الخمسية العاشرة الفعلية:

إن الخطة الخمسية العاشرة لم تحقق ما خططت له من خفض معدل البطالة إلى 8%. أي لم تحقق السيناريو المتفائل للنمو وذلك لوجود وحدوث ظروف داخلية وخارجية فاقت السيناريو المتشائم ومن هذه الظروف حرب لبنان 2006 وغزة والأزمة المالية العالمية والتغيرات المناخية والجفاف وغير ذلك من الظروف الاستثنائية، ولكن رغم كل هذه الظروف كان متوسط النمو لسنوات الخطة 5.5٪ ولكنه لم ينعكس كما كان متوقعاً على شرائح الدخل المنخفض، حيث لم تتركز الاستثمارات بالشكل المطلوب في قطاعي الزراعة والصناعة. وإنما في قطاع السياحة، حيث بلغت قيمة الاستثمارات السياحية المنفذة خلال عام 2006م ولغاية الشهر السادس من عام 2009م ما قيمته 117.9 مليار ليرة سورية. أي بنسبة إنجاز 131% من الاستثمارات المخططة. ومن الواضح إن هناك تحولاً في هيكلية الاستثمارات السياحية خلال سنوات الخطة، حيث زادت المنشآت من سوية أربع وخمس نجوم وتناقصت إلى سوية نجمتين وثلاث، كما ازدادت نسبة منشآت الإقامة من إجمالي المنشآت السياحية ووصلت إلى 56 % مقابل 44 % لمنشآت الإطعام، كما زاد وسطي تكلفة المشروع 7 مرات بين ما هو في الخدمة وما هو قيد الإنشاء، الأمر الذي يدل على كفاءة الاستثمار وتحول الاستثمار السياحي نحو السياحة عالية الإنفاق، وهو ما يتناسب مع محدودية الموارد في سورية[2]. وهذا يعني إن النمو الاقتصادي غير متوازن ومشوه، ولكي ينعكس النمو على الطبقات الأقل دخلاً، لا بد من الاستثمار بالقطاعات الاقتصادية الحقيقية كالزراعة والصناعة و التي تولد الدخل وفرص العمل. وكذلك الفساد الإداري الذي تحلت به الحكومة السورية خلال فترة الخطة الخمسية العاشرة والذي انعكس سلبياً على تحقيق خططها وأهدافها.

وبرأينا: وضع المخططون للخطة العاشرة عناوين وأرقام مستهدفة لتضييق الدائرة حول بعض الحالات التي يعاني منها الاقتصاد السوري كزيادة نسب نموه وتخفيض نسب الفقر وأهمها كان تضييق الخناق على وباء البطالة واعتبر المخططون إن وضعهم لتلك الأرقام كان إنجازاً بحد ذاته وطموحاً سبق ما خططوا له في الماضي. وهناك تناسي لمقولة "**على قدر أهل العزم تأتي العزائم**".

[1]– البيانات السابقة تم الحصول عليها وحساب بعضها من قبل الباحث بالاعتماد على المجموعات الإحصائية للأعوام 2006 – 2007 – 2008م.

[2]– مجلة عربيات الإلكترونية (2009) ، **سورية توافق على 93 مشروعاً جديداً** ، العدد 20.

خامساً: الخطة الخمسية الحادية عشرة:

فيما يتعلق بسياسة الخطة الخمسية الحادية عشرة، فإن أولويات الخطة الخمسية الحادية عشرة انطلاقاً من نتائج تقييم الخطة الخمسية العاشرة، تسعى إلى تحقيق[1]:

1) معدل نمو الناتج المحلي وسطياً بـــ 5.7٪.
2) معدل نمو الزراعة 2.2٪.
3) معدل نمو الصناعة الاستخراجية (نفط وغاز) 5٪.
4) معدل نمو الصناعة التحويلية 13٪ وهو أعلى معدل نمو.
5) معدل نمو الكهرباء والماء 3.9٪.
6) معدل نمو البناء والتشييد 5.7%.
7) معدل نمو التجارة بما فيها السياحة 7.2٪.
8) معدل نمو النقل والمواصلات والتخزين 8.2٪.
9) معدل نمو التأمين والمال والعقارات 9.5٪.
10) معدل نمو الخدمات الحكومية 2.4٪.
11) معدل نمو الخدمات الأخرى 5.2٪.
12) معدل نمو قوة العمل 2.5 وهو قريب من معدل نمو السكان.
13) معدل نمو المشتغلين سيصل نهاية الخطة إلى3%، أما معدل نمو السكان فسيكون 2.1%. وهذا يعني أن الخطة ستأكل من البطالة المتراكمة إضافة إلى تأمين فرص عمل لــ1.5 مليون فرصة المطلوبة خلال سنوات الخطة.
14) معدل نمو المشتغلين في القطاع العام 2.6٪ وفي القطاع الخاص المنظم 2.9٪ وهذا يوصلنا إلى معدل بطالة 7.4٪ والأهم من ذلك أنه يوصلنا الى هيكلة البطالة في سوق العمل.
15) إنتاجية العامل سترتفع من 302 ألف ليرة إلى 337 ألف ليرة بمعدل نمو وسطي 2.8٪ أما معدل الأجور الحقيقية فسينمو بمعدل 10٪ سنوياً بداية الخطة و7.4٪ في نهاية الخطة وسيكون الحجم الإجمالي للأجور عام 2015 حوالي 1500 مليار من أصل ناتج يتراوح ما بين 4000 -4300 مليار ليرة سورية. وهذا يعني مزيداً من عدالة في توزيع الدخل في المجتمع السوري.
16) حصة الفرد من الناتج بالأسعار الثابتة التي سترتفع سنوياً من 75 ألف ليرة سورية الى85 ألف ليرة سورية. إن هذه المعدلات ستقود إلى التغيير والتغيير لا يعني تراجعاً في القطاعات، فمثلاً الزراعة لن تتراجع، ولكن المتغير هو دخول مولدين جدد للدخل وتنامي قطاعاتهم.

[1]– الجمهورية العربية السورية، هيئة تخطيط الدولة، الخطة الخمسية الحادية عشرة (2011).

17) هناك استثمارات تقدر بـــ 4300 مليار ليرة سورية 2036 مليار منها للاستثمارات العامة وهذا لا يشمل الصناديق الخاصة كدعم الصادرات والتحول للري الحديث والدعم الزراعي والتنمية الصناعية والمعونة الاجتماعية والتي تقدر بمجملها ما بين 200-250 مليار ليرة سورية وهذه سياسة واضحة ومعلنة. أما حصة الاستثمارات الخاصة فتقدر بـــ 1264 مليار ليرة سورية.

18) أن الإيرادات ستشكل من بنود الموازنة وسطياً حوالي 20٪ من الناتج فيما ستشكل النفقات وسطياً حوالي 25٪ من الناتج وبذلك يكون عجز الموازنة بحدود 5٪ من الناتج وهو رقم مقبول وتسعى الدول المتقدمة إلى تحقيق هذه النسبة من عجز الموازنة الذي يضبط التضخم.

المبحث الثاني

مكاتب التشغيل والعمل

تعتبر مكاتب التشغيل وسيلة من الوسائل التي تساهم في معالجة ظاهرة البطالة في حال تحديد مهامها، وفي حال تم تحديد المستلزمات المادية والمالية والبشرية اللازمة لتحقيق هذه المهام. ففي عام 2001م صدر القانون رقم (3) لإحياء دور مكاتب التشغيل والعمل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في سورية. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه الآن: هل تم تحديد مهام مكاتب التشغيل بشكلٍ واضح ؟ وهل نفذت هذه المهام ؟ بل هل هذه المهام كانت كافية ؟

والإجابة من خلال تقسيم هذا المبحث للنقاط التالية:

أولاً: أهمية ودور مكاتب التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في العالم:

لقد تم منذ عام 1986م تصميم برامج موجهة لتحقيق أهداف اجتماعية تشمل برامج خاصة للتوظيف وبرامج للتغذية وبرامج لنقل العاملين إلى مجالات أخرى (بما في ذلك مشاريع للتدريب والتأمين) ومشاريع لإعادة توطين العمال الحضريين المنقولين من مواطنهم الأصلية وبرامج متعددة القطاعات، ومن أهم برامج التوظيف[1]:

أ- **برامج التوظيف الخاصة:** لقد كانت هذه البرامج الوسيلة الفعالة للوصول إلى الفقراء وتوفير شبكة أمان للعاطلين في أوقات الانكماش وهدفها الأساسي توفير فرص العمل والتأمين الاجتماعي الأساسي، علماً أن التجربة بينت أن هذه البرامج تكون أنجح بوجه عام عندما تكون الأجور التي تعرضها أقل من المستوى العام للأجور؛ مما يطرح برأينا قضايا استغلال الفقراء.

ب- **برامج التشغيل في أعمال جديدة:** حيث وضعت مشروعات لتعويض العمال المفصولين ومنحهم مكافآت نهاية الخدمة وقروض خاصة وتوفير الفرص لإعادة تدريبهم، ولكن ذلك لا يلغي حقيقة عجز هذه البرامج عن استيعاب البطالة الناشئة عن برامج التكييف الاقتصادي ناهيك عن توفير فرص عمل للعمالة الجديدة التي تدخل سوق العمل.

ج- **مشاريع إعادة التوطين:** حيث حاولت بعض الدول تحويل عمالة المدن التي تعطلت لديها إلى العمل الزراعي.

---

[1]- محمود يوسف (2005)، **برامج التكييف الاقتصادي وفقاً للمنظمات الدولية وآثارها على الدول النامية**، مجلة جامعة تشرين، المجلد27، العدد2، ص79.

د- **البرامج متعددة القطاعات:** والتي تتراوح بين التدخلات قصيرة الأمد لتوفير الإغاثة (مثل برامج الأشغال العامة والتغذية) وبين مجموعة من البرامج الإنمائية (تتراوح بين المرافق الصحية في المدن وتوفير الكتب المدرسية).

وتلعب مكاتب التشغيل دوراً مهماً في تنظيم سوق العمل، وذلك من خلال قيامها بعدد كبير من المهام، حيث تقوم مكاتب التشغيل والعمل بمهام متنوعة، وأهم هذه المهام تبعاً لأهميتها بالنسبة لسورية هي كما يلي[1]:

1. التوسط بين طالبي العمل وعارضي العمل، حيث تقوم مكاتب العمل بدور الوسيط بين طالبي العمل (المؤسسات الطالبة للعمل)، وعارضي العمل (العاطلين عن العمل)، وذلك من أجل تأمين احتياجات المؤسسات من العمال وتأمين فرص عمل للعاطلين عن العمل.
2. تدريب العاطلين عن العمل، حيث تقوم مكاتب التشغيل بالتعاون مع المصانع والمؤسسات التدريبية بتدريب العاطلين في تلك المصانع من أجل تزويدهم بالمعارف وتحسين فرصهم للحصول على وظيفة أو عمل.
3. التوجيه المهني، حيث تقوم مكاتب التشغيل بتوجيه الطلاب والعاطلين عن العمل بالاتجاه المهني المطلوب في سوق العمل، وذلك عن طريق أجهزة التوجيه المهني التي تمارس مهامها من خلال تحليل احتياجات سوق العمل، واستخلاص البيانات والتنبؤات عن المهن المطلوبة في سوق العمل، وعن التطورات المحتملة.
4. تزويد المؤسسات والحكومة بأعداد العاطلين عن العمل والمعلومات المتعلقة بسوق العمل

ومن المعلوم إن فكرة مكاتب التشغيل ليست وليدة هذه الأيام، بل تعود إلى عام 1959م عندما صدر قانون إحداثها لتباشر أعمالها في فترة الستينات بإشراف وإدارة وزارة الشؤون الاجتماعية، حيث تركزت مهمتها في تسجيل الراغبين وفق تصنيفات مختلفة حسب نوعية العمل والجنس والشهادة، وعندما تحتاج الدوائر الحكومية إلى موظفين، فإنها ترسل إلى هذه المكاتب وتحدد العدد والمواصفات المطلوبة ويتم إرسالهم للتعيين.

لقد قامت مكاتب التشغيل بدور حيوي وفعّال، وساهمت في تأمين فرص عمل كثيرة في المعامل المؤممة والتي استوعبت قسماً كبيراً من العمالة، واستمر الوضع على حاله حتى عام 1985م، حيث صدر القانون الأساسي للعاملين في الدولة، فأصبح التعيين وفقاً لشروط هذا القانون (المسابقات)، ووضعت مكاتب التشغيل جانباً.

---

[1]- الظاهر عبد الله، مرجع سابق ذكره، ص313.

وفي عام 1989م صدر قرار بمنع التعيين في الدولة إلاّ عن طريق موافقة رئاسة مجلس الوزراء مهما كان نوع العمل[1].

ثانياً: المهام التي حددها القانون لمكتب التشغيل:

أصدر السيد رئيس الجمهورية السورية السيد بشار الأسد القانون رقم (3)، كما صدرت التعليمات التنفيذية له، والتي تتلخص بالتالي[2]:

أ. تتولى مكاتب التوظيف والتشغيل التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تنظيم شؤون طالبي التوظيف والتشغيل وحصر اليد العاملة بمن فيهم ذووا المؤهلات العلمية والمهنية وإعداد إحصائيات عن فرض العمل المتوفرة داخل البلاد وخارجها وعدد طالبي العمل، ومؤهلاتهم لتقوم بإجراء الدراسات والإحصائيات للبحث عن فرص العمل لهم[3].

ب. لكل متعطل عن العمل أن يطلب قيد اسمه في مكتب التوظيف والتشغيل التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الذي يقع في دائرته محل إقامته مع بيان سنه ومهنته ومؤهلاته وأعماله السابقة، وعلى هذه المكاتب قيد تلك الطلبات وإعطاء الطلب دون مقابل شهادة بحصول القيد وذلك في يوم تقديم الطلب ويصدر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ما تتضمنه هذه الشهادة من بيانات، كما يعين بقرار منه دائرة اختصاص كلٍّ من هذه المكاتب.

ت. على جميع الجهات التعليمية والتدريبية في الجمهورية العربية السورية (الجامعات والمدارس الفنية ومراكز التدريب المهني) موافاة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بلوائح الخريجين منها في كل فرع من فروع الدراسة أو التدريب.

ث. تتولى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تنظيم العمالة خارج الجمهورية العربية السورية بالنسبة للعمال العرب السوريين ومن في حكمهم والسعي لإيجاد فرص عمل لديهم والعمل على رعايتهم وتأمين حقوقهم.

ج. يصدر بقرار عن رئيس مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بالاتفاق مع وزارات الداخلية والخارجية وهيئة تخطيط الدولة والاتحاد العام لنقابات العمال النظام الذي يحدد قواعد وشروط استخدام العمال السوريين ومن في حكمهم خارج البلاد وطرق البحث عن فرص العمل لهم وكيفية الاستفادة منها.

---

[1]– دركزنلي سمير ، شامية زهير، مرجع سابق ذكره، ص327.

[2]– الجمهورية العربية السورية، القانون رقم/3/ لعام 2001م (الذي أقره مجلس الشعب بجلسته المنعقدة بتاريخ 21-12-2000م).

[3]– ميخائيل ليوس (1994)، **الاستخدام والبطالة في سورية**، التعطل في دول الأسكوا، المملكة الأردنية الهاشمية، ص265.

ح. تعتبر شهادة القيد الصادرة عن مكاتب التوظيف والتشغيل من الأوراق الثبوتية المطلوب توافرها للتعيين في أيٍ من الجهات الوارد ذكرها في المادة /11/ من هذا القانون.

خ. تستبدل كلمة التشغيل بكلمة التخديم (الاستخدام) أينما وردت في قانون العمل رقم /91/ لعام 1959م وتعديلاته.

ومن خلال القانون رقم /3/ تتبين المهام التي يمكن أن تفعلها مكاتب التشغيل وأيضاً التعليمات التنفيذية الناظمة لعمل مكاتب التشغيل.

وتتبين تلك المهام من خلال العديد من الإصدارات لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والتي تم تعديلها عدة مرات؛ لعدم نضوج هذه التجربة إلى أن استقر العمل بالقرار رقم/1810 / لعام 2002م وقرارات لاحقة وتفسيرية له، ثم تقرر العمل بنظام مكاتب التشغيل بموجب القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم /50/ لعام 2004م:

فيعرّف **مكتب التشغيل والعمل:** أنه المكتب المنصوص عليه في الفصل الثالث من قانون العمل رقم /91/ لعام 1959م وتعديلاته المختص بتسجيل العمال العاطلين عن العمل وتأمين العمل المناسب لهم وفق نظام الدور المتسلسل والتابع إلى مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل في المحافظة[1].

وتعرف **الجهة الطالبة للتشغيل:** أنها إحدى الوزارات والإدارات والهيئات العامة أو المؤسسات والشركات العامة أو إحدى البلديات أو المؤسسات البلدية أو وحدات الإدارة المحلية أو إحدى جهات القطاع العام الأخرى والقطاع المشترك والتعاوني الخاص[2].

وهذه المهام التي حددها القانون والتعليمات التنفيذية كانت كالتالي[3]:

1. تنظيم الشؤون المتعلقة بطالبي التوظيف والتشغيل وحصر اليد العاملة وتحديد مؤهلاتها.
2. حصر فرص العمل المتوفرة داخل البلاد **(خاص وعام)** وخارجها؛ مما يضمن كافة حقوق المشتغلين.
3. يجب على مكتب التشغيل إعلام السلطات الوصائية عن الاختصاصات والأعمال والمهن المطلوبة وغير المتوفرة لدى مكاتب التشغيل.
4. تقوم بتوجيه طالب العمل نحو اختيار خط التدريب أو الإعداد المهني الذي سيتبعونه على ضوء ميولهم وقدراتهم ومصالحهم.

1- الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء (2004)، قانون رقم (50).

2- الجمهورية العربية السورية، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل (2002)، قرار رقم (1810).

3- المرجع السابق.

5. تحديد فرص التشغيل التي تتوفر لهم في ضوء خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية العربية السورية.

***. مزايا القانون رقم « 3» لعام 2001:**

مما لا شك فيه أن أي قانون يتم صدوره هو من صنع البشر وهو بالتالي يحمل أوجه محاسن ومساوئ، لكن إذا كانت محاسنه أكثر من مساوئه فهو نظام يسير عليه المجتمع، فوجود النظام أفضل من الاجتهادات الشخصية والقانون رقم 3 جاء لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص أمام جميع شرائح المجتمع وتحقيق العدالة بين شرائح المجتمع والقضاء على المحسوبيات والوساطة والعلاقات الشخصية والعلاقات المشبوهة في تعيين المواطنين لدى الجهات العامة. إضافةً إلى أن هذا القانون يختصر على المواطنين الوقت والجهد والمال والإحراج في البحث عن فرصة عمل لدى الجهات التي تقوم بالتشغيل. وحصر ذلك في جهة واحدة مسؤولة عن إيصال فرصة العمل إلى منزل طالب العمل دون أي جهد أوعناء وعليه فقط ترك عنوانه ورقم هاتفه. أما طول فترة انتظار فرصة العمل فهذه مسألة أخرى لها أسبابها ولاعلاقة لهذا النظام القانوني بها إضافة إلى أن هذا القانون يخدم بالدرجة الأولى الطبقات الفقيرة من المجتمع التي لا تملك المال والجاه والواسطة (المحسوبيات).

***. القرارات الوزارية المنفذة للقانون رقم 3 لعام 2001:**

ترك القانون رقم 3 لعام 2001 لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل سلطة إصدار القرارات التنفيذية لهذا القانون حول شهادة القيد ودائرة اختصاص كل من هذه المكاتب.

وبهذا الخصوص صدرت عدة قرارات وزارية ناظمة لهذا القانون، وهي:

1) سجلات المتعطلين عن العمل، وهي[1]:

1-1- سجل العمال العاديين.

1-2- سجل العمال المهنيين والفنيين.

1-3- سجل ذوي المؤهلات العلمية القرار رقم 878 تاريخ 23 /2001/5 م، والذي استثنى الأعمال العرضية أو الطارئة من الدور المتسلسل إذا كانت فترة العمل لا تتجاوز ثلاثة أشهر.

2) فرز الشهادات العلمية والفنية وتخصيص كل واحد منها بسجل خاص، حيث أصبحت السجلات في هذا الشأن عشرة سجلات بدلاً من سجلين[1].

---

[1]- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، قرارات تنظيم القانون رقم /3/ لعام 2001، **القرار رقم 208 تاريخ 2/3/ 2001م والذي ألغى القرار الوزاري رقم 4 تاريخ 1981/1/6م.**

***. الاستثناءات الواردة على نظام الدور المتسلسل بمكاتب التشغيل:**

وردت عدة استثناءات من الدور المتسلسل بمكاتب التشغيل ذكر بعضها في القانون الأساسي للعاملين بالدولة رقم 50 لعام 2004م بينما ذكر الآخر في تعاميم وقرارات وزارية تتعلق بهذا الموضوع، وهي[2]:

1) المسابقات التي تعلن عنها الجهات العامة للفئة الأولى والمعاهد والفئة الثانية.
2) تعيين المعاقين المؤهلين مهنياً لدى الجهات العامة بنسبة /4%/ من ملاك الجهة العامة.
3) نقل وتعيين ضباط القوات المسلحة من ملاك الجهات العامة « أي الملاك المدني » بمرسوم.
4) التعيين وفق أحكام المادتين 14 –16 من القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم «1» لعام 1985 « التعيين الاستثنائي ».
5) استخدام الأطباء وأطباء الأسنان والصيادلة والمهندسين.
6) تشغيل زوجة الشهيد إن لم تكن متزوجة أو أحد أولاده أو أحد أخوته إن لم يكن له زوجة أو ولد.
7) تعيين خريجي المعهد العالي للعلوم السياسية في الجهات العامة أو المجالات الأخرى.
8) الوظائف الدينية من أئمة وخطباء مساجد ومدرسي فتوى.
9) زوجة أو أحد أولاد مقعدي حرب تشرين التحريرية بناءً على شهادة صادرة عن وزارة الدفاع.
10) تشغيل الطلاب أثناء العطلة الصيفية.

وعلى الرغم من أن القانون رقم /3/ قد حدد أنه على جميع الجهات التعليمية والتدريبية في الجمهورية العربية السورية موافاة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بلوائح الخريجين منها في كل فرع من فروع الدراسة والتدريب، كما نص على تنظيم العمالة خارج الجمهورية العربية السورية إلاّ أن القرارات التنفيذية لم تشرح آلية العمل بشكلٍ كافٍ، كما أن الواقع أظهر الكثير من الخلل والعقبات التي تقف بوجه عمل المكاتب، فكانت هذه القرارات قاصرة عن تحديد الوسائل لقيام المكاتب بوظائفها.

---

[1]– وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، قرارات تنظيم القانون رقم /3/ لعام 2001، **القرار رقم623 تاريخ 2/4/ 2002م والذي ألغى القرار الوزاري رقم 208 تاريخ 2001/2/3م.**

[2]– وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، الاستثناءات من الدور المتسلسل لمكاتب التشغيل في سورية.

أما الوسائل اللازمة لتحقيق تلك المهام لم تذكر ولا بأي قرار أو تعليمات تنفيذية صادرة عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، لكن من خلال هذه المهام استنتج الباحث الوسائل اللازمة لتحقيق أهداف مكتب التشغيل، وهي:

أ) تشجيع الشركات والمؤسسات (العامة والخاصة والمشتركة) على الإعلان عن فرص العمل المتاحة لديها.

ب) وجود قانون ينظم العمالة السورية في الخارج (حقوقهم وواجباتهم)، والعمل على منع هجرة الأدمغة للخارج.

ت) إجراء دورات تدريبية دائمة لخريجي الجامعات لإعدادهم بما يتناسب مع سوق العمل.

ث) دراسة واقع البطالة ومعرفة العاطل عن العمل فعلاً: أي أن مكاتب التشغيل تشمل جميع الأفراد في الجمهورية العربية السورية الراغبين في الحصول على فرصة عمل، وكلهم يخضعون لمعيار الدور في الترشيح للحصول على وظيفة، ما عدا الإعفاءات آنفة الذكر.

ثالثاً: آلية عمل مكاتب التشغيل[1]:

- يقوم العاملون بمكاتب التشغيل بمسك وتنظيم السجلات المتعلقة بطالبي العمل، ويتم تصنيف طالبي العمل*.
- يقوم طالب العمل بتقديم طلباته متضمنةً مجموعة من الأوراق، ويقوم الموظفون باستلام هذه الطلبات وبإعطاء طالب العمل شهادة (قيد) ويتقدم طالب العمل إلى المكتب لتسجيل اسمه على أساس الدور، فيحصل على استمارة لطلب التشغيل، ويقوم بتسجيل البيانات المطلوبة فيها ويقدمها لموظفي المكتب.

---

[1]– المعلومات تم الحصول عليها من قبل الباحث من خلال المقابلات الشخصية التي أجراها مع العديد من موظفي مديريات الشؤون الاجتماعية والعمل، وموظفي مكاتب التشغيل في بعض المحافظات.

* - يتم تقسيم طالبي العمل للفئات التالية:

الفئة الأولى: حملة الإجازات الجامعية والدبلومات والماجستير والدكتوراه، ويختلف الراتب بحسب عدد سنوات الدراسة.

الفئة الثانية: حملة شهادات المعاهد المتوسطة وحملة الشهادة الثانوية.

الفئة الثالثة: حملة شهادة التعليم الأساسي.

الفئة الرابعة: المهنيين، السائقين، الكهربائيين، الميكانيكيين، تمديدات صحية، والصيانة.

الفئة الخامسة: الأميين والملمين.

- يقوم الموظفون بتنظيم وثيقة شهادة قيد عمل، ويسجل بجانب اسم كل طالب عمل الخبرة المهنية ومدة الممارسة وتاريخ حصوله على الشهادة المسجل للعمل على أساسها، حيث يقدم طالب العمل وثائق إثبات المؤهل العلمي وإثبات المهنة.
- يتم الترشيح بناءً على طلب من الجهة التي تحتاج إلى العمالة، وذلك بالاعتماد على الدور المتسلسل وحسب الاختصاص المطلوب وحسب الجنس المحدد من الجهة الطالبة للعمالة وكذلك حسب المناطق.
- يقوم مكتب التشغيل بترشيح ثلاثة أضعاف العدد المطلوب، حيث يتم إعداد مذكرة تبليغ في المكتب لكل المرشحين ودفتر خدمة عمل يعطى مع كتاب الترشيح (ولكنه غير مطبق على أرض الواقع)، وتكون مذكرة التبليغ المعدة في المكتب لكل مرشح بحسب العنوان المذكور في السجلات.
- يقوم الموظف المختص بالمكتب بتبليغ المرشحين المقيمين في المدينة عن طريق الاتصال الهاتفي معه أو عن طريق مذكرة تبليغ تبعث مع المستخدم، أما المرشحون المقيمون في الريف يتم تبليغهم عن طريق الشرطة أو عن طريق مراكز البريد.
- تحدد الجهة الطالبة للعمالة موعداً لإجراء الاختبار، وتقوم بتشكيل لجنة مهمتها الانتقاء، وعندئذٍ تكون فرص المرشحين متساوية حسب الكفاءة والجدارة يتم تعيينهم، حيث يتم الاختيار حسب المؤهل العلمي والمهني ويتم تعيين العمال حسب تسلسل درجاتهم ويكتب بقرب كل من ترشح من الأسماء كلمة " **مرشح** "؛ لكي تكون هناك فرصة لمن بعدهم في حال إعلان طلب جهة أخرى للعمالة، وعندما يتبين من الراسب ومن الناجح، يتم إعادة أسماء الراسبين إلى المكتب وقت دورهم السابق للحصول على فرصة عمل جديدة، وذلك بالنسبة للفئات الثالثة والرابعة والخامسة؛ لأن تعيينهم يتم وفقاً لعقود سنوية متجددة، أما بالنسبة لخريجي الجامعات والمعاهد أي الفئتين الأولى والثانية يتم تعيينهم للعمل بصفة دائمة حصراً عن طريق مسابقة، ولكن يشترط لكل متقدم أن يكون لديه شهادة قيد عمل، حيث تعتبر من الأوراق الثبوتية اللازمة للتعيين.
- إذا رفض العامل قبول العمل الذي رشح له، سقط حقه في الدور المتسلسل ويبقى له الحق في تقديم طلب جديد أي برقم جديد ويشترط في هذه الحالة أن يكون العامل قد رشح لعمل متناسب مع مستوى خبرته وكفاءته.
- تلتزم الجهات الطالبة للعمالة بتزويد مكتب التشغيل بقائمة تتضمن أسماء العمال الذين تم قبولهم لديها فعلاً خلال مدة عشرة أيام (مدة قانونية) من تاريخ وصول الترشيح (إلاّ أن المدة قليلة وبالحقيقة تكون أكثر)، وتتم إعادة استمارات بقية المرشحين إلى المكتب مع ذكر الأسباب.

- إن الدور الذي تلعبه مكاتب التشغيل في سورية يمكن ملاحظته من خلال أداء مكاتب التشغيل في أهم المحافظات السورية:

1. مكتب التشغيل في محافظة حلب الصناعية:

"إن عدد طالبي العمل المسجلين لدى مكتب التشغيل في محافظة حلب منذ افتتاحه بلغ 192918 طالب عمل تم ترشيح 21903 منهم للعمل في المؤسسات الحكومية اشتغل منهم 13565 مرشحاً"[1].

وعند حسابنا للنسب التالية :

1) نسبة المرشحين إلى المسجلين = 11،3%
2) نسبة المشتغلين إلى المرشحين = 62%
3) نسبة المشتغلين إلى المسجلين = 7%

تبين لنا أن عدد العاطلين عن العمل والمسجلين في مكتب التشغيل في محافظة حلب 192918، بينما بلغ عدد المرشحين 21903 ونسبته 11،3% من إجمالي المسجلين في مكتب التشغيل، أما نسبة المشتغلين فبلغت 7% من إجمالي المسجلين في مكتب التشغيل، وهي نسبة ضئيلة جداً وتعكس ضعف قدرة مكاتب التشغيل عن توفير فرص العمل.

2. مكتب التشغيل في محافظة اللاذقية:

بلغ عدد المسجلين منذ 2001/3/1 ولغاية 2007م لجميع الفئات 170011 مسجلاً، وتم ترشيح 17031 مسجلاً ، أما عدد اللذين تم تشغيلهم من هؤلاء المرشحين 3900[2].

وعند حسابنا للنسب التالية:

1) نسبة المرشحين إلى المسجلين = 10%
2) نسبة المشتغلين إلى المرشحين = 23%
3) نسبة المشتغلين إلى المسجلين = 2،3%

تبين لنا: بالتأكيد ليس مكتب التشغيل والتوظيف هو الحل، فعشرات الآلاف ما زالوا ينتظرون دورهم الذي لفّه النسيان وسُدت أبواب التوظيف في وجوه من هو في حاجة ماسة لها.. أما ما هو الدليل على هذا التأكيد، فإنها بكل شفافية الأرقام والنسب السابقة التي تخص مكتب التشغيل والتوظيف في محافظة اللاذقية.

1- البيانات السابقة تم الحصول عليها من قبل الباحث من سجلات مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل في محافظة حلب.

2- البيانات السابقة تم الحصول عليها من قبل الباحث من سجلات مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل في محافظة اللاذقية.

3. مكتب التشغيل في محافظة الحسكة[1]:

بلغ عدد المسجلين لدى مكتب التشغيل في مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل في الحسكة منذ الأول من آذار عام 2001 ولغاية 2007م (105691) مسجلاً منهم 3120 من حملة الشهادات الجامعية و9642 من خريجي المعاهد و10109 من حملة شهادة الثانوية العامة و11043 من حملة الشهادات الثانوية الفنية صناعية ونسوية وشرعية وتجارية....الخ.

وبلغ عدد المشتغلين من مجموع أعداد المسجلين 8568 من أصل عدد المرشحين البالغ 16071 وأوضح السيد مدير الشؤون الاجتماعية والعمل في الحسكة أن هناك أعداداً ممن يعملون في دوائر الدولة وهم مسجلون لدى مكتب التشغيل للحصول على شهادة القيد وذلك لاستكمال الأوراق الثبوتية المطلوبة (كالمهندسين والمدرسين) ويبلغ عددهم 5300 تقريباً وهؤلاء لم يرشحوا عن طريق مكتب التشغيل ولم يتم إضافتهم إلى عدد المشتغلين عن طريق المكتب، وبين مدير الشؤون الاجتماعية والعمل أنه تم ربط مكتب التشغيل في المديرية وباقي المحافظات اعتباراً من تاريخ 2004/12/8 بشبكة محلية، وبذلك يتم ترحيل أسماء المسجلين على الشبكة وتقوم الوزارة حالياً بتنزيل الأسماء المسجلة كافة خلال السنوات الأربع السابقة مع المعلومات على هذه الشبكة، وهناك فوائد كبيرة لهذه العملية من حيث عدم تكرار تسجيل الشخص الواحد في أكثر من محافظة وغيرها من الفوائد والايجابيات، كما بين السيد مدير الشؤون الاجتماعية أنه حتى لا يتم استغلال مراجعي المكتب من قبل الغير قامت المديرية بطبع الطلبات الخاصة بمكتب التشغيل التي تخص المواطنين مراجعي المكتب وفق نماذج توزع مجاناً مع طلب التسجيل الذي يعطى مجاناً وفق تعليمات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وأكد أن الصعوبات تتمثل بقلة التعيين في مؤسسات الدولة لعدم وجود شواغر وغير ذلك وكثرة عدد المسجلين من حملة الشهادة الابتدائية ومادون في محافظة الحسكة أكثر من غيرها، إضافة إلى تأخر أغلب المؤسسات في إعادة الأسماء المرشحة إليها ضمن المدة المحددة وهي عشرة أيام وإلغاء بعض المؤسسات التعيين لديها بعد أن يتم الترشيح لها بحجة عدم موافقة الإدارة العامة أو عدم الحاجة ولكن غالباً ما يكون الرفض لعدم ترشيح أسماء معينة ترغب بها المؤسسة أو العاملون فيها.

رابعاً: المشاكل التي تعاني منها مكاتب التشغيل:

من الضروري لمكاتب التشغيل ألاّ تكتفي بالقيام بدور الوسيط بين العمال وأرباب العمل، بل لابد أن تقوم بمبادرات خلاّقة للبحث عن فرص العمل، وأن تعد البحوث والدراسات الرامية لتحقيق هذا الهدف،

[1]– البيانات السابقة تم الحصول عليها من قبل الباحث من سجلات مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل في محافظة الحسكة.

حيث لم تستطع مكاتب التشغيل منذ إحداثها إيجاد فرص عمل إلاّ لحوالي /57970/ متقدماً (أي نسبة 4،6% من إجمالي عدد المسجلين)[1].

وهذه المعطيات أكبر دليل على تعثر وظيفة هذه المكاتب وبطئها في تقليص عدد العاطلين عن العمل بصورة ملموسة، وهذا يؤكد عدم صحة الفرضية (6)، وبالتالي لا نرفض الفرضية العدم.

ومن خلال المهام التي حددها القانون رقم /3/ لعام 2001م، استنتجنا الصعوبات المقابلة لتلك المهام:

1. تسري أحكام القانون على كل عاطل عن العمل (قادر على العمل ويرغب فيه ويبحث عنه) داخل سورية وخارجها.

الصعوبة هنا: عدم معرفة حقيقة العمالة السورية في الخارج، وبالتالي عدم القدرة على المطالبة بحقوق هذه العمالة أو تأمين الضمانات اللازمة لهم، وأكبر مثال على ذلك العمالة السورية في لبنان غير معروفة بشكل دقيق؛ مما أدى إلى خلق الكثير من الإشكالات.

أما داخل سورية فعدم وضع ضوابط لتسجيل طالبي العمل في مكاتب التشغيل، ذلك أن الاكتفاء بتقديم تصريح خطي من طالب التسجيل يبين فيه أنه عاطل عن العمل غير كافٍ، حيث من الواضح أن أعداداً كبيرةً من المسجلين في مكتب التشغيل هم عاملون في الإدارات العامة بصفة ثابتة أو مؤقتة، أو عاملون بالقطاع الخاص والمشترك أو مزارعون أو حرفيون أو طلاب جامعات ...إلخ.

وبالتالي فإن العدد المسجل في مكاتب التشغيل لا يعبر بشكلٍ دقيقٍ عن واقع البطالة.

2. تتولى المكاتب تنظيم شؤون طالبي التوظيف وحصر اليد العاملة بمن فها ذوي المؤهلات العلمية والمهنية.

الصعوبة هنا: إن تنظيم شؤون طالبي العمل تم فعلاً، ولكن مازالت شبكة الحاسوب لا تعمل بالمستوى المطلوب، إضافةً إلى غياب المعايير الدقيقة للتأكد من الخبرات الموضوعة في طلب المتقدم، فمن المعلوم اليوم أن معظم شهادات الخبرة سواء في الحاسوب أو غيرها مشتراة من مراكز خاصة، وأيضاً يعترض المكتب مشكلة تكرار التسجيل لطالب العمل، حيث يسجل تبعاً لأكثر من شهادة. مثلاً إعدادي وثانوي معاً؛ مما يصعب مهمة حصر اليد العاملة.

3. إعداد إحصائيات عن فرص العمل المتوفرة داخل البلاد وخارجها وعدد طالبي العمل ومؤهلاتهم.

[1]- الشيخ علي سمير (2006)، **التعليم والتنمية البشرية نحو كفاءة أفضل**، مجلة الدراسات الإستراتيجية، دمشق، العددان (19-20)، ص285.

الصعوبة هنا: هذا غير منطبق إطلاقاً، فالمديرية لا تملك الكادر المتفرغ لدراسة سوق العمل في المحافظة ولا التعرف على فرص العمل وعلى نوعيتها والهيكلية الحالية غير قادرة وغير مؤهلة لذلك.

4. على الجهات التعليمية والتدريبية في سورية موافاة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بأعداد الخريجين لديها في كل فروع الدراسة، ولكن هذا الأمر غير مطبق ويعود ذلك لغياب ثقافة العمل لدى الشركات والجهات الطالبة للعمل وطالب العمل، فعندما تزود هذه الجهات الوزارة بلوائح حقيقية من واقعها تسهل الكثير في تأمين فرص العمل المتناسبة مع الاختصاصات الموجودة.
5. بالنسبة لتنظيم العمالة خارجاً: لا المديرية ولا الوزارة أوجدت معايير مناسبة العمالة الخارجية وحمايتها، حيث لابد من وضع معايير للعمالة الخارجية تؤمن حمايتها أثناء عملها في الخارج وبذل الجهد قدر الإمكان لعدم السماح بهجرتها للاستفادة منها داخلاً.

ونؤكد أنه لو تم تفعيل هذه المهام؛ لتبيّن أنها في غاية الأهمية لمكافحة البطالة والتخفيف من حدة آثارها، ولابد أن تضاف على مكاتب التشغيل صلاحية السؤال عن فرص العمل والإشارة إلى الأماكن غير المتعاونة مع مكتب التشغيل في ذلك.

خامساً: الدور الجديد لمكاتب التشغيل:

لم تعد مكاتب التشغيل قادرة من خلال ممارستها لوظائفها التقليدية على مواجهة هذه الأوضاع الجديدة والآثار السلبية التي تخلفها في مستوى التشغيل؛ لذلك أصبح من الضروري إعادة النظر في المهام الموكولة لمكاتب التشغيل حتى لا تبقى مجرد وسيط يتمثل دورها في قبول طلبات وعروض الشغل أي الاقتصار على التصرف في سوق العمل وإنما التدخل الميداني لتنشيط هذه السوق والنهوض بالتشغيل.
ويتعين بالتالي تدعيم مهام مكاتب التشغيل بوظائف أخرى منها[1]:

1. الإعلام بالبرامج الخصوصية للنهوض بالتشغيل وبصفة خاصة تشغيل الشباب وبعض أصناف العمال كالنساء والمعاقين.
2. متابعة وتقييم برامج النهوض بالتشغيل.
3. تطوير الإعلام والتوجيه لفائدة الراغبين في بعث مشاريع اقتصادية.
4. توجيه العمال الذين فقدوا عملهم إلى برامج إعادة التأهيل المهني حتى تتاح لهم إمكانية الحصول على عمل آخر.
5. تشجيع العاطلين على بعث موارد رزق مستقلة من خلال تمكينهم من قروض بشروط ميسرة.

---

[1] – منظمة العمل العربية (2006)، **تطوير مكاتب التشغيل في الجمهورية اليمنية**، صنعاء، ص7.

6. إرشاد وتوجيه الراغبين في بعث مشاريع اقتصادية إلى أفضل مجالات الاستثمار.
7. تقديم المساعدة الفنية لأصحاب المشاريع الصغرى.
8. تكثيف الاتصال بأصحاب المؤسسات للحصول على احتياجاتهم الحقيقية من اليد العاملة.
9. التعاون بين مكاتب التشغيل في مجال تبادل المعلومات لضمان أفضل توظيف لعروض وطلبات الشغل.

مما تقدم ومن خلال أخذ عينة عن مكاتب التشغيل في ثلاث محافظات كبيرة، نلاحظ: ضعف أداء ودور مكاتب التشغيل في سورية على إيجاد فرص العمل للباحثين عنه والراغبين فيه، وبالتالي ليس مكتب التشغيل من يحل مشكلة البطالة ولا تملك مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل سبل تشغيل كل العاطلين عن العمل وقد ساهمت المديرية في تشغيل عدد لا بأس به من العاملين، لكن مشكلة البطالة أكبر من ذلك بكثير ففي ظل محدودية فرص العمل والازدياد المضطرد للسكان فهذا يتطلب نهضة مجتمعية متكاملة لمعالجة هذه الظاهرة والحد من انعكاساتها عبر إيجاد فرص عمل جديدة، كإعادة الحياة للقطاع الزراعي من خلال التوسع بمشاريع استصلاح الأراضي ودعم قطاع الثروة الحيوانية وإنشاء المعامل التي تعتمد في موادها الأولية على المنتج الزراعي والحيواني و تنشيط السياحة مع توفر كافة مقوماتها والاعتماد الكلي على العنصر البشري كأساس للتنمية المستدامة.

ولا يمكن أن يتم ذلك قبل إجراء عمليات مسح شاملة للأسر الفقيرة واحتياجاتها والحصول على أرقام دقيقة للعاطلين عن العمل وفق معايير منهجية مدروسة عندها فقط يستطيع صنّاع القرار وضع أسس عملية التنمية وأولوياتها بشكل منطقي وصحيح بعيداً عن الانتقائية والعشوائية، ولابد من تغيير التعليمات التنفيذية لمكاتب التشغيل، بحيث تتناسب مع وضع هذه المكاتب والصعوبات التي تتعرض لها يومياً وربط مكاتب التشغيل بفروع الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات في المحافظات واستقلالها بشكل كامل عن مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل مع التزام جميع الوزارات والمؤسسات في بداية كل عام بإبلاغ وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالشواغر المتوفرة لديها والتعيينات التي تريد إجراءها.

وإن تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية فعّالة، وتؤتي ثمارها كما هو مرغوب منها، يتطلب توفير نظام يقدم للدولة وللباحثين عن عمل البيانات والمعلومات المطلوبة كافة؛ لتكوّن صورة واضحة عن أوضاع تشغيل العاملين في القطر، وتوضّح حجم البطالة بأنواعها المختلفة ومعدلاتها، وتبرز الطلب على اليد العاملة وحجم كل نوع منه، وذلك بهدف اتخاذ الإجراءات اللازمة والصحيحة للتوصل إلى حالة من التوازن بين عرض وطلب اليد العاملة، مبنية على قاعدة من البيانات الدقيقة والصحيحة، ولاسيما في ظل التغيرات التقنية والسريعة، التي تتطلب أفعالاً وردود فعل سريعة واستخدام يد عاملة مؤهلة وذات كفاءة عالية.

والآن لا يجوز تشغيل أي متعطل، داخل أراضي الجمهورية العربية السورية، إلا إذا كان حاصلاً على شهادة قيد من أحد المكاتب العامة للتشغيل، حيث يحدد بقرار من الوزير ما تتضمنه هذه الشهادة من بيانات.

وتقسم مكاتب التشغيل والعمل إلى[1]:

1) **المكاتب العامة للتشغيل:**

يحدث في كل محافظة مكتب عام للتشغيل، ويجوز بقرار من الوزير إحداث مكاتب عامة للتشغيل في أي من الوحدات الإدارية الأخرى تتبع لمكتب التشغيل العام في المحافظة في الجمهورية العربية السورية.

أ. مهام المكاتب العامة للتشغيل:

1- حصر أعداد القوة العاملة وطالبي العمل والمتعطلين

2- تنظيم شؤون طالبي العمل المسجلين لديها.

3- إعداد الإحصائيات والدراسات اللازمة عن اليد العاملة وعن طالبي العمل حسب مؤهلاتهم العلمية والمهنية.

4- المساهمة في توفير فرص عمل لطالبي العمل داخل أراضي الجمهورية العربية السورية وخارجها.

ب. ملاحظات عامة حول المكاتب العامة للتشغيل:

1) على المتعطل عن العمل أن يطلب قيد اسمه في المكتب العام للتشغيل الذي يقع بدائرته محل إقامته مع بيان عمره ومهنته ومؤهلاته وأعماله السابقة وأية معلومات أخرى تطلب منه. وعلى هذا المكتب قد تلك الطلبات وإعطاء طالب العمل دون مقابل وثيقة بحصول القيد وذلك في يوم تقديم الطلب.

2) يجوز لكل متعطل مقيد في أحد المكاتب المشار إليها في الفقرة السابقة من هذه المادة أن يطلب تسجيل اسمه لدى أي من المكاتب الخاصة للتشغيل وفق الأحكام الناظمة لعمل هذه المكاتب والتي تصدر بقرار من الوزير.

3) تصدر الوزارة قراراً بالتنسيق مع الوزارات المختصة والجهات المعنية يتضمن آلية التعاون مع الجهات التعليمية والتدريبية في الجمهورية العربية السورية من جامعات ومعاهد ومراكز تدريب مهني وغيرها.

4) تلتزم المكاتب العامة للتشغيل بـــ :

أ- تنفيذ سياسة الاستخدام التي تضعها الوزارة ، والمبادئ التي تقوم عليها.

ب- عدم تقاضي أي أجر أو عمولة من المتعطل مقابل تشغيله.

ج- إصدار قوائم بأسماء المتعطلين عن العمل المقيدين لديها وفق نموذج يصدر بقرار من الوزير.

---

[1]- الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء (2010)، دمشق، القانون الأساسي للعاملين رقم (17) لعام2010م، ص5.

2) المكاتب الخاصة لتشغيل العمال السوريين[1]:

أ- مفهوم المكاتب الخاصة للتشغيل :

يقصد بالمكاتب الخاصة للتشغيل: المكاتب التي تتولى تأمين متطلبات أصحاب العمل من العمال، المسجلين لدى هذه المكاتب، للتعاقد مع العمال مباشرة للقيام بأعمال محددة.

ب- مهام المكاتب الخاصة للتشغيل:

- تنفيذ سياسة الاستخدام التي تضعها الوزارة، والمبادئ التي تقوم عليها.
- موافاة المكتب العام للتشغيل في المحافظة ببيان شهري بأسماء المتعطلين المسجلين لديها وأسماء الذين وفرت لهم فرص العمل من هؤلاء ونوع هذا العمل ومكانه وأجرهم.
- عدم قيد المتعطل لديها إلا إذا كان من المواطنين العرب السوريين ومن في حكمهم.

إذاً: ستبقى مكاتب التشغيل قاعدة للبيانات عن العاطلين والباحثين عن العمل. والوزارة بصدد اتخاذ خطوات لإعادة هيكلة مكاتب التشغيل وتحديد مهامها وقد بدأت بتحديث البيانات، فهنالك خلل في السجلات إذ إنّ كثيراً ممن يعملون في سوق العمل بشكل منظّم أو غير منظّم مسجلون ومحسوبون من ضمن العاطلين عن العمل، فالإجراء الأول هو تحديث البيانات لنعلم أن الباحث عن العمل مازال دون عمل، ثم يتم تحديث المعلومات عن رغبات العاطلين عن العمل في العمل ضمن القطاع الخاص، لأنّ المسجلين سابقاً كانوا قد روّضوا أنفسهم فقط على العمل في القطاع العام.

وبالتالي نؤكد على أنه:

- لابد من إعادة الفعالية لمكاتب التشغيل والعمل، بحيث تشمل خدماتها مختلف القطاعات الاقتصادية في إطار ضمان تكافؤ الفرص في التشغيل والتعامل مع سوق العمل بصورة غير مجزأة.
- لزوم بذل جهود للمواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل وذلك من خلال:

1. تدعيم معلومات القوة العاملة والتشغيل على مستوى الوطن لإبراز الخلل بين عرض العمل والطلب.
2. توسيع التشاور بين الجهات المعنية بالتدريب والتعليم من جهة، ومكاتب العمل والتشغيل من جهة ثانية على مستوى القطر والمحافظة والمنطقة.
3. قيام مكاتب التشغيل والعمل بتحليل دوري لبطاقات طالبي العمل واحتياجات أصحاب العمل لتلمس المهن والأعمال والمهارات النادرة أو المنفذة وكفاية محتوى مناهج التدريب والتعليم إن وجدت واكتشاف المهن الجديدة التي يتطلبها سوق العمل، وقيام مكاتب التشغيل بالتنسيق مع الأجهزة الفنية المختصة بقياس المهارة واعتماد هذا الإجراء في التشغيل والتدريب.

---

[1]- المرجع السابق، ص6.

4. دعم معلومات سوق العمل وذلك من خلال إنشاء وتدعيم نظام وطني لمعلومات القوة العاملة والتشغيل يكون من مدخلاته:

4-1- تفريغ البيانات الإحصائية المتعلقة بعرض العمل والطلب عليه بصورة دورية منظمة، وتدريب القائمين على ذلك في مكاتب التشغيل بصورة منسقة مع نظام وطني للمعلومات.

4-2- تنظيم الاتصال بين مكاتب التشغيل وأصحاب العمل والمؤسسات التدريبية لوضع تقديرات أولية لاحتياجات سوق العمل في الأمد القريب.

4-3- القيام بمسوحات دورية لسوق العمل، بحيث يكون لمكاتب التشغيل والعمل فيها الدور الأكبر.

4-4- دعم الغرف الصناعية والزراعية والتجارية؛ لإعداد نظام معلوماتية للحصول على المعلومات الإحصائية لفرص العمل المتوفرة بالقطاع الخاص.

المبحث الثالث

الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات (هيئة مكافحة البطالة)

تمهيد:

لقد تم إصدار القانون رقم/71/ للعام/2001م/الخاص بالبرنامج الوطني لمكافحة البطالة والذي يقضي بإحداث الهيئة العامة للبرنامج الوطني لمكافحة البطالة ومدته خمس سنوات قابلة للتجديد بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الدولة لشؤون التخطيط وتتمتع هذه الهيئة العامة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري وترتبط بوزير الدولة لشؤون التخطيط ويكون مقرها في دمشق ويحق لها تشكيل مكاتب عمل فرعية في المحافظات ويحدد القانون الأهداف العامة للبرنامج الوطني لمكافحة البطالة ونشاطاته وأولها دراسة وتمويل وتنفيذ مجموعة من الأنشطة الإنتاجية والخدمية التي من شأنها المساهمة في توليد الدخل وتوفير فرص عمل وإيجاد مجالات جديدة للعمل والإنتاج وتنويع هيكل القطاع الاقتصادي والخدمي واستيعاب قوة العمل المتوافرة والداخلة إلى سوق العمل لأول مرة[1].

أولاً: الأطر الفكرية العامة لمنهجية الهيئة:

1) الإطار القانوني والتشريعي:

انطلقت الهيئة في تحديد منهجيتها في التنمية والتشغيل من الأهداف العامة للبرنامج الوطني لمكافحة البطالة كما وردت في القانون رقم 71 لعام 2001، والمحددة كما يلي[2]:

أ – دراسة وتمويل وتنفيذ مجموعة من الأنشطة الإنتاجية والخدمية التي من شأنها المساهمة في توليد الدخل وتوفير فرص عمل، وإيجاد مجالات جديدة للعمل والإنتاج وتنويع هيكل القطاع الاقتصادي والخدمي واستيعاب قوة العمل المتوافرة والداخلة إلى سوق العمل (لأول مرة).

ب– تشمل نشاطات البرنامج مجموعة من المشاريع الإنتاجية والخدمية يتم تنفيذها على مستوى المحافظات وخاصةً في الأرياف والمناطق النائية على النحو التالي:

- المشروعات الإنتاجية الزراعية والصناعية الصغيرة منها والمتوسطة.
- الصناعات اليدوية والآلية وخاصةً منها التقليدية في الأرياف.
- مشروعات خدمات السياحة، وعلى الخصوص حول المناطق الأثرية وعلى الطرقات الدولية.
- مشروعات تتناسب وخصوصية كل محافظة ومناطقها ونواحيها وأريافها.
- مشروعات تنظيم وبناء بعض العقارات لتنشيط السكن التعاوني وتطوير مناطق السكن العشوائية.
- المشاريع التي من شأنها الارتقاء بمستوى البيئة.
- التدريب والتأهيل وإعادة التأهيل وخاصةً في مجالات التقنيات الحديثة وتكنولوجيا الاتصال والمعلومات.

1– الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء (2001)، دمشق، قانون رقم (71).

2– الجمهورية العربية السورية، هيئة مكافحة البطالة، **التقرير السنوي (2004)**، ص20.

- المشروعات الموجهة للمرأة والشباب بصفة خاصة.
- المساهمة في الحد من مشكلة البطالة خاصةً في المناطق الريفية والصحراوية، من خلال تخصيص 20% من موارد البرنامج كمنح تعطى للمشاريع الجماعية التي تحقق ذلك.
- تشجيع القطاعات التي يتم تمويلها أو مساعدتها لرفع قدرتها التنافسية وتشجيعها على التصدير.
- المساهمة في تمويل برنامج التدريب والتدريب التحويلي.
- أية مشاريع أخرى تراها الهيئة مناسبة ضمن أهداف هذا البرنامج.

2) **الإطار الاقتصادي:**

أعطيت المعايير الاقتصادية الأولوية في تشكيل المنهج الفكري للهيئة. ومن هنا يعتمد المنهج الفكري للهيئة على تقديم الدعم والمساعدة للمواطنين ليقوموا بأنفسهم بتوفير فرص عمل لهم ولغيرهم، عن طريق نشر ثقافة الاستثمار والمبادرة بين الشباب والتحريض على الإبداع وتحمل مسؤولية المخاطرة، بالإضافة إلى دورها في التوجيه والتنظيم والتدريب، ثم توفير قروض ميسرة أو منح في القطاع الخاص وضمن آليات السوق.

ثانياً: الإستراتيجية الاقتصادية لهيئة مكافحة البطالة:

تقوم إستراتيجية الهيئة على المحاور التالية[1]:

1. تصميم وتنفيذ برامج من شأنها تشجيع وتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من البدء، والنمو بما يحقق المساهمة في إتاحة فرص عمل ذات تكلفة منخفضة.
2. إحداث برامج لمشروعات مدرة للدخل (أسرية) لمساعدة ذوي الدخل المحدود، وزيادة دخولهم وتحسين مستوياتهم المعيشية.
3. إتاحة فرص العمل لدى المؤسسات القائمة عن طريق وضع وتنفيذ مبادرات لتنمية الموارد البشرية، وتحديث نظم الإدارة لدى المؤسسات الإنتاجية والخدمية.

وانطلقت الهيئة في بلورة برامجها وأعمالها بما يسمح للتعددية الاقتصادية بالاستمرار والنمو تجسيداً لدور الدولة الجديد الذي يلعب "**دور الحكم والمنظم**" بدلاً من دور"**اللاعب والمنتج**". ودعماً لذلك كله تسعى هيئة مكافحة البطالة للقيام بالنشاطات التالية:

أ. الاهتمام بالقطاع الاستثماري الصغير ورعايته ودعمه.
ب. القيام بمشروعات خدمية لها طبيعة طارئة في المناطق النائية.
ت. دراسة وتنظيم سوق العمل ومقابلة العرض مع الطلب.
ث. دراسة مدى ملاءمة مخرجات التعليم مع حاجة السوق.

---

[1]– المعلومات السابقة تم الحصول عليها من قبل الباحث من سجلات وبيانات الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات.

ج. القيام بالمسوح الميدانية والدراسات العلمية للعمالة وسوق العمل والتشغيل من مختلف جوانبه.

ح. التفكير بإعادة تدريب فائض العمالة في القطاع العام وتأمين فرص عمل منتجة لها.

3) الإطار الاجتماعي[1]:

يهدف البرنامج الوطني لمكافحة البطالة إلى تحفيز المشاركة الجماعية وتفعيل طاقات القوة الاجتماعية المعطلة، وذلك عن طريق إتاحة الفرصة أمام جميع أبنائه للمساهمة في عملية التنمية، وذلك من خلال تطبيق معايير اقتصادية تؤدي في النهاية إلى إيجاد حلول ناجحة للمشاكل الاجتماعية سيما مشكلة البطالة وما ينجم عنها من آثار سلبية.

إن أولوية المعايير الاقتصادية تؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد البشرية، وهذا بدوره يعطي كفاءة اقتصادية أعلى، مما يؤدي إلى صيغة تكاملية في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، واستثمار كافة الطاقات المتاحة المادية منها والبشرية.

ثالثاً: أهداف الهيئة:

إن من أهم أهداف الهيئة[2]:

1. رفع وتحسين مستوى دخل المنتفعين من القروض.
2. السعي لخلق فرص عمل جديدة في المجتمع للتخفيف من حجم البطالة.
3. إلغاء أو تخفيف الفقر، وخاصةً الفقر المدقع في المجتمع السوري.
4. تحسين مستوى حياة أسر المنتفعين.
5. تمكين المرأة، حيث تمت مراعاة عدم الإخلال بتوازن المجتمع على الصعيد التربوي.

رابعاً: ديمومة أو تمديد عمر الهيئة:

إن الاستمرارية لفترة طويلة أبعد من عام 2006م ضرورة قانونية وإدارية لإدارة عملية المساندة في سياسة التشغيل والعبء الإداري في حالة كونها دائمة أم مؤقتة هو واحد، ولكن تحديد وضعها لفترة طويلة أو دائمة سوف يساعد على معرفة الالتزامات القانونية والمالية المستقبلية، وتوفر ظروف العمل المواتية لموظفي الهيئة[3].

ولم تعد مكافحة البطالة مشروعاً مؤقتاً محدد المدة، بل إن إجراءات الحكومة في معالجة مشكلة البطالة أصبحت دائمة لقناعتها أنه لا يمكن القضاء على البطالة خلال فترة محددة، بل يجب وباستمرار إصدار برامج تسهم في خفض معدلات البطالة أكبر قدر ممكن.

---

[1]- التقرير السنوي للهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات(2004)، مرجع سابق ذكره، ص22.

[2]- القاضي أسامة (2005)، **دراسة حول أداء المشروعات الصغيرة الممولة بقروض من هيئة مكافحة البطالة – حالة محافظة حلب**، هيئة مكافحة البطالة، ص6.

[3]- المرجع السابق، ص69.

وبناءً عليه تم إصدار المرسوم التشريعي رقم 39 القاضي بإحداث **الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات** والذي يحدد العمل الجديد للهيئة، وكانت أهم النواحي التي طرحها المرسوم والتي عالجها على ضوء التجربة العملية لهيئة مكافحة البطالة خلال فترة الخمس سنوات السابقة من عمرها والتي استطاعت تحديد نقاط الضعف حيال برنامج تمويل المشروعات في القطر في ظل غياب جهة معنية بتمويل ورعاية المشروعات الصغيرة[1]:

أولاً: تم تغيير الاسم من هيئة مكافحة البطالة إلى الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات، إذ أنه يصعب مكافحة البطالة بشكل نهائي.

ثانياً: تم رفع سقف التمويل من ثلاثة ملايين ل.س إلى خمسة عشر مليوناً، فقد كان يرد إلى الهيئة رواد أعمال لديهم أفكار استثمارية مميزة وتحقق غاية الهيئة في التشغيل والتنمية، إلا أنهم كانوا يصطدمون بسقف الإقراض الذي كان محدداً بــثلاثة ملايين ل.س، ومن خلال هذا المرسوم بات بالإمكان تمويل هؤلاء الأشخاص. بالإضافة لذلك إمكانية تمويل المشروعات القائمة والناجحة والتي مولت من الهيئة سابقاً لتطوير عملها من خلال رفع سقف الإقراض.

ثالثاً: التركيز على برامج التدريب والتأهيل للأشخاص المتعطلين عن العمل والراغبين في الاستفادة من خدمات الهيئة للحصول على فرصة عمل تؤمن لهم حياة كريمة، فأحد أهم أهداف الهيئة هي الاستثمار بالرأس المال البشري وتدريب وتأهيل هؤلاء ليسهل عليهم تأمين فرصة عمل وذلك من خلال:

- تدريب العاملين الموجودين في الهيئة وإعادة تأهيلهم.
- تدريب الجهات الوسيطة والمشاركة بالعمل مع الهيئة.
- تدريب الأشخاص المتعطلين الذين يرغبون في إنشاء مشروعات خاصة بهم.
- تدريب وتأهيل خريجي المدارس المهنية.
- تفعيل برنامج التدريب للتشغيل المضمون.

رابعاً: معالجة أحد أكبر المشاكل التي تعاني منها المشروعات الصغيرة عند إنشائها ألا وهي مشكلة التراخيص، فقد تضمن المرسوم الجديد إحداث النافذة الواحدة الخاصة بمنح التراخيص في كل فرع من فروع الهيئة في المحافظات والمناطق. ومن خلال هذه النافذة يقوم المستفيد بتقديم طلب لإنشاء مشروع معين في مكان محدد ويقوم الموظفون المختصون في النافذة الواحدة باستخراج الترخيص الواجب لهذا المستفيد خلال فترة ثلاثين يوماً، أو عدم إمكانية منحه الترخيص المطلوب.

خامساً: لم يقتصر المرسوم على دعم وتنمية المشروعات الصغيرة الجديدة فقط، بل أصبح بالإمكان تقديم كل أشكال الدعم للمشروعات القائمة أيضاً.

---

[1] – الجمهورية العربية السورية، **المرسوم التشريعي 39 القاضي بإحداث الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات**، (2006).

سادساً: إيجاد آلية للتعامل بين الهيئة وبين مكاتب التشغيل ولا يخفى لما لهذه العلاقة من أهمية كبيرة إذ يجب أن يكون جزءاً كبيراً من زبائن الهيئة سواء كانوا لإنشاء مشاريع خاصة بهم أو للاستفادة من برنامج التدريب هم من المسجلين في مكاتب التشغيل.

وأخيراً: ما تزال التعليمات التنفيذية لهذا المرسوم قيد الدراسة والانجاز سواء ما يتعلق بالنظام الإداري أو نظام الإقراض أو الأنظمة الأخرى الخاصة بالتدريب وبالنافذة الواحدة وبانتظار هذه التعليمات لتأخذ الشكل القانوني الأخير لها، آملين أن تعالج من خلالها الصعوبات الأخرى التي تواجه المشروعات بمختلف أنواعها المعرفة بالمرسوم والتي لم يتطرق لها لاسيما:

- تأمين مكان المشروع.
- تأمين الضمانات المقبولة مصرفياً.
- التعاون من قبل الجهات الكفيلة والوسيطة التي ستشارك الهيئة في التمويل والتدريب...الخ.

خامساً: إنجازات الهيئة خلال خمس سنوات (2002– 2006م):

إن ما حققته هيئة مكافحة البطالة من إنجازات في أعوامها الخمسة هو ثمرة لمنهجية تتبنى ثقافة المبادرة والاستثمار الحر وتشجع عليهما، خاصة لدى شريحة الشباب الذين يشكلون أغلبية المتعطلين.

وسعت الهيئة لتحقيق تلك الأهداف عن طريق عدة برامج أهمها[1]:

- **1) برامج تنمية المشروعات (أسرية – صغيرة – توسعة – إضافية).**

المشروعات الأسرية: وهي مشروعات متناهية الصغر موجهة لخلق فرصة عمل في إطار الأسرة سقف مبلغها 100 ألف ليرة سورية.

المشروعات الصغيرة: وهي مشروعات موجهة لإقامة المشاريع الجديدة (الفردية والمشتركة) على أساس الجدوى الاقتصادية، سقف التمويل فيها بين 100 ألف – 3 مليون.

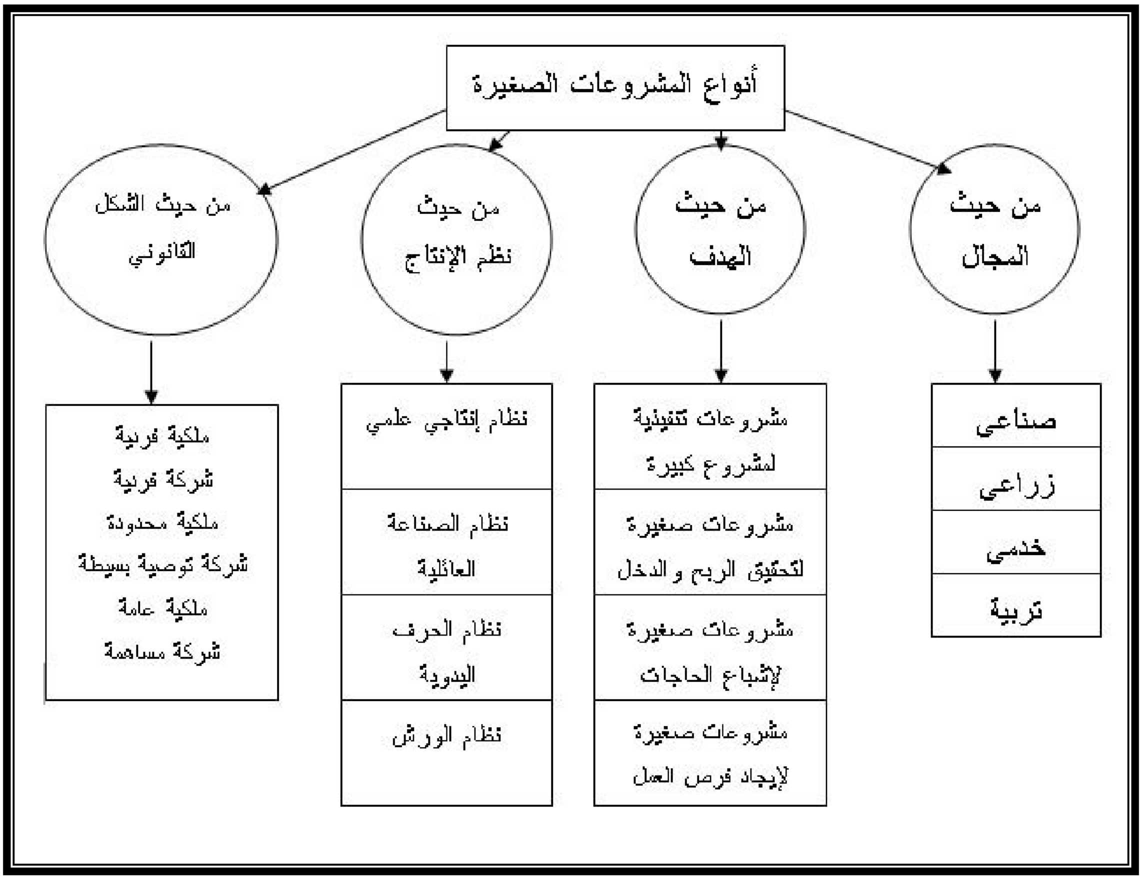
مشروعات التوسعة: وهي المشروعات التي تمول المشروعات القائمة ويكون سقف القرض من 3 مليون ويرتفع حتى 10 مليون.

المشروعات الإضافية: وتعطى للمشاريع الممولة من الهيئة ضمن شريحة سقف المشروع في حال تعثر المشروع أو إذا احتاج إلى دعم.

كما يمكن تصنيف كل من المشروعات السابقة من حيث المجال أو الهدف أو نظم الإنتاج أو الشكل القانوني على سبيل المثال المشروعات الصغيرة حسب الشكل البياني التالي رقم (8):

[1]– هاني حرب بيان (2005)، **مؤتمر الشام الدولي الثالث للمعلوماتية**، دمشق، ص3.

المخطط رقم (8) خارطة ذهنية لأنواع المشروعات الصغيرة



- **المصدر: إعداد الباحث.**

وهنا نجد أن أبسط تصنيف لأنواع المشروعات الصغيرة وقد يكون الأكثر تعبيراً عن واقع الحال بما يتقاطع مع واقع التجربة والخبرة العملية في مجال تنمية المشروعات الصغيرة لدى هيئة مكافحة البطالة، ومع ما ورد ذكره في الشكل السابق من حيث المجال ليصبح على الشكل التالي:

1. مشاريع زراعية وتربية الحيوان.
2. مشاريع صناعية وحرفية.
3. مشاريع تجارية (سلع أو خدمات).

- **2) برامج الأشغال العامة (تطوير المناطق السياحية والأثرية – تحسين البنى التحتية للمشروعات والمستوى الصحي بشكل عام):** وهي مشاريع غير مدرجة ضمن الخطة الخمسية للدولة تهدف لرفع المستوى الخدمي والبيئي والمعيشي واستيعاب عمالة كبيرة ومؤقتة. مثلاً: "صيانة المباني العامة، تحسين الطرقات، تنظيم المناطق العشوائية".

- **3) برنامج التدريب والتنمية المجتمعية (تدريب المستفيدين، والتدريب من أجل التشغيل المضمون، ودراسة أثر الإقراض الأسري على المرأة الريفية):** ويعنى هذا البرنامج بالتنمية البشرية من خلال تقديم التمويل اللازم للخدمات التعليمية والصحية وأنشطة التنمية المجتمعية كذلك التدريب والتأهيل للمستفيدين وكوادر الهيئة.

ومن المعلوم أن الاقتصاد السوري قد تعرض في الفترة ما بين 1996م– 2002م إلى نوع من الركود الذي أدى إلى ظهور نمط للنمو مدفوعاً بشكل أساسي بالطلب الأجنبي المستند إلى الصادرات النفطية، الذي كان غير قابل للاستدامة؛ مما دفع باتجاه ابتكار طريق أكثر استدامة للنمو وقادر على رفع عدد أكبر من السوريين خارج دائرة الفقر". وبناءً على ذلك: أصبح خلق فرص العمل المنتجة والمربحة أهم سبل مكافحة الفقر وتدني مستوى العيش بوجه عام، وهذا كان من أهم توصيات تقرير الفقر في سورية، حيث أكد" أنه لا بد من التركيز على النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة سبيلاً ناجعاً لتأمين فرص عمل حقيقية دائمة تؤمن التشغيل الآمن والمجزي للجميع"[1]. وسنعرض بلغة الأرقام موجزاً لإنجازات الهيئة خلال مسيرة عملها على صعيد برامجها المختلفة، والجدول التالي رقم (34) يوضح ذلك:

الجدول رقم (34) نشاط هيئة مكافحة البطالة خلال الفترة (2002 – 2006م)

البيان	عدد المشروعات الصغيرة	عدد المشروعات الأسرية	عدد المشروعات الإضافية	عدد مشروعات التوسعة	عدد فرص العمل المنفذة	عدد فرص العمل المخطط لها
2002	136	2308	0	0	3350	88000
2003	7340	21314	0	1	55485	88000
2004	9572	15453	13	8	57415	88000
2005	6958	13347	38	17	44360	88000
2006	3255	1772	80	7	15432	88000
المجموع	27261	54195	131	33	176042	440000
المبالغ المستثمرة	11084902007	4894428804	97770000	56490000		
عدد فرص العمل	109044	66570	259	169		
تكلفة فرصة العمل	101655 ل.س	73525 ل.س	377490 ل.س	334260 ل.س		
المتوسط السنوي لعدد فرص العمل	21808	13314	52	34		

- إعداد الباحث بالاعتماد على سجلات وبيانات الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات خلال الفترة (2002 – 2006).

[1]– حبيب سلمان ميساء(2009)، **الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استراتيجية التنمية (الجمهورية العربية السورية)**، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، ص116.

من الجدول السابق رقم (34) نلاحظ:

- إن عدد المشروعات الصغيرة في عام 2002م بلغ 136 مشروعاً، وازداد في عام 2003م إلى 21314 مشروعاً؛ نتيجة تقديم التسهيلات المناسبة والإقبال الكبير عليها،وخصوصاً المشاريع الصناعية منها ومشاريع تربية الأبقار، وكذلك الحال في عام 2004م، حيث بلغ عددها 9572 مشروعاً، لكن هذه المشاريع التي تم تنفيذها في هذه الأعوام السالفة الذكر ثبت فشلها اقتصادياً، حيث رأس مالها لا يكاد يسد ثمن أرض المشروع، وبالتالي إثقال المواطن بعبء مالي كبير جداً، وأنّ هناك صعوبة كبيرة في الحصول على ترخيص لمنشآتها وخصوصاً من ناحية الإجراءات والتواقيع الروتينية وعدم وجود النافذة الواحدة التي تمكنهم من تنفيذ الإجراءات المطلوبة كافة منها في مكان واحد، كما أنّ سياسة التسعير الحكومي مجحفة بحقها؛ لأنها في كثير من الأحيان لا تستند على أسس موضوعية، حيث تعتمد على التقدير الجزافي من قبل بعض الموظفين والذين يكونون في كثير من الأحيان من غير المختصين في مجال التكاليف والتسعير، الأمر الذي يؤدي إلى وضع تسعيرة لا تتناسب مع حجم التكاليف الفعلية. في حين أن هناك الافتقار إلى المساعدات ذات الطابع الاستشاري والتوجيهي من قبل الحكومة، الأمر الذي يعرضها للفشل، كما توجد مشاكل كثيرة نتيجة لتعدد الجهات الرقابية وتضارب قراراتها وعدم وضوح إجراءاتها، والنظام الضريبي الجائر بحقها؛ نتيجة التقدير الجزافي للضرائب المتعلقة بهذه المشروعات، الأمر الذي يؤدي إلى التعسف في فرض الضرائب وعدم تناسبها مع الأرباح؛ ممّا يؤدي إلى إثقال كاهل أصحاب هذه المشاريع بالضرائب وتخفيف كمية الأرباح المنشودة؛ مما ينعكس سلباً على قدرة هذه المشاريع على تجديد آلاتها وتوسيع نشاطاتها ويشكل حجر عثرة أمام نجاحها وتطورها، وكذلك هناك كثرة في الإجراءات الروتينية والضمانات الكبيرة التي تطلبها البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، إضافة لارتفاع أسعار الفائدة، الأمر الذي يجعل أصحاب هذه المشروعات يترددون كثيراً في قبول الاقتراض بهذه الشروط المجحفة، ولهذا فالغالبية من أصحاب هذه المشاريع يعانون منذ البداية من نقص في حجم الأموال اللازمة لهم الأمر الذي يشكل عائقاً أمام نمو وتوسع هذه المشروعات ويضعف الإقبال على تأسيسها، وأن هناك صعوبة كبيرة في الحصول على تمويل مصرفي للمشروع بسبب كثرة الإجراءات الروتينية والتواقيع الرسمية اللازمة لإنجاز معاملة الحصول على القروض، إضافة إلى ضخامة الضمانات الشخصية والعينية التي تطلبها المؤسسات المصرفية كشرط للحصول على التمويل، وعلى الأغلب تعزى معظم هذه المشاكل التمويلية إلى نقص السيولة الواجب توفرها لتمويل رأس المال الثابت والمتداول للمشروع بسبب نقص التمويل المحلي المتاح وصعوبة التعامل مع البنوك، وعدم قدرتها على تطوير خدماتها المصرفية

وكذلك معظم هذه المشروعات تعاني من مشكلة كبرى في الحصول على النقد الأجنبي؛ مما يضطرها للتعامل مع السوق السوداء الأمر الذي يحد من قدرتها على استيراد الآلات والتجهيزات والمواد الأولية اللازمة لتشغيل منشأتهم بالتكاليف المعيارية العالمية؛ مما يؤدي إلى اعتمادها على استخدام آلات متقادمة تضعف من إنتاجية مشاريعها وتعرضها للإخفاق والفشل؛ بسبب المنافسة الإقليمية والعالمية لها؛ مما اضطر بعض المواطنين إلى الابتعاد عنها وعدم التعامل مع الهيئة، وبالفعل بدأ عدد هذه المشاريع بالتناقص التدريجي، حيث بلغ في عام 2005م حوالي 6958 مشروعاً وفي عام 2006م حوالي 3255 مشروعاً.

ومن الملاحظ أيضاً انخفاض تكلفة فرصة العمل فيها والتي بلغت حوالي101655 ل.س، وهي قليلة مقارنةً بتكلفة فرصة العمل في سورية والبالغة حوالي 1030000 ل.س.

- إن عدد المشروعات الأسرية في عام 2002م بلغ 2308 مشروعاً، وازداد في عام 2003م إلى 21314 مشروعاً، نتيجة تقديم التسهيلات المناسبة والإقبال الكبير عليها، وخصوصاً مشاريع تربية الأغنام وتسمين الخراف، لكن هذه المشاريع التي تم تنفيذها في هذين العامين سالفي الذكر ثبت فشلها اقتصادياً، حيث رأس مالها لايكاد يسد ثمن أرض المشروع، وبالتالي إثقال كاهل المواطن بعبء مالي كبير جداً. وهناك كثرة في الإجراءات الروتينية والضمانات الكبيرة التي تطلبها البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، إضافة لارتفاع أسعار الفائدة، الأمر الذي يجعل أصحاب هذه المشروعات يترددون كثيراً في قبول الاقتراض بهذه الشروط المجحفة، ولهذا فالكثير من أصحاب هذه المشاريع يعانون منذ البداية من نقص في حجم الأموال اللازمة لهم الأمر الذي يشكل عائقاً أمام نمو وتوسع هذه المشروعات ويضعف الإقبال على تأسيسها، وأن هناك صعوبة كبيرة في الحصول على تمويل مصرفي للمشروع بسبب كثرة الإجراءات الروتينية والتواقيع الرسمية اللازمة لإنجاز معاملة الحصول على القروض، إضافة إلى ضخامة الضمانات الشخصية والعينية التي تطلبها المؤسسات المصرفية كشرط للحصول على التمويل، وعلى الأغلب تعزى معظم هذه المشاكل التمويلية إلى نقص السيولة الواجب توفرها لتمويل رأس المال الثابت والمتداول للمشروع بسبب نقص التمويل المحلي المتاح وصعوبة التعامل مع البنوك؛ مما اضطر بعض المواطنين إلى الابتعاد عنها وعدم التعامل مع الهيئة، وبالفعل بدأ عدد هذه المشاريع بالتناقص التدريجي، حيث بلغ في عام 2004م حوالي 15453 مشروعاً وفي عام 2005م حوالي 13347 مشروعاً، وفي عام 2006م حوالي 1772 مشروعاً. ومن الملاحظ أيضاً انخفاض تكلفة فرصة العمل فيها والتي بلغت حوالي73525 ل.س، وهي قليلة مقارنةً بتكلفة فرصة العمل في سورية والبالغة حوالي 1030000 ل.س.

- وفيما يتعلق بمتابعة المشاريع الصغيرة والأسرية، كان هناك اهتمام ومتابعة من قبل الهيئة من خلال لجان مختصة بهذا الجانب، حيث أثبتت نجاحاً نوعاً ما، والجدول التالي رقم (35) يوضح ذلك:

الجدول رقم (35) نتائج متابعة مشروعات هيئة مكافحة البطالة خلال الفترة (2002 – 2006م)

نتائج المتابعة	نسبة المشروعات الصغيرة (%)	نسبة المشروعات الأسرية (%)
المنفذ	73	90
غير المنفذ	27	10
المجموع	100	100

- إعداد الباحث بالاعتماد على سجلات وبيانات الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات خلال الفترة (2002– 2006).

- وعموماً تتصف المشرعات الأسرية والصغيرة بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن باقي المشروعات، وهي: انخفاض حجم رأسمالها مقارنة بالمشروعات الكبيرة الأمر الذي ينسجم مع رغبة بعض المستثمرين الذين يملكون مدخرات قليلة ويرغبون في الإشراف المباشر على استثماراتهم دون اللجوء إلى المشاركة مع الآخرين، والملكية الفردية أو العائلية للمشروعات الأسرية والصغيرة، حيث إن انخفاض حجم رأس المال اللازم لإنشائها يجعلها تتلاءم مع أنماط معينة من الملكية يغلب عليها الطابع الشخصي التي تتمثل في الملكية الفردية أو العائلية (الأقارب) أو شركة الأشخاص (الأصدقاء)، وهذه الأنماط من الملكية أكثر استمالة للمدخرين الصغار الذين يرغبون بامتلاك مشروعٍ صغيرٍ يتناسب مع قدراتهم ومهاراتهم التنظيمية والإدارية. وتمتاز المشروعات الأسرية والصغيرة بقدرتها على استيعاب أعداد كبيرة من العاملين لاعتمادها على تقنيات وآلات ذات كثافة رأسمالية منخفضة نسبياً، وتعتبر صناعات تكميلية لعدد كبير من الصناعات المتوسطة والكبيرة، ويمكن إقامتها في الأماكن التي لا تتوفر فيها مستويات متقدمة من البنى التحتية الأمر الذي يوسع انتشارها جغرافياً. وتتميز الإدارة في المشروعات الأسرية والصغيرة بالمرونة والقدرة على التكيف مع ظروف العمل المتغيرة إضافة إلى الطابع غير الرسمي في التعامل مع العملاء الأمر الذي يجعلها أكثر قدرة على تقبل التغيير، وتبني سياسات جديدة على عكس المشروعات الكبيرة، حيث تتعدد المستويات الإدارية وتكثر معها مراكز اتخاذ القرارات بالإضافة إلى رسمية العلاقات الوظيفية وتسلسلها في خطوط مرسومة؛ مما يجعل القرار الإداري فيها يأخذ وقتاً طويلاً. ولكن معظم الآلات والمعدات المستخدمة في هذه المشاريع هي آلات كهربائية عادية وليست ذات مستوى تكنولوجي عالي، الأمر الذي يضعف إنتاجيتها ويقلل من إمكانية نجاحها، وتم إقامتها بدون إجراء أية دراسات جدوى اقتصادية لها الأمر الذي يؤدي إلى إخفاق الكثير منها نظراً لإقامتها بشكل ارتجالي وغير مدروس، وأن المالكين هم الذين

يديرون هذه المشروعات الأمر الذي يجعل معظم هذه المشروعات عرضة للفشل؛ بسبب اعتمادها بشكل رئيس على خبرات مالكيها، فمن النادر أن تتوفر في الواقع العملي لدى شخص الدراية والخبرة الكافية بالأنشطة الخاصة بالمشروع كافة من إنتاج وتسويق وتمويل وعلاقات عامة....الخ. فقد توصلت إحدى الدراسات التي قامت بها بعض الشركات الأمريكية عام 1984 إلى نتيجة هامة مفادها أن ثلث المشروعات التي فشلت كانت بسبب نقص خبرات أصحابها وعدم تناسبها وطبيعة المشروعات التي تتولى إدارتها[1].

- هناك صعوبة كبيرة في الحصول على تمويل مصرفي للمشروع؛ بسبب كثرة الإجراءات الروتينية والتواقيع الرسمية اللازمة لإنجاز معاملة الحصول على القروض، إضافة إلى ضخامة الضمانات الشخصية والعينية التي تطلبها المؤسسات المصرفية كشرط للحصول على التمويل، وعلى الأغلب تعزى معظم هذه المشاكل التمويلية إلى نقص السيولة الواجب توفرها لتمويل رأس المال الثابت والمتداول للمشروع، نتيجة نقص التمويل المحلي المتاح وصعوبة التعامل مع البنوك، حيث يوجد فقط أربعة بنوك تتعامل مع الهيئة، وهي المصرف الزراعي والذي استطاع تأمين معظم فرص العمل للمشاريع الصغيرة والأسرية؛ لأن معظمها تركز في تربية الأبقار والأغنام والدواجن، يليه المصرف الصناعي الذي موّل المشاريع الصناعية، ومن ثم مصرف التوفير ومصرف التمويل اللذان موّلا المشاريع الصغيرة والأسرية في النشاطات الخدمية، وهذه المصارف كانت مساهمتها خلال الفترة 2002 – 2006م مبينة في الجدول التالي رقم (36):

الجدول رقم (36) أعداد مشروعات هيئة مكافحة البطالة خلال الفترة (2002 – 2006م) وفق المصارف الممولة*

المصارف الممولة	عدد المشروعات الصغيرة	عدد المشروعات الأسرية
الزراعي	15315	51578
الصناعي	3940	1982
التوفير	6373	382
التسليف	1633	4
المجموع	27261	54195

- **إعداد الباحث بالاعتماد على سجلات وبيانات الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات خلال الفترة (2002 – 2006).**

- بالنسبة للمشروعات الإضافية ومشروعات التوسعة، فعددها بقي محدوداً جداً؛ لأنها فكرة جديدة ولم تلق الأسلوب الإعلاني والدعائي المناسبين عنها، وبالتالي بقيت فكرتها غامضة ولم تلق الانتشار

---

[1]– علام سمير (2002)، **إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة**، كلية التجارة، القاهرة، ص26.

المناسب في سورية؛ لذلك لابد من فرق عمل مختصة بهذا المجال ودعايات إعلانية مكثفة عنها وتأمين التمويل المصرفي المناسب لها والتسهيلات القانونية من أجل الحصول عليها.

- وبرأينا فيما يتعلق بمشروعات الهيئة، إن مصادر الخبرة في الإدارة قد جاءت بالتوارث عن الآباء والأجداد الأمر الذي يجعل تأثير سوء الإدارة يتعاظم خطره وخصوصاً في حالة المشروعات الصغيرة والأسرية نتيجة أن هذه المشروعات تمثل محاولات فردية لأصحابها ويتوقف نجاحها واستمرارها على ما يتوافر لأصحابها من خبرات إدارية؛ لأنه من النادر أن يلجأ أصحاب هذه المشروعات إلى الاستعانة بالخبراء والمختصين في مجال الإدارة ليتولوا مسؤولية إدارة هذه المشروعات؛ مما قد يعرض هذه المشاريع لمخاطر الفشل أكثر من المشروعات الكبيرة لكونها تلجأ إلى تعين عدد من الخبراء و المختصين في مجالات الإدارة المختلفة كالتسويق والتمويل.......الخ.
- وكذلك نرى أن المشروعات الأسرية والصغيرة تفتقر إلى تخطيط الإنتاج وربطه بحاجة السوق؛ نظراً لعدم وجود هيئة مركزية أو استشارية توجه نشاطها بالاتجاهات المطلوبة في السوق المحلية والعالمية؛ ممّا يؤدي إلى عدم قدرتها على إنتاج الكميات المطلوبة للأسواق في الوقت المناسب، كما أن تكاليف الإنتاج لديها مرتفعة نسبياً؛ بسبب الرسوم الجمركية العالية المفروضة على المواد الأولية والمستلزمات الإنتاجية مقارنة بالدول المجاورة، إضافةً إلى نسب الضرائب المفروضة عليها والتي بمعظمها تقدر بشكل جزافي، الأمر الذي يضعف قدرة هذه المشاريع على تسويق منتجاتها محلياً أو عالمياً، كما أن آلاتها قديمة ويعود ذلك إلى عدم قدرتها على استيراد آلات حديثة نظراً لصعوبة حصولها على النقد الأجنبي اللازم لعملية الاستيراد من المصارف، بالإضافة إلى غياب نظم ضبط الجودة المناسبة لحجم المنشآت، الأمر الذي يؤثر على جودة منتجاتها ويضعف من قدرتها على تسويقها، وذلك لافتقارها في كثير من الأحيان إلى المواصفات المطلوبة التي تلبي احتياجات ورغبات المستهلكين. وعلى الرغم من ذلك تعتبر مشروعات الهيئة وخصوصاً الأسرية والصغيرة على حد سواء المصدر الرئيس لتأمين فرص العمل، وذلك من خلال:

1. قدرة المشروعات الصغيرة والأسرية بتنوعها وكثافتها على استيعاب العمالة غير الماهرة أو النصف ماهرة والتي تشكل النسبة الكبيرة من قوة العمل في الدول النامية، وبتكلفة منخفضة نسبياً لفرصة العمل إذا ما قورنت بالمشروعات الكبيرة التي تستخدم الأساليب الإنتاجية كثيفة رأس المال مقابل نسبة قليلة من القوى العاملة.
2. تشجيع روح المبادرة والعمل الحر لجيل الشباب ليصبحوا رواد أعمال وأصحاب مشاريع خاصة وتجنب هدر طاقاتهم في انتظار تامين فرصة العمل لدى طابور القطاع العام أو الخاص.

3. قدرتها على التكيف في المناطق النائية الأمر الذي يمكنها من الحد من ظاهرة البطالة الريفية، والهجرة من الريف إلى المدينة عن طريق توطين اليد العاملة وتثبيت السكان في أماكن إقامتهن الأصلية.

وأخيراً: لقد سعت الهيئة خلال أعوامها الماضية إلى تطوير آليات عملها بالتعاون مع الجهات المشاركة، وكانت استجابة تلك الجهات ليست بمستوى الطموح، ولا تتماشى مع طبيعة المهام المطلوب إنجازها، حيث كان المخطط له تأمين 88000 فرصة عمل سنوياً، أي تأمين 440000 فرصة عمل خلال عمر الهيئة، لكن تم تأمين 176042 فرصة عمل، أي نسبة التنفيذ حوالي 40% •من المخطط له وهي نسبة منخفضة جداً – **وتدل على فشل الهيئة في مكافحة ظاهرة البطالة، وهذا يؤكد عدم نجاح الهيئة في معالجة البطالة، وبالتالي نرفض الفرضية (12) ولا نرفض الفرضية العدم**– وذلك نتيجة العديد من المعوقات والتي من أهمها برأينا:

1- الضمانات المصرفية:

اعتمدت الهيئة على النظام المصرفي القائم، بالرغم من الأنظمة والتشريعات القديمة لديه، ليكون وسيطا في إيصال الأموال إلى المتعطلين وتحصيلها. ونظراً لكون موارد الهيئة أموالاً عامة واجبة الاسترداد في شريحة عالية المخاطر الائتمانية فانه من الضروري استيفاء شروط الضمان والكفالات من قبل المصرف. وهذا أمر بالغ الصعوبة على بعض الفئات، وهو عكس ما سعى إليه المشرع. ولكن في المدى القصير لا بديل لدى الهيئة عن ذلك، ريثما تتمكن من تطوير وسائلها الائتمانية المباشرة بديلاً عن المصارف في معظم تمويلها للمشروعات الصغيرة والأسرية. وخلال عام 2004 ظلت مشكلة ازدواجية المعايير لدى المصارف قائمة، فتارة تلجأ إلى التعليمات التنفيذية (الصادرة عن رئيس مجلس الوزراء والمتعلقة بتعليمات قروض الهيئة) وتارة تتمسك بتعليماتها الخاصة، مما خلق إرباكاً للهيئة وللمستفيدين وللمصارف نفسها. ولهذا فإن التحدي الحالي يتمثل في تطوير أنظمة تشغيل المصارف لتصبح أكثر مرونة وحداثة وقادرة على تلبية المتطلبات الاستثمارية في أسواق شبه مفتوحة ومتنامية. ولا يزال التعامل المصرفي يشكل عنق الزجاجة في نشاط الهيئة.

2- الترخيص الإداري والمهني:

لا تزال عملية الحصول على الترخيص الإداري أو المهني من أصعب المراحل التي يمر بها أي مشروع جديد، وخاصة المشروعات الصغيرة. ومع أنه تم إصدار قرار ألزمت فيه الوحدات الإدارية بمنح

•– إن نسبة التنفيذ حسبت من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات الهيئة.

الترخيص المؤقت خلال أسبوع واحد من تقديمه من قبل المستفيد، على أن تستكمل بقية الإجراءات خلال عام، إلا أن التعليمات التنفيذية المطبقة لم تسهل الأمر كثيراً. ولا يزال موضوع التنظيم العمراني وعدم وجود مناطق صناعية يشكل عائقاً قانونياً حقيقاً أمام البلديات والإدارات لإصدار التراخيص المطلوبة.

وبما أن الهيئة تسعى لتنظيم المشروعات الصغيرة ودمجها في السوق النظامية فإنها اشترطت أن تمنح الدفعة الأخيرة من القرض بعد إنجاز الترخيص الإداري النهائي المطلوب. ومع أنه شرط مكلف أحياناً إلا أن الهيئة لا تزال تصر أنه ضروري لضمان نجاح المشروع واسترداد قيمة القرض. ولكنها في الوقت ذاته تحاول دائماً توجيه المستفيدين إلى وسائل مشروعة لإنجاز الترخيص والتحاور مع الإدارات المحلية لتسهيل هذه التراخيص.

3- شبكة الحماية الاجتماعية:

تعاني التأمينات الاجتماعية من ضعف التغطية للعاملين في القطاع الخاص، إذ أن هذه النسبة لا تتجاوز 40% في أحسن الأحوال من القوة العاملة. بالإضافة إلى ذلك هنالك شرائح عديدة لا يشملها قانون التأمينات الاجتماعية الحالي، مثل الأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص. وهؤلاء هم الشريحة الأساسية للمستفيدين من الهيئة، أما الشريحة الثانية فهم ما يسمى بالعمال الزراعيين. وفي حين أن الهيئة تمول مشروعات زراعية مستديمة، فهي لا تنطبق عليها شروط الموسمية الواردة في قانون التأمينات.

ومما يستحق الذكر: لقد كان هناك تدخل حكومي إيجابي في سوق العمل، حيث أصدرت رئاسة مجلس الوزراء القرار رقم (3951) والمتضمن[1]:

- تتولى الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات، بالإضافة إلى خطتها في إطار برنامج التدريب من أجل التشغيل المضمون، تنفيذ برنامج لتشغيل الباحثين عن عمل لدى مؤسسات وشركات القطاع الخاص تساهم الحكومة بتمويل أجورهم وفق الآتي:

أ) تمويل أجر المشتغل (بما يعادل أجر بدء التعيين لنظيره في الجهات العامة) لمدة سنة كاملة، مقابل التزام صاحب العمل بإبرام عقد عمل معه لمدة خمس سنوات (متضمنةً السنة الأولى) وفق أحكام قانون العمل.

ب) تمويل نصف أجر المشتغل (بما يعادل 50% من أجر بدء التعيين لنظيره في الجهات العامة) لمدة سنة كاملة، مقابل التزام صاحب العمل بإبرام عقد عمل معه لمدة ثلاث سنوات (متضمنةً السنة الأولى) وفق أحكام قانون العمل.

[1]- الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء (2011)، القرار رقم 3951 تاريخ 15-3-2011م.

ت) يتقاضى العامل أجور فترة الاختبار (3 أشهر) من صاحب العمل في حال إنهاء عقد العمل خلال هذه الفترة.

- تبرم الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات مع الشركات والمؤسسات الراغبة بالاستفادة من البرنامج اتفاقية إطار عمل تحدد مدة الاتفاقية وعدد المشتغلين ومقدار الأجور التي يستحقونها والتزامات كلا الطرفين.
- يلتزم المشتغل بموجب أحكام هذا البرنامج بالعمل وفق أحكام العقد الموقع معه، وفي حال تركه العمل قبل انقضاء مدة العقد تسترد الهيئة منه ضعفي مقدار الراتب الذي تم دفعه من قبل الهيئة. ولكن هنا برأينا يوجد إجحاف بحق من يترك العمل بسبب عاهة أو مرض مفاجئ قد يصيبه، بدلاً من تأمينه صحياً والإنفاق عليه.
- يتم تأمين التمويل اللازم لتنفيذ هذا البرنامج من الموازنة العامة للدولة.

وفي النهاية نرى:

1. ضرورة إحداث مركز تدريبي للعاملين في قطاعات الدولة والقطاع الخاص بما يصب ضمن سياسة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في تنمية الموارد البشرية، علماً أن النشاط التدريبي محدود لدى الهيئة؛ مما يعني أن هذا المركز هو أمر استراتيجي يلزمه إيجاد الكوادر التخصصية القادرة على تدريب العاملين رغم وجود مهارات وكفاءات جيدة في سورية، ولكن هذا لا يمنع من الاستعانة بخبراء خارجيين لتوفير المدربين وبرامج التدريب.
2. دراسة احتياجات السوق من المشروعات بكافة أنواعها، من حيث النوع والحجم والكم، كي لا تصبح المشروعات الممولة من قبل الهيئة عبئاً على المشروعات القائمة أو تلك التي مولتها الهيئة من قبل دون النظر إلى متطلبات السوق من هذه المشروعات.
3. إنشاء شبكة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية تكون مهمتها توفير المعلومات الخاصة بالموارد البشرية والتكنولوجية المحلية والعالمية وتوفير المعلومات الخاصة بالثروات الطبيعية والتجارة الالكترونية ....وتقديم الدعم الفني والإداري لأصحاب هذه المشروعات، وتوثيق العلاقات والصلات بين أصحاب المشروعات الصناعية والتجارية الكبيرة وبين أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث يتم التمهيد لطرفي العلاقة تبادل المنافع والمصالح من خلال التعاقدات والأعمال والخدمات التي يمكن أن تؤديها.

المبحث الرابع

التكاليف الاقتصادية اللازمة لتوفير فرص عمل للقوة العاملة في سورية من عام 2000م لغاية 2025م:

لقد أصبحت البطالة بنيوية شبه دائمة أي من الصعب عودة العاطل عن العمل إلى عمله أو إلى عمل آخر، وتشمل البطالة الشباب في العالم وغدت متجذرة أكثر ولم تعد بطالة مؤقتة، و يقدر عدد العاطلين عن العمـــل في العالم بـــ/840/ مليون عاطل عن العمل، وتقدر نسبة البطالة في الوطن العربي بـــ20% من مجمل القوى العاملة، أي تزيد عن/22/ مليون، وتسبب خسائر مالية تقدرها منظمة العمل العربية بأكثر من /115/ مليار دولار سنوياً، أي من مرتبة دخل الوطن العربي من النفط سنوياً، وأنها تزداد بمعدل /5/ مليون إنسان سنوياً، وتسبب خسارة إضافية تقدر بـــ /20/ مليار دولار سنوياً [1].

وتواجه سورية في المرحلة الحالية تحديات كبيرة وغير مسبوقة، في حدتها والنتائج المصيرية المترتبة عليها، وإذا كانت البطالة واحدة من التحديات التي تواجهها، فإن مواجهتها وتقليص أبعادها يمنح سورية قدرة أكبر في مواجهة التحديات الأخرى. ويتضح أن مواجهة البطالة مفتاحي في مواجهة تحديات الانفتاح الاقتصادي والشراكات مع الدول العربية والعالم الخارجي، وتحديات الشرق أوسطية المطروحة أمريكياً وإسرائيلياً، وتحديات الضغوط السياسية والعسكرية التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها الصهيونية العالمية[2].

وإن التحولات الاقتصادية في سورية، وما نتج عنها من تحولات في المتغيرات الديمغرافية واتجاهات انخفاض الخصوبة خلال عقد التسعينات بشكل خاص، سيؤدي إلى ارتفاع نسبة السكان في سن العمل (15-64) على حساب نسب السكان دون (15) سنة خلال العقود القادمة وخاصةً في الفرض المنخفض والمتوسط للنمو السكاني، إضافة إلى توقع ارتفاع معدل النشاط المنقح للإناث، وبالتالي فإن هناك أعداداً متزايدة من الداخلين إلى سوق العمل سنوياً[3]. ولتأمين فرص عمل مناسبة لهذه الأعداد، قامت الحكومة السورية بعد عام 2000م بسياسات تشجيعية للاستثمار سواءً من حيث تخفيض الشرائح الضريبية على الدخل، أم من حيث السياسات الاقتصادية المحفزة للقطاع الخاص لأداء دوره في عملية التنمية، وتبسيط الإجراءات الإدارية لإقامة المشاريع التنموية؛ من أجل المساهمة في حل مشكلة البطالة من خلال المساهمة في إيجاد فرص عمل للقوة

1- http:// www. Ascssf. Org. sy.

زرنه جي ، عبد اللطيف (2007) ، **كيف نطور أنفسنا**، الجمعية الكونية السورية.

2- الحامض خالد، الحمد ياسين، محمد عبد الرحمن (2011)، **التكاليف الاقتصادية اللازمة لتوفير فرص عمل للقوة العملة في سورية من عام 2000لغاية 2025م**، مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد73، ص6.

3- أوغلي الشيخ عصام ، كيلاني أحمد (2002)، **ندوة السكان والبطالة والتنمية**، جامعة حلب، ص 14.

العاملة التي تدخل سوق العمل سنوياً، والجدول التالي رقم (37) يبين حجم الاستثمارات الفعلية خلال الفترة 2002–2005م وعدد فرص العمل التي تم تأمينها:

الجدول رقم (37) حجم الاستثمارات الفعلية في الفترة 2002–2005م وعدد فرص العمل وتكلفتها

العام	2002	2003	2004	2005	الوسطي
حجم الاستثمارات	47 مليار	95 مليار	203 مليار	232 مليار	144,25
عدد فرص العمل	140 ألف	140 ألف	140 ألف	140 ألف	140 ألف
تكلفة فرصة العمل	335715 ل.س	678570 ل.س	1450000 ل.س	1657140 ل.س	1030000 ل.س

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الخطة الخمسية التاسعة، دمشق.

من الجدول السابق رقم (37) تبين أن حجم الاستثمارات يزداد عاماً بعد عام – نتيجة التشجيع الحكومي على الاستثمار وخصوصاً الاستثمار الأجنبي وتقديم جميع التسهيلات المناسبة لهذه الاستثمارات في جميع المجالات المالية والقانونية والسياسية...إلخ – فقد تضاعف حجم الاستثمارات الإجمالية للمشاريع من 47 مليار ليرة سورية في عام 2002 إلى 95 مليار ليرة سورية في عام 2003 وفي عام 2004 بلغ 203 مليار ليرة سورية، وازداد إلى 232 مليار ليرة سورية في عام 2005، ومن المعلوم أن الاقتصاد السوري قد تعرض في الفترة ما بين 1996 – 2002 إلى نوع من الركود الذي أدى إلى ظهور نمط للنمو مدفوعاً بشكل أساسي بالطلب الأجنبي المستند إلى الصادرات النفطية، الذي كان غير قابل للاستدامة؛ مما دفع باتجاه ابتكار طريق أكثر استدامة للنمو وقادر على رفع عدد أكبر من السوريين خارج دائرة الفقر". وبناءً على ذلك، أصبح خلق فرص العمل المنتجة والمربحة أهم سبل مكافحة الفقر وتدني مستوى العيش بوجه عام.. وهذا كان من أهم توصيات تقرير الفقر في سورية حيث أكد " أنه لا بد من التركيز على النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة سبيلاً ناجعاً لتأمين فرص عمل حقيقية دائمة تؤمن التشغيل الآمن والمجزي للجميع". والذي تجلى بقفزة نوعية في الاستثمارات من عام 2003 إلى عام 2004 وهذا يعود إلى صدور المرسوم التشريعي الخاص بالمدن الصناعية رقم /57/ لعام 2004 الذي تم اعتباره حدثاً هاماً وقفزة نوعية في تفعيل وتطوير دراسة وتنفيذ واستثمار المدن الصناعية، والذي قضى إقامة أربع مدن صناعية وهي: المدينة الصناعية في محافظة ريف دمشق (عذرا)، والمدينة الصناعية في محافظة حلب (الشيخ نجار)، والمدينة الصناعية في محافظة حمص (حسياء)، والمدينة الصناعية في محافظة دير الزور.

كما اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات والقرارات الداعمة والمشجعة للاستثمار السياحي وسعت إلى توفير مقومات ومتطلبات تطوير الصناعة السياحية وذلك من خلال تكليف وزارة السياحة بإجراء عملية

المسح السياحي الشامل في المناطق السورية وعرض مجموعة من المواقع السياحية الجاهزة للاستثمار، ومن خلال التسهيلات المتعلقة بزيادة مدة الاستثمار وتبسيط إجراءات التعاقد وطرح صيغ استثمار جديدة وتوفير شروط استثمارية أكثر جدوى واعتمدت الحكومة السورية السياحة كصناعة إستراتيجية لسورية وكأحد محركات الاقتصاد الوطني لذلك أعيدت هيكلة القطاع السياحي فتم إحداث مديريات جديدة تتعلق بعناصر المنتج السياحي وتم إحداث غرفة السياحة في القطاع الخاص. كما شهدت سوق العقارات السكنية في سورية تغيراً كبيراً باعتباره صناعة متنامية ومع انطلاق الحديث عن قضية التطوير العقاري برز شركات ورجال أعمال مميزون يعملون في هذا المجال بحرفية ومهنية عالية. وكذلك تم جذب العديد من الاستثمارات الأجنبية وخصوصاً في مجال النفط؛ نتيجة تحسن مناخ الاستثمار في سورية وصدور مجموعة كبيرة من القوانين والتشريعات الجديدة والتسهيلات التي تجتذب المستثمرين الأجانب.

أما عدد فرص العمل السنوية فهي تقريباً ثابتة وهي بحدود 140 ألف فرصة عمل سنوياً، وبالتالي هناك تزايد في تكلفة فرصة العمل من عام لآخر، وذلك بسبب التطور التقني، أما تكلفة فرصة العمل وسطياً خلال سنوات الخطة الخمسية التاسعة فقد بلغت 1030000 ل.س، وتم تقريبها إلى 1000000 ل.س. إذاً هناك تحدٍ في إيجاد فرص عمل لهذه الأعداد، وهنا يظهر حجم التكاليف الاقتصادية المطلوبة لتأمين فرص عمل في أي فرض للنمو الاقتصادي وذلك في ظل ارتفاع المستوى التقني لوسائل الإنتاج، وبالتالي التكاليف المتزايدة لفرصة العمل الواحدة. ووفق تقديرات تكلفة فرصة العمل في الخطة الخمسية التاسعة والبالغة تقريباً(1000000) ليرة سورية، فإن تكاليف إيجاد فرص العمل لحوالي (200) ألف عامل جديد سنوياً تبلغ (200) مليار سنوياً.

ومن المعلوم بأن هذه التكاليف سترتفع في ظل ارتفاع التقانة والكثافة المتزايدة لرأس المال على حساب الكثافة في اليد العاملة، والزيادة المتوقعة في عدد الداخلين إلى سوق العمل سنوياً، وإن عدم تأمين الاستثمارات المطلوبة لفرص العمل الجديدة، سيؤدي إلى ارتفاع نسب البطالة، كما سترتفع نسب العاملين في القطاع غير المنظم على حساب العاملين في القطاع الخاص المنظم والقطاع العام والمشترك والتعاوني[1].

---

[1]- الأخرس عبد الملك (1989)، **التحولات الاجتماعية والاقتصادية في الجمهورية العربية السورية**، دمشق، ص 235.

وسنوضح فيما يلي متوسط الزيادة السنوية من القوة العاملة وتكلفة كلٍّ منها وفق الفروض الأربعة التالية•:

- **التكاليف الاقتصادية اللازمة لتوفير فرص عمل للإسقاطات وفق الفرض المرتفع:**

إن الإسقاطات وفق الفرض المرتفع تستند إلى معدل خصوبة مقداره 3.9 بالألف في عام 2000م، ويأخذ هذا المعدل بالتناقص تدريجياً خلال سنوات الإسقاط، ليصل إلى 3 بالإلف في عام 2025م، وسنوضح فيما يلي وفقاً للفرض المرتفع التكاليف الاقتصادية اللازمة لتوفير فرص عمل لمتوسط الزيادة السنوية من القوة العاملة لهذه الإسقاطات، والجدول التالي رقم (38) يوضح ذلك:

الجدول رقم (38) تكاليف متوسط الزيادة السنوية في القوة العاملة وفق الفرض المرتفع (مليون ل.س)

الفترة الزمنية	الذكور	الإناث	المجموع
2005-2000	140922	64623	205545
2010-2005	145457	71592	217049
2015-2010	142984	77851	220835
2020-2015	146452	93773	240225
2025-2020	143891	110262	254153
المجموع	719706	418101	1137807
متوسط الزيادة	143941	83620	227561

- **المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات هيئة تخطيط الدولة، ندوة السكان والبطالة والتنمية، الإسقاطات الســـكانية ومســـتقبل القوة العاملة في سورية.**

• – اعتمد في إسقاطات السكان عام 2000 كسنة أساس للإسقاطات السكانية، كما اعتمدت المؤشرات الخاصة بالخصوبة الكلية لهذا العام والتي تبلغ 3.99 مولود لكل امرأة في العمر من (15–49) والعمر المتوقع عند الولادة والذي بلغ للذكور 69.5 سنة وللإناث 70.6 سنة.

– تم افتراض أربعة فروض للخصوبة الكلية لكل امرأة من العمر 15– 49 سنة:

أ– استمرار الخصوبة كمل كانت عليه في عام 2000 وهو 3.99 مولود حتى عام 2025.

ب– الفرض المرتفع انخفاض الخصوبة بشكل متدرج ليصل إلى 3 مولود عام 2025

ج– الفرض المتوسط انخفاض الخصوبة بشكل متدرج ليصل إلى 2.7 مولود عام 2025

د– الفرض المنخفض انخفاض الخصوبة بشكل متدرج ليصل إلى 2.2 مولود عام 2025.

بالنسبة لمؤشرات الوفيات تم افتراض واحد وهو ارتفاع العمر المتوقع، فبالنسبة للذكور ارتفاع العمر المتوقع بشكل متدرج من 69.5 سنة عام 2000 إلى 73.5 سنة عام 2025، أما بالنسبة للإناث ارتفاع العمر المتوقع من 70.6 عام 2000 إلى 76.4 عام 2025 . اعتمدت نسبة الجنس 105 ذكر لكل 100 أنثى وفق نتائج التعدادات و المسوح لمتوسط نسبة الجنس.

بالرجوع إلى الجدول السابق رقم (38)، نلاحظ ما يلي:

خلال الفترة 2000–2005م كانت الزيادة السنوية في القوة العاملة 205545 عاملاً يدخلون سوق العمل سنوياً، وهذا رقم كبير ويشكل عبئاً كبيراً على الدولة لتوفير فرص العمل الكافية لاستيعاب هذه الزيادة، وبلغت التكلفة اللازمة لتوفير فرص العمل لهذا العدد حوالي 205545 مليون ليرة سورية، وخلال الفترة 2005–2010م هناك ازدياد في عدد الداخلين إلى سوق العمل، حيث بلغ العدد 217049 عاملاً يرفدون سوق العمل سنوياً، والتكاليف الاقتصادية اللازمة لتوفير فرص العمل الضرورية تبلغ 217049، وأيضاً هناك زيادة في المبلغ اللازم لتوفير فرصة العمل وهذه الزيادة ترد إلى زيادة عدد العاملين خلال الفترة 2005–2010م عما كان عليه خلال الفترة السابقة.

وخلال الفترة 2010–2015م هناك أيضاً زيادة في عدد العاملين المتوقع دخولهم إلى سوق العمل سنوياً، فقد ارتفع العدد إلى 220835 عاملاً، والتكاليف الاقتصادية اللازمة لتوفير فرص عمل لهذه الزيادة السنوية قد بلغت 220835 مليون ليرة سورية، وخلال الفترة 2015–2020 بلغت الزيادة السنوية في القوة العاملة 240225، وهناك زيادة كبيرة في عدد العاملين عما كان عليه خلال الفترة السابقة ، فقد ارتفع من 220835 إلى240225 أي بزيادة قدرها 19390 عاملاً، بينما بلغت تكلفة توفير فرصة العمل لهذه الزيادة السنوية 240225 مليون ليرة سورية، وخلال الفترة 2020–2025م بلغت الزيادة السنوية في القوة العاملة 254153 عاملاً يرفدون سوق العمل سنوياً وتكلفة توفير فرصة العمل اللازمة أيضاً بلغت 254153 مليون ليرة سورية.

وبشكلٍ عام هناك زيادة في أعداد القوة العاملة الذين يرفدون سوق العمل سنوياً وهذه الزيادة كانت بالمتوسط 227551 عاملاً سنوياً، وهو عدد كبير جداً يلقي على كاهل الدولة أعباءً كبيرة جداً، وقد كان المتوسط الحسابي للتكاليف اللازمة لتوفير فرص العمل سنوياً 227551 مليون ليرة سورية، وهو أيضاً رقم كبير جداً، تعجز عنه ميزانية الدولة. ولمواجهة هذه الزيادة في القوة العاملة السنوية يجب على الدولة أن تتبع خطط تشجيع الاستثمارات ودفع القطاع الخاص إلى تحمل دوره في توفير فرص العمل والتشجيع على الاستثمار المحلي من خلال منح القروض التي تساعد على إقامة المشروعات الصغيرة والأسرية.

ومن الواضح في هذه الإسقاطات نوع من القصور وخاصةً فيما يتعلق بحساب التكلفة الاقتصادية اللازمة لتوفير فرص العمل والتي تم افتراض ثباتها بغض النظر عن التطور التقني الذي من شأنه أن يرفع التكلفة الاقتصادية لفرصة العمل. فقد تم حسابها على أساس تقديرات الخطة الخمسية التاسعة، حيث حسبت تكلفة فرصة العمل من خلال أخذنا لإجمالي الاستثمارات خلال سنوات الخطة وقسمتها على عدد فرص العمل التي تم تأمينها (140 ألف فرصة عمل سنوياً)، واستنتجنا أنها تقريباً (1) مليون ليرة سورية.

- **التكاليف الاقتصادية اللازمة لتوفير فرص عمل للإسقاطات وفق الفرض المتوسط:**

الإسقاطات وفق الفرض المتوسط تستند إلى معدل خصوبة مقداره 3.9 بالألف، ويتناقص هذا المعدل بصورة تدريجية حتى يصل إلى 2.7 بالألف في عام 2025م، ففي هذه الإسقاطات يتناقص معدل الخصوبة

بشكل أسرع من تناقصه في الفرض السابق، وسنوضح فيما يلي الزيادة السنوية من القوة العاملة خلال فترة الإسقاطات وتكلفة زيادة القوة العاملة السنوية، والجدول التالي رقم (39) يوضح ذلك:

الجدول رقم (39) تكاليف متوسط الزيادة السنوية في القوة العاملة وفق الفرض المتوسط (مليون ل.س)

الفترة الزمنية	الذكور	الإناث	المجموع
2005-2000	140922	64623	205545
2010-2005	145457	71592	217049
2015-2010	142984	77851	220835
2020-2015	147996	91715	239710
2025-2020	147905	107202	255107
المجموع	727686	412982	1140667
متوسط الزيادة	145537	82596	228133

- **المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات هيئة تخطيط الدولة، ندوة السكان والبطالة والتنمية، الإسقاطات السكانية ومستقبل القوة العاملة في سورية.**

بالرجوع إلى الجدول السابق رقم (39)، نلاحظ ما يلي:

بلغ متوسط الزيادة السنوية من القوة العاملة 205543 خلال الفترة 2000–2005م، وبلغت التكلفة الاقتصادية اللازمة لتوفير فرص عمل لتلك الأعداد205543 مليون ليرة سورية، وبالمقارنة مع الفرض المرتفع: تبين لنا أن متوسط الزيادة السنوية من القوة العاملة وكذلك تكلفة زيادة القوة العاملة هي نفسها في حالة الفرض المرتفع خلال الفترات:(2000–2005م، 2005–2010م، و2010–2015م)، وهذا شيء طبيعي، حيث الأثر لم يظهر على سوق العمل إلاّ بعد 15عاماً. وخلال الفترة 2015–2020م،لاحظنا ارتفاع في متوسط الزيادة السنوية من القوة العاملة وبلغ 239710 وعند المقارنة مع الزيادة السنوية وفق الفرض المرتفع، تبين لنا أن هناك انخفاضاً في متوسط الزيادة السنوية، وبينما بلغت التكلفة اللازمة لتوفير فرص عمل لهذه الزيادة خلال نفس الفترة 239710 مليون ليرة سورية، وخلال الفترة 2020–2025م،لاحظنا ارتفاع في متوسط الزيادة السنوية من القوة العاملة فقد بلغ 255107 عاملاً سنوياً وبينما بلغت التكاليف اللازمة لتوفير فرص عمل خلال نفس الفترة 255107 مليون ليرة سورية.

وتبين لنا: أن متوسط الزيادة السنوية من القوة العاملة خلال الفترة 2000– 2025م، قد بلغ 228133 عاملاً يرفدون سوق العمل سنوياً خلال الفترة، وهذا رقم كبير جداً ويحتاج إلى تكاليف ضخمة لتأمين فرص العمل اللازمة، وعلى الحكومة أن تضع استراتيجيات فعّالة تستطيع من خلالها استيعاب هذا العدد الضخم من العمالة سنوياً.

- **التكاليف الاقتصادية اللازمة لتوفير فرص عمل للإسقاطات وفق الفرض المنخفض:**

تستند الإسقاطات وفق الفرض المنخفض إلى معدل خصوبة 3.9 بالألف يتناقص بشكل تدريجي لتصل إلى 2.2 بالألف في عام 2025م، وفي هذا الفرض يتناقص معدل الخصوبة بشكل متسارع بشكل أسرع من الفرضين السابقين، وسنوضح فيما يلي متوسط الزيادة السنوية من القوة العاملة خلال الفترة 2000–2025م، والتكاليف اللازمة لتوفير فرص عمل لمواجهة تلك الزيادة:

الجدول رقم (40) تكاليف متوسط الزيادة السنوية في القوة العاملة وفق الفرض المنخفض (مليون ل.س)

الفترة الزمنية	الذكور	الإناث	المجموع
2005-2000	140922	64623	205545
2010-2005	145457	71592	217049
2015-2010	142984	77851	220835
2020-2015	143544	91290	234834
2025-2020	139640	105674	245314
المجموع	712547	411030	1123577
متوسط الزيادة	142509	82206	224715

- **المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات هيئة تخطيط الدولة، ندوة السكان والبطالة والتنمية، الإسقاطات السكانية ومستقبل القوة العاملة في سورية.**

بالرجوع إلى الجدول السابق رقم (40)، نلاحظ ما يلي:

خلال الفترة 2000–2005م كانت الزيادة السنوية في القوة العاملة 205545 عاملاً يدخلون سوق العمل سنوياً، وهذا رقم كبير ويشكل عبئاً كبيراً على الدولة لتوفير فرص العمل الكافية لاستيعاب هذه الزيادة، وبلغت التكلفة اللازمة لتوفير فرص العمل لهذا العدد حوالي 205545 مليون ليرة سورية، وخلال الفترة 2005–2010م هناك ازدياد في عدد الداخلين إلى سوق العمل، حيث بلغ العدد 217049 عاملاً يرفدون سوق العمل سنوياً، والتكاليف الاقتصادية اللازمة لتوفير فرص العمل الضرورية تبلغ 217049، وأيضاً هناك زيادة في المبلغ اللازم لتوفير فرصة العمل وهذه الزيادة ترد إلى زيادة عدد العاملين خلال الفترة 2005–2010م عما كان عليه خلال الفترة السابقة.

وخلال الفترة 2010–2015م هناك أيضاً زيادة في عدد العاملين المتوقع دخولهم إلى سوق العمل سنوياً، فقد ارتفع العدد إلى 220835 عاملاً، والتكاليف الاقتصادية اللازمة لتوفير فرص عمل لهذه الزيادة السنوية قد بلغت 220835 مليون ليرة سورية.

وبالمقارنة بين هذه الزيادة وبين الزيادة وفق الفرضين السابقين، لاحظنا أنها تتساوى مع متوسط الزيادة وفق الفرضين المرتفع والمتوسط. وبلغ متوسط الزيادة السنوية من القوة العاملة خلال الفترة 2010–

2015م حوالي 220835 عاملاً وتكلفة هذه الزيادة تبلغ 220835 مليون ليرة سورية، وأيضاً عند المقارنة بين متوسط الزيادة السنوية من القوة العاملة وفق هذا الفرض ومتوسط الزيادة السنوية وفق الفروض السابقة وجدنا أنها تساوي متوسط الزيادة وفق الفرض المرتفع وأقل من متوسط الزيادة وفق الفرض المتوسط، وفي الفترة 2015–2020م بلغ متوسط الزيادة السنوية من القوة العاملة 234834 عاملاً وتكلفة هذه الزيادة 234834 مليون ليرة سورية، وعند المقارنة بين متوسط الزيادة وفق هذا الفرض ومتوسط الزيادة وفق الفروض السابقة لاحظنا أنها أقل من متوسط الزيادة في الفرضين السابقين، والسبب هو أن الإسقاط وفق الفرض المنخفض ينطلق من معدل خصوبة مقداره 3.99 بالألف ويتناقص بسرعة أكبر من تناقص هذا المعدل وفق الفرضين السابقين؛ لذلك كانت متوسط الزيادة السنوية من القوة العاملة أقل مما هي عليه في الفرضين السابقين، وخلال الفترة 2020–2025م بلغ متوسط الزيادة السنوية في القوة العاملة 245314 وتكلفة هذه الزيادة 245314، وأيضاً عند المقارنة بين متوسط الزيادة السنوية في هذا الفرض ومتوسط الزيادة وفق الفرضين السابقين لاحظنا أن متوسط الزيادة السنوية في القوة العاملة أقل من متوسط الزيادة في الفرضين السابقين.

- **التكاليف الاقتصادية اللازمة لتوفير فرص عمل وفق الفرض استمرار مؤشرات عام 2000م:**

الإسقاطات وفق استمرار مؤشرات عام 2000م تنطلق من معدل الخصوبة السائد في عام 2000م، وهو 3.9 بالألف وتفترض استمرار هذا المعدل خلال سنوات الإسقاط، وسنوضح فيما يلي متوسط الزيادة السنوية في القوة العاملة وفقاً لهذا الفرض والتكاليف اللازمة لتوفير فرص عمل وفقاً لهذه الإسقاطات، والجدول التالي رقم (41) يوضح ذلك:

الجدول رقم (41) تكاليف متوسط الزيادة السنوية في القوة العاملة وفق استمرار مؤشرات عام 2000م (مليون ل.س)

الفترة الزمنية	الذكور	الإناث	المجموع
2005-2000	140922	64623	205545
2010-2005	145457	71592	217049
2015-2010	142984	77851	220835
2020-2015	146053	93929	239982
2025-2020	152535	188094	270629
المجموع	723232	495799	1149031
متوسط الزيادة	144646	99160	229806

- **المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات هيئة تخطيط الدولة، ندوة السكان والبطالة والتنمية، الإسقاطات السكانية ومستقبل القوة العاملة في سورية.**

بالرجوع إلى الجدول السابق رقم (41) نلاحظ ما يلي:

خلال الفترة 2000–2005م كانت الزيادة السنوية في القوة العاملة 205545 عاملاً يدخلون سوق العمل سنوياً، وهذا رقم كبير ويشكل عبئاً كبيراً على الدولة لتوفير فرص العمل الكافية لاستيعاب هذه الزيادة، وبلغت التكلفة اللازمة لتوفير فرص العمل لهذا العدد حوالي 205545 مليون ليرة سورية، وخلال الفترة 2005–2010م هناك ازدياد في عدد الداخلين إلى سوق العمل، حيث بلغ العدد 217049 عاملاً يرفدون سوق العمل سنوياً، والتكاليف الاقتصادية اللازمة لتوفير فرص العمل الضرورية تبلغ 217049، وأيضاً هناك زيادة في المبلغ اللازم لتوفير فرصة العمل وهذه الزيادة ترد إلى زيادة عدد العاملين خلال الفترة 2005–2010م عما كان عليه خلال الفترة السابقة.

وخلال الفترة 2010–2015م هناك أيضاً زيادة في عدد العاملين المتوقع دخولهم إلى سوق العمل سنوياً، فقد ارتفع العدد إلى 220835 عاملاً، والتكاليف الاقتصادية اللازمة لتوفير فرص عمل لهذه الزيادة السنوية قد بلغت 220835 مليون ليرة سورية. وبالمقارنة بين هذه الزيادة وبين الزيادة وفق الفروض الثلاثة السابقة، لاحظنا أنها تتساوى مع متوسط الزيادة وفق الفروض المرتفع والمتوسط والمنخفض. وخلال الفترة 2015–2020م لاحظنا هناك ارتفاع كبير في متوسط الزيادة السنوية في القوة العاملة فقد بلغ متوسط الزيادة السنوية في القوة العاملة في هذه الفترة 239982 وتكلفة هذه الزيادة بلغت 239982 مليون ليرة سورية وبالمقارنة مع متوسط الزيادة السنوية وفق الفروض السابقة لاحظنا أن متوسط الزيادة وفقاً لهذا الفرض أكبر من متوسط الزيادة وفقاً للفرض المنخفض والمتوسط، بينما أقل من متوسط الزيادة السنوية وفقاً للفرض المرتفع، وخلال الفترة 2020–2025م بلغ متوسط الزيادة السنوية من القوة العاملة 270629 وتكلفة زيادة القوة العاملة بلغت 270629 مليون ليرة سورية ، وأيضاً بالمقارنة مع متوسط الزيادة السنوية في القوة العاملة وفقاً للفروض السابقة لاحظنا أن متوسط الزيادة وفقاً لهذا الفرض أكبر من متوسط الزيادة وفقاً للفروض السابقة، ويعود السبب في ذلك إلى أن فرض استمرار مؤشرات عام 2000م، ينطلق من معل الخصوبة في عام 2000م، ويفترض ثبات هذا المعدل خلال سنوات الإسقاط وبينما باقي الفروض تنطلق من معدل الخصوبة نفسه في عام 2000م، ولكنها تفترض أنه يتناقص بشكل تدريجي خلال سنوات الإسقاط.

وبرأينا: إن معيار العمالة لوحده لا يعكس الوضع الحقيقي لحجم المشروع، فهناك الكثير من المشروعات الصناعية التي تتطلب مقادير قليلة من الاستثمارات، لكنها توظف عدداً كبيراً من اليد العاملة، وبالعكس هناك بعض المشروعات الصناعية تتطلب استثمارات رأسمالية كبيرة، لكنها توظف عدداً قليلاً من العمال. وتمتاز المشروعات الصغيرة والأسرية بقدرتها على امتصاص جزء كبير من البطالة وخلق فرص عمل جديدة، لأنها لا تتطلب المهارات الفنية العالية التي تتطلبها المشاريع الكبيرة، كما ثبت لنا إن تكلفة فرصة العمل وسطياً في المشاريع الصغيرة (101655 ل.س) وفي المشاريع الأسرية (73525 ل.س)، أما في المشاريع بشكل عام(1030000 ل.س). أي التكلفة في المشاريع الصغيرة والأسرية تقل عن متوسط تكلفتها في المشاريع الكبيرة بشكل عام، وتقوم المشروعات الصغيرة بتزويد المشروعات المتوسطة والكبيرة ببعض ما

تحتاج إليه من مواد ومستلزمات، إضافة إلى قيامها بإعداد العمال المهرة وإكسابهم الخبرة والمهارة وانتقالهم إلى المشاريع الكبيرة ذات الأجور المرتفعة.

إذاً: لقد تم التعرض لإجراءات الحكومة السورية للحد من ظاهرة البطالة، حيث تناولنا البطالة والخطة الخمسية العاشرة، ودور مكاتب التشغيل في معالجة البطالة من خلال التطبيق على أهم ثلاثة مكاتب تشغيل تتماشى مع العينة التي تم أخذها في الفصل السابق وهي: مكتب التشغيل في محافظة حلب، ومكتب التشغيل في محافظة اللاذقية، ومكتب التشغيل في محافظة الحسكة، وتبين لنا ضعف الدور الذي تقوم به هذه المكاتب، حيث لم تتجاوز نسبة المشتغلين إلى المسجلين 7% وهي نسبة منخفضة جداً، وتكلمنا عن أهم المشاكل والصعوبات في مكاتب التشغيل، ومن ثم تكلمنا عن مكاتب التشغيل الخاصة. ودرسنا أيضاً الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات، من حيث عدد المشاريع التي أنجزتها وعدد فرص العمل التي وفرتها، ومن ثم تكلمنا عن تكلفة فرصة العمل في سورية.

وتم التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

1) تعد الخطة الخمسية العاشرة أن من أكثر مشكلات سوق العمل تدني المستوى التعليمي والتحصيل المعرفي لقوة العمل؛ مما يشكل فجوة واسعة بين العرض والطلب على القوة العاملة وحالة من عدم التوازن أمام خطة الدولة في إصلاح الاقتصاد الوطني، ورفع المستوى التكنولوجي لوسائل الإنتاج وتحديث المنشآت الإنتاجية والخدمية والنهوض بمستوى جودة المنتج السوري.
2) ضعف أداء ودور مكاتب التشغيل في سورية على إيجاد فرص العمل للباحثين عنه والراغبين فيه، وبالتالي ليس مكتب التشغيل من يحل مشكلة البطالة ولا تملك مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل سبل تشغيل كل العاطلين عن العمل وقد ساهمت المديرية في تشغيل عدد لا بأس به من العاملين، لكن مشكلة البطالة أكبر من ذلك بكثير ففي ظل محدودية فرص العمل والازدياد المضطرد للسكان فهذا يتطلب نهضة مجتمعية متكاملة لمعالجة هذه الظاهرة والحد من انعكاساتها عبر إيجاد فرص عمل جديدة، كإعادة الحياة للقطاع الزراعي من خلال التوسع بمشاريع استصلاح الأراضي ودعم قطاع الثروة الحيوانية وإنشاء المعامل التي تعتمد في موادها الأولية على المنتج الزراعي والحيواني و تنشيط السياحة مع توفر كافة مقوماتها والاعتماد الكلي على العنصر البشري كأساس للتنمية المستدامة.
3) لقد سعت الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات خلال أعوامها الماضية إلى تطوير آليات عملها بالتعاون مع الجهات المشاركة، وكانت استجابة تلك الجهات ليست بمستوى الطموح، ولا تتماشى مع طبيعة المهام المطلوب إنجازها، واستمرت معظم المعوقات ذاتها؛ مما انعكس على

عمل الهيئة، حيث نسبة التنفيذ فيها مما هو مخطط له خلال الفترة 2001–2005م بلغت 40% وهي نسبة متدنية.

4) إن تكلفة فرصة العمل وسطياً في المشاريع الصغيرة (101655 ل.س) وفي المشاريع الأسرية (73525 ل.س)، أما في المشاريع بشكل عام(1030000 ل.س). أي التكلفة في المشاريع الصغيرة والأسرية تقل عن متوسط تكلفتها في المشاريع الكبيرة بشكل عام، وتقوم المشروعات الصغيرة بتزويد المشروعات المتوسطة والكبيرة ببعض ما تحتاج إليه من مواد ومستلزمات، إضافة إلى قدرة المشروعات الصغيرة والأسرية بتنوعها وكثافتها على استيعاب العمالة غير الماهرة أو النصف ماهرة والتي تشكل النسبة الكبيرة من قوة العمل في سورية، وبتكلفة منخفضة نسبياً لفرصة العمل إذا ما قورنت بالمشروعات الكبيرة التي تستخدم الأساليب الإنتاجية كثيفة رأس المال مقابل نسبة قليلة من القوة العاملة. وانطلاقاً من هنا يبرز بوضوح الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه المشروعات الصغيرة والأسرية في الأجل القصير في مواجهة ظاهرة البطالة الخطيرة، فيما لو حظيت بالاهتمام والرعاية الكافية في السياسات الاقتصادية الحالية والخطط الخمسية القادمة.

الاستنتاجات:

وتجلت في التالي:

1. فشل البلدان العربية التي أخذت بسياسات وبرامج التكييف الهيكلي التي تهدف في حقيقة الأمر إلى توفير الموارد التي تزيد من قدرة البلدان النامية التي تطبقها على دفع ديونها الخارجية مستقبلاً، لكن ذلك بتكلفة اقتصادية واجتماعية مرتفعة ومن أبرزها خفض مستوى المعيشة وارتفاع معدلات البطالة.
2. إن تفاقم مشكلة البطالة له آثار سيئة على الوحدة الوطنية وسلامة النظام العام في كافة البلدان، حيث يساعد على نشوء ظواهر وعادات اجتماعية مذمومة وسيئة مثل الجريمة المنظمة وجرائم السرقة، حيث توجد علاقات إحصائية تربط بين البطالة والجريمة.
3. تباين معدلات البطالة بين المحافظات السورية، وأن أعلى معدلات البطالة كانت ضمن المحافظات الشرقية الزراعية متمثلةً بمحافظة الحسكة، وضمن المحافظات الساحلية الخدمية متمثلةً بمحافظة اللاذقية، وأدنى معدلات البطالة ضمن المحافظات الصناعية متمثلةً بمحافظة حلب.
4. تباين معدلات البطالة بين الفئات العمرية، حيث بلغت أعلى معدلات البطالة في الفئتين(15 – 19) سنة و (20 – 24) سنة، وهاتان الفئتان تمثلان شريحة الشباب الداخلين حديثاً لسوق العمل وتنقصهم الخبرة والتدريب والتأهيل؛ مما يشير إلى قصور عملية النمو الاقتصادي، وعدم قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل، وهذا يجعل من البطالة ظاهرة شبابية تحرم المجتمع من ديناميكية وإبداع العقول الشابة وقدرة الشباب على العطاء.
5. تباين معدلات البطالة حسب الحالة التعليمية، حيث بلغت أعلى معدلات البطالة ضمن فئتي التعليم الأساسي والثانوية، ولكن من الملاحظ تطور في معدلات البطالة ضمن فئات الثانوية والمعاهد والجامعات، بسبب الإشكاليات التي تعترض الربط الدقيق والصحيح بين سوق العمل وهذه المراكز التعليمية، وذلك بسبب الفجوة بين ما يتعلمه الطالب وبين ما يحتاجه سوق العمل من مهارات حقيقية، وعدم قدرة وإمكانية التعليم على ملاحقة التغير المستمر والسريع في سوق العمل، وعدم قدرة المؤسسات التعليمية

على مواكبة التقدم؛ لأنها تمثل أجزاءً منفصلة وخطوطاً غير مترابطة مع بعضها البعض، وكذلك بسبب مناهج التعليم التقليدية.

6. بالنسبة للآفاق المستقبلية للقوة العاملة نلاحظ أن هناك ارتفاعاً في عدد المتوقع دخولهم إلى سوق العمل مستقبلاً وفق الفروض الأربعة السابقة وهذا الارتفاع أوجب ارتفاعاً في التكاليف الاقتصادية اللازمة لتوفير فرص عمل وهذا أضاف أعباءً جديدة على كاهل الحكومة، حيث بلغ متوسط الزيادة السنوية من القوة العاملة 250000 عامل تقريباً يرفدون سوق العمل سنوياً.

7. يشير اختبار الفرضيات إلى أنه لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين معدل النمو السكاني ومعدل البطالة، خلال سنوات الدراسة، وذلك عند مستوى معنوية 0.05.
8. يشير اختبار الفرضيات إلى أنه لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين معدل نمو الصادرات ومعدل البطالة، خلال سنوات الدراسة، وذلك عند مستوى معنوية 0.05.
9. يشير اختبار الفرضيات إلى أنه لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين معدل نمو المستوردات ومعدل البطالة، خلال سنوات الدراسة، وذلك عند مستوى معنوية 0.05.

10. يشير اختبار الفرضيات إلى أنه هناك علاقة عكسية ليست معنوية ذات دلالة إحصائية بين معدل نمو الاستثمارات ومعدل البطالة، خلال سنوات الدراسة، وذلك عند مستوى معنوية 0.05.
11. يشير اختبار الفرضيات إلى أنه لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة، خلال سنوات الدراسة، وذلك عند مستوى معنوية 0.05.
12. يشير اختبار الفرضيات إلى أنه لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة مجتمعةً ومعدل البطالة، خلال سنوات الدراسة، وذلك عند مستوى معنوية 0.05.

13. ضعف أداء ودور مكاتب التشغيل في سورية على إيجاد فرص العمل للباحثين عنه والراغبين فيه، حيث لم تبلغ نسبة المشتغلين من إجمالي المسجلين 4.6% وهي نسبة تكاد تكون معدومة، وبالتالي ليس مكتب التشغيل من يحل مشكلة البطالة ولا تملك مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل سبل تشغيل كل العاطلين عن العمل وقد ساهمت المديرية في تشغيل عدد لا بأس به من العاملين، لكن مشكلة البطالة أكبر من ذلك بكثير ففي ظل محدودية فرص العمل والازدياد المضطرد للسكان فهذا يتطلب نهضة مجتمعية متكاملة لمعالجة هذه الظاهرة والحد من انعكاساتها عبر إيجاد فرص عمل جديدة، كإعادة الحياة للقطاع الزراعي من خلال التوسع بمشاريع استصلاح الأراضي ودعم قطاع الثروة الحيوانية وإنشاء المعامل التي تعتمد في موادها الأولية على المنتج الزراعي والحيواني و تنشيط السياحة مع توفر كافة مقوماتها والاعتماد الكلي على العنصر البشري كأساس للتنمية المستدامة.

14. إن الخطة الخمسية العاشرة لم تحقق ما خططت له من خفض معدل البطالة إلى 8%. أي لم تحقق السيناريو المتفائل للنمو وذلك لوجود وحدوث ظروف داخلية وخارجية فاقت السيناريو المتشائم ومن هذه الظروف حرب لبنان 2006 وغزة والأزمة المالية العالمية والتغيرات المناخية والجفاف وغير ذلك من الظروف الاستثنائية. ولكن رغم كل هذه الظروف كان متوسط النمو لسنوات الخطة 5.5٪ ولكنه لم ينعكس كما كان متوقعاً على شرائح الدخل المنخفض، حيث لم تتركز الاستثمارات بالشكل المطلوب في قطاعي الزراعة والصناعة. وإنما في قطاع السياحة، حيث بلغت قيمة الاستثمارات السياحية المنفذة خلال عام 2006م ولغاية الشهر السادس من عام 2009م ما قيمته 117.9 مليار ليرة سورية. أي بنسبة إنجاز 131% من الاستثمارات المخططة.

15. إن تكلفة فرصة العمل وسطياً في المشاريع الصغيرة (101655 ل.س) وفي المشاريع الأسرية (73525 ل.س)، أما في المشاريع بشكل عام(1030000 ل.س). أي التكلفة في المشاريع الصغيرة والأسرية تقل عن متوسط تكلفتها في المشاريع الكبيرة بشكل عام، وتقوم المشروعات الصغيرة بتزويد المشروعات المتوسطة والكبيرة ببعض ما تحتاج إليه

من مواد ومستلزمات، إضافة إلى قدرة المشروعات الصغيرة والأسرية بتنوعها وكثافتها على استيعاب العمالة غير الماهرة أو النصف ماهرة والتي تشكل النسبة الكبيرة من قوة العمل في سورية، وبتكلفة منخفضة نسبياً لفرصة العمل إذا ما قورنت بالمشروعات الكبيرة التي تستخدم الأساليب الإنتاجية كثيفة رأس المال مقابل نسبة قليلة من القوة العاملة.

16. لقد سعت الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات خلال أعوامها الماضية إلى تطوير آليات عملها بالتعاون مع الجهات المشاركة، وكانت استجابة تلك الجهات ليست بمستوى الطموح، ولا تتماشى مع طبيعة المهام المطلوب إنجازها، حيث كان المخطط له تأمين 88000 فرصة عمل سنوياً، أي تأمين 440000 فرصة عمل خلال عمر الهيئة، لكن تم تأمين 176042 فرصة عمل، أي نسبة التنفيذ حوالي 40% من المخطط له وهي نسبة منخفضة جداً، وتدل على فشل الهيئة في مكافحة ظاهرة البطالة، وهذا يؤكد عدم نجاح الهيئة في معالجة البطالة.

التوصيات:

على ضوء الاستنتاجات السابقة نقترح المقترحات التالية والتي يمكن اعتبارها بمثابة رؤى وآفاق مستقبلية للحد من ظاهرة البطالة في سورية:

1) يجب أن يكون الإصلاح الاقتصادي السوري منطلقاً من الواقع الاجتماعي الاقتصادي السياسي بعيداً عن تجارب بعض الدول التي اتخذت من وصفات البنك وصندوق النقد الدوليين منطلقاً للإصلاح. لذا على الحكومة عند وضع برامج الإصلاح الاقتصادي الأخذ بالحسبان ما يأتي:

أولاً: تصفية وحدات القطاع العام ذات الكفاءة المنخفضة وإصلاح الوحدات الباقية في نطاق القطاع العام أو الحكومي: تعتبر هذه الأداة من أصعب الأدوات التي يمكن أن تستخدم في سياسة الإصلاح الاقتصادي ذلك أن بيع وحدات القطاع العام تعتبر عملية ليست بسيطة أو سهلة من حيث إقناع شرائح المجتمع التي تستفيد من هذه المشروعات المدعومة من الحكومة

أو من حيث تقييم أصول وحدات القطاع العام وتحديد سعر مناسب وسليم لها وعدم المضاربة في أسعارها. ولذلك يجب أن تكون سياسة بيع القطاع العام ذات ضوابط ومعايير دقيقة لتجنب هذه المشاكل التي أن ظهرت قد تحتاج مرة أخرى إلى تدخل حكومي؛ مما قد يؤدي إلى حدوث انتكاسات في سياسة الإصلاح الاقتصادي.

ثانياً: تشجيع القطاع الخاص: إن تشجيع القطاع الخاص يمكن أن يتحقق بداية من زيادة الأهمية النسبية في مجال الإنتاج والخدمات والعمالة وذلك بإزالة الاحتكارات الحكومية في هذه المجالات، ولكن هذا لا يعني التخلي عن الأدوات الرقابية من قبل أجهزة الدولة للتأكد من المواصفات العامة والجودة وحماية القاعدة العريضة من فئات الشعب وحماية البيئة. ولا ريب أن التخفيض من القيود في دخول القطاع الخاص إلى مجال النشاط الإنتاجي والخدمي وبيع وحدات بعض وحدات القطاع العام ومنع تشوهات الأسواق وتحرير الأسعار باستخدام آليات السوق الحر تساهم في أن تعكس أسعار المنتجات والخدمات مستويات الأسعار الدولية وإيجاد قاعدة سلمية للتبادل الدولي على أساس تكلفة الإنتاج الحقيقية .

ثالثاً: تشجيع التخصيص والتوزيع السليم للموارد الاقتصادية في المجتمع: إن استخدام أدوات اقتصادية تحد من التضخم هو أداة لتوزيع الموارد على قطاعات الاقتصاد، وفي ذات الوقت يتطلب التخصيص السليم للموارد الاقتصادية أداة استخدمت في تشجيع القطاع الخاص وهي تحرير الاقتصاد القومي من التحكم والتدخل الحكومي في الأسعار والأجور. وعلى هذا الأساس يمكن حساب التكلفة والعائد بأسلوب أكثر دقة الأمر الذي يساهم في تخصيص الموارد على أساس معدلات الأرباح الحقيقية.

رابعاً: منع رأس المال وهروبه خارج حدود الدولة: إن اجتذاب رأس المال الأجنبي يعتمد وبالدرجة الأولى على وجود فرص جيدة لعمليات الاستثمار الأجنبي، بالإضافة إلى تمتع الدولة بالاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. وهنا نجد أن تحديد سعر الصرف على أسس سليمة ومستقرة تمنع الهزات الكبيرة التي يمكن أن تحدث في تقييم رأس المال بالعملات المختلفة ويؤدي ذلك إلى استقرار الأحوال الاقتصادية؛ مما يؤدي إلى شعور المستثمرين بانخفاض المخاطرة، وهذا يؤدي إلى الشعور بالأمن والاستقرار.

خامساً: تحرير التجارة الدولية وتشجيع الصادرات: يتضح أن معظم الدول بقطاعيها العام والخاص تسعى إلى تحقيق معدلات مرتفعة للتنمية بمساعدة قطاع التجارة الخارجية والتي في الدول النامية تعتبر كمولد للنمو وأداة لإحداث التغيرات الهيكلية وتشجيع عملية التصنيع، ويمكن أن تستخدم هذه الدول بعض القيود أو الدعم بطريقة أو بأخرى لتشجيع عملية التنمية.

سادساً: تشجيع الصادرات: إن خفض سعر الصرف إلى حدود واقعية يمكن أن يشجع زيادة الصادرات من خلال خفض الأسعار وإن كان هذا يعتمد أيضاً على مرونة الطلب السعرية على سلع التصدير في الأسواق العالمية. كما يتطلب الأمر أيضاً إزالة عقبات حصص التصدير والاستيراد في الدولة التي تدخل في إطار التجارة الدولية الحرة. ومما لا شك فيه أن إصلاح هياكل الإنتاج، والاعتماد على الميزات النسبية، وإزالة الدعم يمكن أن يحقق هيكل إنتاجي كفء، ويزيد من عمليات التبادل الدولي على أساس الكفاءة الإنتاجية والميزات النسبية.

سابعاً: إصلاح القطاع النقدي: إن بداية عملية الإصلاح الاقتصادي في هذا المجال هو تحرير الفائدة. وتحرير سعر الفائدة في هذه الحالة وإن كان يتحقق من خلال السوق إلا أنه يمكن أن يدار بوساطة أدوات سياسية نقدية مناسبة للوصول إلى السعر المرغوب لتحقيق أهداف التوازن الاقتصادي. وحث النشاط الاقتصادي لتحقيق النمو الاقتصادي المطلوب، وبحيث يصبح سعر الفائدة معبراً عن السعر الحقيقي في السوق. كذلك يتطلب الأمر إزالة القيود المفروضة على تحديد الائتمان ومحاولة إزالة القواعد التحكمية والمستخدمة في تخفيض الائتمان وإزالة الدعم عن وحدات الإنتاج العامة والخاصة.

2) لابد من تغيير التعليمات التنفيذية لمكاتب التشغيل، بحيث تتناسب مع وضع هذه المكاتب والصعوبات التي تتعرض لها يومياً وربط مكاتب التشغيل بفروع الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات في المحافظات واستقلالها بشكل كامل عن مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل مع التزام جميع الوزارات والمؤسسات في بداية كل عام بإبلاغ وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالشواغر المتوفرة لديها والتعيينات التي تريد إجراءها.

3) إن تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية فعّالة، وتؤتي ثمارها كما هو مرغوب منها، يتطلب توفير نظام يقدم للدولة وللباحثين عن عمل البيانات والمعلومات المطلوبة كافة؛ لتكوّن صورة واضحة عن أوضاع تشغيل العاملين في القطر، وتوضّح حجم البطالة بأنواعها المختلفة ومعدلاتها، وتبرز الطلب على اليد العاملة وحجم كل نوع منه، وذلك بهدف اتخاذ الإجراءات اللازمة والصحيحة للتوصل إلى حالة من التوازن بين عرض وطلب اليد العاملة، مبينة على قاعدة من البيانات الدقيقة والصحيحة، ولاسيما في ظل التغيرات

التقنية والسريعة، التي تتطلب أفعالاً وردود فعل سريعة واستخدام يد عاملة مؤهلة وذات كفاءة عالية.

4) إعادة النظر والبحث في عناصر إخفاق مكاتب التشغيل وسبل التطوير والتحديث لأهدافها وأساليب عملها وتوفير كافة الإمكانات التكنولوجية المطلوبة، بحيث تتوافق مع نظم وآليات السوق الجديدة؛ لتعكس المزيد من الفعالية في توفير فرص العمل والتوفيق بين العرض والطلب في أسواق العمل

5) ضرورة إحداث مركز تدريبي للعاملين في قطاعات الدولة والقطاع الخاص بما يصب ضمن سياسة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في تنمية الموارد البشرية، حيث أن النشاط التدريبي محدود لدى الهيئة؛ مما يعني أن هذا المركز هو أمر استراتيجي يلزمه إيجاد الكوادر التخصصية القادرة على تدريب العاملين رغم وجود مهارات وكفاءات جيدة في سورية، ولكن هذا لا يمنع من الاستعانة بخبراء خارجيين لتوفير المدربين وبرامج التدريب.

6) دراسة احتياجات السوق من المشروعات بكافة أنواعها، من حيث النوع والحجم والكم، كي لا تصبح المشروعات الممولة من قبل الهيئة عبئاً على المشروعات القائمة أو تلك التي مولتها الهيئة من قبل دون النظر إلى متطلبات السوق من هذه المشروعات. مع مراعاة الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه المشروعات الصغيرة والأسرية في الأجل القصير في مواجهة ظاهرة البطالة الخطيرة، فيما لو حظيت بالاهتمام والرعاية الكافية في السياسات الاقتصادية الحالية والخطط الخمسية القادمة.

7) إنشاء شبكة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية تكون مهمتها توفير المعلومات الخاصة بالموارد البشرية والتكنولوجية المحلية والعالمية وتوفير المعلومات الخاصة بالثروات الطبيعية والتجارة الالكترونية.......وتقديم الدعم الفني والإداري لأصحاب هذه المشروعات، وتوثيق العلاقات والصلات بين أصحاب المشروعات الصناعية والتجارية الكبيرة وبين أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث يتم التمهيد

لطرفي العلاقة تبادل المنافع والمصالح من خلال التعاقدات والأعمال والخدمات التي يمكن أن تؤديها.

8) إن القضاء على البطالة يجب أن يكون مرتبطاً بخلق فرص عمل منتجة، الأمر الذي يتطلب دفعه قوية للاستثمار والنمو في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي (الزراعة، الصناعة، الخدمات)، مع مراعاة ما يعنيه ذلك من تصحيح للبنيان الاقتصادي المشوه ومن تنمية متوازنة لقطاعاته ومن تكنولوجيا ملائمة. ويحتاج ذلك إلى أن تكون هناك إستراتيجية طويلة المدى للنهوض بهذه القطاعات تأخذ في اعتبارها دروس وتجارب التنمية الماضية، وتضع ضمن أولياتها تحقيق فرص العمل والعمالة المحلية.

9) ولما كان العاطلون في حاجة ماسة إلى مساعدة من أجل إبقاء أنفسهم وأسرهم على قيد الحياة، فلا بد إذن من توفير الحماية الاجتماعية لهم، من خلال الأخذ بنظام إعانات البطالة والحفاظ على مشروعات الضمان الاجتماعي والتوسع فيها.

10) رغم أهمية الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبخاصة حينما تؤدي إلى توفير موارد إضافية للتمويل، وتمد البلد بالتكنولوجيا الحديثة والوصول إلى الأسواق الخارجية، فإن هناك مبالغة تكاد تصل إلى حد الوهم حول الدور الذي تلعبه هذه الاستثمارات في تحقيق النمو ومعالجة أزمة البطالة، حيث كثيراً ما ينظر إليها على أنها يمكن أن تكون بديلاً عن الجهد الوطني وأنه لن يمكن تحقيق التنمية من دونها. هذا مع أن تأثيرها في حالة عدم وجود ضوابط وطنية للاستفادة منها، لن يكون أقل خطورة من استفحال الديون الخارجية في ميزان المدفوعات، كما أن تأثيرها في توظيف العمالة المحلية يكاد يكون هامشياً.

11) لضمان زيادة فرص التوظف باستمرار، يتعين إعادة النظر من حين لآخر في مكونات سياسات التعليم والتدريب؛ حتى يكون هناك توافق بين مؤهلات العمالة المحلية التي تدخل سنوياً سوق العمل ومتطلبات هذه السوق.

12) ايلاء موضوع تنظيم الأسرة الاهتمام المطلوب من خلال تدريسه بشكل مناسب في المدارس والجامعات للوصول إلى أسر متوسطة في عدد أفرادها؛ مما يقلل من أفراد القوة العاملة التي تدخل سنوياً سوق العمل، ويجب أن تأخذ المساجد والكنائس دورها الفعّال في هذا الشأن من ناحية الحض على تنظيم الأسرة وشرح العواقب الكثيرة لظاهرة

تزايد أفراد القوة العاملة وتزايد معدلات البطالة والآثار السيئة الناجمة عنها. كما أن للنمو السكاني آثاراً كبيرة على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وقد يكون عاملاً إيجابياً في دفع عمليات التنمية والتطور، كما حدث في الدول المتقدمة في القرن الثامن عشر والتاسع عشر، وقد يكون عاملاً سلبياً معيقاً لعملية التنمية، لكن الأرجح أن تأثير هذا النمو يختلف من دولة إلى أخرى نظراً لاختلاف حجم ذلك النمو واختلاف معدله السنوي من جهة، ونظراً لاختلاف حجم الموارد الإنتاجية ومستوى التقنيات المستخدمة في الإنتاج من جهة ثانية، إلا أن هناك شبه إجماع بين المهتمين بشؤون التنمية حول الآثار السيئة للنمو السكاني الكبير التي يتركها على عملية التنمية.

Aleppo University
Faculty of Economics
Economic Section

Unemployment in Syria and the Role of the Government in its Treatment

Research presented to obtain degree of master in Economics

Submitted by

Abdul Rahman Mohammed

2011/1431

Aleppo University
Faculty of Economics
Economic Section

Unemployment in Syria and the Role of the Government in its Treatment

Submitted by

Abdul Rahman Mohammed

Supervised by

Dr. Yaseen Ulhamad
Associated in Dep. Economics
Faculty of Economics
University of Aleppo

Dr. Khalid Ulhamed
Associated in Dep. Economics
Faculty of Economics
University of Aleppo

Research presented to obtain degree of master in Economics

2011/1431

Abstract

View of the considerations associated with changes in the nature of Syrian society, in addition to considerations related to changes at the level of the international arena, and from the importance of the labor market, to be of interest to prepare the human resources are the backbone of the progress of nations and have a responsibility to lead change for the better. The purpose of this study to shed light on the experiences of some Arab countries in dealing with unemployment, and the reality of the labor force in Syria from different aspects, the study of unemployment as the provinces and age groups and level of education, and research into the causes leading to it, and the most important effects resulting from them, and what is the cost of the opportunity to work in Syria, according to the five-year plan based on future projections of the labor force until 2025, according to four hypotheses (high - medium - low - according to the continuation of indicators, 2000), according to the types of projects (small - family), and what are the most important government action in this area through Tenth Five Year Plan and the employment offices (Aleppo - Lattakia - Hasaka), and the operation and development projects, and study the most important variables affecting the unemployment rate is the rate of population growth and the rate of investment growth and indicators of foreign trade and economic growth rate to be applied on data the Central Bureau of Statistics and provide a standard form of the factors affecting in unemployment. In the hope of developing a set of proposals to serve as a future perspective and horizon to curb this phenomenon as possible.

To achieve the objectives of the research has included three chapters are: **Chapter I**, which came under the title of the theoretical foundations of the phenomenon of unemployment, and the detective included the following: First topic: the concept and definition of unemployment and indicators related to it: it included the concept of unemployment and in turn the different meanings and economic thought, which dealt with, and then formulate a proper definition. The second topic: the causes of unemployment, types and their effects: they ensure the causes of unemployment in the capitalist countries and socialist and developing countries and the Arab, the most important types of unemployment, the economic, social and security resulting from them. For Study III: some global policies to address unemployment: it ensures economic schools in addressing unemployment, and the experiences of some Arab countries in dealing with (Egypt - Jordan - Algeria).

Chapter II, which came under the title of unemployment in Syria and their reality and their causes: and included three sections: First topic: the study of statistical analysis of the phenomenon of unemployment in Syria 2001 - 2008 AD: the study included statistical analysis of unemployment by: (provinces - age groups - educational status). The second topic: the causes of unemployment in Syria: the study included the most important causes of unemployment. The third topic: the Standard Model of the factors affecting unemployment during the study period, the rate of population growth and the rate of growth of investment and foreign trade indicators and the rate of economic growth, Applied Data Central Bureau of Statistics. **Chapter III**, which came under the title: Procedures for the Syrian government to address unemployment: the FBI included the following: First topic: the Tenth Five-Year Plan and Unemployment: It was to prove the failure of the Syrian government in achieving the Tenth Five Year Plan with respect to unemployment. The second topic: employment offices and at work included the study of three offices operating in three provinces (Aleppo, industrial Hasaka agricultural, Lattakia service) and the statement failed to tackle unemployment, the weakness of the role played by these offices, which did not exceed the ratio of workers to registered 7% a very low, and

we talked about the most important problems and difficulties in employment offices, and then we talked about private employment offices. The third topic: the General Authority for operation and Development Projects: The statement in the entity's failure to achieve what is planned actually, in terms of number of projects carried out by the number of jobs provided. The fourth topic: the economic costs needed to provide jobs for the labor force in Syria from 2000 until 2025: the cost of the study has the opportunity to work in Syria based on the data the State Planning Commission.

Was reached for a set of conclusions including:

- The failure of Arab countries that took policies and structural adjustment programs to address unemployment.

- The growing problem of unemployment has adverse effects on national unity, public order and safety in all countries.

- The varying rates of unemployment among the Syrian governorates, and the highest unemployment rates in the eastern provinces were represented by agricultural province of Hasaka, and within the service represented by the coastal provinces of Latakia Governorate, and the lowest unemployment rates among the provinces, represented by the industrial province of Aleppo.

- Unemployment rates varied between age groups, reaching the highest unemployment rates in both categories (15-19 years) and (20-24) years.

- The varying rates of unemployment by educational status, reaching the highest unemployment rates in the two categories of primary and secondary education, but it is noticeable in the evolution of unemployment rates within the categories of secondary schools, colleges and universities.

- Poor performance and the role of employment offices in Syria to find job opportunities for researchers who want it and in it, as did the proportion of workers of the total registered a 4.6% rate is almost non-existent.

-The tenth five year plan did not achieve what I planned to reduce the unemployment rate to 8%.

- The cost of the opportunity to work on average in small enterprises (101655 s.p.) and in family enterprises (73525's.p), while in the projects in general (1.030000 S.p).

- Have sought the General Authority for the operation and development projects during its formative years past to develop mechanisms to work in cooperation with the actors involved, and the response of these authorities is not the level of ambition, and not in line with the nature of the tasks to be accomplished, where he planned to secure the 88,000 jobs a year, any insurance 440 000 chance work during the life of the body, but has been locked 176,042 jobs, or the execution rate of about 40% of the planned, a percentage is very low, and indicates the failure of the body in the fight against unemployment, and this confirms the lack of success in tackling unemployment.

Declaration

I hereby certify that this work has not been accepted for any degree or it is not submitted to any degree.

Candidate

Abdul Rahman Mohammed

Testimony

We witness that the described work in this treatise is the result of scientific search conducted by the candidate **Abdul Rahman Mohammed** under the supervision of **Dr. Khalid Ulhamed** (main supervisor), associated professor at the University of Aleppo, department of Economics, and **Dr. Yaseen Ulhamad** (Assistant supervisor) Any other references mentioned in this work are documented in the text of the treatise.

Candidate	Assistant Supervisor	Main Supervisor
Abdul Rahman Mohammed	**Dr. Yaseen Ulhamad**	**Dr. Khalid Ulhamed**

المراجع العربية

القرآن الكريم.

أولاً: الكتب العربية:

1. الأحمد العبيد عبد الرحمن (2004)، **مبادئ التنبؤ الإداري**، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض.
2. الأحمد خالد وآخرون (2007)، **التربية المهنية**، جامعة دمشق، ط2.
3. أحمد خواجه ليلى (1993)، **التعطل في القطاع العام- حالة مصر، ندوة التعطل في دول الأسكوا**، الأردن.
4. أحمد نصار هبة وآخرون(1994)، **بعض الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في مصر في الإصلاح الاقتصادي وآثاره التوزيعية**، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى.
5. الأخرس عبد الملك (1989)، **التحولات الاجتماعية والاقتصادية في الجمهورية العربية السورية**، دمشق.
6. الأشقر أحمد (1993)، **علم السكان**، جامعة حلب.
7. الأشقر أحمد (1983)، **السكان والتنمية الاقتصادية**، جامعة حلب.
8. الأشقر أحمد ، رفيق قاسم أحمد (2001)، **التحليل الاقتصادي الكلي**، جامعة حلب.
9. أوغلي الشيخ عصام ، كيلاني أحمد (2002)، **ندوة السكان والبطالة والتنمية**، جامعة حلب.
10. باروت محمد جمال وآخرون(2007)، **مسح المسارات الاقتصادية الكلية وتحليل اتجاهاتها الأساسية في سورية (1970- 2005)**، UNDB.
11. بريمو ميسون (2002)، **التنمية المستدامة وتحديات البيئة**، ط2 ، حلب.
12. بوادقجي عبد الرحيم ، خوري عصام (2002)، **علم السكان (نظريات ومفاهيم)**، دار الرضا للنشر، دمشق.
13. الجبالي عبد الفتاح (2000)، **الاقتصاد المصري من التثبيت إلى النمو**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة.
14. الجمعية المصرية للتنمية التكنولوجية والبشرية (2000)، **دور الموارد البشرية التحديات والرؤية المستقبلية**، مصر.

15. جوتي عزالدين (2001)، **التجارة الخارجية السورية خلال ربع القرن الماضي**، دمشق، دار الرضا للنشر.

16. حبيب مطانيوس (2006)، **مداخلة في مسألة البطالة، جمعية العلوم الاقتصادية**، دمشق.

17. حجازي حسن (2002)، **تطور قوة العمل السورية وحاجة الاقتصاد الوطني بين الماضي والحاضر والمستقبل**، ندوة النمو السكاني وأثره على مشكلة البطالة وخطط التنمية، جزء1.

18. حسن الصرن رعد (2000)، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، الجزء الأول، دار الرضا للنشر.

19. الخطيب أحمد(2006)، **الإدارة الجامعية دراسات حديثة**، عالم الكتب الحديث، الأردن.

20. خليفة ياسين (1990)، **تخطيط القوة البشرية والاستخدام في الدول النامية دراسات في المنهجية**، جامعة حلب.

21. خوري نبيل (1992)، **الحركية السكانية والتخطيط الإنمائي في العالم العربي**، جامعة دمشق ومنظمة العمل الدولية وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

22. دركزنلي سمير ، شامية أحمد زهير (2002)، **ندوة النمو السكاني وأثره على مشكلة البطالة وخطط التنمية**، جزء1.

23. دليل منظمة العمل الدولية (1996)، **مسوح السكان الناشطين اقتصادياً**، عمان.

24. دليلة عارف (2002)، **البطالة والفقر: أسبابهما وعلاجهما، ندوة الثلاثاء الاقتصادية**، دمشق.

25. الراشد، صالح (2005)، **المتوسطية ومشقة الجوار**، دمشق، دار الصدّيق.

26. رحمة حبيب (2006)، **التربية العامة 2**، جامعة دمشق.

27. الرداوي تيسير (2000)، **تاريخ الأفكار والوقائع الاقتصادية**، جامعة حلب.

28. الرشدان عبد الله (2005)، **في اقتصاديات التعليم**، الأردن، عمان.

29. رمزي زكي (1996)، **التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية**، دار المستقبل العربي، القاهرة.

30. رياض الحاج (2006)، **البطالة مشكلة خطيرة في الأردن**، الأردن.

31. ريفكن جيرمي(2009)، **نهاية العمل وتضاؤل القوة العاملة العالمية وبزوغ فجر حقبة ماوراء السوق**، (ترجمة خليل راشد الجيوسي)، دار الفارابي، بيروت، لبنان.

32. سفر إسماعيل، دليلة عارف (1997)، **تاريخ الأفكار الاقتصادية**، ط7، دمشق.

33. سلاح شفيق (1978)، **دراسة وتخطيط القوة العاملة في الجمهورية العربية السورية**، جامعة دمشق.

34. سليمان إبراهيم عبد العظيم(2001)، **الاقتصاد الكلي**، جامعة السودان، كلية الدراسات التجارية، الخرطوم.

35. سليمان حيان (2009)، **الناتج المحلي الإجمالي والبطالة في سورية**، دمشق، ملحق الثورة الثقافي.

36. سليمان عدنان (2005)، **اقتصاد السوق الاجتماعي واتجاهات تطوره المستقبلية**، دار الرضا للنشر، دمشق.

37. شحاتة حسن (2003)، **آفاق تربوية متجددة نحو تطوير التعليم في الوطن العربي بين الواقع والمستقبل**، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى.

38. شخاترة حسين (2000)، **البطالة والفقر : واقع وتحديات**، دار الفارس للنشر، الأردن.

39. شعبان إسماعيل (1993)، **المشكلات الاقتصادية المعاصرة**، جامعة حلب.

40. شقوير فاروق، سليمان عزة (1992)، **الإصلاح الاقتصادي وآثاره التوزيعية: الآثار الاجتماعية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر**، مؤتمر قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

41. شمس الدين عبد الأمير(1992)، **تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم**، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت.

42. الشوربجي مجدي (2008)، **البطالة وجرائم الاعتداء على الممتلكات في الدول النامية**، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجية.

43. صالح الأشوح زينب (2003)، **الاطراد والبيئة ومداواة البطالة**، دار غريب في القاهرة.

44. صالح سامية (1992)، **البطالة بين الشباب حديثي التخرج : العوامل – الآثار – العلاج**، القاهرة.

45. الطحاوي منى (1995)، اقتصاديات العمل، جامعة القاهرة.

46. الطيب الوافي(2008)، **تشخيص مشكلة البطالة في الدول العربية وآليات معالجتهــا**، جامعة تبسه، الجزائر.

47. الظاهر عبد الله (2004)، **الضرورات التي تفرضها سياسة الخصخصة في مجال علاقات العمل**، بيروت.

48. عبد الباقي روابح (2003)، **الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.

49. عبدالرحمن أسامة (1997)، **تنمية التخلف وإدارة التنمية (إدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد)**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
50. عبيد الناصر ناصر(2001)، **سياسات الإصلاح الاقتصادي وبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي حالة مصر**، مطبعة اتحاد الكتاب العرب، دمشق، الطبعة الأولى.
51. العدل رضا (1996)، **التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي**، مكتبة عين شمس.
52. عطية الفليب خلود (2007)، **تحديات البطالة في المجتمع الفلسطيني وآلية علاجها من منظور إسلامي**، مؤتمر الإسلام والتحديات المعاصرة.
53. علام سمير (2002)، **إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة**، كلية التجارة، القاهرة.
54. علي توبين (2004)، **النمو الديمغرافي وأثره على عملية التنمية الاقتصادية (حالة الجزائر 1970 – 2002م)**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية.
55. علي الحسيني شائف (1999)، **واقع القوة العاملة ودور التدريب المهني في تنمية الصناعات الصغيرة وتوفير فرص العمل للشباب**، صنعاء.
56. العليمي أحمد ، إبراهيم بيلي (2003)، **هذا هو الفقر : أبعاده – أسبابه – نظرة** اقتصادية إسلامية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، القاهرة، الجزء الأول، ط1.
57. عمران كامل (2002)، **السكان والتحضر – ندوة النمو السكاني وأثره على مشكلة البطالة وخطط التنمية**، الجزء الثاني، دمشق.
58. العيسوي إبراهيم (1995)، **نموذج النمور الآسيوية والبحث عن طريق للتنمية في مصر**، القاهرة، دار الثقافة الجديدة.
59. غنيمة محمد متولي (1996)، **التربية والعمل وحتمية تطوير سوق العمالة العربية**، الدار المصرية اللبنانية.
60. غوارتيني جيمس، لوسون روبرت (2006)، **التقرير السنوي للحرية الاقتصادية في العالم**، كندا الوطنية.
61. الفارس عبد الرزاق (1997)، **الحكومة والفقراء والإنفاق العام**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
62. الفارس عبد الرزاق (2001)، **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
63. فتوني علي عبد (2007) ،**البلاد العربية والتحديات التعليمية " الثقافة المعاصرة**، دار الفارابي، لبنان.

64. الفيل محمد رشيد، (2000)، **هجرة الكفاءات العلمية العربية**، عمان.

65. الفيلالي مصطفى (2006)، **مجتمع العمل**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

66. القريشي مدحت (2008)، **تطور الفكر الاقتصادي**، دار وائل للنشر، ط 1، الأردن، الفصل الحادي عشر.

67. قنوع نزار، هرمز نور الدين (2008)، **الاقتصاد الدولي**، جامعة تشرين.

68. الليثي هبة وآخرون (2005)، **دراسة الفقر في سورية: 1996-2004**، دمشق.

69. م .م . طنجة (2006)، **البطالة: من المعني**، جريدة المناضل، العدد6، تشرين الأول.

70. ماهر أحمد (2000)، **تقليل العمالة**، جامعة الإسكندرية.

71. مجيد ضياء (1997)، **اقتصاد العمل في الفقه الإسلامي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

72. المحجوب رفعت (1980)، **الطلب الفعلي مع دراسة خاصة بالبلاد الآخذة بالنمو**، القاهرة، ط3.

73. محمد أحمد مقلد رمضان- عبدالقادرعطية عبدالقادرمحمد (2005)، **النظرية الاقتصادية الكلية**، جامعة الإسكندرية.

74. محمد عفر، أحمد فريد (1999)، **الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

75. مرسي محمد منير (1998) ، **تخطيط التعليم واقتصادياته**، القاهرة، عالم الكتب.

76. المشعل خالد ، الباحوث عبد الله (2005)، **الآثار الاقتصادية للإرهاب الدولي**، جامعة الإمام كلية الشريعة.

77. المصبح عماد الدين (2008)، **العوامل المؤثرة في البطالة في الجمهورية العربية السورية: دراسة تطبيقية باستخدام منهجية التكامل المشترك**، المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

78. المصري ضامن سلوى (2002)، **تشخيص الفقر في الأردن**، الأردن.

79. معجم القاموس المحيط، **باب اللام، فصل العي** ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

80. معجم لسان العرب، **مادة"بطل"**، دار الفكر العربي، بيروت.

81. منظمة العمل العربية (2006)، **تطوير مكاتب التشغيل في الجمهورية اليمنية**، صنعاء.

82. ميخائيل ليوس (1994)، **الاستخدام والبطالة في سورية**، التعطل في دول الأسكوا، المملكة الأردنية الهاشمية.

83. نجيب إبراهيم ، نعمة الله (1997)، **نظرية اقتصاد العمل**، جامعة الإسكندرية.

84. نعمت الله نجيب وآخرون (1990)، **مقدمة في الاقتصاد**، الدار الجامعية، بيروت.

85. نهرا فؤاد(2005)، **النموذج التعاوني- دراسة مقارنة: النموذج الدولي الفرنسي والنموذج التعاوني الألماني**، ندوة دولة الرفاهية الاجتماعية، الإسكندرية، مصر.
86. هاني حرب بيان (2005)، **مؤتمر الشام الدولي الثالث للمعلوماتية**، دمشق.
87. هاني حرب بيان (2008)، **البطالة ومكافحتها في إطار الخطة الخمسية العاشرة**، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق.

ثانياً: الرسائل والأبحاث العلمية:

1. أحمد محمد الشيخ (2008)، **تقييم كفاءة أداء الحرفيين في الاقتصاد السوري**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة حلب، كلية الاقتصاد.
2. إدلبي رفيف (2002)، **الآثار الاقتصادية لإطالة فترة التعليم الجامعي (المكوث)**، رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب.
3. إسماعيل فؤاد (2005)، **ديناميكية السكان والتعليم في عملية التنمية في سورية**، رسالة دكتوراه في الاقتصاد فرع السكان، جامعة حلب.
4. الأيوبي ديمة (2010)، **واقع التعليم المفتوح في سورية وآفاقه المستقبلية**، رسالة ماجستير في السكان، جامعة حلب، كلية الاقتصاد.
5. البكر محمد عبد الله (2004)، **أثر البطالة في البناء الاجتماعي**، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، المجلد 32، العدد2.
6. الحامض خالد، الحمد ياسين، محمد عبد الرحمن (2011)، **التكاليف الاقتصادية اللازمة لتوفير فرص عمل للقوة العملة في سورية من عام 2000لغاية 2025م**، مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد73.
7. حبيب سلمان ميساء (2009)، **الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استراتيجية التنمية (الجمهورية العربية السورية)**، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، كلية الإدارة والاقتصاد.
8. حداد فراس (2010)، **البطالة في سورية مع بداية 2006م**، مجلة أبيض وأسود، دمشق، العدد158.
9. حسين صبري (2007)، **التضخم المستهدف في الدول النامية وإمكانية تطبيقه على الاقتصاد السوري**، رسالة دكتوراه، جامعة حلب، كلية الاقتصاد.

10. الحسين ياسر (2007)، **تداعيات النمو السكاني السريع على مسيرة التنمية الاقتصادية في الريف السوري**، رسالة ماجستير في السكان، جامعة حلب.

11. الحمش منير (2009)، **مقاربة الواقع العربي في ضوء العلاقة بين التنمية والاستقرار**، مجلة دراسات فكرية، دمشق، العدد20.

12. حنوش زكي (1997)، **البطالة والمؤسسات التعليمية في الأردن**، مجلة بحوث جامعة حلب، العدد2.

13. الرشواني منار (1999)، **سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن في الفترة (1989 – 1997)**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، الأردن، معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت.

14. رشيد البياتي فارس (2008)، **التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي**، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك.

15. رشيد مروان (2007)، **تجربة الإصلاح الاقتصادي في مصر**، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة حلب، كلية الاقتصاد.

16. الرفاعي عبد الهادي ، عكروش محمد (2003)، **السكان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في سورية**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد25، العدد5.

17. زكي رمزي (1997)، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد226.

18. السلطان صالح (2005)، **البطالة : آثار وسبل تخفيف**، الرياض، العدد 13699.

19. سليمان حسن (2011)، **دراسة تحليلية لظاهرة التسرب من التعليم الأساسي**، رسالة ماجستير في السكان، جامعة حلب.

20. الشيخ حسين صطوف (2007)، **البطالة في سورية 1994 – 2004** م، دمشق، المكتب المركزي للإحصاء.

21. الشيخ علي ، سمير (2006)، **التعليم والتنمية البشرية نحو كفاءة أفضل**، مجلة الدراسات الإستراتيجية، دمشق، العددان (19–20).

22. الصافتلي نور (2008)، **البطالة وتحديات واقع الاقتصاد السوري**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(30)، العدد(5).

23. الصباغ عبد الحميد (2002)، **المستويات التعليمية للعاملين وأثرها في كفاءة الصناعة السورية**، رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في السكان، كلية الاقتصاد، جامعة حلب.

24. العباس بلقاسم (2006)، **تحليل البطالة**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد58.

25. عبد الرحيم شيبي ، محمد شكوري (2008)، **سوق العمل بالجزائر وأثر السياسات الاقتصادية على معدلات البطالة**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، العدد2.

26. عبد العزيز محمود يوسف (2005)، **منظمة التجارة العالمية وآثارها على الدول العربية وإمكانية انضمام سورية لها**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(27)، العدد(4).

27. عبد الله سيد حسن (2004)، **الاقتصاد الإسلامي ومواجهة تحديات البطالة**، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، الإمارات العربية، العدد28.

28. عربية زياد (2002)، **قراءة نقدية لمشروع برنامج الإصلاح الاقتصادي في سورية**، مجلة التأمين والتنمية، جامعة دمشق، العدد2.

29. عربية زياد (2004)، **البطالة في سورية**، مجلة الدراسات الإستراتيجية، جامعة دمشق، العدد11.

30. العلي إبراهيم ، أطوز إبراهيم (2004)، **أسباب ونتائج عمالة الأطفال في سورية (دراسة ميدانية)**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ،المجلد (27)،العدد(4).

31. علي توبين (2004)، **النمو الديمغرافي وأثره على عملية التنمية الاقتصادية (حالة الجزائر 1970 – 2002م)**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية.

32. عيسى عبد الشفيع (1997)، **التكيف الهيكلي والنظام التعليمي : رؤية اقتصادية اجتماعية مع تركيز خاص على حالة مصر**، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، القاهرة، العدد2.

33. غانم منير، علي ديب (2000)، **البطالة في البلدان العربية**، مجلة بحوث تشرين، المجلد 22، العدد2.

34. الفارس عبد الله (2010)، **الإصلاح الاقتصادي بين برامج مؤسسات التمويل الدولية والبرامج الوطنية(دراسة مقارنة)**، رسالة دكتوراه، جامعة حلب، كلية الاقتصاد.

35. فريح حداد مناور (2005)، **نظرة تحليلية لحجم القوى العاملة العربية وآفاق تطورها**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 21 ، العدد1.

36. القاضي أسامة (2005)، **دراسة حول أداء المشروعات الصغيرة الممولة بقروض من هيئة مكافحة البطالة – حالة محافظة حلب**، هيئة مكافحة البطالة.

37. قنوع نزار (2005)، **إضاءات على بعض جوانب عملية الإصلاح الاقتصادي في سورية**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد(27)، العدد(1).

38. كمال بوصافي (2006)، **حدود البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

39. محمود يوسف (2005)، **برامج التكييف الاقتصادي وفقاً للمنظمات الدولية وآثارها على الدول النامية**، مجلة جامعة تشرين، المجلد27، العدد2.

40. مخول مطانيوس، نعيم معتز (2005)، **تحليل أسباب الهجرة الداخلية في سورية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد21، العدد1.

41. ميّا علي(2005)، **دراسة ميدانية وتحليلية للمشاكل والعقبات التي تواجه المشروعات الصناعية الصغيرة في القطر العربي السوري**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد27، العدد2.

42. النجار أحمد السيد (2006)، **واقع الإفقار والتهميش الاقتصادي في مصر وإمكانيات مواجهته**، دراسات إستراتيجية، مركز دراسات السياسة الإستراتيجية، القاهرة، المجلد (16).

43. نعيم معتز (2007)، **أثر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في سوق العمل في الجمهورية العربية السورية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 23، العدد2.

44. هرمز نور الدين (2007)، **النمو والعمالة والفقر في البلدان النامية**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد29، العدد1.

45. يحيى سيد أحمد هناء (2005)، **دراسة الآثار الاقتصادية المتبادلة بين قطاع التجارة الخارجية وقطاعات الاقتصاد الأخرى**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(27)، العدد2.

46. يوسف أحمد (2010)، **دور النظام المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية في سورية**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة حلب.

ثالثاً: الدوريات والتقارير:

1- البنك الدولي – تقرير التنمية البشرية (1996)، الطبعة العربية.

2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2006).

3- تقرير عن التنمية في العالم: الفقر 1990 البنك الدولي واشنطن.

4- الجمهورية العربية السورية، القانون رقم/3/ لعام 2001م (الذي أقره مجلس الشعب بجلسته المنعقدة بتاريخ 21-12-2000م).

5- الجمهورية العربية السورية، المرسوم التشريعي 39 القاضي بإحداث الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات، (2006).
6- الجمهورية العربية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية خلال الأعوام: (2002 ولغاية 2009م).
7- الجمهورية العربية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، مسوح سوق العمل خلال الأعوام: (2002 ولغاية 2009م).
8- الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء (2001)، دمشق، قانون رقم (71).
9- الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء (2004)، قانون رقم(50).
10- الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء (2010)، دمشق، القانون الأساسي للعاملين رقم (17) لعام2010م، ص5.
11- الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء (2011)، القرار رقم 3951 تاريخ 15-3-2011م.
12- الجمهورية العربية السورية، هيئة تخطيط الدولة، إسقاطات القوة العاملة من عام 2000 لغاية 2025م.
13- الجمهورية العربية السورية، هيئة تخطيط الدولة، الخطة الخمسية الحادية عشرة (2011).
14- الجمهورية العربية السورية، هيئة تخطيط الدولة، الخطة الخمسية العاشرة(2006).
15- الجمهورية العربية السورية، هيئة مكافحة البطالة، التقرير السنوي (2004).
16- الجمهورية العربية السورية، هيئة مكافحة البطالة، **التقرير السنوي 2004**.
17- الجمهورية العربية السورية، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل (2002)، قرار رقم (1810).
18- خطاب إلى مؤتمر القمة الرابع لرؤساء دول الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعقود في فيينا الجمعة 12 أيار/مايو 2006.
19- الخطة الخمسية العاشرة (2006)، **المال والتأمين والعقارات**، الفصل الخامس.
20- دائرة الإحصاءات العامة في الأردن، مسح القوة البشرية بين عامي (1982-1996) و بين عامي (2003- 2008).
21- مجلة عربيات الإلكترونية (2009)، سورية توافق على 93 مشروعاً جديداً، العدد20.

22- المكتب المركزي للإحصاء (2005)، **الهجرة الداخلية في سورية**، دمشق.
23- منظمة العمل العربية (2006)، تطوير مكاتب التشغيل في الجمهورية اليمنية، صنعاء.
24- نشره إحصائية حول التشغيل والتنمية البشرية في البلدان العربية لعام 2004، مركز التوثيق والمعلومات، كانون الأول 2005.
25- الهيئة السورية لشؤون الأسرة (2006)، **الإستراتيجية الوطنية للسكان**، دمشق.
26- هيئة تخطيط الدولة (2005)، تحليل الاقتصاد السوري.
27- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، قرارات تنظيم القانون رقم /3/ لعام 2001، القرار رقم623 تاريخ 2/4/ 2002م والذي ألغى القرار الوزاري رقم 208 تاريخ 2001/2/3م.
28- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، قرارات تنظيم القانون رقم /3/ لعام 2001، القرار رقم 208 تاريخ 3/2/ 2001م والذي ألغى القرار الوزاري رقم 4 تاريخ 1981/1/6م.

رابعاً: المواقع الالكترونية:

http://www .alwatan.com.
http// www . dci. Syria.Org.
http : // www.IslamOnline.net.
http : //www.Ascssf.org.sy.
http : //www.unescwa.org.
http ://www.swissinfo.ch.
http: // en. Wikipedia. Org/w/ index. Php? Title.
http: // www . bbcarabic. Com.
http: // www. Aljazeera. net.
www. Ascssf. Org. sy.http://
http:// www. Investingsyria.org.
http:// www.alghoraba.com.
Islamonline.net. http://www.
http://www.al-yemeni.com/rose.gif
http://www.daralhayat.com
http://www.geocities.com
http://www.iraqcp.com.
http://www.syriastar.com/vb/showthread.php
http://www.alghoraba.com

المراجع الأجنبية

1- Bourguignon, F.(2005), **The Poverty-Growth-Inequality Triangle: With Some Reflections on Egypt Cairo**, ECES.

2- Carlos Tunnermann(1996), **A new vision of Higher education**, Journal of Higher Education Policy .

3- Shultz .T . w (1964) , "**The Economic Value Of Education** " Colombia University.

4- Bruse E. Kaufman (2004), **The Global Evaluation of Industrial Relations**, International Labour Organization, ILO,Genava.

5 - MAINS Daniel(2007), **Unemployment, and Status among Young Men in Jimma, Ethiopia**, doctor of philosophy, Emory university.

6- Commission of the European communities (2007) **, Communication from the Commission to the European**.

7- UNDP & Institute of National Planning (2005**), Egypt Human Development Report Choosing our Future: Towards a New Social Contract,** New York.

8- United Nations development programme,(2005) ,(**Poverty in Syria : 1996-2004),** Syria **.**

9- United Nations(1996), **Economic Survery of Europe in 1995 – 1996,** New York.

10-World Bank (1999), Arab Republic of Egypt: Stabilization and Structural Change, Egypt: Middle East and North Africa Region.

11- Bernardo, bortloand mark faccio (2009), **government control and privatized firm** New York.

12- Congress of the United states (2007) , long term unemployment ,oxford.

13- Elaine Allen , Jeff Seaman (2008) , **Online Education in the United States** , Babson.

14- El-Laithy, H. (1999). **Poverty Reduction Policies in Egypt: An Overview. New York, Economic & Social Commission for Western Asia** (ESCWA).

15- Ghosh Biswanath (2000), **Human Resources Development and Management**, New Delhi, India.

16- Grant SJ (2000), **Stan Lake's Introductory Economics, Pearson education Limited**, Harlow England.

17- Hugh Stratton(2000)**, Economics Anew Introduction**, London, Pluto press.

18- International Labor Organization(2002), the Real Unemployment, Rotherham Economic Bulletin.

19- International labour Organization (2004) , global employment trends for youth .

20-Chris Mulhearn, Howard r.Vane(1999), Economics, Malaysia , Macmillan.

21-International Labor Organization(2002), Rotherham Economic Bulletin.
22-Mick Marchington and Adrian Wilkinson (2005) ,**Human Recourse Management at Work, chartered instate of personnel and development** , London , third edition.
23- Fredrick Strobel (1995), "**Britain goes down the path of Income in Equality**", In challenge.
24- John Maynard,(1936), **the General theory of Employment, Interest and money**, (London : Macmillan).
25- Korayem, K. (1996). **Structural Adjustment, Stabilization Policies, and the Poor in Egypt. Cairo**: The American University in Cairo Press.
26-Dave Hall, Rob Jones, Carlo Raffo(2000), **Business Studies**, Causeway Press Ltd.
27-Fourteenth international conference of labor statisticians,(1987), "guidelines endorsed by international conference of labor statisticians.
28- Gylfason Thorvadur (1999), **Principles of Economic Growth,** Oxford University, New York, USA.
29-Black, J. (1997), **A Dictionary of Economics**, Oxford University.
30-Chris Mulhearn, Howard R .Vane and James Eden,(2001), **Economics for Business**, Palgrave.
31- Michael p Todaro (2000**), Economic Development**, Seventh Edition, Long Man.
32 -Constantin Zaman(2007**), Quantifying the excess supply of labor in the Syrian economy**, Syri.
33-Ison Stephen(2000), **Economics,** third edition, Pearson education limited, Harlow England.

الملحق

الجدول (أ) توزع أعداد القوة العاملة (15 – 64 سنة) حسب المحافظات (2001–2008)

العام / المحافظات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	المتوسط الحسابي	مقدار التغير (%)
دمشق	469425	499560	484335	461710	485675	482500	503800	537130	490516	14.43
ريف دمشق	586230	340720	627095	630765	602545	667710	650740	717185	602873.8	22.33
حلب	1009670	1029830	945435	1070740	1007360	1059055	1021995	1020040	1020516	1.1
حمص	441830	467985	425600	408355	446315	456375	474930	469595	448873.1	6.28
حماه	426035	462565	426510	388090	449980	507190	483260	481385	453126.9	12.99
اللاذقية	350805	348505	327955	310435	318680	361775	379935	355415	344188.1	1.32
دير الزور	309010	302950	265450	222735	240080	231715	253220	269680	261855	12.72-
إدلب	382620	399380	351880	294895	342150	311955	320120	319895	340361.9	16.40-
الحسكة	378380	379755	342870	307370	343855	347190	352695	339055	348896.3	10.40-
الرقة	196550	191395	167655	192015	194640	201825	198310	195695	192260.6	0.45-
السويداء	92715	96805	91775	96460	98970	106565	110965	108475	100341.3	16.99
درعا	171820	208765	157485	189220	192050	180040	195350	204210	187367.5	18.85
طرطوس	236275	240635	244990	243755	244535	262150	290565	289585	256561.3	22.56
القنيطرة	45465	16950	15240	14580	17565	15655	21680	19455	20823.75	57.20-
المجموع	5096840	5285800	4874000	4831140	4984395	5091710	5257575	5326815	5093534	4.50

- المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء،(مسوح سوق العمل، المجموعات الإحصائية).

الجدول (ب) توزيع العاطلين عن العمل حسب المحافظات خلال الفترة 2001 – 2008م

العام / المحافظات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	مقدار التغير (%)
دمشق	15256	31800	49410	17700	37155	41035	29930	40700	166.8
ريف دمشق	16700	49105	34630	47200	26895	24880	21940	36945	121.3
حلب	57180	92480	73870	94405	42985	21540	21635	83675	46.33
حمص	39730	67675	67240	47200	48740	45325	56720	52690	32.6
حماه	37545	61885	46000	64900	29340	42680	35975	54290	44.6
اللاذقية	26405	73290	64715	70800	52415	90405	72020	56930	115.6
دير الزور	19950	16080	12620	29500	13770	10090	22370	35080	75.8
إدلب	50615	41580	10575	35400	10210	29155	24175	25775	49-
الحسكة	142105	97890	75910	82605	69395	103815	68575	82625	41.8-
الرقة	4020	11415	9835	17700	16715	10825	20595	34860	767.2
السويداء	25050	15460	19085	17700	13510	19800	22385	19390	22.5-
درعا	32655	32610	31715	11800	12735	9195	5165	20445	37.4-
طرطوس	41930	42315	46280	53100	35875	51510	58540	47145	12.5
القنيطرة	33157	1950	4780	----	1840	5060	3875	2040	93.8-
المجموع	542345	635520	546400	590030	411570	505320	453905	592600	9.3

- **المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء،(مسوح سوق العمل، المجموعات الإحصائية).**

الجدول (ج) توزيع القوة العاملة حسب الفئات العمرية خلال الفترة 2001 – 2008م

العام / الفئة العمرية	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	مقدار التغير (%)
19 – 15	873120	917460	658035	610291	513740	535060	489445	450905	48.4-
24 – 20	927690	977940	864355	873260	847170	845393	865235	820840	11.5-
29 – 25	725780	727090	698550	792980	811495	786699	836615	876155	20.7
34 – 30	600270	610810	620925	671895	633890	671155	703695	763080	27.2
39 – 35	572985	597520	578805	587215	649725	662655	664965	675805	17.9
44 – 40	458390	485075	480630	475945	504510	542290	578585	590730	28.9
49 – 45	327420	358735	367630	340525	424070	432625	441615	447010	36.5
54 – 50	300135	298995	309670	247870	293590	308060	342250	350610	16.8
59 – 55	163710	182835	175810	149615	202005	198635	214680	241045	47.3
64 – 60	147340	129425	115330	78585	102920	109135	120490	110635	24.9-
المجموع	5096840	5285805	4874000	4831140	4984395	5091710	5257575	5326815	4.5

- المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء، (مسوح سوق العمل، المجموعات الإحصائية).

الجدول (د) توزيع العاطلين عن العمل حسب الفئات العمرية خلال الفترة 2001 – 2008م

العام / الفئة العمرية	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	مقدار التغير (%)
19 – 15	227885	25530	124565	156945	96470	102395	87265	95910	57.9-
24 – 20	194815	243465	187765	202384	156620	186345	171345	188820	3-
29 – 25	64595	81620	106705	107382	82810	109905	102105	135425	109.6
34 – 30	22810	9865	54640	53101	34595	50865	44475	73720	223.2
39 – 35	14900	13360	30900	31271	17920	26885	24395	41520	178.6
44 – 40	6415	4720	16690	15930	8535	14100	11535	26655	315.5
49 – 45	2620	2730	7550	9440	4275	8000	5725	14515	454
54 – 50	4800	2265	6575	5900	4040	2870	3890	8935	86.2
59 – 55	1145	2110	4025	2950	2240	2695	2125	5035	339.7
64 – 60	2360	2070	2725	1770	2785	1170	1045	2065	12.5-
المجموع	542345	635525	546400	590030	411570	505320	453905	592600	9.3

- المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء، (مسوح سوق العمل، المجموعات الإحصائية).

الجدول (هـ) توزع القوة العاملة حسب الحالة التعليمية خلال الفترة 2001 – 2008م

العام / الحالة التعليمية	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	مقدار التغير (%)
أمي	983845	283550	571725	556930	461225	445195	389850	459440	-53.30
يقرأ ويكتب	1021095	453075	501150	1529285	707725	572245	550570	858375	15.95-
تعليم أساسي	1906500	3210065	3582610	1609855	2536845	2753535	2877140	2539240	33.2
ثانوية	424885	593495	424360	440655	492780	512620	559535	566765	33.39
معاهد	336895	692350	355820	375455	450255	464055	481995	483045	43.38
جامعية فأكثر	294480	496120	306455	318960	333915	343050	397120	420010	42.65
المجموع	5096840	5285805	4874000	4831140	4984395	5091710	5257575	5326815	4.5

- المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء، (مسوح سوق العمل والمجموعات الإحصائية).

الجدول (و) توزع العاطلين عن العمل حسب الحالة التعليمية خلال الفترة 2001 – 2008م

العام / الحالة التعليمية	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	مقدار التغير (%)
أمي	43615	33045	32560	56585	20165	26780	19970	50330	15.4
يقرأ ويكتب	48605	40040	27015	186965	37450	38910	31775	74385	53
أساسي	372100	437240	337650	233565	216075	280960	235120	273340	26.5-
ثانوية	41820	61645	88165	68050	69965	85905	83970	108000	158
معاهد	22460	41945	42190	29175	44450	45480	54470	57610	156.5
جامعية فأكثر	13665	21610	18820	15690	21815	26275	27235	28935	111.5
غير مبين	-	-	-	-	1650	1010	1365	-	-
المجموع	542345	635525	546400	590030	411570	505320	453905	592600	9.3

- **المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء، (مسوح سوق العمل، المجموعات الإحصائية).**